

هذا الكتاب

المسمى بنجاة الصائفي والمعاد
من مصنف أعلام العلماء العالمين والقد
الفقيه الكاملين حجة الأئمة والمسلمين أعني
الشيخ محمد حسين الصفى قدس سره الله نفسه وأطقت مسيرته
على روحه الأرحم المطابق مع حواشيه في حاشية
المستطاب لأعلام الأئمة جلالة العلماء والعظماء
الفقهاء الكرام جامع العقول والنقول حاشي الفروع
والأصول ابتداء في العالمين جلال الملة والذين
حجة الأئمة والمسلمين مرفح أحكامهم من المسلمين
السيد السند السيد محمد كاظم الطباطبائي الأديب
كعالى رياسته وجلالته وإيمانه فاضله في فقه الله
ومقلده بمطالعته والعلم به يتضح بجا المطلب
العالم الفاضل الكامل لنفسه في المقام الشيخ
محمد باقر بن محمد الأصل سيرة جاني السيرة في فضل العلماء
صحب في مطبع الاتحاد الواقع في النجف على أيدي
من غير مدخل أحد من الكفار والملاحين
بجون الله رب العالمين جلت اسمته
وعظمت ألامه
نعمان

هذا الكتاب
المستطاب الموقر
بجاء العبد
نواي العبد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل هذا الكتاب
الشفيع بين العبد وربه
من امره شيء واحد
المتقين للشيخ المصطفى
وسيدنا الامام طاب
ترابها هربا لله عز وجل لا غم
عفى عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين الحمد لله الذي جعل هذا الكتاب
محررا افضل نبياته وسيدنا رسوله المبعوث رحمة للعالمين ونجاة للانساجمعين والاله
الطيبين الطاهرين خزان علمه ووزاير وجهه اما بعد فيقول العبد العارز محمد
حسن ابن المهجوم الشيخ باقر اقره الله تعالى بعض اهل الدين من الناس على كتابة رسالة في
في احكام الحيض والاستحاضة والنفاس فاستحضر الله سبحانه ولجنتهم على ذلك مستمنا
واجبا منه الجزاء في دار البقاء فانه خير السؤولين وخير العطين ودينها على طالب ثلا
الا قول في الحيض الذي هو دم معادل للنساء خلق فهن حكم كبره كقومة الفرج و
تغذية الولدان اذ حملت فاذا وضعت زال الله عنه صورة الله وكساء صورة الله لينتقل
به الطفل من رضاعه فاذا خلعت من الحمل الرضاع بقي الدم لا مصرف له فيستقر في مكان
ثم يخرج غالبا في كل شهر ستة ايام او سبعة واقل واكثر على حسب حال خراج المخرج
وبرودة وهو معروف عند النساء لاحياء فيه بل لا يجلس عنهن الا لعراض من العوارض
كما ان خروج غيرهن من ذلك ايضا او ربما الخطا بغيره فيجعل المتأخر له علامات متبينة
بها عنه فانه غالبا يكون احمر فاعم من ان غليظ غليظ حار يخرج بجزء واحد في اوقات

الحيض دم عريض غليظ
ما عطفه من

قد عرفت أن المناظر

قصد القرية لا المعدن

ظہر طہادام قبا

لا يترك على ما مضى

السابقة ظريفاً ما عدا

مجلس شورای اسلامی

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم

هو اعم من ان يكون

بسم الله الرحمن الرحيم

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ الْبَاقِ

مجلس الاعمالی کلاں

۱۴۳۰
مکتبہ المدینہ

النَّطِيقَةُ تَقْلُ حِكْمًا وَ

موضوعات خیر بادام

من علم ان وجه التعمية

نَسَبَاهُمْ إِلَى نَظَائِنِ كُنَا

مَرْوَةَ خَيْرٍ لِّمَا دَامَ بَقَا

فلحق بغير القرشية مطر

ظرفاً مذكراً
مفعول

لاحوط والمشاخر جمع

من ترك الحايض فمما
ص: ١٠ - ١١

الحامير راد و طر حياه

لجميع من الموظفين

ظہار دام بقا

لا يتركها

لا يزال الاضطراب في الثالثة عشرة
والطفولة في صورة عدم التماسك
في الذات بل عدم تماسك
الصفات السيرة والسلوك
والحكم بالخصية
طريقا
لا يزال
دام

في أحكام الحيض

٥

ولا وجود الدم فيها غير متوالي وأكثر الحيض عشرة كافل الطهر وحشد لكل دم تراه
 للمرأة ناقصاً عن الأقل وزايداً على الأكثر وفي أقل الطهر فهو ليس بحيض ثم كل دم
 تراه للمرأة بعد الثلثة للحكم بكونها حيضاً إلى العشرة إذا انقطع عليها حيض بل كل دم
 تراه للمرأة الباقية غير الباقية ثلثة أيام متواليات مثلاً ولم يكن مسبوقة بما يمنع
 حيضته ولا فيه ما ينافيها أيضاً ولو اجتمع صفات لا يستحاضة في غير أيام الدّم
 مثلاً هو حيض أيضاً الرابع تجب ذات العادة وقابضة الصفرة ونحوها فضلاً
 عن الجامع قبل العادة وبعد ها بيومين مثلاً فضلاً عما تراه فيها قبل انقطاع
 ثلثة أيام فنزلت العادة بمجرد الزيادة بل تعامل معاملة الحيض في جميع الأحكام وإن
 كان يجب عليها قضاء الصلوة مثلاً لو بان أنه ليس بحيض ما عجزها فلا تجب على
 الأقوى حتى تضي ثلثة أيام ويكون الدم جامعاً للصفات بل هي كذلك لو رآته
 في غير وقت العادة فيها لا يصاد التقدّم والتأخر فيها وتصير للرؤية ذات عادية شرعاً
 بتكرار الحيض مرتين متواليتين أي غير فصول بينهما بحضة مخالفة متعقبتين في
 الزمان والعدّة وفيهما وإن كانت الأولى وقتية خاصة والثانية عادية كذلك
 والثالثة وقتية وعادية وهي الأنفع والمدا في الزمان الذي تثبت به العادة
 الوقتية على الشهر الهلالي لا الحيضي وهو ثلثة عشر يوماً ثم هو كاف في العادة العادة
 كما أن ما ذكرنا من التكرار المذكور كاف في إثبات العادة شرعاً في الحيض ون الطهر
 وإن تكرر متساوياً مرتين على الأصح ولا يضر في تحقق الوقتية تكرار الطهر من المتساوي
 على الأقوى ولا يثبت الأقل المستقر في العدّة المخالف عادة فيه على الأقوى بل وكذا
 الزمان والأقوى ثبوت العادة لسترة الدم بالتغير والبياض المحكوم بحضته
 لا يحسب من العادة في الحيض فن ذات ثلثة دماً ويومين بياضاً ويوماً ما
 ثم ذات مثله مرة ثالثة كانت عادتها أربعة أيام وإن كان محكوماً بحضته لثلاثة
 الخماسين لو ذات الدم المحكوم بحضته معادة أو غير معادة ثلثة ثم
 انقطع وعاد في اليوم العاشر وقبله ثم انقطع كان كل من الذمين والنيهاً حيضاً
 دم ظلمت العالي

بحيث يصدق عليه
 قيل الوقت وتأخره
 ظلمت دماً بقا
 إذا لم يكن جامعاً لهما
 الجمع قبل مضي الثلثة
 وكذا في الفرض للأقوى
 ظلمت دماً ظلمت

قد ثبت بالشهر الحيض
 أيضاً إذا استقرت
 عادة الطهر من د
 ظلمت دماً بقا
 إذا ثبت بالشهر الهلالي
 من دماً الله ظلمت دماً

لا يترك الاحتياط في
 التقاء التخلل بالجمع بين
 أحكام الظاهر والحيض
 في المقام وغيره ظلمت
 دم ظلمت العالي

وإذا تكرر في وقت
 الحيض في وقت
 الحيض في وقت
 الحيض في وقت

وإذا تكرر في وقت
 الحيض في وقت
 الحيض في وقت
 الحيض في وقت

وإذا تكرر في وقت
 الحيض في وقت
 الحيض في وقت
 الحيض في وقت

وإذا تكرر في وقت
 الحيض في وقت
 الحيض في وقت
 الحيض في وقت

وإذا تكرر في وقت
 الحيض في وقت
 الحيض في وقت
 الحيض في وقت

هذا كان حقيقتها
 الحكماء في حكم الحيض
 لو كان حيضها في ذلك اليوم
 لو كان حيضها في ذلك اليوم
 لو كان حيضها في ذلك اليوم
 لو كان حيضها في ذلك اليوم

ولورات الثاني قبل فصل أقل الظاهر فلم يمكن حقيقتها وما بينه ما كان الثاني استحقاقا
 وان كان جامعاً والاول جصاً وان كان فاقداً كما اذا فرض حصول الثاني في العاشر و
 الحاد عشر والثاني عشر ونحوه غير ذلك لو رآه بعد فصل أقل الظاهر كان حيضاً مستقلاً
 الكسار من لو انقطع ظهور دم الحيض لدون عشرة مع احتمال بقائه في محل النزاع
 وجب الاستبراء ما دنا خال القطنه والاولى لها في كيفية ادخالها القيام الا لصقة بطنها
 بجائط مثلاً رافعة رجلها اليمنى واليسرى ثم ندخلها بل الظاهر توقف صحة الفسل
 على الاستبراء مع التنبه لعدم لو فرض وقوعه على غير ربه كسناً ونحوه وصداق برائة
 الرحم صحق ولو لم يتمكن منه لم يمتنع مع فقد المرد مثلاً فالاحوط لها الفسل ثم العباداة
 حتى تقطع بمحصول التقاء فبعد الفسل على كل حال فان خرجت القطنه بقية حتى من
 الصفرة اغسلت ولا استظها رطبا انها حتى مع ظن العود على الاقوى لا مع اعياد
 تخلل التقاء على وجه تطمين النفس بعوده مع ان الاحوط لها ايتم الفسل بالصلوة وان
 خرجت مطلقاً ولو باليسر من الصفرة على الاصح فضلاً عن التي صبرت البسدة ومن
 لم تنسها عاده حتى تنقوا وتوضي عشرة ايام وكذا اذا كانت عداً وبقية كانت ولا
 اذا كانت عادتها عشرة استظهرت وجوباً بترك العباداة اليها ايضاً على الاقوى ما لم
 يحصل التقاء قبلها فان انقطع كان الكل جصاً في الجميع وان تجاوز العشرة ولو قليلاً
 رجعت الاولى والثانية الى اعتبار الدم فمقتضى بما شابه الحيض بشرطين الاول ان لا
 ينقص عن ثلثة ولا يزيد على عشرة والا كانت فاقدة التميز وان كان الاحوط لها وضع
 ما تنجس به من عادة النساء والروايات فيها انك كل انما قصه جسد من الفاقة تنقص
 من الزايد ما يوافق ذلك والثاني ان لا يكون الدم الفاقد المختل بين الدينين الجماع
 أقل من عشرة فلورات مثلاً ثلثة اسود وثلاثة اصفر وثلاثة او اربعة اسود ثم اصفر
 واسم كانت فاقدة التميز وكذا لورات ثلثة بصفة الحيض ثلثة بصفة الاستحاضة
 ثم زادت بصفة الحيض اسمت الى ثلثة عشر بل وكذا لو تخلل في الرابع والخامس مثلاً
 من العشرة التود مثلاً ساعة او ساعتان بصفة الاستحاضة ثم لم يكن المختل لها

ولا فاقدة العادة

عشرة
 لو كان حيضها في ذلك اليوم
 لو كان حيضها في ذلك اليوم
 لو كان حيضها في ذلك اليوم
 لو كان حيضها في ذلك اليوم

في تميز المحيض

٧

عشرة مثلاً جعلت كلها منهن بحيث استغلا فحقها اجتمع لها في شهر واحد ثلثة حصصاً
ولوزات ثلثة اسود مثلاً اصفر الى التاسع فترات اسود يوماً ويومين ثم عاد الى الاسود
كان حيضها الثلاثة الاولى وما عداها استفاض حتى اليوم واليومين ولا يقدح تحلل
الضاقد هنا احد كونين بين الجامعين لقصان الثاني عن الثلاثة ولوزات الاسود ثلثة
ثم الاخر ثلثة الاصفر مستمر اكان حيضها الستة لكونها مشاهجين لدم المحيض ثم لو
ابدل الاحمر بالاصفر لا كذلك كان المحيض الثلاثة الاولى خاصة ولا تفاوت في صفاتها
ولا بين الاسود والاسد سواد والاصفر والاشد احمراراً لكون غلب الظن من اجتماع الصفات
ونحوه على وجه يحصل الاطمينان بكونه حيضاً على طبعه لا فرق في تحيضها بالوصفين
كونه في العشرة او غيرها من بقية الشهر ولوزاته بصفة الاستفاضة عشرة ثم بعدها
اسود الى العشرين ثم صار اصفر كان حيضها العشرة الثانية ولا يقدح جلوسها الاولى
يزعم المحيض بعد ظهور خلافه وعلى كل حال فان لم يكن لها تميز ان كان اللزولوا واحداً
او مختلفاً ولم يحصل شرط التميز تجددت بعادتها فساها وقتاً وعدداً ان كان والا فعدت
ولا عبرة بالوقت خاصة مع الاختلاف في العدد وان كان الاولى مراعاة مع الامكان
كما لا عبرة بالاتفاق على القدر المشترك بينهما من العدد ولا يجب الاستقصاء بل يكفي الغالب
مع الاختلاف بل يكفي اتفاق جملة منهن مع علم الجال الباقي سيما اذا كان من الطبقة
الاولى ولا يعتبر اتحاد البلدان فقد ن اوكن مخالفاً ولم يتمكن من العلم بهن تحيضت
بثلثة في شهر وعشرة في اخر او ستة او سبعة في كل شهر على الاصح والاحوط لها مراعاً
عادة اسنانها مع ذلك والاخرى عند التزامها بغير اختيارها قبل العمل بمقتضاها كان
الاخرى عند التزامها بالست والتسع في جميع الادوار بغير اختيارها ولا في ذوقها
عليها ان تعدل ح في غير الى الثلث والعشر ثم ان اخارت الثلاثة في شهر لزومها
العشر في اخر واذا التصارت السبع والتست في شهر لزومها ذلك في الشهر الاخر فاذا تم الشهر
ان تحيزت بين الست والتسع وبين الثلاثة والعشر الاولى لها اختيار الست في
شهر والتسع في اخر كيوافق الفرع الاخر وهو الثلاث في شهر والعشر في اخر وان كان

الحكم مع انقطاع الاسود
على العشرة كما تقدم
ظريها دام بقا

صله
في كفاية الغالب اذا
لم يكن غير الغالب شافاً
هذا اشكال ميرزاة
ظريها دام ظله

الاخرى الغالب من الثلاثة
والست والتسع في
جميع الاشهر حتى الشهر

الاول بالنسبة الى الثلاثة
اذ علمت من الاول بخلاف
الدم وان كان الحكم على

الاخذ بكل ما ظنه من
علامه محبة لها في قوة
الزواج وضعفه وغفلت

من الثالث الى العشرة بغير
قوة وعلى ما ذكرنا في خطه
الفرع المذكورة في المتن

وكذا الحال في اللفظية للثلاثة
بالتحيز ظريها دام بقا
الظاهر زيادة لفظ ولا
في قوله ولا في دوو ظريها

دام ظله

في الحيض

الاقوى عند وجوب ذلك وان لم يمتز الدم شهرًا ولكت نجاء والعشرة تحجرت ايضا
 بين الثلث والسبع والبشر وان كان خيرا لا مورو وسطها كان الاحوط تقديم العشرة
 في ذلك والاول على الثالثة مع اختيارها هذا الفهر والحوط منه اختيار السبع في كل
 دور والاحوط الاقوى في وضع الصدق في اوله الدم ما لم يحصل مرجح لغيره كما ان الاقوى
 مبني على العمل بالغير للزبور بغير نجاء والدم العشرة من غير انتظار لانها الثلثين وانما
 لو حصل لها تميز بعد ذلك في ضمن كل شهر مع استمرار الدم علمت عليه وبذلك لم يفت
 وانما ذات العادة ومقادير الحيض ايام عاداتها فان اجتمع لها مع العادة تميز وكان
 معارضا بحيث يستلزم جسيمة كل منهما في الاخر كان العمل على العادة على الاحتج وان
 كان حصول عاداتها من التميز اما مع عدم المعارضة وان امكن حيضية الجميع لعلة التميز
 عن العادة والفصل اقل الظاهر الاقوى التقيض بالكل وانما المضطر به السمنة بالمفترضة وهي
 الناسية للعادة وقاعد دأ على جمل تحفظ منها شيئا اصلا ولو جملها تحفظها التميز
 على الوجه للزبور فان لم يكن فالغير للذكور والاحوط اختيارها السبع في كل شهر السبع
 في مسائل متعددة الاولى اذا كانت عاداتها مستقرة عدا ووقا فزات ذلك التميز
 متقد ما قبل ذلك الوقت وما تخر اعترضت به الفتى الوقت من غير فرق بين ما كان
 بصفة الحيض ولم يكن كالافرق في اللقمة بين اليوم واليومين وغيرها نعم قد سمعت
 ان الاحوط بل الاقوى عند تحجفها بغير الزور اذا كان اللقمة بما لا يسلم في العادة
 بخلاف نحو اليوم واليومين وكان الدم غير طامع بل تنظر راحة الحكم الاستمضاء حتى
 يمتز الدم ثلثة ايام الثانية اذا زات دما قبل العادة واستمر في تمام العادة وليتبع
 العشرة كان الكل جضا بل وكذا لو تحلل بياض بعد احوال الحيض في الاول اما لو كان بياض
 او يومان ثم فصل بياض لم يحكم بالحيضية وان كان في العادة فضلا عن غيرها لاشترط
 سبق اقل الحيض للحكم بحيضية ذلك وكذا الكلام لو زات وقت العادة وبعد هابل
 كذا لو زات قبل العادة وفيها وبعد هابل ولم يتجاوز الجميع العشرة اما مع النجاء والحيض
 العادة والطرفان استخاضة الثالثة لو كانت عاداتها في كل شهر مرة واحدة عدا شيئا

في كونه اقوى تامل
 طوطا دام بها

في تقديم العادة للعلة
 من التميز اشكال لا يبعد

المعك في تقديم التميز على
 العادة العادة العادة

لعمل المك في صورة عدم
 المعارضة ايضا كذلك

يفتقر على العادة اذا
 كانت حاصلة من غير

الغير ويعمل بالغير في
 سائر المسائل

منه على وجه الحيضية
 الذين في الصورتين

كافي المتن مع كونها جازية
 للضيق بحيضية الواحد

منها مع الاختلاف ولكن
 الاحوط في جميع هذه الصور

الجميع بين نزولها في
 واسعا لاحتياط على اختلاف

مراسد في السنة والاختلاف
 طوطا دام طلبها

فما يصحح من التميز في
 تميز حكمه في التحلل

والثالثة المتفرقة طوطا
 دام بها

فِي مَسَائِلَ مُتَعَدِّدَةٍ

اربعين الوقت مع ذلك اولافرات في شهر ربيع بعد ايام العادة وازيد ولويح
 الصبر وقد فصل اقل الطهر كان ذلك ايضا مسافا ولو غابا والدم المستخرج
 بعد عادتها وكان الباقي سحابة الزاوية لوزات ذات العادة الوقتية العشرة
 بعض العدة في بعض الوقت وكان دم سابق عليه مشا ولا يكتنه منه وكذا لو كان لاحقا
 فلو كانت عادتها اول الشهر عشرة مثلافرات للدم سابقا على الشهر خمسة وانقطع في
 اليوم الخامس من الشهر اكنه بالثلاثة الاولى وكذا لو غاب عنها من الخامس من الشهر
 تكلم من الدم اللائق ان كان ولو فرض على قابلية السابق واللاحق لتلصقوا على العادة
 اقصر عليها مع فرض قابلية ولو كانت العادة بياضا والدم سابق ولا يلق ولا يركب
 حصة الجمع ولكن كل منهما صالح لوضع على العادة فيمن غير ترجيح فالأحوط ان
 اقوى اختيار السابق ثم لو كان بعض ايام العادة في اللائق دون السابق رجح جسد
 عليه لوجوب رعاة الوقت عليها مما يمكن الاقصر على العدة كما عرفت ولو
 تفاوض اخذ تمام العدة ولا لاحظة الوقت بمعنى عدم امكان التلصق كما لو تحلل بها
 فالاقوى اختيار السابق منهما ولو كانت ذات عادية عادية خاصة توجت بالعدا
 الزيادة في اول الشهر او وسطه او اخره فلو استمر بها الدم وضعت في الجامع للتميز مع
 موافقة تمام العدة بل الاولى ذلك مع عدها ايضا فتكمل من غيره مع نقصان
 وتفرض مع الزيادة فان لم يكن اقوى وضعت في السابق لوزاته زائدا على العدة وكذا
 انقطع على الشكران الكل جضا ولو كانت وقتية خاصة فلا يربح تحيضها بالذي الجبر
 لو انقطع عليه بل وكذا لو انقطع على العشرة بل الظاهر تقديم العادة في الوقت على
 القبر مع المعارضة اما اذا زاد ولم يكن لها عادة نساه تحيضها بالشرع ما لم يمتنع
 بعضها والا فلا يمكن منها الايج عن قوة والاحوط لها الجمع بين على الاستحاضة و
 انقطع الحيض قد يجمع عليها لحيث يجمع كثرة الدم وعده الداخل ثمانية احوال
 لكن ينبغي علاج تقديم غسل الحيض لوجوب المبادرة الى الصلوة بعد غسل الاستحاضة
 الخامسة الاقوى على ثبوت العادة الشرعية في المركب وان تكرر فلوزات في

اذا كان واجدا للنفث
 والاضحية اشكال كان
 طهرها دام بقا

ترجع الوقت لا يخلو

طهرها دام ظله

ان كان الدم في وقت
 من وقت الطهر

بل لا حوط طهرها

دام غير طهرها

بالشرط المتقدم

طهرها دام بقا

لها ثمة لا حوط

لم يكن مع بقا

الحكم بالتغير على جما

تقدم فلهذا فهو

الا هو لكن لا حوط

هنا اختيار التبع

ما لم تمل النقصان

عنها والزيادة عليها

طهرها دام ظله

في المضطربة

أول الشهر ولغوه ثم زات كذلك في الشهر الثاني لم يحكم لها عبادة مركبة فتكون ح
 بكم من لم تستقر لها عبادة وكذا بالنسبة إلى العدة فلو زات مرة رابعة وأخرى خمسة
 والاشتر رابعة وأخرى خمسة لم يحكم لها عبادة مركبة وأولى من ذلك عند التركيب
 من عادتین مثلاً لو زات خمسة كذلك ثم تكرر ذلك مرتين بل تكون كل واحدة
 ناسخة لما قبلها والعمل على المتأخرة عند الاحتياج وكذا لا تثبت عادة مركبة إذا
 حصل الاختلاف في العادة من جهة المكان أو من جهة الزمان وإن تكرر ذلك
 مرتين ثم قد تحصل عادة عرفية بالتكرار للمختلف مراراً متعددة على وجه تصديق
 عليها معرفة أيام أقرها بغير إلاباس بالعلاها وهي غير العادة الشرعية راجع فإذا اعتنا
 بمقايير مختلفة منتقاة على النظم كان ثوباً لثلاثين شهراً رابعة في آخر خمسة وثلاث
 ثم تكرر ذلك مراراً متعددة على وجه كان ذلك خلفاً لها علمت عليه عند الحاجة فإذا
 استحيضت رجستل فوبه ذلك الشهر بل كذلك الحال أن لو تكرر على النظم المزبور كما إذا زات
 ثلثة في شهر وخمسة في آخر ثمانية في ثالث وتكرر ذلك مراراً متعددة على الأوجه
 نسبت للثوبه وتوردت بين جميع تلك الأعداد وبعضها واستحيضت تحضت لأقل
 فالأقل وجمعت في الزايد عليه إلى الأقصى من على المحض والاستحاضة والفصل الاستحاضة
 ولا انقطاع المحض بل لا حوط فعلة الغسل وإن كان الأقوى لا يجزئ بفصل واحد لهما
 المستلثة الشاسعة المضطربة الفاقدة للتميز لو ذكرت احدتاها ونسبت الوقت وكان
 ضالاً في تمام الشهر تحضت بمقداره من الشهر ولا حوط أن لا يكون أقوى وضعه أول
 الشهر وليس للزوج والستد منهما منه على الأصح ولا حوط منه العمل في الزمان كله فاعلم
 المسحاضة فثاني بالعبادات وتجنب ما يحرم على المحاض ولا يبطئها زوجها ولا تطيق
 تغفل في كل وقت تخمل انقطاع دم الحيض فيه لكن عبادة مشروطة به أن تطهر وينقض
 الشهر وتقضي بعد ذلك صوم عادتها خاصة وكذلك لو كان ضالاً في عدة لا يزيد ذلك
 على نصف ما وقع الضلال فيه بل هو أمانياً وبه ويقصر عنه الخمسة والأربعة في
 ضمن العشرة فيجوز في الغرض بامهاني تلك العشرة مثلاً ولا حوط وضعها بآهاني في

بثوب العادة الشرعية
 في جميع أقسام المركب
 التي ثبت فيها العادة
 كما هو للثوب وقوى
 الاحتياط مطلوب
 جداً شجع وجهه على
 طهارة جهاته

الأقوى التغيير
 فوباً عليها بالنسبة
 فلا يفي ذلك الاحتياط
 ومع عدمه فثاني
 على ما ذكرنا من التغيير
 عليها طاعة الزوج
 أو الستد عند منهما
 إذا كان ذلك قبل
 تحيضها وشرعها في
 العمل بمقتضاها
 فطهارة دام ظله
 العالي

في العبادة توشح بالعبادة
 ان العشرة زائدة على نصف
 السبعة عشر نصف يوم
 شح طربطام بقا
 وجوب الكمال من اللاد
 مع وفاته واخذ البقرة
 من السابق مع حكمة الوفا
 في جميع صور القبول لا
 يخلو عن قوة عملا بالا
 سحطاب طربطام
 ظلمة العالي
 الاقوى هنا ايضا التقدير
 على نحو ما قلنا في ذات
 الوقت فقط والاول
 الاقصاد على تقدير
 للعلوم والجمع في الزائد
 عنه الى العشرة بين ترك
 الخاص ايضا اللامع
 وعلى تقطاع البعض
 من الاعمال وكذا الحال
 في ساير ما يذكر من الا
 قباط البعض بالغير
 طربطام بقا

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

في أحكام الحيض

وسرى في الزمان ما عرفت ولو علت لغير يوم حيض من غير معرفة للحيض من الاقبية والافترق
 والوسطية حصلت خاصة بخصاوسى في الباقي ما عرفت وأما الناسية وقدا وعدا
 تنصبا لأجل ما لا تصدعت تحتها بالزوايات وإن الاحوط اختيارها السبع في كل شهر
 منها ولو دكرت الناسية العادية بعد جلوسها في غير ما رجعت اليها بعد واستدركت
 ما تقدم فلو كانت عادتها ثلثة في آخر الشهر مثلا جلست السبعة السابقة ثم ذكرت
 قضت ما تركت من الصلوة والقيام في السبعة وقضت ما صامت من الغرض في الثلثة
 المسئلة النامية الاحوط ردة الناسية للوقت والعدا الى اسوء الاحوال لا تمنع
 الزوج والتباعد عن وطئها وان كان لوصل لا كفارة الا اذا ذكر الوطئ في كل يوم مثلا
 فيلزم ثلثة كفارات وتمنع من المساجد وقرائة العزائم وتكبير الصلوة والفسل
 عند كل صلوة وصوم جميع رمضان وقضاء واحد عشر لجمال الكفران لم تعلم انها
 لا تجب من الشهر الآخرة وان كان الاحوط طهاح قضاء واحد وعشرين يوما ولو اراد
 قضاء يوم مثلا عنها وهي في هذا الحال كرت الصوم في يومين لا يمكن ان يكونا
 جضا كأول يوم من دمها مع الحاد بضرة وكذا الطلاق ونقض عدها ببلانته اشهر
 ولا تكلف الانتظار الى سن اليأس واستقامة الحيض لا يراجعها زوجها الا قبل سنة
 وعشرين يوما والله العالم **الفصل الثامن** في احكام الحيض هي امور منها
 حرمة كل عبادة منه حطة بالطهارة عليها كالصلوة والصوم والكواف والاعتكاف
 بل جميع ما يحرم على الحيض من مثل اسم الله تعالى شأنه ولو بغير العهر بل وباقي اسماء
 سمية المحض منها بل الاحوط الحاق ما جاز اسم كبد الله وان كان الاقوى لا
 بل الاحوط ان لم يكن اقوى الحاق اسماء الانبياء والائمة بذلك مع فرض قصد التثنية
 بل الاولى اجتناب مثل اسماء الاعلام السنتين باسمائهم للشفق وان كان الاقوى
 خلاصة ومتى كانت القران وقرآنه شيء من سور العزائم واللبث في المساجد ووضع
 فيها والاعتياز في المسجد بل الاحوط ان لم يكن اقوى الحاق الشاهد حتى الزوايا
 منها بالمسجد من الاجتناب فضلا عن غيرهما بل الاحوط والاقوى وجوب التيمم عليها

في الزمان ما عرفت ولو علت لغير يوم حيض من غير معرفة للحيض من الاقبية والافترق
 والوسطية حصلت خاصة بخصاوسى في الباقي ما عرفت وأما الناسية وقدا وعدا
 تنصبا لأجل ما لا تصدعت تحتها بالزوايات وإن الاحوط اختيارها السبع في كل شهر
 منها ولو دكرت الناسية العادية بعد جلوسها في غير ما رجعت اليها بعد واستدركت
 ما تقدم فلو كانت عادتها ثلثة في آخر الشهر مثلا جلست السبعة السابقة ثم ذكرت
 قضت ما تركت من الصلوة والقيام في السبعة وقضت ما صامت من الغرض في الثلثة
 المسئلة النامية الاحوط ردة الناسية للوقت والعدا الى اسوء الاحوال لا تمنع
 الزوج والتباعد عن وطئها وان كان لوصل لا كفارة الا اذا ذكر الوطئ في كل يوم مثلا
 فيلزم ثلثة كفارات وتمنع من المساجد وقرائة العزائم وتكبير الصلوة والفسل
 عند كل صلوة وصوم جميع رمضان وقضاء واحد عشر لجمال الكفران لم تعلم انها
 لا تجب من الشهر الآخرة وان كان الاحوط طهاح قضاء واحد وعشرين يوما ولو اراد
 قضاء يوم مثلا عنها وهي في هذا الحال كرت الصوم في يومين لا يمكن ان يكونا
 جضا كأول يوم من دمها مع الحاد بضرة وكذا الطلاق ونقض عدها ببلانته اشهر
 ولا تكلف الانتظار الى سن اليأس واستقامة الحيض لا يراجعها زوجها الا قبل سنة
 وعشرين يوما والله العالم **الفصل الثامن** في احكام الحيض هي امور منها
 حرمة كل عبادة منه حطة بالطهارة عليها كالصلوة والصوم والكواف والاعتكاف
 بل جميع ما يحرم على الحيض من مثل اسم الله تعالى شأنه ولو بغير العهر بل وباقي اسماء
 سمية المحض منها بل الاحوط الحاق ما جاز اسم كبد الله وان كان الاقوى لا
 بل الاحوط ان لم يكن اقوى الحاق اسماء الانبياء والائمة بذلك مع فرض قصد التثنية
 بل الاولى اجتناب مثل اسماء الاعلام السنتين باسمائهم للشفق وان كان الاقوى
 خلاصة ومتى كانت القران وقرآنه شيء من سور العزائم واللبث في المساجد ووضع
 فيها والاعتياز في المسجد بل الاحوط ان لم يكن اقوى الحاق الشاهد حتى الزوايا
 منها بالمسجد من الاجتناب فضلا عن غيرهما بل الاحوط والاقوى وجوب التيمم عليها

في الزمان ما عرفت ولو علت لغير يوم حيض من غير معرفة للحيض من الاقبية والافترق
 والوسطية حصلت خاصة بخصاوسى في الباقي ما عرفت وأما الناسية وقدا وعدا
 تنصبا لأجل ما لا تصدعت تحتها بالزوايات وإن الاحوط اختيارها السبع في كل شهر
 منها ولو دكرت الناسية العادية بعد جلوسها في غير ما رجعت اليها بعد واستدركت
 ما تقدم فلو كانت عادتها ثلثة في آخر الشهر مثلا جلست السبعة السابقة ثم ذكرت
 قضت ما تركت من الصلوة والقيام في السبعة وقضت ما صامت من الغرض في الثلثة
 المسئلة النامية الاحوط ردة الناسية للوقت والعدا الى اسوء الاحوال لا تمنع
 الزوج والتباعد عن وطئها وان كان لوصل لا كفارة الا اذا ذكر الوطئ في كل يوم مثلا
 فيلزم ثلثة كفارات وتمنع من المساجد وقرائة العزائم وتكبير الصلوة والفسل
 عند كل صلوة وصوم جميع رمضان وقضاء واحد عشر لجمال الكفران لم تعلم انها
 لا تجب من الشهر الآخرة وان كان الاحوط طهاح قضاء واحد وعشرين يوما ولو اراد
 قضاء يوم مثلا عنها وهي في هذا الحال كرت الصوم في يومين لا يمكن ان يكونا
 جضا كأول يوم من دمها مع الحاد بضرة وكذا الطلاق ونقض عدها ببلانته اشهر
 ولا تكلف الانتظار الى سن اليأس واستقامة الحيض لا يراجعها زوجها الا قبل سنة
 وعشرين يوما والله العالم **الفصل الثامن** في احكام الحيض هي امور منها
 حرمة كل عبادة منه حطة بالطهارة عليها كالصلوة والصوم والكواف والاعتكاف
 بل جميع ما يحرم على الحيض من مثل اسم الله تعالى شأنه ولو بغير العهر بل وباقي اسماء
 سمية المحض منها بل الاحوط الحاق ما جاز اسم كبد الله وان كان الاقوى لا
 بل الاحوط ان لم يكن اقوى الحاق اسماء الانبياء والائمة بذلك مع فرض قصد التثنية
 بل الاولى اجتناب مثل اسماء الاعلام السنتين باسمائهم للشفق وان كان الاقوى
 خلاصة ومتى كانت القران وقرآنه شيء من سور العزائم واللبث في المساجد ووضع
 فيها والاعتياز في المسجد بل الاحوط ان لم يكن اقوى الحاق الشاهد حتى الزوايا
 منها بالمسجد من الاجتناب فضلا عن غيرهما بل الاحوط والاقوى وجوب التيمم عليها

فأحكام الحيض

الخروج منها لوفاجها الحيز فيها كالمجدين ثم لا يحرم عليها من الشكر ولا من
التلاوة بل يجب عليها الاخير عند قرائة القرية واستماعها بل وسماها في الاحوط
وان كان الاقوى خلافا لا يحرم عليها الاجتنان فاعدا المجدين وان كان مائلا
حتى لو كانت نقيصة وامنت التلاوة ولولو تامة من حرم عليها الاجتنان في الاحوط وان
كان الاقوى خلافا ما لم يفسد به روح هويل والاجتنان في العلوم ترتب التلاوة عليه
وكذا الكلام في غيرها من الشائش والساحنة والبيع وغيرهم ومنها حرمه الوطى
فلا يخلو الزجل والدرهم مع العلم بالحيز عما يتحقق به ستمائة فادخال بعض الخف في
الاحوط فلو لم يرد بما يقتضيه ظن الحاكم والا في تقديره خمسة وعشرين سوطا ربيع
هذا الزاين ان كان في الاحوط في حرمه بائس عشرة سوطا ونصف سوطا من هذا الزا
اذا لم يكن مصلحة تقتضي خلاف ذلك ولا ريب في ان حرمه فحفظه بذلك بل لو استعمل
كفره فيقبل خبرها في الحيز الطهارة منه ويجوز الاستمتاع بها في غير الوطى قبله غير
فرق بين ما تحت السرة لا مادون الزينة وبين ما فوقه بل يجوز وطئها في الذر على كل
شد بد كما يكره الاستمتاع ما تحت البئر من السرة الى الزينة بل الاحوط له تركها ولو لم يرد
الذم من غير الفرج فالاحوط اجتناب الوطى في الفرج العالي من الذم وفي موضع الذم منها
الكهانة فلو وطئ الزوج زوجته المحرمة او الامه او المبتسة الدائمة والمقطعة في محل
الحيز علما بالحيز عامدا كفره هود وفيها وان كانت مطاوعة بدنيا وجوب باطل المصح
في الاحوط نصف في وسطه وربع في اخوه فحرمه حاشا تاام حيز الوطى فيه
لا العشرة ولا التسبيع قلت واكثره حصل فيها كسر ولا اثلا نانا الثاني مثله من الا
لذات الستة ووسط لذات الثلاثة وهكذا مع الكسر وغيره ولا فرق في ذلك بين
الثابت والمضطر لسبق وغيرها ثم لا يثنى على السامعي التاسع الضيق المحزون وطما
بالوضوح وفي الجاهل بالحكم وبها احوط في التكفير واقواها العدة اما الجاهل بخصوص
التكفير فالظاهر ترتب الحكم عليه ولو زنى بمحاض او وطئها شبهة فلا كفارة في الا
وان كان هو الاحوط وكذا الوطئ في الفرج وكان خرج حضا فامساك في غيره واد

بل الاحوط لا يغاوص في

شیخ زکریا دام بقال

مع العلم بحجته شريفة

ظہر طیارہ دام ظلہ
عنہ

فیلہ شکار شیخوہ

ظہر طہادام عمر
ع

بل لا قوی فیہ وجوب

الأجناب كما أن الألف

في موضع الدم عند

ممكن التفتت

طهارة القلب

المذبح

في ص وغيره الميزر الانارة مخرج
وذكر الفقهاء في ذكره ان الميزر

و جلا صدق الامتنانك و

يعرف المراد بالعشرية

فِيهِ
بِلِ وَجْهِهَا هُوَ الْأَقْوَمُ

وكتا في الفرض الثاني

ظہر طہادام بقاء

کائنات میں
اعضا و اعضاء

پیشینہ کی طرف سے

از حضرت علی (ع) روایت می‌شود که:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

L



1

في أحكام الحبض

بل لا يخلو عن قوة طهر

طعاما عظم

بل باعتبار قيمة الوضوء

لا يخلو عن قوة طهر

طعاما دامجا

ظلمة

قوة طهر

قوة طهر

قوة طهر

قوة طهر

قوة طهر

قوة طهر

قوة طهر

قوة طهر

قوة طهر

قوة طهر

قوة طهر

قوة طهر

قوة طهر

قوة طهر

قوة طهر

قوة طهر

قوة طهر

قوة طهر

من ذلك وطى الخنثى المشكك في الفرج الذي فيه الدم بل الظاهر عند الكثرة في وطى المرأة
زوجته الميتة الحايض وان كان هو الاحوط وللداء على صدق الوطى وان لم ينزل ويقتض
بإدخال تمام الحشفة بل وبعضها في الاحوط كما ان الاحوط دفع الدينار نفسه وان كان
الاقوى الاجتزاء بالقيمة سيما اذا كانت من الذهب فضلا عن النصف والربع ثم لا يبعد
اعتبار القيمة السابقة وهي عشرة دراهم جاهد فلا عبرة بالزيادة والنقصان في غيرها
وان كان الاحتياط بمراعاة اكثر الامرين لا ينبغي تركه في صرفها على عشرة مساكين او
سبعة لكل واحد منهم قوت يومه وان كان الاقوى عند وجوب ثبتي من ذلك فيجب
اعطاؤها اجمع مسكين واحد ولو وطى امته في الحبض ولو اخوه نصف وجوبا بلائذ
امداد من طعام على ثلاثة مساكين في الاحوط ان لو كان اقوى سواء كانت فتة او مدونة
او ام ولد بل ومكاتبة مشروطة او مطلقة لم يفرق بينهما شي ثم لو كانت زوجة مثلاً
بثوت ذلك بوطئها اشكال احوط ذلك كالاشكل في ثبوت بوطى امته غير اولى
الاستعانة بالقيمة او الامة المحللة ولعل الاقوى في الجميع العدة وان كان الاحتياط لا
ينبغي تركه حتى بالنسبة الى احتمال التكفير بالذبح ارجح ارجاء التبعض في غيرهما
يستترط العلم بالزوجية مثلاً في ترتيب الحكم كما لا يستترط العلم بالمرتبة في ترتيب حكمها فلو
ظن للوطنة امته فبانت زوجة ثبت حكم الزوجية وبالعكس لو ظن انها في غير الزوجية
فبان اقله ترتيب عليه حكم ويتبع التكفير بالحكم بالحيضية شرعاً ولو من جهة اخبار المرأة
بل ونقصها منع عدم انكشاف خلافه لا يغير الوطى فلو حرم الوطى لخال الحيضية لم يلحقه حكم
التكفير كذا لو حرم للقطع بالحيضية فبان خلافه وبطريقه روي في اخبارها بالخير
ما لم تكن ربيته في خبرها كما لو اجترأت بالحيض ثلاث مرات في شهر واحد وبعد حول
خبرها يجزى عليه جميع احكامه بل الاحوط ان لو يكن اقوى ذلك وان اغتمها ولا فرق في
اصل التكفير بان الابتداء والاستدانة من قن تعد البقاء بعد حصول الحيض محتمل
وان كان ابتداء وطنه قبله ولو وطى في اخر الثالث الاول واستمر حتى دخل الثالث
الثاني لم يثبت عليه الاحكام الثلاثة الاول وكذا لو استند من اول الحيض الى اخره

في تزيين ثمار بينا

الملك قوة طهر

دار فانه

ولو قدر على البعض
وانظر الباقي ظمربا
دام بقاءه

فیه اشکال بل عد
الامحاق لا یخلو من
ظہر طنادا غمر

الانسان
فمنه ما هو
فمنه ما هو
فمنه ما هو

هذا ذكره الوطواط
الكتابة تحقير جمال البحر
واساتساير الاحكام في
ايقرة عالمه فقتل سلطان
الهرت من الجحش طوطا
ادم الله ايامه اقامه
الغاني

الہوا لا تقوی فیہ و

في السيد وكذا في الماء
فصل الجناية على
دام بقائه

في أحكام الحيض

كالنذر والعين في الاحوط ان لم يكن اقوى ولو انكسر الحيض في عشرة المحض وجب عليها
صوم أحد عشر على الأصح كما لو زادت الدم في ظهر النجس مثلاً واقطع في ظهر يوم الاحد
الصلوة فلا يجب عليها قضاء ما فات في الحيض مطلقاً الا ركعتي الطواف بل والنذر
في الاحوط ان لم يكن اقوى ثم لو خاضت بعد ان مضى من الوقت مقدار اداء اقل افراد
ما عليها من الصلوة من الاتمام والقصر ولو في موضع التخيير والتسعة والبطوء والقصر
والمرض ونحو ذلك ومقدار ما هي مكلفة به من الشرايط من وضوء وغسل وتيمم و
غير ذلك من باقي الشرايط ولم تكن قد حصلت وجب عليها القضاء وفي مواضع
التخيير بين القصر والتمام يقترن سعة الوقت للقصر وان كان اقل من ذلك ليجب
على الأصح وان كان احوط خصوصاً بالنسبة الى غير الظهارة من الشرايط وضوءاً
اذا كان قد مضى قبل الاكتمال من الصلوة بل الاحوط القضاء ثم يحصل الحيض بعد الزوا
وطهرت قبل اخر الوقت بمقدار الظهارة وسائر الشرايط المفقودة واداء ركعة حتى
الصلوة وتمام الركعة يحصل بوضع الراس عن التيجانة الاختيار على الأصح فان اخلت
انما وطهرت باقل من ذلك لم يكن عليها شيء على الأصح وان كان الاحوط القضاء
مع عدم سعة الوقت لغير الظهارة من الشرايط بل الاحوط لها قضاء الصبح اذا طهرت
قبل طلوع الشمس طملاً لا يبعد ايضاً بلفظ القضاء لها مطلقاً اذا تمكنت من الظهارة
خاصة والشرع في الصلوة وعلى كل حال فلو طهرت وقبل بقي من الوقت مقدار اداء
الظهر وركعة من العصر وجباً معاً وكذا المغرب والعشاء ثم ان لم يبق من وقت العشاءين
الا مقدار اربع ركعات لخص العشاء بها ولو كانت مسافرة وبقي من وقت العشاء
مقدار اربع ركعات وجباً معاً ولو زعمت عدم سعة الوقت فبان خلافه وجب القضاء
ولو كان الشوط من المقدمة التي تقطع عند الضيق لم يقترن سعة الوقت بالنسبة اليه
فلو كانت متباعدة في القبلة مثلاً او كانت مكلفة بصلوتين في ثوبين ونحو ذلك
كان الوقت ضيقاً الا عن صلوة واحدة وجب الاداء فان اخلت به وجب القضاء
ولو ظنت سعة الوقت للفرضين ولو ادرك ركعة الاخر فصلت الاولى ثم بان الضيق

اختصاص السقوط بآية
لا يخلو عن قوة مع الله
احوط علمها
دام بقائه

باقام الذكر في التجديد
الاخيرة لا يخلو عن قوة
منه علمها
دام ظله

في أحكام الحيض

بسم الله الرحمن الرحيم

ترك التيمم
وان كان الاحوط ترك
العز عن الاداء والفتا
طريقا دام قضا
الحكم بغير غسل الجنائ
منها بل وكذا غسلها
من الاحداث وارضا
لا يجلو عن قوة طهرها
دام بقائه

قضت حصة الوقت وبطلت الاولى على الاقوى ولا يتعين قضاءها فوراً ولو قى من
الوقت اقل من الركعة وان كان هو الاحوط ولو طئت الضيق فصلت الثانية ثم بنين
سنة الوقت تحت الثانية وصلت الاولى بعد هافي وقت الثانية اذا طئت الاولى
ولو شككت في سعة اقل الوقت فالاحوط ان لم يكن اقوى وجوب الاداء والقضاء عليها
ما لم يتكف الضيق ولو شككت في ضيق الوقت في الاخر فالاحوط ان لم يكن اقوى لزوم
الاداء والقضاء ايضا ما لم يتكف ومنها عند صحة الطهارة لها من الحدث الاصغر
والاكبر حال الحيض ثم يقتضبطها الغسل المندبة كغسل الاعوام وغيره ومنها السجدة
التيمم والوضوء لها في وقت كل صلاة ولجبة يومئذ بل وغيرها من الصلوات الاولى
الموقنة على الاحوط في تحصيل التذ بل الجلو في مكان طاهر والاولى مصلاتها ان
كان بمقدار زمان صلواتها بحسب حالها مستقبلة ذاكرة لله تعالى ومبجته و
مهلة وحامدة والاولى اختيار الشبهة الاربع المجاورة للصلوة مع اضافته الاستغنا
والصلوة على النبي صلى الله عليه واله في بعض الاخبار تلاوة القرآن ولا بأس و
ان كان مكرها في غير هذا الحال والاولى انتفاضه بالتواضع المعهودة ومشرقة
التيمم بل حال عدم الماء او فقد واستعماله كان الاولى تعقيب الذكر ولو حصلت
فاصلة بعد بها اعاد بل الاحوط لها عند ترك الكيفية المخصوص ولا يبعد قيام القبا
والاضطجاع والنشيق مقام الجلوس عند التعذر بل لا يبعد قيام غير القبلة مقامها
معها ايضا ومنها كراهة حملها القرآن ولو بغلافه وليس لها مشروطين سطود بل
الاحوط لها اجتناب مشروطينها كراهة حملها على ما على معنى قوله التواضع
من غير فرق بين السبع والتبعين بل الاحوط لها ذلك سيما ما زاد منها على السبع
ومنها كراهة الخضاب لها سيما بالحناء وسيتا في اليد والرجل والله العالم بالمطلب
التالي في دم الاستحاضة وفيه فصول الاول هو في الغالب دم فاسد
اصفر يار دصاف رقيق يخرج بغزير من غير لون وعرفه عكس دم الحيض وان كان
ربما جاء بصفائته كالعكس لاحد لتقليبه ولا الكثير ولا يتغير فيه فصل اقل الطهر

لا يبعد كراهة الغسل
حينئذ ان الغزيرة ليس
من الصادات ما على
الاخص حكمها
دام طهره
يمكن القطع بعدم اخره
لها فالاحوط بمنوعة
طريقا دام بقائه

في أحكام الاستحاضة

بين أفرادها ولا بينه وبين غيره وهو اصل في دم النساء بعد العلم بانتقاء الحيض ولو
شربا والثاقس مع حكم العلم يخرج او قرح بل ومعه لو فرض ان الشك فيه على الاوطى
ان لم يكن اقوى سيما اذا كان بالصفات ولا يتحقق تحقق جئنه قبل البلوغ و
بعد اليأس وان تفرح حكم الوجوب في الاول للشروط بل ان ما بعد البلوغ كالجنابة
ولكن يجري عليه حكم النجس وعند المفوضين قليله الثاني هو جميع اقسامه مع خروج
عن المعتاد اصلا او عارضا ولو يقطنه حدا وان كفى استدراكه في الباطن في بقاء
حد ثبته بل الاوطى يرى ان حكم الحد يثبت عليه مع انصابه من عرقه المتي بالعاذل و
وان بقي فضاء الفرج بحيث يمكن خروجه بالسبع ونحوه ولا يخالف حكمه وكثيره في
الاختلاف وصف واعيانا ونحو ذلك وانما يخالف باختلاف كمية الدم فلهذا
وكثيره فالاول يحصل بمحصل سماء والثاني بغسل القطنه مثايل ولو من احادها
والثالث بالنسيان منها وللرجوع في كمية القطنه الى المعتاد والختلف باختلاف الفرج
ثم يتبعني ان لا تكون مثبته تمنع من نفوذ الدم كما ان تدل على ادخالها في الحمل المتعارف
والغبر عليها في المدة المتعارفة والاوطى لها بقاؤها محتملة وتعرف حالها اوقات
الصلوة ويجب عليها الاختبار ولكن لو غفلت مثلا وجأت بما كان عليها في الموضع
فحق عليها اعل الاصح ولو فقدت رجليها ذلك وجب عليها التيقن والاوطى قد يامرها
اسوء الاحتمالات ولو اخبرت حالها قبل الوقت فالأوطى ولا تقوى بتجدد حال
الصلوة الثالث تترك الاقسام الثلاثة في وجوب تغيير القطنه للمؤثر بالدم ولو
قليلا عند كل صلوة او تطهيرها مثلا فضلا عن الخثرة لو فرض اتفاق اصحابها و
عن ظاهر الفرج اى الذي يبد منه عند الجلوس على القدمين ثم الوضوء لكل
صلوة بومئذ او غيرها مستقيمة واجبة فتوضأ لكل ركعتين من النافلة وغيره
القطنه مع فرض سمنار الدم ثم تصل على كفات الاضباط بذلك الوضوء مع ان
الاولى لها استيناف الصلوة انما الاجزاء النسبية فلا اشكال في الايتان بها
الوضوء كجود السهم مع اتصال فعله بالصلوة وان كان الاوطى بتجدد الوضوء له

الاعاذل
والصحيح انه لا يفرق بين
ثم انهم اذ يعرفون ان الذي يبد منه
وم الاكسنة منه والعاذل والاول
في انهم يفتنون في ذلك
المصلحة
لذلك انما هو باب
بعضه لصق به في بعضه
في كبريت انما هو في
نزلت في بعضه
حتى صار كالقطنه
التي

اذا لم يكن لها حاله مثا
معلومة فليس عليها
دام فانه

بعد الايتان بالركعتين
بوضوء جديد ايضا
فقط دام ظنه

في أحكام الاستحالة

أما إعادة الصلوة احتياطاً والجماعة فلا بد من تجديد الوضوء بل وتغيير القطعة
 على حسب ما سمعته سابقاً وتخص القسم الثاني بفصل للعادة مقيداً بطل الوضوء
 لها ومؤخر وإن كان الأحوط الأول كما أن الأحوط لها الإتيان بالثلاث مرة
 التي تخصها القسم الثالث مع تغيير الخمرة الملوثة بخروج الدم من القطعة كالنار
 إذا فرض كذلك وهي غسل للعادة وغسل للظهر والعصر تجمع بينهما وغسل
 للمغرب والعشاء كذلك ويستحب في الجمع أن تؤخر الأول إلى الخريف فبطلتها
 قبل الأخرى في قول وقت فضليها ولا يجوز لها الجمع بين اثنين من صلواتين كل ذلك
 مع استمرار الدم إليهما ولو حصل بعد غسل الضيق وجب للظهر ولو حصل بعد
 غسله كذلك وجب للعصر وهكذا للمغرب العشاء أي يكفي في وجوب الفصل حصول
 الموحب لو قبل الوقت على الأصح وإن انقطع عنها بعد ذلك لبر فضله عن غيره
 ولو انقطع عنها بعد فصل الصلوة فلا إعادة عليها على الأقوى وإن كان لبر بل لا
 يجب عليها غسل على الأصح للضموم الذي هو نافع للصلوة ولو انقطع للبر بعد
 الطهارة قبل فعل الصلوة فالأقوى إعادة موجبة ولو كان للفترة فلا يني مع فرض
 عدم سببها للطهارة والصلوة أما إذا وسعت وعلت فذلك ولو باجتماع عرفت
 أعادت الطهارة وعلت ولو لم يعلم حال الانقطاع أنه لبر أو فترة وصلت على الأقوى
 وكذا لو علته لبر أو فترة ولم يعلم حال الانقطاع أنه لبر أو فترة وصلت على الأقوى
 بخلاف ما لو انكفأ لبر أو فترة تسع الطهارة والصلوة وإن كان هو الأحوط ولو
 انقطع في أثناء الصلوة لبر أو أعادت الطهارة والصلوة لا حوطها إلا تمام ثم
 استينافهما وكذا لو كان للفترة تسعها ولو لم يعلم سببها استمرت على صلواتها
 وإن جرت بها وإن بان بعد ذلك التسعة ولو لم يعلم أنه لبر أو فترة استمرت
 أيضاً ثم لو بان بعد ذلك أنه لبر أعادت وكذا الكلام في الانقطاع في أثناء الطهارة
 ولو علته في أثناء فترة تسع الطهارة والصلوة انظرها مع عدم المشقة التي تبسط
 التكليف معها ولو لم تراكب في الأقبل العصر وجب الفصل لها وكذا لو لم تراكب

فيه تأذي بل يحتمل التحول
 العكس فربما إذا لم
 إلا ما حاصره
 الفكا

الاحوط لإعادة إذا
 كان الوقت واسعاً
 فربما دام بقائه

لا يترك فربما
 دام ظلاله
 ع

في احكام الاستحاضة

ذلك ونحوه مع فرض توقف منع خروج الدم عليه ولا فضل بل الا حوط يكون الاستحاضة
بعد الفصل للمحافظة عليه بقدر الامكان تمام النهار للمضوء الصغير لو حدثت
الوسيلة على الصغرى قبل فصل صلوة الغداة ولو في ثنائها طلت صلواتها واعتلت
لها وقوفات وصلت بل لو كان ذلك مع ضيق الوقت عن المائتة والصلوة طلت
بالتيقن والوضوء ولو مع ادراك الركعة نعم لو كان الحدث فوضيقت الوقت عن ذلك كله
استمرت على ما هي عليه والا طلت القطعة وكذا الكلام في عدوث الكبرى عليها وان وجب
بها غسل الظاهر مع استمراره اليها المجد وشتر عند كل منهما اما اذا انقطع فعليه غسل
الظهر ولو انقطع مرة مع فرض قوع العصور بها من دون حد وثم وكذا الكلام في
الصغرى ولو حدثت الكبرى في ثنائها الوسطى فالحكم كما عرفت ايضا وان انقضت معها
الا فترفع لا يحتاج الى بعد غسل بل الا حوط ان لو كان أقوى ذلك ايضا وعرض الوسطى
على الصغرى بالنسبة للصلوة الظهر مثلا وان قلنا انها لا توجب الا وضوء منه نعم لو
انتقلت الكبرى الى الوسطى او الصغرى والوسطى الى الصغرى لم يفرجهما بالفتنة الى
تلك الصلوة وما ذكرنا ظهر لك انه لو حصلت للكثرة لياتم انتقال الى المتوسطه اكتب
بفضل العجز ما لو انتقلت قبل المغرب والصغرى مثلا غسلت للكثرة التي ابطعت فغسلت
للمغرب المتوسطه وكذا ظهر لك ايضا انه لو انتقلت للمتوسطه الى الكثرة اكتب بالفصل الغداة
عنهما والله العالم السابغ اذا فصلت لم يقاضه ما ذكرناه من الاحكام كانه بحكم الظاهر
في حصة الصلوة التي ذكرنا الافعال لها ولا يفتح استدلاله حدها وان اختلفت بيتي من
ذلك ولو تيقن القطعة بطلت صلواتها اما لو طينها وليتها في المساجد حتى المسجد بل
والكعبة ووضع شيء فيها وقرأتها العزائم فالأقوى جواز من غير توقف على غسل فضلا
عن الوضوء وتيقن القطعة ونحو ذلك بل لو اختلفت بما يجب عليها للصلوة جاز لها الا
احكام المذكورة وان كان الا حوط في ذات الفصل لم يجزها بعد الفصل مستقلا ولا
يكفي بالمحافظة عليه للصلوة بل الا حوط لها عدم دخول الكعبة معها كما ان الاولى
الوضوء مع الفصل للوطي فضلا عن غسل العرج وتوقف تحته الصوم على الفصل المهاد

بل الا حوط ظمنا
دام بقائه

بل لا يجرى فيه
طه

فيه اشكال فلا يترك
الاضطاح خصوصاً
الوطي طمنا دام بقائه
على الا حوط ظمنا
دام بقائه

في أحكام الأبرياء خاصة

للصلوة متى أحلت به بطل صومها ولا يجب على الوسطى تقديمه على الفجر بل لا يجوز لها ذلك للتقدم مع عدم الفارقة العرفية الصلوة الصبح وليس لها من كثرة القرآن في الاطراف الاقوى مع استغفار الحديث ولو كانت عاظمة على افعال الصلوة بل لا يجزئها تلك الأفعال لأنها مخصوصة بالصلوة والطواف الذي هو كالصلوة ثم لا يبعد جواز القضاء لها إذا جاءت به على نحو الأداء والآولى تجديد الأفعال عند كل صلوة وأولى منها ترك القضاء لها ما دامت مسخرة وتصل إلى الأبرياء من فعلها كما فعلت للفريضة ولا يجمع بينهما بصل وان انقضى الوقت لتمام التوافر فيبقى تجديد الأفعال لكل صلوة منها ثم وردت وخصة في الجمع بين صلوة الليل والفجر بصل وبين صلوة الغداة وناقلها به أيضاً ولا بأس بكلا لباس بالجمع بين الطواف وكسبه به أيضاً والله العالم التمام قد يجمع على الكبرى خمسة أفعال كما إذا كانت دمه قبل صلوة الغداة ثم انقطع ثم رأت صلوة الظهر مثلاً ثم انقطع ثم رأت عند العصر ثم انقطع ثم رأت عند المغرب ثم انقطع ثم رأت عند العشاء ثم انقطع ولا يتصور ذلك في المتوسط على المختار ما هنا لا يتوجب غسل الأذى العادة ولا يقوم التيمم مقام كل من الوضوء والغسل فلهذا في حيث نخرج من ثياب والوسطى ست ثيابات ولكبرى ثمانية ولو تمكنت من الماء في موضع دون آخر تبع كل حكمه كما يتبع لو تمكنت من الماء للغسل من الوضوء وبالعكس والله العالم بخفايا أحكامه اللطال

الثالث في القناس فيه فصول أيضاً الأول هو الذم الذي يقدر فيه الرحم بسبب الولادة مقارن الخروج أول جزء من الولد وفي النساء أو بعد التمام ويصحب بوضع المولود تاماً أو ناقصاً ولو سقط بالاضغرة والعقرة وعوها مما يعلم ولو شربها انشؤ آدمي ولو شك في الولادة فلا تناسل لا يجبه الاستعلام ولو تمكن منه أمانع حققتها وخروج الدم كما تقدم فهو نفاس لا حيض ولا استخاض بل ولا جرح أو فرج أو غيرهما فالمرء يعلم كونه منها حتى لو علم أصل وجودها وشك في خروج الدم منها بل وإن علم خروج دم منها قبل الولادة بل وبعد ها ولكن لم يعلم تبيته جميع ما يقبض الولادة إليها على الأطوار ان لم يكن أقوى وليس لقليل حد فيجوز ان يكون لحظة بل لو ولدت ولم تر دمها لم يكن لها

مشكل بل لا جرم له في ذلك
عن قوة لكن عليها ان
تكون الغسل والوضوء
مع اعادة تكرار للبر
الاصحط الترتيب مطلقاً
فلم يبق ما ظله
الطال

وعلى ما احسن يتصور
فيها أيضاً حكم طبا
دام بقائه

الاضغرة
المرء عليه ان يهرق في
حزبه بغيره من ذلك
قدرا يصح وصفه الطام
معه من باب قاتل ومع
عقده غير الحيوان
منه ومنه في
الصلوات
في الصلوات الحارة من الذم
معه ان كانت في
درع من يرا في
معه من يرا في
المرء

في تمييز النفاس

وكذا لو رأت دمًا قبل بروز ثوب من الولد بل هو وليس بجيش أيضًا فتحسب دم التواليد لا نفاس
 أيام منه ومعه ولكن التحلل بين وبين النفاس أقل من عشرة أيام حتى لو كانت العادة
 بل وإن أمكن الجمع بين جشيته ونفاسيته ما بعدتها لو رأت دمًا ثلثة أيام متوالية
 قبل الولادة ثم ولدت ورات النفاس فاقطع في اليوم الخامس فانه ليس بجيش على الأقوى
 وكذا لو تحسب دم النفاس دم ولي تحلل بينهما أقل الظهر ثم لو تحلل بين وبين النفاس أقل
 الظهر وكان ممكن الحيضته حكم بجشيتها على الأصح من جماعته الحيض للحمل وكذا لو رأت
 بعد النفاس كذلك ولو حصل الفصل فأقل بين بعضه دون بعض مع اتصاله وكان
 ذلك لفصل بشرائط الحيض لا أقوى الحكم بجشيتها سببًا إذا كان ذلك لبعض وقتها
 للعادة أو الأوصاف والله العالم الثاني أكثر النفاس عشرة على الأصح وإن كان الأول
 مراعاة الاحتياط إلى الثانية عشر يومًا والمراد يكون أكثر عشرة أو لا يكون أكثر من ذلك
 والأوقات العادة الحديثة في الحيض ترجع في النفاس إلى أيام عادتها مع فرض استمرار
 الدم ذهبا إلى أربعين العشرة نعم لو اقطع عليها كانت العشرة بتمامها نفاسًا كما
 ولا عبرة بعادتها في النفاس لو كانت ولا عبادة ناسها ولا بالتميز وكذا البسطة والضمير
 إذا اقطع عليها أما إذا استمر فيها كانت العشرة منه نفاسًا على الأصح دون ما زاد
 ولو كانت حاملًا بأثنين مثلاً وتاخرت ولادة أحدهما عن الآخر كان كل منهما نفاسًا
 وإن دخل ما بقي من عدد الأول في الثاني إن لم يتحلل بينهما عشرة أيام ولا كان على
 كل منهما تأمًا مستقلا من غير تدخل فقد يكون حياوسها عشرين يومًا بل لو كانتا
 قد يكون ثلاثين يومًا وهكذا ولا اعتبار بأن يكون بينهما أقل الظهر ولو كان بين منهن
 على الأول ومبتدئ الثاني بياض يومين أو ثلاثه كان ذلك خهرًا ودم الولادة الثانية
 نفاسًا ثم لو رأت بياضًا مكنتا بين دمي نفاس الولادة الأولى كان ذلك أيضًا نفاسًا
 بل لو رأت بياضًا حين ولادة الثاني ثم رأت بعد ذلك دمًا يمكن أن يكون من
 ولادة الأول لمعداته علة ها كان ذلك لبياض نفاسًا على الأصح وكيف كان
 فالظاهر أن مبدئ حساب الأكثر بعد تمام الولادة فلو خرج بعض الولد وبقيت لك

مشكل خصوصًا إذا كان
 في العادة وخصوصًا
 إذا اتصل به النفاس
 ولم يزد الجرح على العشرة
 بل يقول بدم اعتبار
 فضلا أقل الظهر بين دم
 النفاس الحيض السابق
 لا يخلو عن قوة طريقتنا
 دام نقاشه

بعض بين الولادة بين

طريقًا دام عرو

العلل

أو الولادة الثانية طريقتنا

دام نقاشه

لا يترك الاحتياط في

البياض المتخلل بين دم

النساء وأعمال الطاهر

نفسًا دام عرو

الغالب

في أحكام النفاس

استمر والدم مستمر مع حق تجاوز العشرة حكم بنفاسية الجرح للمعرفة من ان مبدئ النفاس
انتهاء المخرج الذي منقطع السبب لا ابتداء فالزمان قبل تمام الولد وان طال الاحتياط
من العشرة وان كان ذلك الدم نفاسا بل لو قطع الولد بقترات كان مبدئ العشرة بعد
تمامه وان حكم بالنفاسية بمجرد خروج جزء منه روح قد تجاوز الجرح العشرة بل العشر
والاحوط ما لا حظ حكم التوأم في المقطع ايضا والله العالم الثالث حكم النفاس في الا
سقطها او كالمبايض قد عرفت انه الى العشرة فيها فكذا هنا ولو لم تر ذات العادة الا يوما
حتى انتهى اكثر النفاس كان ذلك اليوم خاصة نفاسا والباقي طهر وكذا غير ذات العادة ولو لم
تر من العشرة للتصلة بالولادة التي هي اكثر النفاس الا اليوم العاشر منه سواء انقطع عليه
او استمر ولو تر ذات العادة الا فيما زاد على عاقلها واستمر حتى تجاوز اكثر النفاس لم يكن
لها نفاس على الاقوى كما لو فرض ان عاقلها في الجرح سبعة مثلاً ولم تر في النفاس دماً
الا الثامن واستمر الدم حتى تجاوز الاكثر والاحوط الحكم بنفاسية مع التاسع والعاشر
ولو تر ذات العادة وسابعها واستمر الى ان تجاوز العشرة اكملت مقدار عاقلها
الباقية من العشرة وجعلته نفاساً وما زاد على العشرة طهر بل ولو لم تر الا السابع من العادة تم
تجاوز جعلته مع ما بقي من العشرة نفاساً دون ما زاد وان لم يف بتمام العادة على الاقوى
ولو تر يوم الولادة مثلاً وانقطع ثم رأت السابع واستمر حتى تجاوز العشرة كان نفاسها
الاول والسابع وما بينهما من المبايض ولو لم تر الا في الثامن الذي هو بعد العادة و
تجاوز كان نفاسها الاول خاصة الرابع النفاس كالمبايض فلو لم يستقبل الانقطاع
الصوري وفي وجوب الفصل للانقطاع الحقيقي وفي وجوب القضاء والاداء بعد
الفصل وفي حرمة الوطئ عليهما وعن وجهها مع وجود الدم وعدم جواز الطلاق وحرمة
الصلوة والصوم والنس وقراءة العزائم والكت والاجتناب وفي كراهة الوطئ بعد

بجمل خروج كل قطرة نفاس
مستقلاً ليكون النقاء
المقتضى في البين طهر الا ان
المسئلة على اشكال فلا
يترك مراعات الاحتياط
بالجمع بين الوطئتين
في النقاء المقتضى هنا وان
لم يقل بذلك في النفا
المقتضى في نفاس الولد
فلم يجز اذام بقا

بل لا يحوط الجمل اراد
الاحتياط فلهما
دام قائم
في المباشرة ما عرفت
من الاحتياط فلهما
دام غير

الانقطاع قبل الفصل والمباشرة من الترة فان لا

والنضاب وقراءة القرآن واستحباب الوضوء

وليجلوس ذكر الله عز وجل عرفة

من احكام طه العالم

كتاب الطهارة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبيه محمد بن عبد الله سيد الاولين والاخرين واكرم القرى المبشرين
اما بعد فيقول العبد القاصر محمد بن الحسن بن الشيخ باقر الله تعالى القس جماعته من الطهارة
من المؤمنين واهل الرعية في الدين ان اكتب لهم رسالة التمسك على عظم ما يحتاجون اليه
من مسائل الطهارة والصلوة على وجهه تعالى ولهم ولهم ولهم ولهم من حاجتهم الى ذلك
فاستغفرت الله واستغفرت به ووثقت عليه واجبتهم لما دعوني اليه وسقته النجاسة العظيمة
في يوم المعاد واسئل الله ان يجعلها وسيلة الى الجنة وذريعة الى حبه **كتاب الطهارة**
وفيه مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة **اما المقدمة** فيها فصلان **الفصل**
الاول في المياه وفيه مباحث **البحث الاول** الماء المطلق هو الذي فصل
سبحانه عن الناس بحمل جميع افراده طاهر امطر الله الثلج والحبث وانه لا يفسد بموت ما
لاقاه من نجس العين الا ما غلبت لونه وطهرها وانما نجس بقتل احبها او كان رأكبادون
الكرانة نجس ح ملاقاة تلر سوله ووردت القاسية عليه او قد دهم عليها على الاصح ثم
الغالب منه المتصل بالوارد من الماء على القاسية مع سيلانه طاهر قطعاً ولا عبرة بالتغير
باوصاف النجس اذ لم يكن الوصف بما انجزت عن القاسية على جبر يستند التغير في الماء
الى ملاقاتها والاتنجس وكذا لا عبرة بالتغير التقديري للسلب لصفات وغيره بخلاف
ما لو منع من ظهوره والتغير ما منع كواقعة القاسية في اللون مثلاً لمخالفة اولها وان
ولا التغير بغير الملاقة كالجورة ومحوها والتغير باوصاف الشبهة كالغلاظ ونحوه بالبرزخ
كون التغير يستند الى صف القاسية فلا عبرة بطلق وان كان هو لا حول ولا ايد الا
غير النافع جازي كان التابع او غير جازي كالبر على الاصح وان استحب لها من المقتضى
بل والتأخر رجحاً كما لا نزاع فيه ما لم يكن بحيث لا يدخل تحت اسم التابع الذي لم ملاقة
ولا تعتبر الكثرة في عقد اتفاق الجارية وما في حكمه بالملاقة على الاصح وماء الغيب لم يرد
بحكم الجارية عند نجاسته بالملاقة وان قل لا بالتغير باحد الاوصاف الشبهة اما اذا
انقطع وكان قلباً فانه نجس بالملاقة لانه من الركائز جند والماء بالكر ما بلغ الفاو

او ملاقات الملاقى
على الاصح من طهارة
دام بقائه
الموافقة ما تقرر من
التغير لا من ظهوره في
الحسن ثم لو فرض حصول
العلم بالتغير واقعا وان
كان لا يظهر للنفس نجس
لكنه بعيدا فكان لون
القاسية ازيد من لون
الماء ومعه يظهر للنفس
طهارة اذ لم يبق
بل هو لا أقوى طهارة
دام ظله

في الماء المستعمل

ملأ في رطل العراق وزناً أو ثلاثة وأربعين شبراً الأتم شبر ساعة ولو بالتاكسير
والزطل العراق مائة وثلاثون درهماً ثلثا المدين والدرهم نصف مثقال شرعي وخمس
مكمل عشرة دراهم جند سبعة مناقل والمثقال الشرعي ثلثة ارباع الصبر في قوت
مثقال وثلاث شرع ولا فرق بين الحال ولا بين الاشكال ولا بين استواء الطوح و
اختلافها وبطهر الناجع بزوال التغير ولو من قبل نفسه لان له مادة وغيره مع عدم تغيره
بالتجاسة بالغاء الكبرية دفعت ليقترح بطلوا الموضع حتى يستوعب لو كان كثيراً والعكس
بما ينسب له بوصل ولو فخرنا نقطاً على موضع مقدار كبر سميرج من المطهر والمطهر في طهر
الباقى لو كان حتى يستوعب ويوقوع ماء المطهر عليه ولو من ثقب ونحوه وبالمثال التجاري
بهر حل جبر بعد معده وكذلك مع التغير اذا فرض زواله بذلك على جبر لا يتغير بالمطهر ويبقى
مستعماً بعضه ببعض ولا يظهر بزوال التغير لنفسه لعد المادة ولا بالانمام كذا لو كان قليلاً
على الاصح للنجس الثاني للآلة المستعمل في رفع الحدث الاصغر طاهر ومطهر من الحدث
والنجس وفي رفع الحدث الاكبر طاهر قطعاً ومطهر منها على الاصح والمستعمل في رفع النجس
على جبر يفيد تطهيره من حيث استعماله في ذلك غير مطهر من الحدث قطعاً اما تطهيره من
النجس فيه قولان مبنيان على طهارته وبجاسته واقلهما اقولهما لكن الاحتياط على
على التقييد ولو تغير المستعمل في التطهير باستعماله كان نجساً ولم يفسد الحبل طهارته اما اذا
اجزاء ولم يتغير لم يبرؤ من الحبل من عين التجاسة حتى لو كان ذلك وان لا ينجس بها ويبقى الحبل
طاهره وحجتها اقولهما الثاني كماء الاستنجاء وان لم يغير في طهارته زوال العبر عن الحبل
النجس الثالث للآلة الطاهر للشيء بالنجس مع الاحتياط لا يبرؤ حدنا ولا يزيل
نجسا ولكن اذا اصاب طاهراً لا ينجس بل لو فاقا على رفع الحدث لا يرفع ولو بان توضع
من احداهما غسل الثاني ثم توضع مع التغير بل لا حوط ذلك ايضا في رفع النجس
وان كان هو الاقوى فيجب تطهير الثوب لبدن به للصلوة مع الاحتياط ولو كان الاستنجاء
في الاطلاق والاضافة من رفع الحدث والنجس به مع تكرير العمل بكل منهما اما بين النصب
وغيره فلا يميز للثبوت في الوضوء والغسل لا يجوز استعمال احداهما في إزالة النجس لكن اذا

الاقوى كان بغيره ولا
مثال فكأن في التجاري
والطهر طهراً
دام بقائه

والا الا حوط على كذا
في رفع الحدث في حال الا
ختيار طهراً دام
ظلمة الحبل

لا يترك هذا الاحتياط
بل الحكم بجاسته مائة الثلثة
المزيلة للبدن لا يفتنون
قوة طهراً دام بقائه

ولا الاقوى الاول وان
لا يفيد في طهارة الحبل
طهراً وان
اذا كانت كماء التماسية
فيما التجاسة كذا اذا كانا
بجنس فظهر واحد منهما
معين منهما اما الاقوى
تجاسة الملاقى طهراً
دام بقائه

حصول لا يرتفع هذا الوجه
لا ينجس عن قوة وان كان

الاحوط ماء ينجس
تكرره مع وجوب ما ينجس
والمع ينجس وبين التغير في
مع الاحتياط دام بقائه

في أحكام الخلو

تحصل الطهارة بالمسح الرابع للماء المضاف كما لا يورد ونحوه بخمس القليل والكثير منه بالرافة الا على المتصل بالوارد على النفس كالشفاغ ولا يزيل حدثا ولا جنبا وتطهيره كطهير الماء للطلق بعد ان يخرج عن الاضافة الى الاطلاق وحكم المايح غير القسا حكم المضاف فيما عرفت ولا يجاس في شيء من الاستنار الا الكافر واخوه الكلب والخنزير نعم يكون سؤرها كولا اللحم عند اللؤم **الفصل الثاني في احكام الخلو** وفيه مباح **المبحث الاول** في كيفية التطهر فيه كغيره من الاحوال ستر بشرة العورة وهي القبل والذبر والبصتان ودون الخيم ودون الالبتين ودون الشعر التاب تحول العورة عن كل ما ظهر منه ودون غيره كالزوج والزوجة وما شابههما وان لم يكن مسلما ولا مكلفا كالمجنون والصبى المميز ما يحصل به مناه من غير فرق بين الشتر بالية وغيره كما انه يحرم النظر على كل مكلف لعورة غيره عدا ما عرفت وان لم يكن مكلفا بالستر نحو ونحوه بل الاحوط والا قوى ذلك ايضا في الصبي المميز يحرم على كل مكلف النظر الى عورتها ايضا بخلاف غير المميز يحرم على القتل استقبال القبلة واستدبارها في حال تخلية ثوبه الاستنجاء بل الاستسقاء من غير فرق بين الصغاري والابنية في ذلك ولو اضطر الى احد هما فالاحوط اختيار الاستقبال في الاجتناب لكونه اعظم كما انه لو اضطر الى غطاء مراعاة القبلة والستر ودار الامر بينهما فانه اعادة الستر لكونه اهم ولو اشبهت عليه القبلة وجب عليه تفرقها ولو حصها في جهة وجب عليه اجتناب تلك الجهة ولا يبعد قيام الاجتهاد مقام اليقين في ذلك كالصلوة ويجب لا يخاف في موضع قد في القتل على القبلة ويستحب ستر الشخص نفسه عند اعادة البول والغائط ولو بان يبعد بحيث لا يراه احد **المبحث الثاني** في الاستنجاء يجب غسل موضع البول بل الاستغصاة ولا يبرئ غيره في الطهارة ونحوه في المدة اذا لم يتجاوز الفصل عادة لكن الاحوط مراعاة عند نقصان الثمن عن مثله اعل الخفة بل الاحوط التسلي مرتين بل الاولى الثلث والظاهر عند الفرق في ذلك بين الذكر والانثى والخنثى وغيرهما يخرج من ثقب ونحوه اصلها كان او عارضا معا ذاب لا يبعد جريان الحكم على الاخلف وان تمكن من اخراج خشفته

كما انه لو قوضا وفضل
بأحدهما جهلا او ذنبا
صح غسلهما دام ظله
المالك
الا الحاضر التهمة بل
مطلقا بلهم ظمها
دام بقائه

وان كان الاحوط فيها
الاتفاق ظمها
دام عزه
وان كان الاخرى الخيرة
ظمها دام بقا
مشكل ظمها
دام بقائه

عم
بل الاقوى ظمها
دام ظله

في الاستبراء

اجزاء لكنه لا يزال حدثا كما الخبث والفعل المندوب وضوء الحايض في الاقوى جواز
 به ثم يشترط طهارته ان لا يتجاوز الفجاسة للبل المعاد وان لا يتغير احدا وصا فيه
 بالفجاسة وان لا تصيبه نجاسة من خارج ولو من المتعة دون الدخالة كما لا يحتاج
 مع الغائط والميتن الذي يخرج معه على الاقوى ولا يغير فيه سبق الماء اليد بل لو
 تحست مداواة الفسل ثم تعرض عنه فساد البنية لم يعد الحوق بما لا يستغناء
 للنجاسة عن عرفتها يستحب الاستبراء من البول وكيفيته ان يجمع من المقعدة
 الى اصل الفصيب ثلاثا ثم منه الى راس الخنفة ثلاثا ثم ينثره ثلاثا والظاهر الاجتزاء
 بالثلاثة الوسطى والصغرى والعركا انه يقوى الاجتزاء بالسبع من عند المقعدة الى الاثنين
 ثلاثا ثم ينثره ذكره ثلاثا بان يضع مبيحة مثلاً تحت الفصيب ولها به فوقه مثلاً ويجمع
 بالعماد قوى من الاصل الى الراس اربعة الى هذا الحال وان كان لا حوط له اربعة الفع
 منه صلة بغير مفصول بين الحادها وقادته الحكم بعد حديثه البطلان النسبة اذا خرج
 بعده وعكس خبثية بخلاف ما لو خرج مع علنا الاستبراء فانه محكوم بان ثبول وقيل ينجس
 بالاستبراء بالنسبة الى الحكم المزبور طول المدة وكثرة الحركة بحيث يقطع بعد بقاء شئ
 والظاهر عدم سقوطه بقطع الخنفة بل ولا ثلثة الشرا ما لو كان مقطوعا من اصل اجزائه
 ثلثة المقعدة كما ان الظاهر عدم اشراط المباشرة فيه ولو خرج البليل من غير السبيل و
 كان مجنونا او كان نائما لا يعلم به وعلم به الغير فالاقرب نجاسته وكذا لو خرج ببل ممن
 له سيرة ولم يتمكن من احتبائها ما قلنا او غير ذلك ولا استبراء للسنة بحيث يدور
 عليه الحكم المزبور في الرجل وان كان ينبغي له ان يصفى البول والتخفيف وعصر
 الفرج عرضا وعلى كل حال فالبلل المشتبه بالحاج منه من طاهر والله العالم وانما المصالح
 فاطلاق الوضوء وفيه مباحث المبحث الاول في اجزائه وهي غلطان ومصححان
 فالغلطان للوجه واليدين واليحصان للراس القدمين اما الوجه فهو ما بين
 القصاص طرف اللذن طولاً شملت عليه الاجفام والوسطى عرضا فالداخل في
 ذلك من الوجه كما ان الحاج عنه ليس منه من غير فرق بين الصدغ والعنق والظن

الاقوى عدم صحة
 والوضوء المندوبين
 مطلقا حتى يطرأ
 دام بقائه
 في مثل دم البواسير
 بما لا يبعد جزء من الفاس
 اشكال ظهريا دام
 عرج الظن
 من جنسه ظهريا

دام بقائه
 الشتر

مذهب آية الله
 سرادق في كتابه

الادلان
 قوله في جرد الانوار فان
 قلنا من سبب سبب
 ثم في كبره وسراده والفرق
 جميعا كذا في قوله في
 من غير

الكلان
 عدا به جازيا
 بالصدقة
 من القوم وجميع عذر
 وكسب جميع
 مجنون

الماضي
 من العجز
 والحق في القول
 مسدودا
 وادوية
 وجوه
 من ساد
 صفحة
 عن كذا

الكلان
 من العجز
 والحق في القول
 مسدودا
 وادوية
 وجوه
 من ساد
 صفحة
 عن كذا

الكلان
 من العجز
 والحق في القول
 مسدودا
 وادوية
 وجوه
 من ساد
 صفحة
 عن كذا

فأجزاء الوضوء

في الأصلية غير ما يجب غسلها والأوجب بل الظاهر لغير الحكم الأصلية
 على كل منهما فيجب المصباح بآدمها وإن كان الأحوط المصباح بها والأحوط أن لا يكون الأضحية
 وجوب غسل الشعر هنا مع البشارة والوضوء تحت الأظفار لا يجب زالة الأظفار و
 المضاد ولو ظهر بعد التقليل وجب زالة وغسل ما تحته ولا يجوز ترك شيء من الوجه
 أو اليدين بلا غسل ولو مقدار مكان شعرة ولو لم يرفع ما يمنع وصول الماء إليه
 أو تحريكه وكوشك في حبه وجب لا يصل إلى ما تحته أيضا وكوشك في أصله
 لم يجب البحث وإن كان هو الأحوط وأما السكتان فاولهما مع الرأس يجب مع شيء
 من مقدار الرأس لو منكوس على الأصح والأحوط عند الاجتزاء بمادون عرض مع
 والأحوط منه مع مقدار عرض ثلثة أصابع مضغوطة بل الأولى كون المصباح بالثلثة
 أيضا والركبة كالركبة في ذلك لأنه قد تنكذ لها في خصوص الوضوء لصلوة الضيق
 أزال خمارها وضع موضع المصباح ودون ذلك تأكد لصلوة الغريب ما باق
 الضلوات فلا يتأكد لها ذلك بل يجوز بها إدخال أصبعها من تحت قاعها وتنعيم به
 والمرد بقية الرأس الترتيب المتقدم منه فلا يجوز المصباح على غيره ثم لا يجب المصباح على
 بشرته بل يكفي المصباح على شعره المحقق به المسامات لمخلفة غير متجاوزة عنه ولا مجموعا
 عليه بعد أن كان يخرج بماء عن حلقه بل الأحوط عند المصباح على الجملة وهي مجموع شعر
 الناحية عند عقصته والأولى بل الأحوط أن يكون المصباح على الناحية من المقدّم
 ويجب أن يكون المصباح بباطن الكف والأحوط الأيمن بل الأولى الأصابع منه وإن
 يكون بما بقي فيه من نداوة الوضوء فلا يجوز استئناف ماء جديد عندنا ولو
 نقد الباطن لمرض ونحوه اجزء المصباح بغيره والأولى المصباح بظاهر الكف وإن تعدد
 فالذراع ويجب جفاف المسوح على وجهه لا تنقل منه اجزاء المصباح فيقع المصباح هنا
 وبما في اليد ثم لا بأس بنداوة المسوح لأعلى الوجه المزبور ولا يضركه ما في
 المصباح وإن حصل منه جريان بعد أن كان القصد للمصباح ولو لم يكن من قصد
 الفضل ولو كان غسل يده بالأدخال في الماء والمكث ثم استخراجها فإن كانت اليد

هذا إذا علم كون كل منهما
 أصليا وإنما إذا علم أصليته
 أحدهما أو زيادة الآخر
 أو أحمل ذلك في المصباح
 بهما من باب المقتضى
 فلهذا ما دام طالما
 سب
 الأحوط إزالة الوضوء
 الكاثر على موضع يجب
 غسله من باطن الأظفار
 ضرورة أن الأظفار
 بل لا يجوز عن قوة الإ
 مع طلبة الظن بالعد
 ضرورة طلبة الظن
 سب
 وإن كان الأحوط عند
 فلهذا ما دام طالما
 فوالت
 عند عقصته
 جمد وجرد من وسط الرأس
 وشده بجم مجوس
 وشده بجم مجوس
 سب
 بل الأحوط من إزالة
 فلهذا ما دام طالما
 أقاضاه

في اجزاء الوضوء

لم يجز له المسح بها وان كانت اليمنى فان استعملها في غسل اليسرى جاز ولا خلاف في ذلك
 غسلها بالآخر اخرج فم لا بأس بالمسح بما بقي في يده بعد تمام الغسل وان كرر امرار يده على
 العضو استظهارا بل الاقوى انه لا بأس بتخلط ما بقي في يده مع شيء مما بقي على اعضاء
 الوضوء من مائه اختيارا وان كان الاحوط احتياطا شديدا لاقتصار في المسح على
 ما بقي في يده بعد تمام الغسل ثم لو جف ما في يده قبل المسح لفسدان او غيره من الاعذار
 جاز له الاخذ بما على اعضاء الوضوء والمسح به والاحوط تقديم ما على اليدين والوجه
 ونحوهما ثم هو من الوجهة فان لم يبق شيء من ندوة الوضوء استأنف ولو فرض عدم
 امكان حفظ ندوة الوضوء لشيء آخر او غيره مسح يديه والاحوط المسح بعد ذلك
 بما وجد يده ثم التيمم وتاثيرهما مع القدمين والواجب مسح ظاهرهما ومقداره
 الطول من اطراف الاصابع الى الكعبين وهما قنات القدمين وداخلان في
 المسوح كالمرفقين في المغسول ولا تقدر بالعرض كقنات القدمين من العرض
 ما يتحقق به اسم المسح ويجوز مقبلا ومدبرا وان كان الاول الاوّل ولا ترتب بينهما
 كما لا يختص احدهما بما مسح وان كان الاحوط مسح اليمنى اليمنى ثم اليسرى باليسرى و
 اذا قطع بعض موضع المسح مسح على ما بقي ولو قطع جميعه سقط المسح كما سمعته في اليد
 بل لا يخفى عليك جريان ما تقدم فيها وفي مسح الراس من حكم التزائد والمسح باليمنى
 ويخفف المنسوح ويخوذلك ثم الاحوط هنا عدم الاجترار بمسح الشعر من البشرة
 وان كان الاجترار لا يخلو عن قوة ولعوط من ذلك جميعها في المسح اما غير الشعر كالخف
 ونحوه فلا يجزى المسح عليه قطعا من غير فرق بين شرك الثعلب العرب وغيره ولا نقية
 فيجوز جفشد على الخف وغيره كما يجوز الخافقة في باقي افعال الوضوء لها ايضا بل
 الاقوى جواز المسح الزبور لها وان امكن نائها بالغسل لكن الاحوط تعيين الغسل
 حينئذ كما ان الاحوط اعتبار عدم اللندوحة في النقية مطلقا خصوصا في المسح
 على الخفين وشرط السكر وسنعة الخ وان كان الاقوى خلاصه في النقية وغيرها
 خصوصا في ما كان سطوهم وسلطنتهم بل لظاهر استحبنا التجنب اليهم فيها بالنقية

الاقوى كانه للمسح
 بالماء الجدي والاحوط
 الجمع بين النية والخطا
 دام بقائه
 الاحوط المسح بالانف
 غسلها بدم ظله
 فيجوز مسحها مما كان
 لا يجوز تقديم اليسرى
 على اليمنى على الاحوط
 بل لا يخلو عن قوة ظله
 دام بقائه
 لا يترك الاضام في
 كون اليمنى اليمنى و
 اليسرى باليسرى ثم خطا
 دام ظله
 لا يترك هذا الاحتياط
 فلهذا دام عدم
 سائر الذي هو في
 القدم من غير الراد
 في غير ذلك من غير
 شدة في غير ذلك
 مسحها
 الاقوى اعتبار عدم
 اللندوحة في مكان
 النقية بان يخرج الى
 مكان لا نقية فيه واد
 يبذل ما لا يلبس من
 الخوف من غير
 فلهذا دام عدم

مكتبة
 دار الكتب
 في القاهرة

مكتبة
 دار الكتب
 في القاهرة

فِي شَرَايِطِ الْوُضُوءِ

والأولى الجمع بين ذلك والتيمم كأن الأحوط الجمع بينهما في مطلق المكثوف نعم
بتعين التيمم مع قصد رماه من في الجيرة وحكم الطلوع ونحوها حكم الجيرة في المخرج
عليها مع الضرورة بل الظاهر ذلك في كل حاجب للبشرة وقد تقدم أن وقتران التيمم
والجيرة للسووعة بجميع العضو كغيرها والأحوط الجمع بين ذلك والتيمم سيما في مخرج
الأفراد والفصل كالوضوء في حكم الجيرة ولو كانت الجيرة على الماسح وجب اعتباره
المسح ببلته كاللينة ولا يجزئ حكم الجيرة على الرمد بل يتعين التيمم وإن كان الأحوط
جمعهما وكذلك وجع الأعضاء بالاضليل ونحوه ولو كانت الجيرة بمسحة وضع قدم
أخرى ظاهرة عليها ولا يعتبر في مسحها كغيرها فاما فتح الصلوة فيها فلا بأس جفت
بالمسح على جيرة الحجر والذهب وغيرهما لم لو كانت مضمونة لم يجزئ المسح عليها بل لو
وضع عليها خرقة محلاة لم يجزئ المسح عليها أيضا ولا بعد الصلوة بوضوء الجبار بعد ذلك
قطعا بل ولا الظهارة للنجس من صلواته وإن كان هو الأحوط بل الأقوى لك لو كان في
الاشياء فضلا عما بعد الفرع كما عرفت سابقا في الضرورة التي فيها ما هنا فيجزي ح فيه
ما تقدم **المبحث الثالث** في الشرايط وهي أمور منها طهارة الماء واطلاقه وأما
وعده استعماله في تطهير النجس وطهر المحل ورضح الحاجب عنه وأباحت المكان الذي
هو معنى الفضاء الذي يقع فيه الفصل للمسح ما غيرة والمصتب والأواني فمع النجاسة
الاستعمال فيه يبطل الوضوء ومع عدمه بقوى الفضة والأحوط التحجب وكذلك
الحال في الماء في نية الذهب والفضة مع عدم إمكان الإفرغ منها بل البطلان
فيها مع عدم النجاسة لا يخلو عن وجه موافق للاحتياط إلا أن الأقوى خلافه وكذا
يستبر فيه عدم المنافع من استعمال الماء من مرضا وعطش على نفسه أو قصره ومنه و
نحو ذلك مما يجب معه التيمم فلو توفّر الحال هذه بطل أما إذا كان المنافع من
استعماله ضيق الوقت فالفضة لو خالف قوته والأحوط له التيمم ومنها
الترتيب في الأعضاء ودون أجزائها عدا الأعلى في المفضول منها فقد تمام الوجه على
اليد اليمنى وهي على اليسرى وهي على ميسر الراس وهو على ميسر الرجلين ولا ترتيب بينهما

يعتبر مع قدره مذكور
وضوء خرقة ظاهرة عليها
وصحها لكن الأحوط الجمع
حين التيمم وبين ما
تستبر من الوضوء فلو
دام ظله الظاهر
هذا إذا لم يمكن غسل
الوجه أصلا وأما إذا
أمكن غسل ما عدا العين
منه ووضع خرقة عليها
ومسحها فالأحوط الجمع
مسحها إذا لم يقا
الأقوى في الاشياء إلا
عادة كما تقدم فلو
مد ظله

بل الأقوى بالطلان إذا
عدا الوضوء عنها فصرفا
في المصتب وفي الأواني
كما لا يبعد وكذا في نية
الذهب والفضة حيث
بعد الوضوء منها استعمل
لهما طمعا دام بقاءه
الأقوى بالطلان إذا
قصد بوضوءه إياهما
ضاق وقتر من طمعا

دام عمره
فالأقوى في النية
ما ينافي طمعا
دام بقاءه

في شرائط الوضوء

وان كان هو الاحوط كما عرفت فيما تقدم ولو اُخِلَّ بالترتيب حيث يجب لا على قصد التشريع عاقل ما يحصل به اذا لم يلزم فوات المولات وكذا لو نسي جزء من السابق عادليه ثم أعاد الا لاحق وضع الوضوء اذا لم تقت المولات ولا فرق في ترتيب الترتيب بين تقديم المؤخر وتأخير التقديم وبين الاتيان بها معا فيجب عليهم حينئذ تحصيله كل منهما والظاهر حصوله فيما لو غسل الوجه واليمنى دفعة بإعادة غسل اليمنى كما لو غسلها أولا ثم غسل الوجه مع فرض حصول النية عنده وكذا يحصل فيما لو غسل اليدين دفعة واحدة اليسرى على اليمنى بإعادة اليسرى ولو غسل الوجه واليدين دفعة لم يحصل لهما الا الوجه فلو عاد ثانية حصل اليمنى فلو عاد ثالثا حصل اليسرى كما انه لو عكس الوضوء من آخره الى قبل لم يحصل لهما الا غسل الوجه فلو عاد ثانيا حصل اليمنى وهكذا الاول لولا الجمع إعادة الاثر ايضا ولو كان في جاز ونفا قبل الجريبات عليه فوى الترتيب تبعاً فيها حق ايضا بل الاكتماء بذلك في الواقع وماء المطر فيكون الترتيب حكماً واجبة ولكن الاحوط بل الاقوى خلافه مع عدم تعاقب ازمة النية وعدم حصول التحريك الذي يحصل به معنى الفصل كل ذلك مع المحافظة على كون المسح بماء الوضوء والابطال ومنها المولات بين الا ليعقوب للتامة وعدم الفصل بما يستدبر وان كان ذلك احوط بل بمعنى ان لا يؤثر الشرع في غسل الا لاحق بحيث يحصل منه بسبب ذلك جفاف جميع ما تقدم حتى يسهل التحريك على الاقوى في الزمان المعتدل في صنفه ولو كان شتاء فمكث حينئذ فقد تراء ما يتأثر الامراة بل حتى فلا فرق حينئذ بين الازمنة والاحوال وح فلا يقدح التعفيف لحياتاً مع عدم مضي الزمان المزبور وان كان الاحوط ذلك كما ان الاحوط استيفاء الوضوء مع جفاف للتلقوق قبل الشرع في التالي وان بقي البلل على السابق بل الاحوط ان لم يكن الاقوى استيفاءه ايضا لوقوع البلل بعلاج والافراط في برودة الهواء على وجهه متاخر الاعمال المزبورة وان لم يزل ذلك بحفاً ما اذا جفت للافراط في حرارة الهواء كذا ثبت في بدن الموضعي انه لو كان ذلك

فيه اشكال والاحوط
عدم الاعتناء بغيره
فقط بام بقاءه

الاقوى كون المداين
في صورة التأخير عنه
للتأخير العرفية على
بقاء البلل احسباً للقد
المذكور فلهذا دام
عمره العالي

اذا كان ذلك مع فرض
عدم تحقق التامة
العرفية إعادة تطهيرها
دام بقاءه
هذا الاحتياط لا يترك
فقط بام بقاءه
لغالب

في شرط الوضوء

لم يجب فلا يستأنف وإن كان هو الاحوط ولو نذر الموالاة بمعنى المتابعة في
وضوء مخصوص مثلاً فلم يضر مع وضوئه على الاقوى وإن أتم بعد الوفاء بالتدبير
وكذا لو نذر الوضوء المتتابع لمصادرة مخصوصة مثلاً فلم يضر **ومنها التيمم وهي**
الفصل في الفعل ويتبر فيها أن يكون ذلك بعنوان الامتثال لله أما لانه أهل
اولهنة اجزاء لهنة وطلب الرضاء او فراد من سخطه من حيث انها كذلك أو
طلباً للتوابع والنهاية من العقاب ديناً وبيناً وخر او بين اذا كان الاخلاص سبباً
الى حصولها وان ترك منها وكذا تبر فيها الاخلاص في ضم اليها ما ينافيه بطل خصوصاً
الرياء فانه اذا دخل في التيمم على حال يكون افسد والاحوط الحاق الحبب لمقارن
للعمل به الا ان الاقوى خلافة امتا غير الرياء من الصائم فان كانت راجحة فلا منافاة
للاخلاص فيها بل هي مؤكدة له وإن كانت مباحة غير راجحة كالتيمم فان دخلت
على جهة التيمم لما هو المقصود الاصل فلا بأس أيضاً وإن دخلت على جهة الشركة
بمعنى تركب الداعي منها على ان يكون كل منهما جزء فالاقوى البطلان ايضاً لعدم
الاخلاص بل للاحوط ان لم يكن اقوى ذلك ايضاً فيما اذا كان كل منهما باحثاً مستقلاً
ولا يصبر في التيمم غير ذلك وغير التعمين اذا احتيج اليه باعتبار فرض تعدد التكليف
ولو نذر رويحه فلا يجب نية الوجوب والتدب وصفاً ولا غاية وإن كان احوط
ولا غيرهما من الصفات والغايات كرفع الحذاء والاستباحة بل الاقوى الصحة في الوضوء
فوى للوجوب مثلاً في مقام التدب وبالعكس اذا لم يكن على وجه يخل الى رادة
عدم الامتثال ولو تشرعاً وكذا لو نوى التيمم وهو محدث غفلة او بالعكس فان
الجميع صح معه الوضوء والاولى بل للاحوط مقارن التيمم الاول غسل الوجه و
ان كان الاقوى جواز تعدد يما عند المضمضة والاستنشاق دون غسل اليدين
على الاصح ولا بد من نية الوضوء جملة فلو نوى كل جزء على افراده لم يضر على الاقوى
فم لو حط الجهرية التي بها يرجع الى قصد الكل صح بل الاقوى الصحة فيما فوق التيمم
على الاجزاء مع عدم ملاحظة الاستقلال والجهرية وإن كان الاحوط خلافاً ولا بد

مع تحقق المتابعة للفرق
فليبدأ بدم بقا

الاقوى الصحة في هذه
الصورة ظم طباً
من ظاهرها

في شرائط الوضوء

من استدامه حكم النية إلى حين الفراغ فلو تردد داوودى العدم وأتم الوضوء على هذا
الحال لم يصح نعم لو عاد إلى حكم النية الأولى ولم يكن قد حصل مفسد من فوات ولا
ومحوها أتم وضوئه من حين التردد وصح ويكفي وضوء واحد عن الاستبaths المختلفة
وان لم يلظها في النية بل لو قصد رفع حدث بعينه رفع وارفع الجميع وان قصد
رفع غيره وان كان الاحوط إعادة الوضوء معه بل الأولى عادة مع قصد العينين
والغرض وجود غيره ولو اجتمعت سبب الحذف الأكبر ونوى رفعها بصل واحد صح ولا
يحتاج إلى وضوء اذا كان فيها جنابة وكذا لو نوى رفع طبيعة الحذف المفضل إلى نية غيرها
جميعها أما لو نوى واحدا مبيثا أخفى الرفع به إلا ان يكون جنابة فانه يجرى ح من
الجميع ولا حاجة إلى الوضوء لكن الاحوط التعذر ولو نوى الرفع من غير تعرض للجميع و
البعرض لا قوى بطلان الفعل وكذا يجرى للفعل الواحد عن الاعمال المتعددة مع
ذاتها في المندوبات أيضا بل الأقوى ذلك أيضا في المختلفات والله اعلم ومنها
المباشرة للفعل والسمع على وجه يستند الفعل إليه فمى لم يكن كذلك بطل مع الاست
انما مع الاضطراب فلا بأس لكن يتولى هو النية المبحث الرابع في احكام الحلل
من يتقن الحذف وشك في الطهارة نظره وكذا لو ظن اذ لم يكن مستندا إلى دليل شرعى
كبحر العدل على الأقوى لو كان سكتة بعد الفراغ من العمل المشروط بالطهارة بنى على
صحته العمل السابق ونظره جدي العمل اللاحق ولو علم فقد مأخذ الشك على جبره
كان متبها كان سابقا استأنف العمل على الاحوط ولو كان في انشاء العمل قطرة نظره
والاحوط انما تم استيناف طهارة جدي ولو كان متيقنا ثم زال غيبه اليقين او
بالعكس العمل على المتأخر الا ان الظاهر عند وجوب عادة ما فصله باليقين الاول ولو
كان متيقنا للطهارة وشك في الحذف لم يلغى ولو علم بما وله يعلم السابق واللاحق ولا
علم ناريج احدهما نظره اما اذا علم التاريج فالاحوط له ذلك ايضا بل هو الأقوى لو يتقن
ترك غسل عضو ومجهز إلى به وعابده مع عدم تحلل مفسد من فوات مولاة ونحوها
والاستأنف ولو شك في فصل شيء من افعال الوضوء قبل الفراغ منه انى بمباشرة

هذا الاختيار لا يتك
فهم بما دام بقائه

اجزاء غير الجنابة ايضا
عن الجميع لا يتلوعن
قوة فسد بما دام
ظله
الا قوى الصحة فلهما
دام بقائه

في كفاية العدل للواحد
نظره من زلة طويلا
دام عزة

دام يقين مخالفه للواحد
ظنه بما دام
عزده

في أحكام التحلل

مرأيا للترتيب والولاية وغيرها مما يفتي في الوضوء ولا فرق بين الشرط والطور في ذلك والظن كالشك هنا ما لم يكن من دليل شرعي وكثير الشك لأجرة بشك كإثارة لأجرة بالشك مطلقا بعد الفراغ سواء تعلق بشرط أو شرط ثم يعوق مثل تطهير ماء الوضوء ومحل من النجاسة لو حصل الشك فيها بعد الفراغ أثره يظهر من النجاسة خاصة إذا أراد الدخول في المشروط بذلك ويحقق الفراغ بروية الكلف نفسه مشكوكا فيه بعد أن كان مشكوكا به وليس يفتي في الفراغ قبل حذو وث الشك ما إذا لم يكن كذلك فلا فراغ ولا فرق بين الجزء الأخير وغيره فإذا ذكرنا أن كان الاحوط تلافي ذلك مع الشك فيه إذا لم ينتقل من محل الوضوء ولم يطل فصل بطول المجلس وكذا لأجرة بالشك في أصل وجود المحلجب عن وصول الماء إلى البصرة وإن كان الاحوط البحث عنه حتى يطمئن خصوصا إذا كان الاحتمال معتد به ولم تكن مشقة ثم لو كان الشك في حجه بعد العلم بوجوده يجب تحصيل اليقين بوصول الماء إلى البصرة كما لمعلوم حجه فلو نسي مراعاته ولم يذكر إلا بعد الفراغ فالاحوط الإعادة ولو كان الشك بعد الفراغ في اتصال الماء بخصمه وعدمه لم يفتي بل المتجه ذلك أيضا في المعلوم حجه إذا كان كذلك فضلا عنه وكذا الحال في المحلجب الذي شك بعد الفراغ في سيقه على الوضوء وقوته إلا إذا علم تاريخه وشك في تاريخ الوضوء فإن الاحوط أعاد تركه إن الاحوط ذلك فيما لو شك بعد الفراغ أيضا في صفة المحلجب عدمها بحيث لو كان متنبها قبل الوضوء كان ساكنا والله أعلم **المبحث الخامس** فيما يجب الوضوء خاصة منه وما يستحب يجب بخروج البول وما في حكمه كالبلل المشبه قبل الاستبراء وخروج ممتلي الغائط ولو عاصبه دودا وحصى من الموضع المتصادا لا وإن لم يكن في الموضع المتصادا لعالم الناس بل وإن لم يعتد بخروج منه على أشكال قواه ذلك وصار معتادا عارضا ولو جرحا السد الطبيعي إلا وإن كان الاحوط الوضوء عنه وجه من غير اعتداد أيضا إذا كان تحت المعدة لم يطل فاحضوا إذا كان قد خرج على حسب الخروج المتصادا وخصوصا إذا كان من نفضة الحليل ونحوه لأنثيين يخرج ذلك وكذا يجب

في كفاية غيره سبق
اليقين بالفراغ في الجزء
الأخير شك فلا يترك
الاحتياط لأمن الاعتقاد
عن محله والاستئصال
بفصل آخر وأطول المحلجب
فقط إذا دام بقا
قد ذكرنا
أن وجوب الفحص لا يغني
عن قوة الاستئصال
الظن بالعدو فحق
فقط إذا دام
ظن
بل هو الأقوى فحق
فقط إذا دام بقا
إذا علم على المعتنحين
الوضوء إلى وجوبهما
وعدمه فالاحوط لا
وكذا في الصور بين الأد
حقين ظم قطب آدم
بقا
بل هو الأقوى في هذه
الصورة فقطب آدم
ظلال الصا

دام بقائه
على الاحوال طريفا

المطهرين
بكره على الموت معجب
وغيره نظره على غير كذا
في الكفايوس

في غسل الجنابة

من غسله وقبل الاغتسال المسنونة وقبل الاكل وبعد واما سنن موضع الاغتسال
 الصالح لان يفرغ منه على اليمن وان كان اعيم والاعتراف بها حتى يغسلها ويغسل
 على الوضوء والدعاء بالماء ثم يغسلها ويغسل اليدين من الزبد من على الاطراف ولا دعا
 الااء الذي عرف منه من الحدث مني اليوم والبول مرة ومن الغائط مرة من الغض
 والاستنشاق ويستحب ان يغسل فيها ويقدم الغضنة والدعاء بالماء او عند هذا
 وعند غسل الوجه واليدين وعند مسح الرأس والرجلين وثنية العضلات وان يبدأ
 الرجل بظاهر ذراعيه في العضلة الاولى وفي الثانية يياطهما والبركة بالعكس ويكره
 الاعانة فيه بالشبغ اليد وعلى العضو ونحو ذلك من المقدنات الغريبة والآفضل
 له ابقاء البلى على اعضائه بل المعروف كراهة التمدد بل قيل عطلق مع البلى ولا ي
 سهل المقصد الثاني في الغسل وهو واجب منك في الواجب ثلثة من الجنابة
 والماء الثلثة ومن الاموات اما غسل الاموات والماء وبقيته احكامها
 انشاء الله تعالى في كتاب مستقل واما غسل الجنابة فغير مباح للمجنس الاول
 في جنبها وهو لمران احدهما خرج للنبي صلى الله عليه وسلم من البلى المشبهة قبل الاست
 كما قرع انشاء الله تعالى فيما ياتي من الموضع المتداصلا او عارضا والاحوط تحقه
 بخرجه مطلقا خصوصا اذا كان دون الصلابة من ثقب في الاحليل وصحة الاثنين
 ونحوهما ولا فرق بين الذكر والانثى اما الغنى المشكل فتحققا بنها بالخروج من الق
 او من احدهما مع الاعتقاد والاحوط تحقه بخرجه مطلقا والبقى ان علم فلا شك
 والاربع الصغرى معرفة اجتماع الذوق والشهوة وقوة الجسد وتمازيد الرخوة
 والاقوى خلافة للرغبت والنساء في الاقوى الى الاخيرين وان لم يحصل بذلك العلم
 ثم لا يكفي الواحد منهما حتى لا يفرغ في الاول ومن وجد على جسده او ثوبه المصحح به من
 وعلم بذلك ثم منه يحاط به في غسل منها وجبا الغسل قصا ويصيح كل صلو لا يحل
 سبقها على الجنابة للضرورة والاحوط اعادة جميع ما احتل سبق الجنابة عليها وان لم
 يعلم بذلك الجنابة للضرورة لم يجب عليه الغسل وان كان الاحوط له مع طهارة من

من غسله وقبل الاغتسال المسنونة وقبل الاكل وبعد واما سنن موضع الاغتسال
 الصالح لان يفرغ منه على اليمن وان كان اعيم والاعتراف بها حتى يغسلها ويغسل
 على الوضوء والدعاء بالماء ثم يغسلها ويغسل اليدين من الزبد من على الاطراف ولا دعا
 الااء الذي عرف منه من الحدث مني اليوم والبول مرة ومن الغائط مرة من الغض
 والاستنشاق ويستحب ان يغسل فيها ويقدم الغضنة والدعاء بالماء او عند هذا
 وعند غسل الوجه واليدين وعند مسح الرأس والرجلين وثنية العضلات وان يبدأ
 الرجل بظاهر ذراعيه في العضلة الاولى وفي الثانية يياطهما والبركة بالعكس ويكره
 الاعانة فيه بالشبغ اليد وعلى العضو ونحو ذلك من المقدنات الغريبة والآفضل
 له ابقاء البلى على اعضائه بل المعروف كراهة التمدد بل قيل عطلق مع البلى ولا ي
 سهل المقصد الثاني في الغسل وهو واجب منك في الواجب ثلثة من الجنابة
 والماء الثلثة ومن الاموات اما غسل الاموات والماء وبقيته احكامها
 انشاء الله تعالى في كتاب مستقل واما غسل الجنابة فغير مباح للمجنس الاول
 في جنبها وهو لمران احدهما خرج للنبي صلى الله عليه وسلم من البلى المشبهة قبل الاست
 كما قرع انشاء الله تعالى فيما ياتي من الموضع المتداصلا او عارضا والاحوط تحقه
 بخرجه مطلقا خصوصا اذا كان دون الصلابة من ثقب في الاحليل وصحة الاثنين
 ونحوهما ولا فرق بين الذكر والانثى اما الغنى المشكل فتحققا بنها بالخروج من الق
 او من احدهما مع الاعتقاد والاحوط تحقه بخرجه مطلقا والبقى ان علم فلا شك
 والاربع الصغرى معرفة اجتماع الذوق والشهوة وقوة الجسد وتمازيد الرخوة
 والاقوى خلافة للرغبت والنساء في الاقوى الى الاخيرين وان لم يحصل بذلك العلم
 ثم لا يكفي الواحد منهما حتى لا يفرغ في الاول ومن وجد على جسده او ثوبه المصحح به من
 وعلم بذلك ثم منه يحاط به في غسل منها وجبا الغسل قصا ويصيح كل صلو لا يحل
 سبقها على الجنابة للضرورة والاحوط اعادة جميع ما احتل سبق الجنابة عليها وان لم
 يعلم بذلك الجنابة للضرورة لم يجب عليه الغسل وان كان الاحوط له مع طهارة من

من غسله وقبل الاغتسال المسنونة وقبل الاكل وبعد واما سنن موضع الاغتسال
 الصالح لان يفرغ منه على اليمن وان كان اعيم والاعتراف بها حتى يغسلها ويغسل
 على الوضوء والدعاء بالماء ثم يغسلها ويغسل اليدين من الزبد من على الاطراف ولا دعا
 الااء الذي عرف منه من الحدث مني اليوم والبول مرة ومن الغائط مرة من الغض
 والاستنشاق ويستحب ان يغسل فيها ويقدم الغضنة والدعاء بالماء او عند هذا
 وعند غسل الوجه واليدين وعند مسح الرأس والرجلين وثنية العضلات وان يبدأ
 الرجل بظاهر ذراعيه في العضلة الاولى وفي الثانية يياطهما والبركة بالعكس ويكره
 الاعانة فيه بالشبغ اليد وعلى العضو ونحو ذلك من المقدنات الغريبة والآفضل
 له ابقاء البلى على اعضائه بل المعروف كراهة التمدد بل قيل عطلق مع البلى ولا ي
 سهل المقصد الثاني في الغسل وهو واجب منك في الواجب ثلثة من الجنابة
 والماء الثلثة ومن الاموات اما غسل الاموات والماء وبقيته احكامها
 انشاء الله تعالى في كتاب مستقل واما غسل الجنابة فغير مباح للمجنس الاول
 في جنبها وهو لمران احدهما خرج للنبي صلى الله عليه وسلم من البلى المشبهة قبل الاست
 كما قرع انشاء الله تعالى فيما ياتي من الموضع المتداصلا او عارضا والاحوط تحقه
 بخرجه مطلقا خصوصا اذا كان دون الصلابة من ثقب في الاحليل وصحة الاثنين
 ونحوهما ولا فرق بين الذكر والانثى اما الغنى المشكل فتحققا بنها بالخروج من الق
 او من احدهما مع الاعتقاد والاحوط تحقه بخرجه مطلقا والبقى ان علم فلا شك
 والاربع الصغرى معرفة اجتماع الذوق والشهوة وقوة الجسد وتمازيد الرخوة
 والاقوى خلافة للرغبت والنساء في الاقوى الى الاخيرين وان لم يحصل بذلك العلم
 ثم لا يكفي الواحد منهما حتى لا يفرغ في الاول ومن وجد على جسده او ثوبه المصحح به من
 وعلم بذلك ثم منه يحاط به في غسل منها وجبا الغسل قصا ويصيح كل صلو لا يحل
 سبقها على الجنابة للضرورة والاحوط اعادة جميع ما احتل سبق الجنابة عليها وان لم
 يعلم بذلك الجنابة للضرورة لم يجب عليه الغسل وان كان الاحوط له مع طهارة من

وَيُغْسَلُ الْجَنَابَةُ

بل احتمال الفصل قد بناه كذا لا حطاط في العلم انفسه ولكن لم يأت به حتى يتبرجده
اوسا بقية قد غسلى منها وبذلك ظهر لك علة الفرق بين الثوب المختص وغيره بعد ان
كان المدار على العلم ولو دارت الجنابة بين شخصين على وجه يعلم كل منهما انها من أحد
لم يجز الفصل عليه ما دمج على كل منهما حكم الظاهر بالنسبة إلى تكليف نفسه بل غيره فيها
لم يصلم الفضا في كلا يتام واحد ما بل هما في موضعين بل في الفرض الواحد ما اذا علم الفضا
ولو توقف صحة الفعل على صحة فعل الآخر بطل المتوقف كيتام احدهما بالآخر فان كان
التوقف من الجنابيين فكذلك العدة بها في الجمعة بطل الجميع فانها مما الجماع وان لم ينزل
ويتحقق في الذكر ولا في الحيضة المشقة او مقدارها في القبل والذبر فيصالح وصف
الجنابة لكل منهما من غير فرق بين الصغير والمجون وغيرها وان وجب الفصل ج بعد
حصول شبه التكليف بل الاقوى تحقيق الجنابة على الحي بالوطى للبتة والوطوئية لم
أما وطى الهيمه فالاقوى عدم وجوب الفصل واول من ذلك الموطوئية لها لكن احتجوا
لا يستعي ترك خصوصاً الاول ويحقق جنابة الحصى بوطى الذكر في دبرها او قبلها
مع وطى هاهي لاني لو تولى الجنابان فلا جنازة على احدهما للمجيئ الثاني بقايت
على غسل الجنابة وموعدة اموراً وطا الطواف الواجب والصلوة واجبة كانت و
مندوبه ماعد صلوة الجنابة وكذا اجزائها المقتبة والركعات الاحتياطية ونحو
التهود اما سجود الشكر والثناء فلا يترط فيها الطهارة ثابها الصواب الواجب جميع
اقسامه لكن بمعنى انه لو نعد الجنابة حتى طلع الفجر بطل صومه اما اذا لم يكن عن عمد بل
اسقط بعد الفجر جنبا فان علم ان جنابه كانت في النهار فتح صومه كالحلم فيه
والاولى له البدار الى الفصل وكذا اذا لم يعلم اما اذا علم بكونه في الليل فان كان الصوم
مضيئاً امتناباً فيه ووقف في الاشياء فتح وباد الى الفصل شيئاً وان كان متعمداً
فان كان قضاء شهر رمضان بطل والا حوط الحاق غيره بذلك وان كان الا
خلافه وكذا المندوب بل قد بقوى الجواز فيه مع تعدد الاصباح جنبا نالها من الله
اذا قصد منه معناه اما اذا جعل جزء اسم كعباد الله علماً فالاقوى عدم حرمة منته

الا حوط مع العلم
الا حوط الجنابة بعد
عده جواز الا يتام
منها فضلاً عن غيرها
والمناط علم المامو
اجبالاً لا علمها الجا
طهر بقاء دام بقائه
بل لا يترك طهر بقاء
دام عزه
وان كان جزء من جواد
عمر مندوبين واما
الطواف للندوب وبغلا
يعتبر فيه الطهارة وانما
يجز على الجنابة التناول
في المسجد فلو نسي طهارة
مع وان توقف صلوة
على الطهارة فلم يبق
دام بقائه
ركناً او سبب الفصل على
يا في مقامه لكن لا
خصاً من مبطلات الصلاة
برمضان وقضائه في رمضان
برمضان دون قضاء
ودون سائر الصيام
طهر بقاء مغلته

في وجبة الغسل

في اجزاء الغسل انما غسل ظاهر البشرة على وجه يتحقق به سماء ولا يجزى مع غسل
غيرها عنه في غير الجيرة وما حكيها من غير فرق بين الشعر وغيره فيجب غسله عليه
وضع الحاجب وتخليل ما لا يصل للماء اليه من البشرة الا بتخليله ولا يجب عليه غسل
الشعر وان كان هو الا حوط فيما كان هو من تواجب الجسد مثلاً بل وجوبه لا بخلو عن قوته
والاحوط ايضا غسل ما شكت فيه اثار من الظاهر او من الباطن وابها الترتيب غير
الارتماس منه بان يغسل تمام الرأس من فوق على الاصح مدخلا بعض الجسد معه
مقدمة ثم تمام النصف الايمن من البدن مدخلا ايضا بعض الايسر منه مقدمة ثم
تمام النصف الايسر كذا ولا تقوى دخول العودة والشرة في التصفيف المذكور والاثان
الاول غسلهما مع الجانبين او غسلهما تاما بعد الفراغ من الجانب الايمن مع غسل
خضفهما مع الجانب الايسر واللائزم استيعاب الاعضاء الثلاثة بالغسل لا اعتبارا لثبوتها
واحدة كانت ومتعددة ولا بالفرك والذلك ولا ترطيب بين اجزاء العضو وان كان
الاول البدن ثم باعلى العضو فالاعلى كما انه لا يفتى بمخصوصة للغسل المراد هنا بل يكفي
تحقيق سماءه في غير جينته ومن الرأس بالماء ولا ثم الجانب الايمن ثم الجانب الايسر
ومن البعض الصب على الخرو وكذا ومن ثلث اتماسات ناوياً بكل واحدة غسل
عضو حتى بل الظاهر تحقيقه في الغسل فحركات العضو الماكث في الماء على وجه يجري للماء
عليه فلا يحتاج الى اخرج منه ثم غسسه فيه على الاصح وهذا كله من الترتيب الذي
هو افضل من الاقتصار الا انه هو ايضا كيفية اخرى للغسل مجزئة عن الترتيب وهو عبث
عن تقطيع البدن بالماء فينبغي حينئذ مقارنة التينة للقطعة المربورة ويكفي فيها اسفل
القصبة لا يعتبر فيه اشتغال الماء على جميع بدنه بان واحد حكى على الاقوى كما لا يكفي فيه
الذهاب العريضة ثم يكفي فيه اتصال جميع البدن في تلك القطعة ولو على التقادح جارية
اطلاق الماء وطهارته واباحه والكان واللعب والائنة والباشرة اختياراً و
عكس الماء مع استعمال الماء من نحوه على ما هو معتد في الموضوع في ذلك كله ولا يلزم
الحل الذي يريه اجزاء ما الغسل عليه ولو فرض نجاسته طهره او لا ثم يجري الماء عليه

اذا ابتدئ غسله
الفرغ من الايمن النصف
الايمن لا حاجة للغسل
خضفهما مع الايسر فليبدأ
دام بقائه

الغسل
كله لا يجزى
ولا يكتفى
بذلك
بأنه
يغسل
البدن
بالماء
فقط

فالأغسال المكتوبة

خاصة من بين الأغسال عن الوضوء لكل ما اشترط به فم وتخلل حدثا صفرى ابتداء
 الفصل الأول في إتمام الوضوء بعدة للذي تحول في صلوه وضوؤها والأحوال امتدت
 بعد إتمامها وأغسل المشرقة في نيتنا وانما غسل الجائبة وسببه من ميت
 الإنسان ولو كان أبعد ترده جميعه قبل الفصل وقبل تمامه دون ميت غير الإنسان
 ودون الإنسان قبل ترده أو بعد غسله ولا يلحق الفصل التيمم بالنسبة إلى ذلك
 يجب جنس الغسل ليس المتيمم ضلع غسل اليد إذا كانت رطبة بل ولا غسل الكفا
 الذي أمر المسلم به إنما فاقدا للخلطين فالأقوى للحاقه بالغسل والأحوط على التيمم
 كل فصل أيضا إذا من أمر بتقديم غسله وهو حي ليقبل ولا فرق بعد صدق اسم المشر
 بين كون الماس والمسوس مما يحلها الحيوة ولا فيتحقق جنس الميت غير الميت ولو
 بالنظر فم إذا لم يصدق اسم المشر مع كاشع ما ساء أو موصوفاً يجب الفصل والقطعة
 ذات العظم من الميت والمحي حكم الميت في وجوب الغسل بمتهادون القطعة المجردة من
 العظم ودون العظم المترد ولو كان لشدة على الأقوى وإن كان الأحوط الفصل عتمة
 وأما ما يترقى عليه فالأقوى ترك الوضوء في ذلك كما أن الأقوى تنقاض الوضوء
 والله أعلم وأما الفصل المكتوب فافراد كثيرة وربما التفتت إلى ما ذكره إلا أن المعروف
 منها للزمان غسل يوم الجمعة ووقت ما بين طلوع الفجر إلى الزوال وبعد إلى آخر يوم
 السبت يكون قضاء وليلة السبت ولا يقضى غيره من الأغسال ويجوز تعجيل يوم الخميس
 لمن خاف عوارض الماء ويلحق به ليلة الجمعة في الأقوى لكن إذا تمكن منه يوم الجمعة قبل الزوال
 أعاده فإن لم يعده فم في هذه القضاء أمراً إذا لم يتمكن إلا من القضاء لم يعده وتسل
 يومى العيد يوم النحر ويوم الترويض ويوم الضيق ويوم البياض وهو الزمان و
 العشر من ذي الحجة على الأقوى ويوم البعث وهو اليوم السابع والعشرون من
 رجب ويوم المولود وهو اليوم السابع عشر في ربيع الأول على الجمهور ويوم نحر
 الفهر من العرفه ثم يوم انتقال الشمس إلى برج الحمل وأول يوم من رجب وآخر يوم
 منه ويوم النصف من ليلة الأثنين ليلة الاثنين أيضاً وليلة النصف من شعبان

يكون الاستيناف والآخر
 بعد في حصول الاحتياط
 فلهذا دام بها
 الأقوى لا خلاف في ذلك
 الفصل فصل عن الغسل
 وإن كان ما في المتن
 فلهذا دام بها
 الأقوى فيه أيضاً لا خلاف
 وإن كان الأحوط المدة
 فلهذا دام ظله

هذا الاحتياط لا يتردد
 فلهذا دام بها

الأولى عدم التعرض
 للقاء والقضاء فيها
 بعد الزوال إلى الليل
 فلهذا دام بها

فلهذا دام بها
 فلهذا دام بها
 فلهذا دام بها

فِي الْغَسْلِ الْكُلِّ

وليته القطر وليالي الافراد من شهر رمضان واول يوم منه وثبات في ليالي القعدة وليته
 النصف منه وليته سبعة عشر والخمسة عشر والتسعة عشر والثلاثون وعشرين
 بل انظار استحب الغسل في جميع ليالي الشهر الا واحدا ان الظاهر استحباب غسل
 ثمان ليال القعدة والاخر اذا كان قد اغسل الاول من اول الليل وجميع هذه الاغسلات
 الزمانية لا يقضها شي من الحدث الا صغره ولا كبرها انما لا يتعين لها وقت خاص من
 الزمان الذي نددت فيه وان كان الاوّل الايات به من اول الزمان وللمكان تلك
 مكة والمدينة ومجدهما وموسمهما والبيت وللغسل الاحرام والطواف والوقوف
 بعمرات والشعر والنحر والذبح والحق والزيارات للنبي والائمة عليهم السلام واذا
 اراد ان يرى الامام في منام لم يعرفه مقامه وللنوبة للصغيرة على الاقوى والاطاعة
 والاحتشام والاستسقاء والطولم اذا اراد الطلب بمظلمة فانه يغسل ويصلي كغيره
 في موضع لا يحجب عن السماء ثم يقول اللهم ان فلان بن فلان قد ظلمني وليس لي احد
 اصول يبرئني عنك فاستوف لي ظلامي الساعة الساعة بالاسم الذي داسلك
 به للظلم اجبته فكشف ما به من ضرر ومكنت له في الارض وجعلت خليفتك على ظلمي
 فاستلك ان تصلي على محمد وآل محمد وان تستوفي ظلامي الساعة الساعة وللغو
 من الظالم فانه يغسل ويصلي ثم يكشف ركبته بعد ذلك ويجعلها تماميا بل يصلي
 ثم يقول ما ترمي يا حي يا قيوم يا حي يا لا اله الا انت بحيت استغيت فصل
 على محمد وآل محمد وتغشي الساعة فاذا فرغ من ذلك فليقل سئلت ان تصلي
 على محمد وآل محمد وان تطعني وان تغلبني وان تمكرني وان تمنع عني وان
 تكذب علي وان تكفيني مؤنة فلان بن فلان بلا مؤنة واصلوة الشكر واخذ الثبوت
 الحسينية من عملها واللباهلة مع المظل والنجوى الى السفر خصوصا السفر لزيارة
 الحسين ولعمل الاستسقاء وكشف النازلة وهو صوم ثلثي الشهر والاربع عشر
 والخامس عشر فيغسل في اليوم الخامس عشر عند الزوال والقضاء للفرط في صلوة
 الكسوف مع احراق القرص ومن قتل الوزغ ومن المنيب بعد نصيبه وبالحق

لانني ترك الاحمال
 بايتان هذا الفصل
 الاذان بنوي الغفر
 المظلمة لقوة احوال
 فستمر بالسبيل
 فطربا دم بقاء

في مسوغ التسمية

الى رؤية المصلوب بحق في زمان وجوب نزاله وهو بعد الثلثة آتيا اذا كان غير
 حق فالظاهر استحباب السئل مطلقا من غير فرق بين الثلثة وغيرها ووقته من حصول
 السبب الى الموت كغيره مما هو نحوه بخلاف ما كان للفعل فان الاقوى اجزاء غسل
 اول النهار ليومه واول الليل ليلته بل يغسلوا القول بالتحراء بفضل الليل للتميز والعكس
 من قوة وان كان دون الاول في الفضل ولا ينقض بالتوم بينه وبين الفصل على
 الاصح وان كان هو الاحوط ولو احدث في ما بينه وبين الفعل بالاصغر غير التوم
 انتقض وجبه قوى لان الاقوى استحباب عادة السئل الانتقض وان كان هو الا
 حوط ومن اغسال اللند وبغسل المولد على الاصح فغيره ما يصبغ في غيره من
 الترتيب والارتماس والنية ونحوها والاحوط صلح بين الولادة لاناخره ولو الى
 التابع والله اعلم **المقصد الثالث** في التسمية وفيه مباح **المبحث الاول**
 في مسوغاته وجميعها الجزع عن الماء عقلا او شرعا وان حصل ذلك بامور منها علة
 وجدان ما يكفيه لها رتبة غسل كانت ووضو على وجهه يصدق عليه ذلك لكن
 يعتبر فيه جهل ان لا يكون في فلاة فلا تحتمل الماء في احد جوانبها الضرب مع امكان
 في الارض التهمة غلوة سهامين في كل جهة من الجهات الاربع وفي المحنة غلوة سهامين
 بنفسه وبناءه على الاقوى كما انه يقوى سقوطه بشهادة العدلين بل العدل
 الواحد على عدم نساء فيها فلو اخل بالضرر لم يزور ويتم بطل مع سعة الوقت
 وان صادف عدم الماء وضع مع ضعفه وان اتم بالترك ومنها الخوف ولو جئنا
 من القصر والسبع والاضباع ونحو ذلك مما يحصل معه خوف الضرر على النفس
 او العرض والمال المصد به لو اراذ الوصول اليه ومنها خرفت الضرر والمناخ من
 استعمال البرض وصداد وورده او مرج او فرج او نحو ذلك مما يتضرر معه باستعمال
 الماء على وجهه لا يلحق بالبحيرة او ما في حلقها كما عرفت فبانقضاء من غير فرق بين خوف
 من حصوله والخوف من زيادته او بطوئه وبيان شدته الا لم باستعماله على وجهه
 يتقبل للبرء وغيره بل وخاف الشين الذي يصير محله عادة يتم والمرا د به ما علموا البتة

الاقوى نقاضه به
 كتاب الاحداث
 فلهذا دام بقا

المحرفين
 غلط من الاقوى
 قد في التمدد
 مع

بالأقوى
 في المسوغات
 سمع من

في العدل الواحد لا
 عدم التقوط بل الاول
 في العدلين ايضا
 فلهذا دام بقا
 الاقوى مع مصادق
 على الماء الصغرى مطلقا
 اذا حصل منه قصد
 الضرر فلهذا دام بقا
 العالي

الحق
 في المسوغات
 في المسوغات
 في المسوغات

[illegible]

في التفاسات

ولو بالعا وضرك الجلال والموطوء اذا كان له نفس سائله بخلاف المأكول وغيره
النفس السائلة فاهما منها طاهران من غير فرق في ذلك بين الطير وغيره
وبين الخثاف وغيره والذجاج وغيره والوضع والنجيل والغال والحير وغيرها
على الاصح الثالث التي من كل حيوان ذى نفس حل اكله وخمره دون غيره
النفس فان مظهرها الرابع مبينه ما تحل الحيوة من ذى النفس من الحيوان وما
يقطع من جسدها من الاجزاء التي تحلها الحيوة عما ينفصل من بدن الانسان
من الاجزاء الصغارا كالشور والبول وما يصلو النية والروح ونحوها عند البر
وفنور الجرب ونحوه المتصل بما ينفصل من شعرة في ايام الصبغ وما ينفصل بما
وغوه من بعض الابدان ونحو ذلك وفارة للسك المفصلة من النقي المحي على الاصح
انما الملت فغير اشكال لحوطه الاجتناب ولكن ما يفهم من المسك طاهران
الزطونه بعد الانفصال اما لا تحل الحيوة كالعظم والقرن واللين والنفار والظفر
والظلف والنفار والشم والصف والوبر والريش كانه طاهر وكذا البيض الذي قد اكتم
الفصل الاعلى من مأكول اللحم وغيره على الاصح لا ينقصه وهي على الاقوى كرش اللحم
والجدي مثل الكلب فمصلان مما لا فاهما من وطويات المبتنة وكذا اللين طاهر ايضا
ولا ينقص مجاه ولا يميل اخر وجب بل الظاهر عند الفرق فتران يكون من مأكول اللحم
غيره وان كان الاحوط اجتناب لآخر هذا كلف في طاهر العين من الحيوان حال
الحيوة اما محس العين كالكاره واخو به الكلب والحمر فلا يستثنى منه حيا وميتا
سوى من عرفه بين ما تحل الحيوة وما لا تحل الخامس دم ذى النفس وان لم يكن
عني بخلاف دم غيره ذى النفس كلبتيك والبق والفيل والبرغوث والخنزير والكلب
عمران وفي كبريلا ونحوها اما لم يكن من دم ذى النفس كالمسكة في ثمن من بها عكوه
بظاهرة والعاقر اى الدم ليس حصل من النطفة النجس نجسه ولو كانت في سمنه
والاحوط اجتناب اذا كان ههنا دم وان لم يكن علقه اذا فرض كما ان الاحوط اجتناب
كل ما سلف في من الطاهر والتجس واجتناب جمع افراد الدم الا دم الحيوان

على الاحوط وان كان كلف
طهارة بول الطير وغيره
مطغيا وان كان من غير
المأكول حتى بول الخنا
وان كان الاضباط
فما اخذ ظمها
دام طهارة
الكلب من ذى النفس
وان كان الاضباط
ظمها دام طهارة
هذا الاجتناب
من ذى النفس
طهارة

ان كان ذى النفس
طهارة
الكلب من ذى النفس
طهارة

في النجاسة

غير ذى النفس والا للتحالف المذكور من ذى النفس من المأكول بعد قذف ما يصاد
 قذفه من الدم والذبح فانه طاهر ايضا اذا لم ينجس بنجاسة الذر الشذكية ونحوها من غير فرق
 بين ما كان في اللحم منه وبين للتحالف فله من دم المذبح بعد القذف بل لا قوى
 طهارة دم غير المأكول منه كالأطال ونحوه بل لا قوى جريان الحكم المزبور فيما يقبل النجاسة
 من غير المأكول بل قد يهود لك ايضا في جميع النجسين بالذى في كونه شذكية امه لكن لا
 خلاف ذلك كله وعالم بقذفه من معضلات القذف نجس فينجس غيره بالاخطا
 والله اعلم الشك في المسألة الكلب المتخثر الزيان عينا ولحياته من غير فرق بين اقلها
 ولا بين اجزائها اما كلب الماء وخنزيره طاهران ولو نزل كلب وخنزير على حيوان
 طاهر او نجس فالدموع في الحاقه باحكامه طلاق الاسم فان اندرج تحت اسم اخر
 جرى عليه حكمه وان لم يندرج تحت اسم كان على الطهارة وان كان من نجس على
 الاقوى ان الشاة من السكر الناجع بالاصل من غير فرق بين المخذ من ماء العصب غيره بخلاف
 السكر الحامد كالحشيش فان غلاصا رما عينا بالعارض وفي حكمه العصب العنبى اذا
 غلبت فيه سواها وانما سواها حصل له اشتداداى ثمانية اولا والظاهر عدم انعكاسه
 عن نجاسته بخلافه اذا لم يقبل فانه طاهر جلالا من غيره من افراد العصب فهو طاهر
 وان غلا وان كان زبيبا او نمر على الاصح فهما كما ان الاقوى حليتهما مطلقا لكن
 الاحتياط لا ينبغي ترك خصوصنا بالتسبة الى الاكل بعد الغليان وخصوصا في نجس
 الزيت من غير فرق بين نرج العصب غيره وعدمه الا اذا كان مستهلكا فان الا
 فيرج ضعيفا ويخرج عن اطلاقه قبل الغليان واضعف من ذلك استخراج ما لها
 بالدهن ونحوه من المايعات وان اشترك الجميع في ان الاخطا الاحتساب كالا وشوبا
 وباشرة التامع الفقاع وهو شراب مخصوص متخذ الشجر بالابيضع حتى يحصل
 فيه الغليان والغليان طين منه ما يستعمله الابطباء من ماء الشجر الحامد الكافر
 وهو من اتحل غير الاسلام او من اتحل به محمد ما علم الذين في ردة او صدق ومنه
 ما يقضى كره من قول اوصل من غير فرق في ذلك بين المرتد والكافر الاصل المرتد

الدموع في الحاقه باحكامه طلاق الاسم فان اندرج تحت اسم اخر جرى عليه حكمه وان لم يندرج تحت اسم كان على الطهارة وان كان من نجس على الاقوى ان الشاة من السكر الناجع بالاصل من غير فرق بين المخذ من ماء العصب غيره بخلاف السكر الحامد كالحشيش فان غلاصا رما عينا بالعارض وفي حكمه العصب العنبى اذا غلبت فيه سواها وانما سواها حصل له اشتداداى ثمانية اولا والظاهر عدم انعكاسه عن نجاسته بخلافه اذا لم يقبل فانه طاهر جلالا من غيره من افراد العصب فهو طاهر وان غلا وان كان زبيبا او نمر على الاصح فهما كما ان الاقوى حليتهما مطلقا لكن الاحتياط لا ينبغي ترك خصوصنا بالتسبة الى الاكل بعد الغليان وخصوصا في نجس الزيت من غير فرق بين نرج العصب غيره وعدمه الا اذا كان مستهلكا فان الا فيرج ضعيفا ويخرج عن اطلاقه قبل الغليان واضعف من ذلك استخراج ما لها بالدهن ونحوه من المايعات وان اشترك الجميع في ان الاخطا الاحتساب كالا وشوبا وباشرة التامع الفقاع وهو شراب مخصوص متخذ الشجر بالابيضع حتى يحصل فيه الغليان والغليان طين منه ما يستعمله الابطباء من ماء الشجر الحامد الكافر وهو من اتحل غير الاسلام او من اتحل به محمد ما علم الذين في ردة او صدق ومنه ما يقضى كره من قول اوصل من غير فرق في ذلك بين المرتد والكافر الاصل المرتد

واضعف منه احكاما
 احتساب العنبى الماء المستخرج من
 او من غيره على شاة

في كيفية التجسس

والذي والحاجي والغالبي التاصبي وغيرهم والاصح حصص التجاسات فباعثت
وليس منها التعليل الا ينسب والفرارة والوزع واليقرب ولا السوخت ولا ابن الزنا
ولا الخالفون ولا عرف الخجب من حرام وان كان الاحوط اجتناب الجمع اما الحد يد
فهو ظاهر قطعا وان استعمل المصالح بالماء منه عقيبا لتعليم الخلق **المبحث الثاني**
في كيفية التجسس بها لا ينسب للملاقى لها مع اليوسة في كل منها سواء في ذلك
لليسة وغيرها على الاصح وكذا لا ينسب ايضا مع النداء التي لم تنقل منها اجزاء
بالملاقاة ثم ينسب للملاقى مع البلية في احدها على وجه متصل من الى الاخر وحكم
المتنصص بها ولو يوسايط حكمها في التجسس على الاصح وينسب علاقتها على الوجه الذي
كل جسم لا في شيئا منها سواء كان جامدا او متافعا عدا النابج والكرو وملة الغيب
وتسرى القياس في المانع الى غير العلى المتصل بالملاقى اذا كان سائلا كما قد مضى
سابقا بخلاف الجامد فان القياس لا يتحقق بالملاقى وان كان ندما الا ان القياس
فيه لا تسرى من الجزء الذي لا قاهها الى الجزء الاخر وان كان متصلا به لا ياتر قبل
ان ينسب بخلاف ما يتصل به بعد القياسة فانه ينسب حينئذ مع الزطوبية بل الظاهر
ذلك ايضا في الاجسام ذات البلية المتخللة في اجزائها المتصلة بعضها مع بعض كالخبز
والخيار ونحوهما فان الاصح عدم السراية في ذلك ايضا وكذا البلية نحوها اذا كانت
عليها بل من عرفها وغيره متصل بعضها مع بعض على وجه لا تنقل اجزاء من مكان
الى اخر فان الظاهر عدم السراية فيه ايضا بل الاقوى عدمه في كل عالم يعلم معانيه
على وجه تدري القياسة فيه فالتشكوك فيه لا يحكم بالسراية فيه ثم ان لا يحكم بغيره
التي الاباليقين او بخارج ذي البلاء وشهادة العدلين والعدل الواحد على
الاقوى ولا تثبت بالظن حتى لا يجمع من غسالة الحمام وبالثالث لا يما عرفه
سابقا من الحاج قبل الاستبراء ولا فرق فيما ذكرناه بين الاستبراء في الاصط
وبين الاستبراء في القياسة والله اعلم **المبحث الثالث** في حكمها مما مضى
الى ما تقدم ثم انما المباحث السابقة وهي امور منها ان تترتب في خمسة اقسام

خاصة عرف الخجب من
حرام لا يخلو عن قوة
وكذا عرف الابل الخجل
بأن مطلق الحيوان الخجل
على الاحوط ظهر لها
دام بقائه

على الاحوط مبهرارة
ظرفها دام بقائه
الاصطاط بغير ان لا
يترك مبهرارة حمله
ظرفها دام ظله
الغالي

في أحكام النجاسة

وتوابعها طهارة ظاهره بدنه المصلي وشعره وظفره وغيرهما هو من توابع
جسده من النجاسات وما حكمها من متنجس بها وقيل لها ولو مثل رؤس الأبرك كغيرها
وكذا طهاره لباسه طال الصلوة من فرق بين الساتر منه وغيره عما استعمر فيه
انشاء الله وفي الحاق الغطاء للمصلي إيماء وماتحة باللباس مطلقا وفيها إذا كان
مستترا بارتكاز الحوطه ذلك والصواب واجبه ومنه وبه كالصلوة بالنسبة إلى
الاستراط المزبور ولا فرق بين العالم بالحكم التكليفي والوضعي والجاهل بهما في ذلك
فمن تعدد وصلى بطلت صلواته وجب أعادها من غير فرق بين بقاء الوقت وسقوطه
بل الأصح أن النجاسة التي لم يدرك حتى فرغ أو في انشاء كذلك بقاء صلواته لا يبعد الحكم
بالنجاسة ولو كانت من غير ما كوال المصلي على الأصح حتى إذا فرغ في الوقت فضلا عن خارج
وإن كان هو الأحوط خصوصا إذا كانت من غير ما كوال المصلي لا يبعد إذا علم بها في
انتهاء الصلوة وأمكنه إذا لها تبرع أو غيره على وجه لا ينافي الصلوة وبقاء الشتر أما
إذا لم يمكنه ذلك استأنفها من رأس بعد الأزالة إذا كان الوقت واسعا والإسقاط
اعتبارها وصلّى بها ما لم تكن في ساتر مثلا يمكن نزعه فانه ينزع عرج ويصلي غاربا و
كذلك الكلام فيما لو عرضت له النجاسة في الانشاء ولم يعلم ببقائها ولو انحصر ساتره
في حدثين مثلا فلا شبهة طاهر بها ينضمها كركز الصلوة فيها مع سعة الوقت
لذلك أما مع ضيقه على وجه لا يمكن إلا من فعل صلوة واحدة صلواتها غاربا كما إذا
لم يمكن إلا النجس فانه يصلي غاربا على الأصح إذا أمكنه نزعه وإن لم يمكنه لبرء أو غيره صلّى
فيه ولا أعادة عليه بعد ذلك ومنها طهارة ما يراى داخله وشربه وطهارة الأذن
إذا ريد وضع ما اشترط طهارته فيها من المأكول والمشروب مع تعدد النجاسة
اليها وماء الغسل والوضوء ونحو ذلك مما عرفت اشتراط الطهارة في طهارة طهارة
محل السجود دون غيره من مكان المصلي إلا مع تعدد النجاسة إلى التوب والبدن
والأقوى لا كنفاء بطهارة ما يحصل به سماء فيرى ح وان اشترك مع النجس السجود
على الأقوى والأحوط طهارة الجميع المصنوع كالنجس بخلاف غير المصنوع والأحوط الأعادة

كصلوة الأحياء وطهارة
المستتر بدنه وسجود
التهو على الأحوط
فقط بقاءه
نحوه
لكن الأقوى عند النجاسة
ومسورة عند المستتر
فقط بقاءه
إذا كان المفروض ما
إذا علم سبقها كما هو
الظاهر جبه لا يستأنف
مع سعة الوقت مطلقا
فقط بقاءه
بل يصلي فيه طهارة
دام بقاءه
بل يصلي في أحدهما
كما أن مع الانحصار
في النجس يصلي فيه و
إن كان الأحوط التكرار
مع الامكان فمحمدا
دام بقاءه

في أحكام النجاسة

مع الجهل والنسيان هابل والقضاء بل أحله الأقوى لو لم يجد إلا النجس يجد عليه
في الأقوى ومنها طهارة المساجد وما في حكمها من المشاهد المشرفة والقرى المعلقة
بل كل ما علم من الشرع وجوب نظيمه على وجه ينافيه النجس من التزينة الحسينية و
المصنف الكرم وغيرها مما اتخذ على جهة التعظيم بل الظاهر عند الفرق في ذلك بين النجاسة
المتعدية وغيرها بعدة من شراكمها بانها النجاسة كوضع العادات والمبانيات والمهر
ونحوها في المسجد مثلا فمما يقوى التفصيل في غير ذلك بين المتعدى وغيره مع ان
الاحوط اجناب الجميع وقرئ المسجد فضاء كراه من المسجد بما عرفت نعم لا يتصور
التلوث للفضاء ومنها ان لا يجوز الاستقاء بلعنان النجاسات وما في حكمها من
النجس الذي لا يقبل الظهور من غير فرق بين الميتة وغيرها الا الدهن النجس
به وينبغي ان يكون تحت السماء وما جرت لسيرة القطعة به من الشئ يسيل
النجاسة ونحوه **البخش الرابع** فيما عفي عنه من هذه الصلوة وهو ما في الاصل
العفو عن دم الجرح والفرج في البدن واللباس حتى يبرأ من غير فرق بين
الازالة وامكان تبدل اللوث وعدم مما بل الظاهر العفو عنه مع التعدى
الى غير محله لكن لا يعتمد ذلك بل لا يبعد تبعيته العرق ونحوه مما يصرفه كما
عنه في خصوص بعض الامثلة والاحوال والاحوط في دم البواسير الفصل وان
كان الأقوى أنه من العرق والجرح اذا لاقى بين كونه في الظاهر والباطن اذا
سال منها الى الظاهر لكن الاحتياط لا ينبغي تركه الثاني الدم في البدن او
اللباس اذا كان سعة اقل من سعة الدرهم البعل لم يكن من الدماء الثلاثة
الحضرة الاستحاضة والنفاس اما اذا كان درهمين فافوق او كان من الدماء
الثلاثة فلا يفي عنه ولا مدخلية للوزن والتخاذه على الأقوى والمرد بالبعلى
الوافى الذي هو واسع من الدرهم المعروف قطعاً بل قيل انه واسع من الدينار
وانه يقرب من سعة الخصر الزاحه وهو قوي لكن الاحوط الحساب ما زاد على
الدرهم المعروف ولا فرق في الدم المعفو عنه بين ان يكون دم مأكول اللحم وغيره

بل الأقوى عند وجوب
الاعادة فضاء للفضاء
نظمه بل ادام قلنا
الأقوى حوازا لانتفا
المحالة بالنجاسة فضاء
النجاسة نعم عرق الماء
عليها عند البيع والصلح
ونحوها على تفصيل
ما ذكر في محله من طرأ
صحة طهارة
الشرارة وان تسلم بالبيع
الشرع من زنا وبسرقة
سب من الزنا وبسرقة
اصحها استواء
سب من الزنا وبسرقة
الاحوط اعتبارا للثقة
التوبة في الارزاق
التي بل نظمها
دام بقائه
شرط كونه مما يتعاق
التعدى اليه ويختلف
ضرب لكل واحد
كجرحه وصفه فاف
نظمه بل ادام قلنا
وفي الدرهم فقال عدله كما
افترضا ما دى فهو الا
قوله ان سعة الزنا
وطهارة الذي لا يمسح الا
من شخصه تقدم من اب
فصل في النجاسة من الارزاق
منه جرح
٥٧

النجس والاصطفاة والنجاسات

في أحكام النجاسات

بل لا فرق بين ان يكون من طاهر العين وغيره حتى الميتة على الاصح وان كان الاحوط اجتناباً بـح ويقوى لحوق ما تنجس به في العوض اذا كان اقل من الذرهم لكن الاحوط اجتناباً ايضا وتوقفى الذم من احد جانبي الثوب الى الاخر فهو دم واحد من غير فرق بين الصفيق وغيره ولو كان الدم منفردا في الثياب والبسطة لو حط النجس عليه وعلى من اجتمع فيه ذر العفوم لا ره على الاصح ولو اشتبه الدم بين المعفوع وغيره حكم بالعفوع حتى يعلم انه من الشائنة ولو بان بعد ذلك انه منها فهو من الجاهل بالنجاسة وفي وجه قوي كما لو زعم انه دون الذرهم فيان الخلاف الا ان الاحتياط لا ينبغي تركه ولو لم يعلم كونه دون الذرهم واذا زيد ولم يمكن اخباره واثره تركه كما فوجها ان احوطهما الاعادة والله اعلم ^{الثالث} يفي عن حال المتنجس في الصلوة وان كان قائما يتم به الصلوة بل والنجاسة غير الميتة اما هي في شكل احوطها الاجتناب واقواه العمد والمحمول للدم القصر اذا دخل تحت جلده ولم يحيط بالقصر اذا خاطبه جلده والخبر الذي شره به والنجاسة التي اكلمها ونحو ذلك مما صار من البواطن والتوابع وان تمكن من ازالة النجاسة الا ان الاحتياط لا ينبغي تركه الى اربع العفوع وكل ما لا يتم به الصلوة منفردا من اللباس كالخف والجورب ونحوهما اذا كان متنجسا ولو بقسامة من غيره ما كوال اللحم نعم لو كان اللباس المزبور متنجسا من القصر كخرجه ميتة او شعر كلب او خنزير او كافر الاقوى المنع التحاميس العفوع البول في ثوب المرنبة للمولود اما كانت وغيرها ذكر اكان او انثى او حنثي متنجسا او متعدا اذا غسلته في اليوم واليلة مرة ولم يكن عند هاهنا غيره وان كانت متمكنة من الشراء والاستيفاس والطارئة ولا يعتدى من البول الى غيره ولا من الثوب الى البسطة ولا من المرنبة الى المرنبة ولا من ذات الثوب الى ذات الثياب المتعددة مع عدم الحاحية الى البسطة جميعا والا كانت كذلك الثوب الواحد يقوى الاجراء بالصبي اذا كان المرنبة صبيبا لم يفتد بالطعام وان كان الاحوط الحفاظة على الصل في المقام وان قلنا بالالا بالصبي فغيره والا قوى عدم اعتبار وقت خاتمة الغسل المزبور وان كان جلده

بل هو الاقوى وكذا في نجس العين بل في غير النكول ايضا لا يخلو عن رجحان طهيتها ^{دام بقائه} بل الاقوى ^{النجاسة} في نجس رده ^{طهيتها} طهيتها ^{بسطه} بسطه وحده ^{التوب} التوب لا مثل الظهارة والبطة ^{واللعفون} من طيات ^{عدمه} عدمه ونحو ذلك ^{طهيتها} طهيتها ^{في كونه} في كونه ^{كان} كان احوط خصوصا ^{مع} مع القفاش ^{دام بقائه} طهيتها ^{الاحوط} الاحوط اجتنابا ^{النجس} للنجس خصوصا الميتة ^{وخرجه} وخرجه ^{كذلك} كذلك ^{فيه} فيه الصلوة ^{دام بقائه} طهيتها ^{من} من ^{على} على الاحوط ^{دام بقائه} طهيتها

في المظفرات

بعد دخول الوقت ولي بل الأولى جلد في آخر النهار أمام صلوة الظهر لم يقع له
 أو لا يحوي بضائراً أن العفول غير الفريض من القضاء عن النقص والخبر والتوافل
 نحوها كما أن الأقوى العفو عما يتعدك من ثوبها إلى بدنهما من عرفها وبعض الرطوبات
 إلا أنه ينبغي غسل بطنها في كل يوم مرة كالنوب ولا يلحق بها الحكم المزبور للخص
 المتواتر بوله فضلاً عن غيره والله العالم **المبحث الخامس** في المظفرات وكيفيته
 الظاهر ما يظهرها **أقواها الماء** وهو مطهر لكل متنجس يمكن تحلل الماء اجزائه إلا
 المضائق الذي لا يظهر إلا بجزء من الأضاف إلى الإطلاق فظهر جسد به على
 حسب ما تقدم في ظاهر المطلق بل قد يظهر بالماء بعض النجاسات كيت كاسان فانه
 يظهر بهما غسله بل قد عرف فيما تقدم أنه يظهر نفسه أيضاً إذا تنحس وان كان
 يقرب من مطهره جسد كونه مما لا ينفصل بالنجاسة كالزغوخو بخلاف غيره من
 المتنجسات فالحاظه بعد زوال العين بالقليل والكثير ولا أقوى على اعتناء والعصر
 والورود والعدا في الظاهر الثاني من غير فرق بين الجارى منه وغيره وانما
 الاحوط العصر والعدا فيما يعتبران فيه وخصوصاً في الكثير الزاكد وخصوصاً في
 الولوغ أما التطهير بالقليل فيعتبر فيه انفصال ماء الغسل عنه أيضاً في الجملة فلا
 يحري صب الماء عليه على وجه لا ينفصل منه شيء كما أنه لا يجب نقضه اجمع بحيث
 لم يبق منه شيء ولا كونه بالعصر بل قد يحصل بأكثر الماء عليه وتوازره وكذا يعتبر
 فيه الورد فلا يجزى وضع المتنجس فيه ثم كثر الماء عليه ولا يباح اذارت به بعد
 ذلك على اجزاء المضول والاحوط العصر بل تعدده في متعدد الفضل فيبع كل
 غسلة بصورة وان كان الاقوى عدمه من اصله بعد فرض زوال عين النجاسة
 بالماء وبغيره بالعصر والتغير أو التفضل أو الجفاف وغيرها أو تبقوا إلى الفضل
 للظهور مكفى فيج حتماء والفضل المربور ثم لا يخفى اعتبار تعدد الغسل مرتين
 في المتنجس ببول غير الصبي إلا النجس الذي قد عرفت في ما لا يستجاء الاجزاء في
 تطهيره مع عدم تعدد المعتاد بالفضل مرة ولا فرق في اعتبار العدا المربورين بول

في التمران إلى القضاء
 عن الغير اسكالاً لظهورها
 دام بقائه

أخصني
 من غير ما يشي
 راكوبه مني
 ١٣
 الأولوع
 شرب الكحل من الماء
 بلسان أو تطهره بالزيت والسكر
 في شرب الخمر بغيره
 ويظهر بغيره

لا يترك هذا الاحكام
 في الولوغ فليطأ
 مة طلة
 الطلة

قد تقدم ان الاقوى
 فيه أيضاً التعدد
 مرة ططها
 دام بقائه

فالمطهر

تفريقها بما يمكن من ادخال الثراب فيها وغير ذلك ولو فرض التثخن واصل لم يبعد
على القياس حينئذ ولا يسطر التفتير الفصل بالماء الكثير بل الاحوط ان لم يكن نحو
عند سقوط العذ ايضا وان كان في البحار ولا يلحق غير الكلب به في حكم الحر والبرص
التاسع الذي هو شربه ثم يفيغ غسل الاناء سبعة اشربة بالخرزير بل طويته بالخرزير
او الجوز فيه او شرب التبيد او الخمر او السكر فيه او مياشة الكلب له ولكن الاحوط
الوجوب مطلقا حتى لا يخرزير وان كان الاحتياط فيه شديدا وانما يفضل الاناء بها
كما يفضل من غيرها من القياسات عدل البول مرة وان كان بالقليل حصلت الزالة
للقياس بها وقبلها وان الاحوط فعلها بعد الزالة والاحوط التليث بل الاصح
شديدا اذا كان الفصل بالماء القليل ودون الزاكد الكثير ودونها البحار ولا يوجب
في شدة استسقامها في زوال القياسة بالتلك ونحوه لما لا يصح خصوصا
بالنسبة الى بعض القياسات والمختصة لكن لا يجب شي من هذا في الظاهر على الامع كما
ان الاقوى لمهارة الزاكد تلك معه تباع مع فرض حصول الفصل بالماء بها وبكفي القصة
لبول الصبي الذي لم يتعد بالطعام في مدة الرضاع في التطهير منه من غير حاجته
لعلاج وذلك وعصى ونحو ذلك بل الظاهر عند اعتبار التعدد فيه وان كان هو
الاحوط بل قد يقال بعد اعتبار انفصال ماء الفصل من جوفه في كفي صلب الماء عليه
على وجه يستولى على محال البول من غير فرق بين ما يرسب فيه ماء الفصل عنه
ولكنه لا يخلو عن اشكال فالاحتياط لا ينبغي تركه ثم ينبغي الاقتصار فيه على
غير المتعدى ببلين خزيمة او كافرة وعلى غير المتنجس معه نجاسة اخرى وان قلب
ثم قد يقوى انتقال حكمه الى ما تنجس به ايضا بل لا يبعد ذلك في كل متنجس بها
فان الظاهر اعطاؤه حكمها الا ولو لوغ مع انك قد عرفت المحال فيه ولو كان
المتنجس مما يرسب فيه الماء وقد تنجس بنجاسة نفدت في عماه بحيث لا يمكن غسل
الماء اليها باقيا على اطلاقه مع بقاء التنجس على حاله او كان ما نفاكا للدهن المتنجس
الذهب المانع والحين بالماء الحسن نحوها بل يظهر الكثير فضلا عن القليل نعم

في أحكام الطهارة

لو فرض حصول جود له بعد ذلك بحيث يمكن غسل الظاهر منه خاصة ظهر ظاهره
 بها كما أنه لو خرب العين مثلاً وجفف على وجهه ينفذ فيه الماء طهراً أيضاً بها وظاهر
 الثوب المصبوغ بغيره ومتجس كظهير غيره من المتجس بغير المصبوغ يحصل بزوال
 ما عليه من النجاسة مع الغسل بالماء قليلاً كان أو كثيراً نعم يعتبر عدم العلم بخروج
 ما يظهر من الماء عن الإطلاق قبل تحقق الغسل بل لو كان الغسل ظاهراً ونحوها أما
 إذا علم انقضاء متغير بصبر ونحوه فلا ريب بقاء الجزء المقارن صلواته غسله نقلاً
 متغيراً على النجاسة بل الأقوى ذلك أيضاً في غيره من الأجزاء التي لم يعلم سبق
 غسلها على المتغير الحاصل تحتل الماء أجزاء المصنوع ثم الظاهر طهارة الأجزاء المتصفاة
 المحشوة من الألوان تبعاً للمصنوع وإن انفصل بعضها في ماء الغسل كما كان بعض الأجزاء
 الداهية على البدن والأجزاء التي لا تمتنع من الطهارة بل تتبع هي الخوف في الظاهر وقد
 حصل طهارة لب الورق والبطيخ والخيار وغيرها بالكثير قطعاً بل وبالقليل على الأقل
 إذا فوض عليها على وجهه ينفصل عنه بعض تلك الأجزاء وليست تلك البقايا ولا يفتح
 تخلف بعضها ولا يفيض ماء الغسل كما لا يفتح في المحشوة ونحوه وكذلك الكلام في الثياب
 المتجس بالمجويات والفواكه الطبوخة والمجنون والدم والقطا من الطين ونحوها
 مما يربس فيها الماء ولا يصير إذا تجسست بنجاسته تلفت في أعماقها أما إذا كان
 كذلك فلا ريب في طهارتها بالكثير مع فرض كونها بحال ينفذ فيها الماء كخفيف
 نحوه على وجهه يستوجب باطنها المتجس وإن لم ينفصل عنه بل يعوى ذلك أيضاً لو
 حصل بالقليل على الوجه المزبور وإن كان الأخطوط خلافاً ومن ذلك النجاسة التي
 إذا خبز وجفت صار كما ذكرنا والطين النجس إذا سوى غير ذلك أما إذا لم تكن
 بالحال المزبور يظهر منها إلا ما يصل إليه الماء من اجزائها من غير فرق فيه أيضاً
 بين القليل والكثير على الأقل وإن كان الاحتياط السابق لا ينبغي تركه وظاهر
 الأولى الضعيفة والكبيرة ضيقة الرأس وسقته بالكثير واضح بان توضع فيه مثلاً
 حتى يستولى عليها الماء أما بالقليل فما يراو بقاء عليها وإذا رتبه على وجهه يستوى

يصدق
 المصبوغ بغير العين
 كالدم عدم خروج الماء
 متغيراً فإن خرج متغيراً
 كان الثوب باقياً على ما
 من النجاسة وكذا لو
 انفصل بعض الأجزاء
 الصغار في الماء
 فغسلها دأب

الحشوة
 من الأجزاء
 التي لا تمتنع
 من الطهارة
 بل تتبع هي
 الخوف في
 الظاهر وقد
 حصل طهارة
 لب الورق
 والبطيخ
 والخيار
 وغيرها
 بالكثير
 قطعاً بل
 وبالقليل
 على الأقل
 إذا فوض
 عليها على
 وجهه ينفصل
 عنه بعض
 تلك الأجزاء
 وليست تلك
 البقايا ولا
 يفتح تخلف
 بعضها ولا
 يفيض ماء
 الغسل كما
 لا يفتح في
 المحشوة
 ونحوه
 وكذلك
 الكلام في
 الثياب
 المتجس
 بالمجويات
 والفواكه
 الطبوخة
 والمجنون
 والدم
 والقطا
 من الطين
 ونحوها
 مما يربس
 فيها الماء
 ولا يصير
 إذا تجسست
 بنجاسته
 تلفت في
 أعماقها
 أما إذا كان
 كذلك
 فلا ريب
 في طهارتها
 بالكثير
 مع فرض
 كونها
 بحال
 ينفذ
 فيها
 الماء
 كخفيف
 نحوه
 على
 وجهه
 يستوجب
 باطنها
 المتجس
 وإن لم
 ينفصل
 عنه
 بل
 يعوى
 ذلك
 أيضاً
 لو
 حصل
 بالقليل
 على
 الوجه
 المزبور
 وإن كان
 الأخطوط
 خلافاً
 ومن
 ذلك
 النجاسة
 التي
 إذا
 خبز
 وجفت
 صار
 كما
 ذكرنا
 والطين
 النجس
 إذا
 سوى
 غير
 ذلك
 أما
 إذا
 لم
 تكن
 بالحال
 المزبور
 يظهر
 منها
 إلا
 ما
 يصل
 إليه
 الماء
 من
 اجزائها
 من
 غير
 فرق
 فيه
 أيضاً
 بين
 القليل
 والكثير
 على
 الأقل
 وإن كان
 الاحتياط
 السابق
 لا
 ينبغي
 تركه
 وظاهر
 الأولى
 الضعيفة
 والكبيرة
 ضيقة
 الرأس
 وسقته
 بالكثير
 واضح
 بان
 توضع
 فيه
 مثلاً
 حتى
 يستولى
 عليها
 الماء
 أما
 بالقليل
 فما
 يراو
 بقاء
 عليها
 وإذا
 رتبه
 على
 وجهه
 يستوى

في انواع المطهرات

جميع اجزاها بالاجراء الذي يتحقق الفصل ثم يراق ستمها والاحوط الغورية في ابتلع
الادارة الايراد واتباع الافرع الادارة وان كان لا قوى خلاف ذلك كله
خصوصا في الاواني الكبار والمبينة والمجاس وغوها فانه لا ادارة للماء في تطهيرها
بل تستوعب باجراء الماء عليها ثم يخرج حينئذ ماء الضالة المجمع في وسطها
ينزع ونحوه من غير اعتبار للغورية الزهيرة بل لا قوى على اعتبار زطهير آلة النتج
اذا اريد عودها له ولا يند لتنازع كانه لا باس بما يتقاطر حال النتج وان كان الاحوط
ذلك كله والله اعلم ثانياً ينهي الأرض فاما تطهير مضافا الى محل الاستنجاء بالماء
من القدر وما يوقى بها النقل والتحف والقباب ونحوها بالشيء عليها او بالمسح بها
او بغير ذلك مما يزيل معبر عن القياسة ولو فرض زوالها قبل ذلك كتح في التطهير
حينئذ المماسرة ولا فرق في الارض بين التراب الحجري وغيرها مما يهي ارضاني الحكم
الزهور ثم لا قوى لشرط تطهيرها والجفاف بمعنى ان لا تكون رطبة وطول مدة
الى القدر مثلاً فلا باس بالندية التي لم تكن كذلك ولا قوى للحاق ظاهر القدر اذا
كان للشيء عليه وكذا ما يوقى به بل قد يقوى الحاق الزيتين واليديين اذا كان
عليهما وكذا ما يوقيان به بل قد يلحق ايضا نمل الدابة وكذا أسفل حيث الاطعم
الا ان الاحتياط لا ينبغي تركه اما كتب عصاة الاعشى وعكاز الزرع ونحوها فالا
والا قوى على الحاقها ثم لا يبعد الحاق حواشي القدر القريبة من اسفلها التي هي
من الظاهر بالقدر في تطهيرها الارض والواجب زالة العين اما الاثر الذي في بعض
الاجزاء الصغار فالأقوى على وجوب زالتها كما لا يستجاء وان كان هو الاحوط
لا يبعد تطهيرها الاجزاء الصغار الارضية النجسة الناقية في القدر والنقل فليخرج
والمتى والله اعلم ثالثاً الشرفا تطهير الارض وكل ما لا ينقل من الابنية وما
اقبلها من الاختساب الابواب الاعباب والاديار والاشجار والنبات والثمار
والخضروات وان كان تطهيرها غير ذلك حتى الاواني للمبينة ونحوها والمحصن
الواري مما ينقل من كل نجاسة بعد زوال عينها على وجه تحفة التحفة في استند

بفضل ذلك
طريقا دام بقائه

ع
الاحوط قصر الحكم بالظن
على ما اذا حصلت النجاسة
من الشيء على الارض
النجاسة نفسه كجبا
دام ظله

ع
المدار صدق الجحشا
عرفا فخر طبا دام
عمر الكمال
فيه راقول وكذا في الحاش
لعل الدابة خشية
الاتطعم فلا تترك الحاشيا
طريقا دام عرق

القتل
عمر استغفر الله
العدس تان ولا يفسد
حينئذ يارب القوي عبيدا
كبرئوس
١٣١٥

لا اسرق عليها ع

في المطهرات

الى اشراقها فلا بأس بمساكنة الغيم من ريح او غيرها بصدق الاستدلال اشراقها
والاحوط اعتبار اليس كون الارض مثلاً وطبقة رطوبة تعلق باليد بل العلة الاخرى
والاعتبار بما يبين هجرة الشمس واسطة كالغيم او سايط بل لا بد من اشراقها
على المختص الا ان يكون باطن شئ واحد قد اشرفت الشمس على ظاهره فانها تظهر
مما جسد ولا تظهر غير المنقول اذا صار منقولاً الا ان كان على اشكال حوله ذلك ايضا
بل هو الاقوى اذا كانت قد نفلت فعلا كالترية الحسنية والاحجار للتخلة في الحوائيم
وغوياً اما اذا كانت باقية فيها غير منقولة كالخوص والاحجار وغوياً ما لم تنفل وان
كانت قابلية لقوى طهارتها بالاشراق والله اعلم وايها الاستحالة الى الجسم
محمول بطهارته فظهر النار ما حالت وما اذا ودخاها وبخارها سواء كان بمخالص
الاصح وكذا السحقيل بخاراً بغيرها وفيما حالت في الارض او اجزاء وجصاً او نورة
فولان اجدوها واحولها هو البقاء على النجاسة ثم يطهر الدم والتظفر بالصيد
حيوانا طاهراً وكذلك كل حيوان يكون من نجس ومتنجس كذوالعذرة والميتة وغيرهما
والماء البص اذا صار بولاً لحيوان ما كواللحم وعرقاً او لعناً لحيوان طاهر العين او
سوء من الخضروات واللحوب والاشجار والثمار والغذاء البص اذا صار لبناً او دماً
لما كواللحم اجزاء له ولطاهر العين وغير ذلك من انقلاب الكلب ملحاً وغيره
ويطهر الخمر باستحالتها خلاصه وبالعلاج كطرح جسم فيه ونحوه سواء استهلك
الجسم وصار خلاصه قبل صيردة الخمر او بعده او معه ولو استهلك بل كان باقياً
على حاله ثم لو وقعت قطرة خمر في خل فاستهلكته قبل واسحاته لم تظهر على الاصح
ركان نجساً كما انّه نجست الخمر بنجاسة خمرية ببول ونحوه ثم انقلبت خلاصاً لم تظهر
ولو تخلل بعض الخمر المجتمعة لم يظهر الباقى قطعاً بل الاقوى بنجاسة الخلل به مطلقاً سواء
كان اعلًى او لا وكذلك بطهر العصي للعلل بصيرة خلاصاً على حسب ما سمعته في الخمر
خامسها ذهاب الثلثين في العصير الباقى ويحول الحاق الشمس بها دون
غيرها من الهواء وغيره على الاقوى والمدار على صدق ذهاب الثلثين من غير

الاقوى الطهارة اذا
علم الاستحالة وان
كان الاحوط الاجتناب
فكرهنا دام بقاءه
الغالب

الانبياء بناء على النجاسة
كفاية ذهاب الثلثين
مطلقاً كما هو ذلك
في الحلية فظهر
مد ظلك الله

في الاواني

وان كان حراما بل فكذا من كان غويهم من الغاصبين كما انه يقوى كون مرتبة في الدين
 ونحوها من ذات اليد عليه ايضا الا ان الاحوط الاقتصار على المالك والمالك
 منه وكذا الظاهر لا تنبئ بجاسته لا مع العلم او ما يقوم مقامه من اليقينة وانما
 العدل وانما صاحب اليد مع تعارض اليقين او العدلين واحدهما مع
 اليد وكانت اليد مشتركة بين اثنين مثلاً وتعارضاً فالأقوى الحكم بظاهرها
 ما لم يعلم سبق الخامسة على حال التعارض **المبحث السادس** في معرفة استعمال الاواني
 والفضة في الأكل والشرب الظاهرة من الحديث والبحث وغيرها على الأصح ولا يخرج
 للأكل والشرب كما لا يخرج النقل منها للتفريق لكن ليس النقل منها للأكل والظاهرة
 مثلاً فربما وان قصد على الأصح بل الأصح حرمة اقتناؤها أيضاً بل فربين للمساكن
 والمساجد وغيرها من الأماكن المشرفة العظيمة لا يشترط الوعاء والرجوع فيها العرف
 والظاهر يقتصر في الغليان ودراسها ودراس الطب لم يحصل موضعاً له وقر بالياف
 والتجفيف والسكين وببيت السهام وقاب الساعة خصوصاً الأعلى منها وظرف الغالية وكل
 والخبر والجوهر واللبن واللباك والبرياك والتمام ونحوها من غير فرق بين الصغير
 والكبير وما كان منها على هيئة الاواني المتخذة من غيرها ولو مثل الكعكة والصفحة
 والقصبة التي تملأ الشربة وما لم يكن يتم ليست لها دليل منها قطعاً لا على قدر الحاجة
 ونحوه من المتصل كالنصال المرسل المرأة وشبهها في اللزوم وحلى المونة ما كان فيه وعمل
 واستحرامها أيضاً لا لفرق بينها وبين الرجل في ذلك والظاهر عند كونها متصلة
 الصامت منه من الحر كما ان الظاهر عند كون صفة التمسك منها من غير فرق بين ما
 كان منها في طرفه ووسطه ولا بأس بما يصنع من الفضة بينا للفقهاء من غير فرق بين
 حر الجواهر وغيره في الأصح وفي التقديرية إلى الله هب فواء الا ان الاوسط خلافه
 لا بأس باستعمالها في نقش كتب وسقف وجدان وآواني وسلاح ونحوها وغير ذلك
 من التضييق والله هيب للتومير ونحوها مما لا يكون من الاواني ولا من لباس الله
 مخصوص الرجال كما لا بأس باستعمال غيرهما من الجواهر ائنه غير ائنه وان كان غلاماً

في اواني العدل اشكال
 فلا يترك مراعاة الاحتياط
 فلهذا ما دام بها
 ترجع اليقينة على العدل
 اليد لا يخلو من قوة
 فلهذا ما دام بها

قوله في الاواني
 قد تضمنت في الاواني
 عندى له في بعض النسخ
 والله اعلم بالصواب

في المواقيت

مع الغرض الحاضر لحدك وحسبك وكذا ونقط من فرضه القصر ثمانية الظهر ثمانية
 العصر والويرة على الاقوى اما يوم الجمعة فزاد على الستة عشر اربع ركعات وباق
 التعرض غيرها النساء الله تعالى والا قوى بثوب الغضلة وهي كتمان بين العساكين
 وليست فرائضه وذاتون اذ ذهب معاضا فظن ان لن نقدر عليه فادى في الظل
 ان لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين فاستجيب الله له وحيثه من التمسك
 في المؤمنين بعد الحمد في اديهما وعند معاقب النبي صلى الله عليه واله وسلم ما في الدين
 والبر ما تقطعون ودر الأيمانها ولا تحب في ظلمات الأرض لا تطيع لأيا من الأ
 في كتابين بعد ايضا في ثابتهما والوصية وهي كتمان بينهما ايضا في اديهما
 اذا رزق الأرض رزقا لها ثلثة عشرة مرة بعد الحمد وفي الثانية التوحيد خمس عشرة مرة
 بعدها ايضا لكن مع ان الاحتياط يقتضي عدم حملها اليستامن الزواجب التي هي عند
 الاولياء كالواجب المحض الثاني في مواقيتها يدخل وقت الظهر والالتفات
 مضى منه مقدار اداها اشرك معها العصر الى ان يبقى من المغرب مقدار اداها
 حينئذ هو بياض ثم يدخل وقت المغرب في مضى منه مقدار اداها اشرك معها ايضا
 الى ان يبقى من انصاف الليل مقدار اربع فيتحقق هو بياض يخرج حينئذ وقت
 الحار واما المظطر لنوم او نسيان او جرح او غيرها من احوال الاضرار فالظاهر بها
 الوقت له الى طلوع الفجر وان تحقق النسيان من غيره بالاربع ايضا بخلاف المغرب من
 اوله على الاقوى والاولى عدم التعرض في النسيان للاداء والقضاء بل الاولى ذلك حتى
 في الحامد ثم يدخل وقت الضيق بطول الفجر الصادق الذي كلما ردت نظر الصلاة
 بزيادة حسنة المستطير في الاقوى التعرض المنتهية كالقبطية النساء وكهرو
 لا الكاذب المسطير في السماء المصاحف فيها الذي يشابه ذنب الشيطان على سواد
 يترقى من خلاله واسفل ولا يزال يضع حتى يفي اثره ويمتد وقت الطلوع ثم
 في انق ذلك الصلح والمراد بالاختصاص عدم صحة خصوص الشركة فيه مع عدم اداء
 صاحبه الوقت مطالع من غير فرق بين النهو وعدمه والقضاء وعدمه ما صلح

بل وكذا في العام والخاص
 انما في التأخير فكلما
 دام نقاد

الاقوى صحة الشركة
 مع النهو فكلما
 دام نقاد

في تعيين المواقيت

الاقوى جواز التقدير
فيما خصوصاً من اجل
عكس التمكن من اتمامها
بعد الزوال نظراً
دام بقائه

قول
وسبب من باب
وذكر في
وذكر في
القول صحيح

من التوافل ولا تفقد نافذة الزوال فضلاً عن نافذة العصر على الزوال الا في يوم الجمعة
فان يجوز تقديرهم العشرين عليه بل هو افضل فينبغي لرجح حريقها ستاعداً لتمامها
التمسح ستاعداً ونفاهاً وستاقبل الزوال وركعتين عند وقت نافذة
الغرب من حين الفراغ من الفريضة الى هاب الشفق المغرب والظاهر جريان
حكم المراحة فيها على حسب ما سمين في سابقها وعند وقت الوتيرة بامتداد
وقت العشاء ثم ينبغي ملاحظة تقبها لربها لجملة كما انه ينبغي جعلها خاتمة فوافل
فلو فرض اعادة صل بعض الصلوة الموقفة في بعض الليالي بعد العشاء جعل الوتيرة
بعد ذلك وقت نافذة الصبح الفجر الاول ويمتد الى ان يبقى من طلوع الفجر في
الفريضة ويجوز رخصة دسها في صلوة الليل من ذلك ولو عند النصف بل لا
يعد جواز تقديرها عليه مع صلوة الليل الا ان افضل عادتها حتى لو صل
في الفجر الاول اذ انما بعد ها ويجري اضافها المراحة السابقة وقت صلوة الليل
انضاف الى الفجر الصادق على الاصغر والتميز افضل من غيره والظاهر انه اوسع من
السنتين الاخير بل لا يعد كون الثلث الاخير كله سحر اتم افضل القريب من الفجر
ولا يجوز تقديرها على النصف الا لساخر الشاب الذي يصعب عليه فعلها في
الوقت بل يلحق به الشيخ وعائف البرد والاحلام والنوم والمريض وغيرهم ذو
الاعذار التي يصعب معها ادراكها في الوقت وينبغي لهم بنية التخييل لا الاداء و
قصاؤها افضل من التقديم للزبور ولوانبها في الوقت بعد التقديم المذكور
فلا حوط عند اعادة ثباتها الا اقوى ولو طلع الفجر لم يكن قد تلبس بشئ منها فافاد
له صلوة ركعتي الفريضة وان كان قد طلع وقد صلى منها اربع ركعات
اتمها محقة بقراءة الحمد وحدها ولو كان قد ظهر له الضيق بعد ان رسم التعة ولم يكن
قد اكمل الاربع فاقول له اكمل ما في يدك ولا اشتغال بالفريضة واطلها لوطن الضيق
صل فان احرق الاربع زاحم والاخرها الى ما بعد الفريضة ويجوز له في الفرض المربوب
صلوة ما اتع له الوقت فاذا طلع الفجر او ترواخر والاخر في ذلك كله سهل عندنا

في أحكام المواقيت

في حق من كان مريضاً
أو مسافراً أو غائراً
أو غير ذلك من الأعذار
التي توجب قصر الصلاة
أو تركها

لأن الحق جواز الطلوع مطلقاً في وقت الفريضة ما لم يقتض من غير فرق بين الفاشة
والخاضرة وبين القضاء للنفل والغير وإن كان الأحوط خلافه خصوصاً في المأخوذ
فم لو أوجب الطلوع عليه بسبب من الأسباب كالندرو نحو خلع من الأشكال
عن أصله ولكن ينبغي الإطلاق في النذر وإن كان وقع منه في وقت الفريضة تأت
لوقت في وقتها فاشكال أقواه على الجواز بناء على الحرمة المبححة **المبحث الثالث** في الأحكام
إذا حصل المكلف أحد الأعداء المأخوذ من التكليف بالصلاة كالجنون والمجنون والمجنون
الانتهاء وقد مضى من الوقت مقدار فعل تمام صلوة المأخوذ له بحسب حاله في ذلك ولو
من المحض والتفرغ غيرهما وجب عليه القضاء ولا يجب عليه على الأصح من غير فرق بين
التمكن من الأكثر وعدمه وبين التمكن من الطهارة خاصة دون باقي الشرائط وعدمه ولو
ارتفع العذر وقت أدرك مقدار ركعة كذلك وجب يكون مؤدباً لا قاضياً ولاه اتفاقاً
والأصح يجب على الأقوى من غير فرق بين الغرضين لا بين الطهارة وغيرها من الشرائط
والمراد بالركعة في كل مقام على الحكم عليها القيام للشمول على القراءة والركوع والتجويد
كلها فتنهى جـ رضى الرأس من التجدة الأخيرة على الأصح ويصير العلم لغير ذوى الأعذار
بالوقت في الدخول بالصلاة والأقوى لا كفاءاً باليقظة بل وخبر العدل لكن الأحوط
خلافهما لا يكفي الإذن وإن كان من عدل خارف ولا غيره من الأمارات فهو يكفي الظن
من أين حصل لدى العذر دعي وجبراً ونحوها وفي الغيم ونحوه مع أن الأفضل والأحوط
التأخير حتى يعلم ولو انكشف له الخطأ حتى إن لم سبق الصلاة تماماً على الوقت استل
وإن كان قد انكشف له الخطأ وقد دخل عليه الوقت الذي يتخففه الصلاة المتلصق
بها وهو في استأها ولو التسليم لم يبعد على الأقوى الشك في الدخول بل والظن كالمعلم
بالعلمي وجوب الاستيناف واستعانة التقديم ولو لم يحل الحكم يستأنف على كل حال
وكذلك التماسي الثمان بدخول الوقت مع عدم اعتبار نظرية التأمل لو كان قاطعاً في العلم
بظن في التفصيل السابق ولو دخل في الصلاة غافلاً عن المراجعة ولم يتفطن إلى انقضاء وقت
صادف تمام قبله الوقت تحت صلواته على الأقوى والأحوط الأعادة وكذلك الجمال

بعض وجب عليه يجب
تكملة الفصل في حق
المريض والقصة والقيم
الوضوء والفصل في حق
ذلك كونه مباحاً
بقائه

لو أدرك الطهارة دون
سائر الشرائط بل الطهارة
الترتبة فلا ينبغي ترك
الاحتياط من غيرها
دام عزمه
لا كفاءاً هنا بأتمام الله
في التجدة الأخيرة لا يخلو
عن قوة من غيرها
دام بقائه
في خبر العدل أشكال
فم لا كفاءاً إذا كان العذر
العارف لا يخلو عن قوة
تكملة بآدم عزمه
هذا الاحتياط لا يترك
تكملة بآدم بقائه
الغالب

في المواقف

بالحكم اذا كان بحيث تقع منه رتبة القرية ولو قطع الغافل المزبور في الاشياء ولم يقين
 له الوقت استأنف والا حوط له اتمام عاقلي بلا ثم الاعادة ويجب الترتيب بين الظاهر
 والعصر والمغرب والشاء فمن تركه عدل ووجهه بالحكم اعاد ما قد مره السأهي فلا
 يصح اذا كان قد وقع في الوقت المشترك ولو ذكر في الاشياء عدل بينه وان كان ما
 وقع منه في وقت الاختصاص في وجهه الا ان الا حوط ان لم يكن الاقوى للاعادة في
 الاتمام نعم بعض له العذر ولا ذالم ينجح وزعمه بان يكون قد وقع في رابعة الشائنة
 والمغربي الغرب ولا عدل بعد الفراع في مسائل واحد فضلا عن غيره وكذلك
 الحكم في ما عجز الترتيب من الغواصة لما العذر من الخاصة الى العامة فصرحوا
 نعم هو جائز بل مستحب والا فضل له صلوة كل فرضة في اول وقت فضيلة لا يحكم
 الجمعة وعرفة فيجعلها ما فيها بعد الظهر وعشائي من افاض من عرفات فيؤخرها الى
 الزدلفة ولو الى دبع الليل بل ولو لا عشرة ومن خشي المؤخر الظهر الى الليل ليعودها
 ومن لم يكن له اقبال يؤخر الفرض الى حصوله لكن لا ينبغي ان يتخذ ذلك عادة وان
 كان منظر الجماعة يؤخرها الى حصولها اذا لم يقض ذلك الا فراط في التاخير بحيث
 يكون مضيقا للصلوة والصلائم الذي يتوق نفسا الى الاظهار يؤخرها الى ابعدها
 وكذا من كان له احد ينظر والصلائم الكبري يؤخر الظهر والمغرب اذا اراد
 جمعها مع العصر والشاء بصل واحد والربية للصبى يؤخر الظهر الى اخر الوقت
 لجمعها مع العشاءين بصل واحد للثوب يؤخر ايضا ذوا الاعذار ولو لم يجمع ونحو
 مع رجاء زوال العذر في اخر الوقت ومداخع الاخشين بل كل منوع بنحو ذلك يستعمل
 يؤخر الفرض للتاخر والسافر المستوفى من كان عليه قضاء يؤخر الى حصول الصبح
 ولا يجب التاخير في شيء من ذلك على الاصح وذكره الشرح في التواظل المبني عند
 طلوع الشمس عند غروبها وعند قيامها وبعد صلوة الصبح وبعد صلوة في
 دون ذوات الاسباب كالزيارة والطواف والحاجة ونحوها ودون اتمام المبدأ
 لو كان متلبسا بها ودخل وقت الكراهية والله اعلم المقدمة الثانية في التاخير

الاقوى انه لا فرق في
 بين الايمان في الوقت
 المشترك والظفر في دار
 تذكر في الاشياء عدل وان
 تذكر بعد الصبح في الظاهر
 صلا ايضا على الاقوى و
 ان كان لا حوط لا يوى
 ما في الثانية في الصلوة
 الثانية وفي العشاءين
 حق ما في به في الثاني
 بعد ذلك على حوط ادم
 هاشم
 الاقوى جواز في الثانية
 كاشرة اليه وان كان
 الا حوط ما ذكرنا فيصير
 ما في الثانية في الصلوة
 الثانية على حوط ادم
 في الثانية في الصلوة
 مع على الماس من الزوال
 في حق قوة نعم في البيت
 في التيمم ولو مع الرجاء
 في حوط ادم
 في الحكم بالكرهية في
 المواضع المذكورة اشك
 بل الاقوى على ما اظهرنا
 دام عزة
 في التيمم من بين من
 في التيمم من بين من
 في التيمم من بين من
 في التيمم من بين من

في التيمم من بين من
 في التيمم من بين من
 في التيمم من بين من
 في التيمم من بين من

في القبلة

الحاصل منها ودرعاً كان اليسر كما في ذلك كما هو المشاهد في إعادة الإحرام البعيدة
 نحو الأبحر وما شابهها ومع تعدده يبذل تمام جهده ويعمل على ظنه ولو لم ينجز
 كافر عن حد من فضل عن المحر كما في الآية هنا شهادة العدلين فضلاً عن العدل
 الواحد مع فرض حصول الاجتهاد بخلافهما ولا فرق فيما ذكرنا بين الأعمى من كبرية
 له وبين غيره وان اختلفوا في كيفية بذل الجهد لتحقيق الظن مع تعدده يكفي
 بالجهة العرفية ومع فرض تعددها ولم يعلمها في أي جهة تكرار الصلوة أرباعاً ومع
 سعة الوقت والأوان كان بتقصير منه في التأخير فاقسعه ولو واحدة ولو حصرها
 في جهتين مثلاً ذكرها مرتين بل يفرض في تلك في الوضوء فها هما قلنا وان كان لا يحوط
 خلافاً ويعتبر في التكرير ان يكون على وجه يحصل معه اليقين بحصول الصلوة على القبلة
 او على الأقل يبلغ معه الاضطرار لخلل هذا اليقين واليسار ولو كان عليه صلواته لم
 يجب صلوة الثانية منها إلا جهات لا يحوط بعد لها فتنظر على ما ذكرنا والاحوط
 صلوة الثانية مع فرض كونها مبرئة على الأولى بعد الفراغ من تكرير السابقة
 ويقول على قبلته بلد المسلمين في صلواتهم بقبورهم ومحاربتهم اذ لم يعلم بناؤها
 على الغلط أما لو طرأ بجهته اذ كانت على وجه يقضي خلاف جهتها فاق
 لا يحوط تكرير الصلوة والاقوى نقديهما على اجتهاده وكذا الحال في الاضطرار في
 وثماً لأعلى وجه قد خرج في الاستقبال ثم لا بد من العلم بأنها قبلته بالبلد فلا يكفي
 خبر الواحد بها ما لم يقرر بما يفيد الاطمینان بذلك **المبحث الثاني** في الاستقبال
 ليرجى الاستقبال مع الامكان في الفريضة اليومية وقوابله التي منها سجود السهو
 في غير اليومية من الفريضة حتى صلوة الجنائز بل وفيما وجب بالعارض من التطوع
 في وجه موافق للاحتياط وكذا فيما صار نقلاً من الفريضة خصوصاً الصلوة
 المعتادة احتياطاً مستحباً ويجب أيضاً الاستقبال بالمختصر وبالميت عند الصلوة
 وعند الدفن وان اختلفت كيفية فيها فيحصل في الأول بالاستلقاء على القفا
 وكون الوجه وباطن القدمين الى القبلة وفي الثاني بالاستلقاء وكون الرأس

الاحوط الجمع بين قول
 العدلين وبين اجتهاد
 بالشكر ارض من طمطم
 دام بقائه

وان كان احوط طم
 طم اذ ما قبله العا

وان كان الاقوى هو
 الترويع في الثانية

الجهة التي على العا
 الأولى طم طم
 عزه العالي

فيما شكك عن
 طم طم اذ ما بقائه

على الاحوط طم طم
 دام بقائه

والاقوى ان المدين
 على التقل والفضو

طم طم اذ ما بقائه
 لا اشكال في وجوب

الاستقبال في المعتاد
 من رة طم طم اذ ما
 طم طم العالي

فَمَا يَسْتَقْبَلُ

الرَّجُلُ الْمُصَلِّي فِي الثَّلَاثِ بِالْأَضْطِجَاعِ وَكُونَ الرَّأْسِ إِلَى الْمَغْرِبِ فِي الْوُجْهِ وَالْبَطْنِ
مُقَادِيمَ الْبَيْتِ إِلَى الْقِبْلَةِ وَمَا فِي الْأَشَاءِ اللَّهُ حَكَمَ الْأَسْتِقْبَالَ فِي الذَّبْحِ وَالْفَرْقِ عَمَّا
التَّافِلَةُ فَلَا يَصْبِرُ فِيهَا الْأَسْتِقْبَالَ إِذَا صَلَّيْتَ حَالَ الْمَشْيِ وَالرُّكُوبِ حَتَّى التَّكْبِيرِ بِهَا وَ
الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالْإِيمَاءِ إِلَيْهَا فَأَنْتَ تَجُوزُ صَلَوتَهَا كَذَلِكَ سَفَرًا وَحَضَرًا مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ
بَيْنَ الْمَجْلِسِ وَغَيْرِهِ وَلَا بَيْنَ الْبَعِيدِ وَغَيْرِهِ بَلْ الْأَقْوَى كَوْنُ التَّافِلَةِ فِي التَّقْبِيَةِ أَيْضًا كَذَلِكَ
وَلَا فَرْقٍ بَيْنَ كَيْفِيَةِ الرُّكُوبِ بِالشَّيْءِ الْمُنَافِقَةِ وَغَيْرِهَا وَلَا يَصْبِرُ التَّوَجُّهُ إِلَى مَا تَوَجَّهْتَ إِلَيْهِ
الرَّاحِلَةُ بِخِلَافِ مَا وَصَلْتَ عَلَى الْأَرْضِ خَالَ الْأَسْتِقْبَالَ الْأَقْوَى عِتَابًا رَأَى
مُسْتَقْبَالَ فِيهَا **الْبَحْثُ الثَّلَاثُ** فِي أَحْكَامِ الْحُلَلِ مِنْ صُلَى الْجَهَنَّمَ بِهَا الْمَطْرَافُ وَالْمَقَرَّةُ
عَلَى الْأَقْوَى ثُمَّ بَيَّنَّ خَطَاؤَهُ بَعْدَ الْفَرْغِ فَإِنْ كَانَ مَضْرُوعًا عَنْهَا إِلَى مَا بَيْنَ الْيَدَيْنِ الثَّلَاثِ
صَحَّتْ صَلَوتُهُ وَلَوْ كَانَ فِي الْأَشَاءِ مَضْرُوعًا عَنْهَا مِنْهَا وَاسْتِقَامَ فِي الْبَاقِي مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ
بَيْنَ بَقَاءِ الْوَقْتِ وَغَيْرِهِ عَلَى الْأَمْعِ وَكَذَا النَّاسِي بِلِ الْجَاهِلِ الْحَكْمُ وَإِنْ كَانَ مَقْصُورًا
بَعْدَ فَرْغِ حُضُولِ يَتَرَفَعُ مِنْهُ عَلَى أَشْكَالٍ وَأَلَا عَادَ فِي الْوَقْتِ دُونَ خَارِجِيَّةٍ
بِأَنْتَ مُسْتَدِيرًا لِأَنَّ الْأَحْوَطَ الْقَضَاءُ مَعْدُومٌ مُطْلَقًا وَكَذَا إِذَا كَانَ فِي الْأَشَاءِ شَا
أَنَّ الْأَحْوَطَ بَلْ الْأَقْوَى عَدَمُ النَّاسِ وَالْجَاهِلِ هُنَا فِي ذَلِكَ فَيَعِيدُ أَنْ جِئْتَ
فِي الْوَقْتِ وَخَارِجِيَّةٍ بَيْنَ الْخَطَاءِ وَلَوْ أَدْرَكَ الطَّانُ رَكْعَةً مِنْ الْوَقْتِ مُتْلَفَةً دَخَلَ
فِي الصَّلَاةِ فَإِنْ لَمْ يَخْطِئَ الْوَجِبَ لِلْعَادَةِ فِي الثَّانِيَةِ مُتْلَفَةً اسْتِقَامَ وَأَتَمَّ وَلَا شَيْءَ
عَلَيْهِ عَلَى الْأَقْوَى مَا لَوْ خَلَّ بِالْأَسْتِقْبَالَ عَامِدًا اسْتَانَ فِي الْوَقْتِ وَخَارِجِيَّةٍ فَقَدْ
اغْتَرَفَ وَلَا بَعْدَ فَرْغِ صَلَاتِهِ خَرَجَ عَنْهُ الْأَسْتِقْبَالَ الْمَقْدَمَ **الْبَحْثُ الثَّلَاثُ** فِي
الشَّرْطِ السَّائِرِ وَفِيهِ مَبَاحُ **الْبَحْثُ الْأَوَّلُ** يَجِبُ مَعَ الْأَخْتِيَارِ مَتَى سَمِعْتَهُ
الْعَوْرَةَ فِي الصَّلَاةِ وَقَوَّاعِيهَا وَالتَّافِلَةُ دُونَ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ نَظَرًا
كَانَ فِي ظِلِّهِ وَالْأَحْوَطَ وَجُوبُ سَمْعِ الْجَمْعِ أَيْضًا بِمَعْنَى السَّمْعِ الَّذِي يَرَى مِنْ خَلْفِ الثَّوْبِ
مِنْ غَيْرِ تَمَيُّزٍ لَوْنٍ دُونَ الشَّكْلِ الَّذِي يَرَى مَعَ الثَّوْبِ جَالٍ لِقَبْرِهِ مُتْلَفَةً الْأَقْوَى الْقَصْرُ
لَوَبَّاتِ الْعَوْرَةِ كَلَّا وَبَعْضُ الرِّجْلِ أَوْ عَقْلُهُ أَوْ كَانَتْ خَارِجَةً مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ وَلَا يَصْلَحُ الْكُنْ

وَأِنْ كَانَ هُوَ الْأَحْوَطَ
فِيهَا أَيْضًا ظَاهِرًا
دَامَ بِقَائِهِ

في الاستر والستر

يبدأ إلى الستران على الاستر بالاحوط الا تمام ثم الاستيناف خصوصاً اذا احتاج سترها بعد العلم إلى زمان معتد به كان الاقوى الاعادة لوتى سترها من اول الاسر وبعد الكشف فلا شأ فضاء كان ظلاً ولم يفعل سواء كان عن عمد أو عن جهل عورة الرجل في الصلوة عورته في النظر وهي الذبر والقضيب والاثنيان وليس الجنان منها وهو ما بين الاثنيين والقبضة ولا الركبة وما بينهما الا ان يثبت ستر ذلك بل هو الاحوط وعورته النساء في الصلوة جميعها حتى الراس والسترة الا الوجه وجه الوضوء على الاقوى اليدين الى المرفقين والقدمون الى الشان ظاهرهما وباطنهما بل يجب عليهما ستر شيء من اطراف هذه المستفيئات مقدمة ولا يجب عليهما الصلوة سترها في باطن الفم من اللسان والاسنان ولا ما على الوجه ونحوه من الزينة كالخضاب والكحل والحمر والعود والسواد والكل والستر الخارج الكون بغيرها والقرامل وغير ذلك وان قلنا بوجوبه عن النظر بل لو كان الناظر موجوداً في الصلوة ولم تسترها حقت صلواتها وان ائتمت كغفر الوجه والقبة الى وجود طائفة بريئة والامة وان كانت غائبة ولما كانت مكتوبة كالحرة في المستنق والمستنق منه وتزبد عليها بعد وجوب سترها حتى المصنق نعم البعضة كالحرة في وجوب ستر الراس على الاقوى ولو اعتقت في شأ الصلوة وعطت بره ولم تقبل زمان بين عتقها وستر راسها حقت صلواتها وكذا اذا غفل زمان الا انها بادرت الى الستر السابق من صلواتها بلا فصل منها فاما اذا تركت ستر بطلت صلواتها وان كانت جاهلة بالحكم وكذا اذا لم يتمكن من الستر الا بفعل المنافي وان كان الاحوط طحاح الاتمام ثم الاعادة لولو لم يعلم بالصنق حتى فحقت صلواتها على الاقوى كذا اذا علمت في شأ الا انها كانت فاقدة السان او كان الوقت ضيقاً وكذا لا يستر ستر راس القبة في حقة صلواتها بناء على رعيتهما المبيحة الثاني في الساتر ويعتبر فيه امور الاول الظهارة بل هي شرط في جميع لباس المصل عدا ما لا يتم به الصلوة منفرداً كما عرفت تفصيل الكفاة في ذلك في كتاب الطهارة الثاني الاباحة بل هي شرط في جميع لباس المصل عدا

بل الاقوى عدم وجوب
ظنهما دام ثبات
على الاحوط قطعاً
وامر يقاض
التيان
كتاب ما بين الشخصية
خلفه الذي يرجع
اليه

الامر بل
في ما شئت فقل في ستر
من يجوز جميع
الجنون

صه
على الاحوط قطعاً
دام ظله
الحالي

في اوصاف النساء

من غير فرق بين النساء وغيره فلا يجوز في الغصص ولو من الجاهل بحجته او بافساده
ولولبيان له الا اذا كان جهلا يعذر فيه شرعا نعم كونه يعلم بصبيته صحت صلواته
كالناس على الاقوى ولو العاصب ان كان الاحوط له بل المطلق للناس الاستيناف
كما انه يلزم الاجرة على كل حال ولو اذن للمالك لغير العاصب بل وله ايضا في الصلوة
فيه صح وان بقي العيب على حكم الغصبة في الضمان ونحوه اما لو قال ذنت في الصلوة فيه
جاز لغير العاصب ما يحصل الظن بارتدته من الاطلاق بل هو كذلك في العام على
اشكال الاحوط ذلك وحمل الغصص غير قاصح على الاقوى لان الاحوط احتياطا شديدا
اجتنابه كما ان الاقوى عند لباس الشهرة وان كان هو السائر وكذا زنى الزنا
للنساء وبالعكس ان حصل الاثم بذلك لكن الاحوط اجتنابه الثالث كونه بل
مطلق للباس من ذلك ما كوال اللحم ان كان من جلود ذى النفس نحو ثياب من ذئب
تحتها الحيوة فلا يجوز في غير ذلك منه ولو دبر سبعين مرة بل الاحوط اجتنابه ذلك
من المأكول غيره ذى النفس ايضا وان كان الاقوى خلافه والمأخوذ من بداسلم
وما عليه انرا استعماله حكم المذكور فاذا ظهر بعد ذلك انه ميت لم يعد ما صلا فيه
بل لا بعد ذلك في الطرح في رضى المسلمين وسوقهم وكان عليه ثرا الاستعمال
ان كان الاحوط اجتنابه كما ان الاحوط اجتنابه ما في بداسلم المصحف الميتة بالذئب
وكذا يجوز في غير المأكول منه وان ذك من غير فرق بين مائتم الصلوة فيه وغيره
وبين الجملة وغيره بل الاقوى هنا مساواة الجهل في اللباس لغيرهما في البطلان
كما ان الاقوى عند الفرق بين ذى النفس وغيره بعد الاشتراك في عدم اكل اللحم
لاباس باللباس مما لا تحل الحيوة من مأكول اللحم كالصوف والشعر والزيتن نحوها
وان كان ميتة بخلافه من غير المأكول وان كان كذلك الا ما استثنى من غير فرق
ذلك بين اللباس مجزئ بل الاحوط ازالة الطاهر من خصلاته غير مأكول اللحم كالزيتون
ونحوها عند الانسان عن اللباس بل هو الاقوى ما هو فلا يباس بها سيما اذا كان
منه لا من غيره بل الظاهر ذلك لو كان اللباس غير السائر مقتدا من شعره بل وكذا اذا

على الاحوط لكن الاقوى
الاقتضار على ضرورة
العهد والعلم بالحكم
التكليف في الموضوع
طريقا دار بقائه
بل لا يحل
قوة اذا تحرك الغصص
محركات الركوع والتجويد
من رة نظريا
مد ظله
فيه اشكال من رة
طريقا داره

بل الاقوى عند البطلان
مع الجهل واللباس
من حيث الميتة او غيرها
المأكولة ثم اذا كان
جنسا يحرم فيه حكم
الصلوة في النفس
طريقا داره
ايضا فافضلا
الملك

فانصاف الشرا

من غرق في بين الشرا

وعبره فلهما دام

بقائه

فبدا شكلا بل الاقوى

عكاز الغرق بين وبين

المحبوس من حرق الشرا

المعلقة او المتعرج على

بعض المنحط ظمطما

دار ظمط

جواز الصلوة فيه وفي

خصوصا اذا كانت في

من الحيوان ام لا لكن

لا يفي بترك الاحتياط

ظمطما دام حرقا

فبدا شكلا اذا لم يسم

خرا عرقا من رة ظمطما

دام حرقا

في زمانه ان الشرا

فبدا شكلا اذا لم يسم

خرا عرقا من رة ظمطما

دام حرقا

في زمانه ان الشرا

فبدا شكلا اذا لم يسم

خرا عرقا من رة ظمطما

دام حرقا

في زمانه ان الشرا

فبدا شكلا اذا لم يسم

خرا عرقا من رة ظمطما

دام حرقا

هو الساتر في وجهه قوي لان الاحوط والا قوى خلافة ولا باس بالحول من غير الماكول
فضلا عن المشكوك فيه كعابض الساعات وبها السكين ونحوها وان كان هله
حوط واشد منه احتياطا المحل المتصق بالثوب البك كالشرا للمقاة عليهما وان كان
الاقوى فيه عكاز الباس ايضا بل لا يبعد ذلك ايضا فيما كان ملتصقا على بعض حوط اللباس
من الشرا ايضا لو كان جزء منه ولو شئت في الساتر بل مطلقا لللبوس فانه من الماكول
او من غير البحر الصلوة فيه على الاصح نعم لو شئت في افعال اللباس من الرطوبة ونحوها
انها من الماكول او من غير محض الصلوة فيه على الاصح ولا باس بالتمتع والغسل في
المنسج ودم البق والقمل والبرص ونحوها من فضلات امثال هذه الحيوانات التي لا
لحمها وان كان الاحوط في مثل التمتع الاجتناب كما انه لا باس باللباس بل الساتر
المختص من وبر البحر الخالص مما يجوز الصلوة فيه بل الاقوى في الشرا ايضا والا قوى
ان منه ما في بدن القمار الان مما هو مبيح في بدل يقوى ان منه كلب الماء والقندس ايضا
اما الغشوش بوبر الثعلب لا ارباب منه فضلا من غيرهما اما لا يجوز الصلوة فيه ولا تمتع
عكاز الجواز ومنه يعلم عكاز الجواز بوبر الثعلب لا ارباب له الصلوة فيه بل هو مباح
التجاذب الاقوى جواز الصلوة وفيه وجله بخلاف الفسك والتمور والحول
الخوار وميتة التي هي مبيحة الطير طما حواصل عظيمة فان الاصح والاحوط عكاز جواز الصلوة
في شيء مما جلدنا ووبرا التي اجمع ان لا يكون بل مطلق اللباس لو جلدنا كالحمار ونحو
من الذهب للرجال في الصلوة وغيرها بل الاحوط والا قوى اجتناب اللحم بوبر الثعلب
بالتمتع والطير والمرج وخذ ذلك نعم لا باس بالحول منه سواء كان مسكوكا او لا متعلقا
للتفقه الا كما ان لا باس بشد الانسان بوبر الاقوى نعم لا باس بالصلوة بما حاز عليه
في من السلاح كالسيف الخبز ونحوها وان اطلق عليها اسم اللباس لكن الاحوط اجتناب
الحما ميسر ان لا يكون بل مطلق اللباس عكازا لما لا تمتع به الصلوة حرمه المصالح للرجال
لا يجوز لبسهم في غير الصلوة ايضا نعم لا باس في الضرورة كالبرد ونحوه حتى في الصلوة
مع فرض تحفظها لعلها ايضا وفي الحرب كذلك ايضا وان امكن تركه في الصلوة عكازا

في السير السني

من غير فرق بين ما كان منه تحت الدين وغيره لكن الأولى والأحوط ليس غيره معدوماً
يجوز الصلوة فيه في الحالين وكذا لباس به النساء ولو في الصلوة على الأصح على الصحيح
للمشكل على الأقوى ولا بما لا تم الصلوة فيه لمسوا الحائضه لصغر كالتكبر والقائسوة
ونحوها مما يندرج في سم ملبوس كذلك وان خرج عن المعتاد التركيب من لباس
متعددة ثم انما هو الحاق قطع الحجر بالمتنع بها كاستقامتها وان لم تدخل تحت اسم شيء
لكن بشرط كونها بمقاديرها ولو كان مما لا يتم به الصلوة لرقعة والبطر طبقات متعددة
ولم يكن مندوبات تحت اسم شيء منها لم يجز المنع ولا باس أيضاً المحو ولا بالمصق الثوب
بل لا باس بكل ما لا يعد لباساً كالاقتراش الزكوب عليه والتدبير ونحو ذلك في
حال الصلوة وغيرها ولا بما لا يعد ملبوساً كز الشيا على علامها وما خط به منها و
التيافيف والقباطين الموضوعة عليها وان تعددت وكثرت وخرق الجيرة وعصا
المحرج والفرج وحظيرة السلوس للبطون وكفن الاستحاضة وخرق مقابل الحشوة
على وجهه لا يكون ملبوساً وان كان الاحوط اجتناب بل الاحوط اجتناب جميع ذلك
ولا المتنج بما عطل الصلوة به منها يخرج عن اسم الملبوس من غير فرق بين القطن وغيره ولا
بين كون الملبوس بالسدا والمجهر وغيره كالمنسوج من خيوط متميزة من الحجر وغيره كالكتبة
من القنطرة ونحوه ولا عبرة بما لا يخرج عن اسم الحجرية المنصبة بالمنسوج في حاشية مثلاً
بعض القطن والمنقط بخيوط من نحو القطن والمنقط مع ثوب من نحوه والمصق به والحشو
بنحوه وغير ذلك كذا لا باس بالكفت به وان زاد على أربع أصابع ولا باللبسة منه التي
هي الجبلة كما لا يوجد في اكمام البدن ونحوها ولا بما يرفع به الثوب مثلاً بل لا باس الثوب
للمنسوج طرايق بعضها حريص وبعضها غير اذ لم يكن على وجهه تكون الطرايق ملبوس
حريص لخطها ونحوه بل كذا لا باس به ولو لفق من قطع كذلك ثم لو كان من قبيل البطا
القصيص لم يصح وان كانت لا يصفه كالثوب لذي احد نصفه حريص اما علم الجبلة فلا
باس به وان تعد ذلك من الاحوط اجتناب جميع ذلك كما ان الاحوط اجتناب ما في
القائمة من الحجر المحض بل هو الأقوى ما لم يكن مما لا يتم به الصلوة والله اعلم بالصواب

فيه لشكك بل لا اقوى
المنع كغيره كما دام بقا

التدبير
تدبير في السير السني
تدبير في السير السني
تدبير في السير السني
تدبير في السير السني

الأعلى لا باس
مع الصلاة في البيت
مع الصلاة في البيت
مع الصلاة في البيت
مع الصلاة في البيت

قول
كثير في السير السني
كثير في السير السني
كثير في السير السني
كثير في السير السني

التدبير
كثير في السير السني
كثير في السير السني
كثير في السير السني
كثير في السير السني

لكن الاحوط في الزائد
لنترك طرايقاً من ثوبه
لنترك طرايقاً من ثوبه
لنترك طرايقاً من ثوبه
لنترك طرايقاً من ثوبه

بل وان كان مما لا يتم
في الصلوة الا اذا كان
معدوماً وكذا ما في

الاحوط

الاحوط في السير السني
الاحوط في السير السني
الاحوط في السير السني
الاحوط في السير السني

في التشرع والحكام

[illegible]

الاجزاء في حال الضيق
لا يغفلوا عن قوة ظركم
وامر قاسم

دَامِرِقَاسُ

القيم غير الصفرية

من دوله الكهنه والادب

جمع ابدان متجانس و در ظرف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رب الميعاد وقدر عظمى
في مصباح الجنه

١٠٠٠
١٠٠٠

هو الاقوى كاع

لواء محمد الطن

لا يزال

لاحوط الجميع بأن

منازل و الاماكن

١٢٢

فہرستِ کتاب

مكة
الأمير

لَا يَحْمِلُوا عَنْ قَوْمِهِ

فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ

١٤

فلم
سعه

في الاحتمالات

1. *Explain the importance of the following factors in the development of a country's economy:*

برای اطلاع شما

دامعہ

10. 11. 1941

إراد التقدم بالزاد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

...

دام بھائی

• •

١٢١-١٢٢

الطعمة الاحوط

من صلوة المنيار

المنازل

عالمی اجتماع طبرستان

بِغَاثِ

—

في التشرع وحكمه

لما التاجر مع الرعاة ولو وجد بعد الفراغ مضت صلواته والاحوط له الاستيقاظ
 وتوجه في الصلاة وأمكن التشرع فيه فصل الثاني في استناده والاحتياط في الاحوط له
 ذلك في الاقوى ايضا ولو اضطر في الصلاة الى ان لا يصلي في وقتها وجب له ان يصلي به
 صلوة الفجر وان كان هو التاجر لكن الاحوط له بل الاقوى من رعاة الترتيب بين ما ترفع
 به الضرورة من ذلك فهو خير من اخره لیس لنفسه للصلوة كالنصيب في الحجر والذي ذهبنا
 لم يكن كذلك كجمله المأكول بل يجوز للصوم في الاخيرين وليس في التاجر المحلل من اسباب
 الضرورة المستوعبة للصلوة في الحرم بل يصلي عاريا ولو كان ذلك لو اشتبه التاجر القابل
 في غيره مما يحرم بلبس الصلوة وغيرها كالحجر والذي ذهبنا للصوم على وجه الاحتياط وجبت
 الجمع حيثن ويصلي عاريا مع فرضه على غيره اما اذا كان الاشتباه بين المحلل والحرم من
 حيث الصلوة كالشبهة في المأكول كزاد الصلوة زائدا على غير القابل لو اذعن في
 في الثوب المحلل للشبهة بالطاهر ولو ضاق الوقت صلى المكن وعاريا على الاقوى ولو
 لم يتمكن الا من واحدة اقصر على الصلوة عاريا ولو لم يكن عند الاثوب تمهيدا مثلا
 وشك في انه من الحرم او غيره جاز له البس غير الصلوة اما فيها فالاحوط له الصلوة
 به وعاريا مؤميا وان كان الاقوى الاجتزاء بالصلوة به بناء على ما ذكرناه وكيفيته
 صلوة عاريا اما اذا كان عند غيره فالاقوى والاحوط تعين الصلوة عليه
 فيه دون غيره وكذا الكلام في الثوب المتحد للشكوك في انه من المأكول اللحم وعندهما
المبحث الرابع لا يجب التشرع من جهة الخلف للصلوة نعم اذا كان واضعا على طرف سطح
 او على شبك ظهره على وجهه نرى عورته لو نظر اليها فالاحوط والاقوى التشرع وان لم
 يكن تحتهما ناظر محرم كما انه لو صلى في ثوب واسع الحجب بحيث تنكشف عورته عند الركوع
 لغيره وجب عليه التستر حاله ولو حصل التستر بالحجة وغيرها من التعرض على وجهه يصح
 عليه التستر بالثوب في تلك الحال حتى في الاقوى وكذلك الكلام في الثوب المحرق مما يحترق
 العودة فوضع به مثلا على وجهه حصل له الصلوة الزبور **المبحث الخامس** في مكوثها
 اللباس تركه للصلوة حتى للنساء على الاقوى في الثوب الأسود منه عند الخفض العامة

بل الوجوب لا يتلوه
 قوة من غير نظمها
 تام بقاها

في شك لا يبعد
 الغير وكذا في الفرض الثاني
 فليطأ اذا ظهر

الاقوى على التعيين
 كذا في مسكوك المأكول
 اذا كان عند غيره طم
 قبا دام عشرة

فرض التستر من باب
 فربما يتردد في بعض
 من بعض الثوب في الحرم
 في بعض الثوب في الحرم

في مكان الصلاة

والبطالان على وجه لا يملك في كماله ونفسه المنفعة كغصب العين بل لو تعلّق
 بالعين حق تجب ما منعت من تصرف الغير في حق فصل فيها غصباً بطلت صلوة من فصله عن
 الوقف الخاص ونحوه ثم لا أقوى في نحو الشركات كالميراث ونحوه على البطلان لو ائتم
 غصب حق السبق من آخر فصل فيه وان كان الا حوط اجتنابه والرد بالمكان الذي
 تبطل الصلوة يغصبه واستفاد عليه المصل ولو بوسائط وما شغل من القضاء وفيما مر
 ركوعه وسجوده ونحوها فلا ما في الصلوة تحت التقف للمصطفى بل في الحمية المخصوصة
 والقهوة فصار من الذل التي تقع غصب في بعض صورها والحمية التي غصب بعض لهاها
 او جعلها او اودعها او غير ذلك على الاقوى ان كان الا حوط الاجتناب في الجميع كان
 الا حوطه ان كانت الصلوة على الراحلة اجتنابها مع غصب فعلها افضل عنها فغصبها
 او سرقتها او رعلها او وطأها او اغصب مع نص من له الاذن في ذلك عليه ان كان
 شاهداً حال عليه كل الغنايف والزباع ونحوها من الافعال الذلّة على لك عرفاً فانه
 يؤخذ بها ما لم يعلم الكراهة وكما كانت تحوي معنى القطع بالرضا عن غير رضاه بل الظاهر
 عند الغصب كل ما جرت الشبهة والطريقة على خلاف ذلك فيمن غيرت عن ما لا كراهة
 مولى عليه ولا كراهة المصلحة ونحوها بل ان علم كونه مولى عليه بل الظاهر كون
 الشبهة على ذلك في المصلحة انما اعلمنا بحيث يتعدى او يتعدى على الناس اجتنابها
 حتى لو علمت الكراهة فضلاً عن العلم ولو ضاق الوقت وكان الغاصب خذاً بالخروج
 صلي على هذا الحال لم ارجح الا بقاء في الخروج المتأد من الاستقبال ونحوه من التباطي
 وسالكاً اذرب الطرف والا حوطه القضاء مع ذلك خصوصاً اذا لم يكن الخروج عن ذلك
 وتوبة وكذا لو كان غير غاصب نساء المالك عن القضاء وكان الوقت ضيقاً ولو كان
 يلبس بالصلوة اما اذا فاء بعد التمسك كان قد اذن له بها او بما يلبسها اتم صلوة
 مستقار لم ينتقل فيه والا حوطه القضاء بعد ذلك ايضاً بل هو كذلك ايضاً مع
 اتساع الوقت والتلبس بالصلوة لما اذن لها بالخصوص بل بالعموم والاطلاق على
 الاقوى ثم قد يقوى التمسك بها حتى لا يفرض سابقه اذا فرض حصول الضرر العظيم

على وطء الاقوى
 الصلوة اذا حصل منه
 الغصب ثم لم يدا
 بقائه
 بل لا يغلو من قوة
 فلهذا دام غصبه
 الصلوة
 الروح في الصلاة
 من ان الصلاة
 كونه من الصلاة
 الاقوى
 بل الاقوى
 دام بقائه
 التحمل
 نفس
 بما يرضى
 الاقوى
 كمن كتب عن الكراهة
 خوف من الكراهة
 في القدر
 البطلان في هذا الصلوة
 قوى بل لا يفي ترك
 القضاء مطلقاً ولو لم يخرج
 فلهذا دام بقائه
 بل متاعاً لا يخرج
 ان كان الا حوطه القضاء
 ايضاً مع اتساع الوقت
 يتسلسل فلهذا دام غصبه

فی سجد الجہتہ

على المالك بذلك ما اذا لم يكن اذن لا عزمًا ولا خصوصًا واكثر صلى فصل الاذن
من اطلاق الاقوى للتأخر لهما جاع الضيق والقطع ثم استيناف الصلوة بعد ذلك
مع الاشاع وان كان الاحوط في الاخير التأخر لهما جاع الاستيناف **المبحث الثاني**
الاقوى مختر صلوة كل من الرجل والمرأة مع الحائض النافعة فضله عن النافعة او فقه
المرأة وان لم يكن بينهما اختلاف ولا مسافة عشرة اذرع وانما هو مكره بل احوط لهما
معان ترك ذلك واعادة الصلوة ان اقرها في افتتاح الصلوة والتأخر منهما ان اخلط
مع العلم بل احوط للسابق ولما هنالك ايضا في المدار على الصلوة التي هي **اول الحائض**
دون الفاسدة لتفقد طهارتها وجود مانع ولا بأس مع الحائض الا ان يكونها فاسدة للشاهد
او مع البعد بمسافة اذرع باليد الاولى كوخا من مسجد الى موقعتها في جميع الاحوال
ولا بأس على الاقوى لو كانتا وكان في موضع حال على وجه لا يتحقق فيه صفة التعذر
والحائض **المبحث الثالث** في خصوص مسجد الجمعة من مكان المصلى وقد عرفت قسما
اعتبار طهارته دون غيره من مكان المصلى الامع التعبد الى الثوب والبدن بالاصح
عن ذلك قد عرفت ترجيح جناب الشئب بالنسبة مع الانحصار فضله عن غيره
مع الاختيار كونه رضاء او بناأ او قسطا ولا يصح على ما عداها والمرد بالارض ما
يصح التيمم به منها وقد عرفت في باب مفصلا وأنه لا فرق بين التراب غير منها وأما
النبات فيجوز التيمم على غير ما في اية الناس من الماكل للملابس من فلابد التيمم على
الخشب والطبخ والحجوب المتعاد كلها من الخطر والشعر ونحوها والقول والفعل والنقل
الماكولة بل الاقوى اجتناب النعمة الماكولة بل مطلقا من غير فرق بين قسما ونواها
وغيرها مع الاتصال وعدمه ولا بين وضوها الى زمان أو كل فيه وعدمه بل لا
بالاحوط اجتناب الخالة وقتها والوزن الا اذ مع انفسالها فضله عن الاتصال فلا
باس غير الماكول منها كالحظير الخربوب نحوها كما لا بأس بالتبن والفصل في غيرها
بل لا يعاقب الا لادوية وما يؤكل عند الحاجة وعند فهم الناس في ذلك مما هو ليس
الماكل الخ عليها الله للناس بل عداها الاكل مما جلافت ما كان منها من غير فرق بين

في فصول الأذان والآقامة

ولا اتحاد في الوقت

مثل العصر والمغرب

دأمرها

علماء السقوط لا يخلون

قوة خصوصاً في الصلاة

عن الغير من ربه طريفاً

دأمرها

الأذان

وإن كان في الصلاة

أو بعد الصلاة

أو في وقت الصلاة

أو في وقت الصلاة

أو في وقت الصلاة

أو في وقت الصلاة

أو في وقت الصلاة

أو في وقت الصلاة

أو في وقت الصلاة

أو في وقت الصلاة

أو في وقت الصلاة

أو في وقت الصلاة

أو في وقت الصلاة

أو في وقت الصلاة

أو في وقت الصلاة

أو في وقت الصلاة

أو في وقت الصلاة

أو في وقت الصلاة

فراى في تحذير من سبها ولا بعد الاشارة التي الآدمر اما مع الاختلاف فيه وفي الصلاة
من النفس والغير فاشكال حولها التقطوا ايضا نعم بغير اتحاد المكان عرفا كما انه المعبر ايضا
في صدق القرى يحصل انصراف اكثر بل بجحد سيلا ان الجماعة في الاذقة مثلا من غير
ملاحظة الاقل والاكثر ولا قوى لحاق الاسرار عن الصلوة وتعليقها بالقرى من
مكان الصلوة وان بقوا فيه كما انه يقوى فيه كون التقوى في الفرض غزيرة لا بخصه
وهو الموافق للاختصاص ويحترى الحالك لها والتامع اما ما كان او غير امام اذا اتم ما قصه
المؤذن منها **المبحث الثاني** في الاقوى ان فصول الاذان ثمانية عشر التكبير اربعاً شتم
الشهادة بالتوحيد ثم بالرسالة ثم على الصلوة ثم على الصلاة ثم على خير العلم ثم
التكبير ثم التمهيد كل فصل تران وكذا لك الآقامة الا ان فصولها اجمع مثنى مثنى لا التمهيد
في اخرها فرة ويزاد فيها بعد الجماعات قبل التكبير قد قامت الصلوة مرتين فتكون
فصولها سبع عشرة فصلا ثم يسحب الصلوة على محملة والى عند ذكر اسمه واكمال
الشهادتين بالشهادة العللى بالولاية لله وامره المؤمنين في الاذان وغيره كما انه لا بأس
بالشكر في الشهادة احيى على الصلوة احيى على الصلاة للمباغزة في جميع الناس واعلام
وان كان ذلك كله ليس من الاذان كما ان ما رخص في ترك من فصولها الاذية في ذلك نحو
الاجتزاء للمؤذن عن الاذان بالتكبير والشهادتين بالاية الشهادتين وعن الآقامة بالتكبير و
شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا عبدا ورسوله ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
تعبته يقول قد قامت الصلوة الى اخر الآقامة اذا خاف فوات تلك الصلوة باتمام الاذان
والآقامة والمسا في المستعمل الايمان بواحد من فصولها فانه افضل من اتمام الاذان
وترك الآقامة اما العكس فلا يبعد تحجانه على قصرها ويكره التجميع لا قصد الاستعارة
وهو تكرار الشهادتين بجملة بعد فصولها استرأبل هو محرم مع قصد الشريعة واما التوسيع
وهو قول الصلوة خيم من التوم بعد الدعاء الى الصلاة في الصبح او في وقت الصلاة
او في جميع الصلوة فهو من البدع التي يحرم الايمان بها مع قصد المنفعة بل لا حوط
لصواب صورهما وان لم يكن بقصد هذا الله اعلم **المبحث الثالث** في شرطيهما

في شرائط الأذان والإقامة

يشترط فيهما أمور منها التبرأ ابتداء واستئذان من كثيرها من العبادات فلم يشر ففتح
بعدها لغير تعيين الفرض مع الاشتراك ومنها أن تقول لا سلام بل ولا إيمان على الأقوي
أما البلوغ فلا يشترط في الأذان فيجزي أذان للميت دون الإقامة على الأحوط ولا يشترط إتمام
النسبة كغيرهن والجمهور بل لا حوط عدم الاعتداد به للخبر أيضاً ومنها الترتيب بينهما
وبين فضوئهما فترتبه الإقامة بعد أو نسباً ما أعادها ما لم يدخل في الفرض وكذا من قدم بعض
فضوئها على الآخر أو تركه لحاد علي وعلى ما بعده على حينما سمعته من الترتيب في الوضوء ولا
الاجتزاء بذلك بما لو شجر فاس من الأذان وإن لم يذكر إلا كبدل لغيره من الإقامة ولا يندفع
مثل هذا الفضل بحكم الشك فلهذا لم يحكم غيرها يتلافاه وما بعده قبل تجازيها كالمقتضى
بعده والأقامة محل خوف لا يلتفت وهو فيها إلى الشك في أصل الأذان فضلاً عن فضوئها
بل بقوى كون كل فضل منهما مخالفاً لغيره بالنسبة إلى ما قبله ومنها الموالاة بينهما وبين
فضوئها وبين الضلوة غلو داخل على وجه لا يندفع في عرف الشارع بطلانهم لا بأس بما لا
يقدر في ذلك عرف الشارع ومنها الأيمان بها على الوجه العربي فلو لم يثبت بينهما
بطلان ومنها دخول وقت الفرض لا يفتقر مع التقيد كلاً وبضاً إلا في صورة صفه
الفرض لو دخل قبل الوقت في شأنه والأحوط الاستيفاء ثم للجامع للفرضين يجزئ دخول
وقت الأول منهما ما ولا يبعد جواز تعدب الأذان قبل الفجر لإعلام الذي يفارق أذان الصلوة
بعده اعتباراً وانصافاً إليها وبعد جواز تأخير عن أول الوقت بخلاف إذا كانا فائتاً غريباً
انصلاة بل بقوى عدم اعتبار الترتيب فيها بقوى جواز أخذ الأجرة عليه بخلاف إذا فصلوا
وإن كان الأحوط الاحتساب فيما كان الأحوط بل الأقوى اجتناب المحذور والتعريف فيه
المبطل الرابع من يشترط في الأذان الطهارة من الحدث والقيام وعده الكلام في خلافه
والاستئذان بل الأخير وكذا في الشهادتين فيه كما أنه يقوى كراهة الثالث فيه أما
الإقامة فلا ريب في أن ما دل الأول فيها خصوصاً كراهة الكلام بعد قول قدام الصلوة
الأنى تقديم ما لم يبلط على ما يتعلق بالصلاة كتسوية صوته بل لا يجب له أعادها
حينئذ بل ما كان فيها باقي ما عسى في الصلاة كالأستقرار ونحوه ويكره الكلام بينهما أيضاً

غير المبرأ لا يعتد بأذان

فيه نظر طسها

دامت

فلهذا تكال نعم لا بأس

بارتقار من بيت المال

ظريها دام

للشك في

إلى الفصل الثاني

في شرائط الإقامة

في شرائط الإقامة

في شرائط الإقامة

في شرائط الإقامة

في شرائط الإقامة

في شرائط الإقامة

في شرائط الإقامة

في شرائط الإقامة

في شرائط الإقامة

في شرائط الإقامة

في شرائط الإقامة

في شرائط الإقامة

في شرائط الإقامة

في شرائط الإقامة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في القرآن
الذي هو الكتاب المبين
الذي هو الكتاب المبين

في سنن الاذان والاقامة

الحمد لله الذي جعل في القرآن
الذي هو الكتاب المبين
الذي هو الكتاب المبين

الحمد لله الذي جعل في القرآن
الذي هو الكتاب المبين
الذي هو الكتاب المبين

بل فيها ايضا حكمها
دام بقاءه

الحمد لله الذي جعل في القرآن
الذي هو الكتاب المبين
الذي هو الكتاب المبين

الحمد لله الذي جعل في القرآن
الذي هو الكتاب المبين
الذي هو الكتاب المبين

او منفردا ايضا على الا
قوى ظهر بقاءه
بقائه

في صلوة العدة واما الاول وهو الطهارة فالاقوى شرطها بركات الاحوط ذلك
بالنسبة الى ما بعد الاذان الاقوى ما عرفت ويستحب فيها ايضا التجزئة في الوضوء
مع الثاني في الاذان والمخبر في الاقامة على وجهه في قاعلة الوقف والاف
والهاء من انما الجملة في اخر كل فصل هو فيه ووضع الاصبعين في الاذان
ومدة الصوت فيه ووضعه اذا كان ذكرا ويستحب الرضخ في الاقامة ايضا الا انه دون الاذان
ويستحب الفصل بين الاذان والاقامة بصلوة ركعتين في غير المغرب الاولى كونهما من
التافلة وخطوة او قعدة او سجدة او ذكر او دعاء او كلام في غير العدة او سكوت والا
الاقيصار في الفصل المغرب على الخطوة والسكتة والنيب بركات الاطراف تخصيص الفصل
بالخطوة بالمغرب ويستحب التصويب للاذنان ان يكون على رفع الصوت مبصرا بوضو
بغيره الاوقات وان يكون على من تقع مناقرة وغيرها ويستحب حكاية الاذان سواء كان
للاعلام وللصلوة جماعة وفرادى مكررها كان او مستغنيا على الاقوى نعم لا يستحب
حكاية المزمع منه كما لا يستحب الاسرار بالحكاية والمراد بالحكاية قول مثل ما يقول المؤذن
عند السماع من غير فصل منه بل كرسيد للتحركات بالحركة وان كان الاقوى حو
الحكاية بقولها من دون ابدال نعم الاقوى الاحوط بدلها بذلك اذا حكاها وهو في أثناء
الصلوة كما ان الاول له ذلك ايضا اذا حكاها وهو في الخلا مجتبا من كلام الاديبين
والاولى للمحكي ان يقول عند حكاية التهادين وانا اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا
رسول الله لا تقى جماعة من ابي وجد واعين بها من اقر وشهد وان كان الظاهر استجبا
ذلك للمحكي وغيره وكذا يستحب حكاية الاقامة ايضا لكن ينبغي اذا قال للمقيم قد قامت
الصلوة ان يقول هو اللهم اجها وادمها واجعلني من خير ما اهلها ويخبرني
المحكي الاذان الصلوة بحكاية عن اغادني بل يوجب معه والاقامة اجزء به وان لم يحكم
حتى لو كان اذان منفردا واقامته وكان السامع اماما بل الظاهر اجزاء من ايمه بربما معه
نعم بقوى اعتبار صناعته مما في الاجزاء به حتى لو نقص المؤذن فضلا عنه وهو منه يعلم
مشروعية التاميق من السماع والقول والله اعلم **المبحث الخامس** في احكامها من

في حكم الأذان والإقامة

ترك الأذان والإقامة عمداً فضلاً عن إحداهما حتى أحرم للصلوة لم يحرم قطعهما أو شيئاً
 نعم إذا كان ذلك عن نسيان جازله القطع مالم يركع منفرداً كان وغيره حال ذلك بخلاف
 ما أذعن على المترك زماناً معتداً به ثم أراد الرجوع بل وكذا لو بقي على المترك ذلك طيلة
 له حال القطع للصلوة على التخيير والسلام عليه ولا يجب عليه العذر إلا في رخصة أخرى فاسته
 وإن كان ممكناً كالإشراج له العذر لما قلناه لذلك على الأعمى ولا يقطع نسيان الأذان
 وعله بل ولا الإقامة على الأخط ولا يقطع نسيان بعض خصوصاً بل ويشترطه ما على الأخط
 وللصلي فمما لا يكفاه باحداً لكن إذا أقام عازماً على ترك الأذان ثم بدله فله جواز
 احداً الإقامة حفاظاً على الترتيب كالسأهي على ما عرفت سابقاً ولو نام في خلال الأذان
 أو الإقامة وجب أو نفي عليه واسكروا ريد عن ملته ثم أفاق وتاب جازله البناء ما لم
 نقص للموالة مرابعاً شرعية الطهارة في الإقامة والأفضل لها استينافها بالاحتشاق أو شأ
 ومن ارتد بعد ذلك جازان يستدبره من أراد الصلوة ثم يغيره بل وكذا الإقامة ولو لم
 منفرداً وقام ثم بدله الإمامة استيجب له إعادةها **الباب الثاني في بيعة الأذان**
 في ذن المولود اليه في الإقامة في اليسرى وكذا استيجب الأذان عند قول الحقول والكتا
 الذين هم سحر فليجتنفها فلو ات للناس حتى تصلهم عن الطريق فمهلكهم وفي أذن من ترك
 أكل اللحم أربعين يوماً ويلحق أن تكون اليمنى بل يستحب ذلك لكل من ساء خلقه والله
العالم المصطفى النبي يعني للصلي احضار تمام عليه تمام الصلوة في قولها أيضاً
 فانه لا يجب للصلي من صلواته إلا ما قبل عليها ويستحب له التخصوع والتسبيح والوقار
 والتكبير والطيب الذي الحس والسواك قبل الدخول فيها والتشط وإن يكون في
 يد خام من عقيق فإن الركعة فيه بالف ويلحق أن يصلي صلوة مودع فيجعل التوبير
 والأناثة والاستغفار ويشغل فكره في جميع أحواله في طاعة مستبد ومولاه وإن يهو
 بين يدي رتبة قيام العبد الذي يدل بين يدي مولاه وأن يعلم ما يقول وأنه لمن ينال
 ولكن بسئل وأتم صادق في مقالته عند قرأته لها فكعباً أياك نستعين الذي
 يراد منه تحصيله بالعبادة والاستغانة فلا يكون غاباً لهواً ولا مستعيناً غيره وإن

القول
 بالصلوة وأصلها من
 جنس من جنس
 سحرهم في الحركات أو فترات
 كقولهم قاتلوا كذا كذا
 تنزل في الصلوات فتقول قولاً
 تنزل في الصلوات فتقول قولاً
 قولهم قولاً في الحركات
 وقولهم قولاً في الحركات
السؤال
 الصلاة والصلوة
 أو سائر ما يحسن مع
 سائر ما يحسن مع
 ١٣٢٨

في أحكام النية

أخبرنا رحمه وأما باقي الواجبات فهي كالأركان زيادة ونقصا مع العلم بدون التهور
يحصي المصنف في مقام في عشرة فصول **الأول** في النية وهي كما عرفت قصد الفعل بنوا
الامتثال للمع وهو المراد بالنية القرينة وذلك إما الأهل بشئ أو جزاء شكر فنية أو طلبا
الرضا أو خوفا من منخل أو رجاء لنوابه أو غير ذلك من المقاصد التي تكون دافعا
للمع والعبادة والأحوط بعد قصد التوصل بطاعة الله إلى الأمور التي يوتى به
غير المنصوصة وإن كان الأقوى الصحيح شيئا مع ملاحظة ما تبعها كما أن الأقوى ذلك
مع جعل النية للعبادة تحصيل الثواب ودفع العقاب فإن كان الأول لم يزل الأحوط
أيضا مع ملاحظة أن الأفعال والأقصار على قصد عبادة لم تكن له ذلك وشكرا
على فهم السابعة الظاهرة والباطنة والطائفة المحقة ونحو ذلك وعلى كل حال فلا يفتقر
فيها غير الإخلاص غير التيقن مع قصد المكلف به فلا يجب نية الوجه من وجوب
نذبة لا القضاء والأداء ولا القصر والتمام حتى في أماكن التغيير ولا غير ذلك على الأقوى
الاعمق توقف المتيقن عليها من غير فرق في ذلك بين الفرائض والتوابع بل لو نوى
الوجوب في مقام التدبّر وبالعلمين بعد تبيين المكلف ولم يكن على جهة التبرع بجمع
وكذا القضاء والأداء بل والقصر والتمام وإن كان الأحوط له خصوصاً في الأخير
الاستيناف خصوصاً لو نوى القصر في مقام التمام ولو كان في أحد أماكن التغيير
أحد فما لم يلتزم به على الظاهر كان له العدول إلى الغير لاخر ما لم يتجاءر بمحل ولا يفتقر
إليه بذلك في وجه قوي لو نوى القصر فثبت في العدول على وجه يكون كراهة لو كان
قد نوى التمام فإنه يعدل إليه حينئذ ويغني عن صلواته ولا يجب نية الخطأ وهو
الحديث المذكور في القصور القابل بل يكفي فيها الداعي وهو الإرادة المؤثرة في وجود
الفعل المنشئة عما في نفسه من الغايات على وجه يخرج به عن الشك في الخاف ولا يجب
عليه قصور الصلوة بقصد لا يكفي الإحتمال ولا يقدح مع نية الوجوب فيها استئناسها
على المنذرات لا يحتاج لها التحديد بنية ولا الزم لاحتها في إساءة الصلوة بل يكفي
بها نية إساءة نية من نية الجحيم أو إساءة على وجه يرجع إليها فلو نوى كل جزء

أما قصد الأمر الواقع
وكان الاستثناء في
وأما إذا كان على وجه
القيود ففي الصلوة
وكذا بالنسبة إلى القصر
والإتمام والقضاء والعدول
فكسبها أدراجها

مرشكال ملائكة
الاحتياط بالأعادة
أيضا فكم طيبا
دأمرها

في أحكام النية

خصوصاً في صلوة
الاحتياط للشكوك
فيها ما ذكره

باستقلاله غير ملاحظ فيه البرنية التي يلزمها بنية الجملة لم يقع ولو نوى الصلوة من لا
يحسنها واخرجوه لم يعلم ولا فاعلاً فلا بأس لا يضر فيها اللفظ بل لا يحوط تركه في بنية الصلوة
وان كان الاقوى الصفة معه والربا في ابتداء النية وفي الانتهاء وفي اجزائها الواجبة
او النسيئة بطلانها على الاصح ولو كان ملاحظاً تبعاً بل لو حصل في اوصافها كما لم يجزئ
والجماعة ونحوها بطلانها لم لا يبطل الربا للمناخر على الاقوى وان حرم ولا بالزاد مركب
الاضداد ولا يجر خطوره بالبال ولو في الابتداء كما لا يبطل الجملة لآخر وان حرم على
الاقوى كل ما نافي في العبادات بطلانها لم لا ينافي في غير على الظاهر فتم بعض الغايات
الراجحة للفعل المتحد بل ان لم تكن واجبة ولكن كان الصفة تبعاً ومن ذلك قصد فعلهم
الغير يرفع الصوت مثلاً بالقرآن والذلة بخلاف ما لو نوى بعض فقال الصلوة غيرها
بمعنى انه قصد ما الفعل الواحد صلوة وغير صلوة كما لو قصد بالسلام تحته والصلوة
وبالقيام والركوع صلوة وقطعا مثلاً فان الاقوى البطلان ح معاً او كان ذلك
في الواجب سواء كان مما يمكن بذل كذا ولا وسواء كان فليلاً وكثيراً ابل الاحوط ذلك
في المسألة بل بضاً اما لو قصد بغير الصلوة محضاً فلا يفسد من هذه الجهة نعم ان كان
كثيراً ولو ما لا يجوز فصله في شأنها افسد الا فلا وكيف كان فوقت النية عند تذكير الأ
والامر فيه سبيلها على عرف من انها الداعي المزبور اما على الاحطار فيكفي اتصال الآخر
جزئها الفكري بالالتكبير والاحوط استمراره الى تمام التكبير فتجب فيها الاستدامة
بمعنى عدم خلو شيء من اتصال الصلوة عن النية ولو نوى الخروج من الصلوة بعد ان
حصلت النية الصحيحة منه ثم رخص ذلك قبل ان يقع منه منافا وشئ من اتصال
الصلوة بعنوان انتم منها وعاد الى النية الاولى لم يطل الصلوة على الاقوى والاحوط
الاستيناف بعد ذلك وكذا لو تردد بين القطع وعدا لم نوى في الركعة الاولى الخروج
في الثانية مثلاً او علق الخروج على امر ممكن كدخول شخص في دخل ونوى المنافي فاث
الاقوى الصفة في الجميع مع الشرط للزبور والاحوط الاستيناف انما لو كان تردده في
بطلان الصلوة لم رخص شئ فيها وعدا من فلا اشكال في الصفة ولو نوى صلوة فذكر

الزمن
قد ذكره في
موضع
الصلوة

في أحكام النية

في الصلوة صلاة اخرى سابقة عليها عدل من اللاحقة الى السابقة سواء كانت
 مؤذنين كان يدخل في العصر او في العشاء ويذكر الظهور والمغرب ومقصدتين
 لكن عليه مقصديتان سابقة ولا حقة ونوى لللاحقة منهما او مقصبة كل ذلك
 ما لم يتجاوز محل العدول فلو كانت الفاتنة سبعا مثلاً وقد صلى الثالثة ودخل في
 ركوعها فلا عدول وبهذه وقب العيام على الاقوى واذ تجاوز محل العدول انما هو
 بالسابقة بعدهما وليس العدول فرضاً الا في المؤذنين المرتبين كالظهور من العشاء
 والمقصدتين مع وجوب الترتيب بينهما آتياً من المؤذلة الى المقصبة صلى الله عليه
 الاقوى لا يعدل عن مقصبة الى مقدها على الاقوى فلو دخل في فائنة ثم ذكر في
 اشائها حاضرة ضاق وقتها ابطالها واستأنف ولا يجوز العدول من فرائض الصلوة
 الى مثلها في غير ما ذكر ويجوز العدول من الفريضة الى الثالثة يوم الجمعة من نسي
 فرائض الجمعة وقراءة التوحيد وغيرها اذا كان بحيث لا يجوز له استئناف الجمعة
 النصف وغيرها والا قطع فرائضه واستأنف سورة الجمعة من جبر عدل وكذا يجوز
 العدول منها الى الثالثة في الخاصة اذا كان قد دخل في الصلوة ثم دخل الامام
 وخاف السبق ولم يتجاوز محل ولا يجوز العدول من النقل الى الفرض لا من النقل
 الى النقل على الاقوى حتى فيما كان منه كالفرائض في الوقت والسبق والحق وكما
 باس ينزى العدول كالوعد الى سابقة فذكر سابقة عليها وهكذا يتكفي في العدول
 بمجرد نية من غير حاجة الى ما ذكر في ابتداء النية ولو عدل حيث لا يجوز له العدول
 بطلاناً معاً كالنوى بالظهر العصى وانما على ذلك بل او دخل في الظهر فبطلت صلواته
 فان في الاشياء اثمة فاعلم ان يصح له العدول به الى العصر ولو عدل بزعمه حتى مضى
 العدول فان الخلاف بعد الفرج او في الاشياء كالوعد بالظهر ثم بان
 له انه صلاها فالاقوى صحتها عصره والاحوط الاستئناف ولو دخل في فريضة
 فاعتمها بزعمها فانها غفلة او بالعكس صححت على ما اختلفت عليه لو شك في ان
 في يده ان يتركها لظهور العصر مثلاً في على التي قام اليها فان لم يعلم وامكن العدول

ومؤذاة بان دخل في
 المؤذنين ذكر المقصبة
 حقة
 ولا حوط اعاده اللان
 ايضا طر لها دامر
 بقائه

حجل اشكال لم يورى
 نفس في صلوة مشقة
 وستنق من الاصل
 نواها ويوتى غيرها على
 ان يروها وان لم يكن
 قام البسطة لها
 دام عمره

في تكبيرة الأحرار

عدل والأبطلت ولا عدل على الأصح في غيرها سمعت ولو قام لصلاة
الظهر مثلاً فسبق لسانه وفيما له خطو إلى العصر فالتأد على قام البسر
والله أعلم **الفصل الثاني في تكبيرة الأحرار وفيه بحثا البحث الأول**
الاول هي ذكر نبط الصلاة بنفسها بعد الوضوء وكذا يزادها فإذا كثرت
للافتتاح أو لاشتر زاد ثانية له عمداً أو سهواً بطلت الصلاة واحتاج
إلى ثالث على الأصح فان أبطلها كان احتاج إلى خامسة وهكذا بطلت النعم ونقصت إلى
ولا يفتي أبطلها بمقدار الصلاة لها بل يكفي فيه قصد الافتتاح أو فتح الصلاة غيرها
في بلادها فالأحوط له الانعام ثم الاستيناف وصورة هذا الله أكبر فلا تستعمل الصلاة
بدونها وإن كان يرد فيها من اللفظ العربي فضلاً عن غيره بل لا يها المحقق في المادة أو
الاعراب وإخراج الحرف من غير مجزأ ونقصه ولو حرفاً أو زائداً كذلك ولو التولد
من اشباع هاء لفظ الجلالة ومن فتح همزة أكثر أو بانه على جبر فخرج به عن قصد في اسم
التكبيرة عرفاً ومغيراً وتبينها أو تاركاً للوالة بين حروفها أو غير ذلك مما يفهم منها
من ادغام غير همزة أو فك ادغام ونحوها نعم قد يقوى الاحتجاج بها مع حذف همزة
الوصل من لفظ الجلالة عند وصلها باللفظ النية أو الدعاء الذي قبلها وإن كان
الأحوط خلافه لكن على مني عدم درجتها باللفظ السابق عليها بل يقف على من
جاء به ويبدأ بها لا أنه قطع الهمزة مع الوصل فإن الأقوى البطلان ح وكذا
الأحوط الوقف على الزاء وإن كان الأقوى عدم وجوبه فلم يعر به موصلاً للغير
فلو ترك العرب في الفرض الزبور بطلت صلوة في الأقوى ثم الأحوط الوقف عليه
فالطالع عما بعد وكذا الأحوط له من زيادة شيء عليها أو حذفها ولو بما وردت مراراً
كقول من كل شيء أو من أن بوصف بتمام أو قعوداً وبلساً وبذلك الحواس لكن أوصف
فالأحوط له الانعام ثم الاستيناف وإن كان الأقوى التحية والأحوط له أيضاً
المد والاشباع للهمزة والباء وترك نعيم اللام أو الزاء وإن كان الأقوى الجواز إذا
لم يكن بحيث يخرج عن القانون العربي المجاز في أمثاله ويجب فيها التمام الشام

على الأحوط نظرياً
دام بقائه

إذا لم يكن على وجه التقدير
ظهوراً أو عفو
العالى
الأنصاف
والأنصاف

في كيفية التكبير والجماع

فلو تركه على اوجهها اطلت بلا بد من تقديم عليها مقدم من غير فرق بين
 بين المأموم الذي ادركه الامام والكاهن وغيره على الاصح بل ينبغي له الترفع في الجملة
 يعلم وقوع التكبير تاما فاما والا حوط كون الاستقرار والقيام في البطالان بتركها
 التكبير على اوجهها ويحبب فاما ايضا بالنسبة على حسب ما قد منا ولا يرضى سهلناه
 على ما عرفت من انها الداعية عندنا ويجب تحقيق التلطف بها ويعلم ذلك باسماعه
 نفسه اياها تحقيقا وقد راو يجب فعلها على من لا يحسنها ويجوز له الدخول في
 الصلوة قبل الضيق مع رضاء العلم فان تركه لاختيارا حق ضا الوقت ثم وصفت
 صلواته على الاقوى والا حوط له القضاء بعد التعلم ولو تصدرا استقلاله بالطق
 بها نطق بها ناظر جرفا فحقا ونطق هو حاضر وان لم يتمكن من الجميع فالأحوط لم لا يتأني
 بالممكن والترجئة عن الباقي ثم الاستيناف بترجئة الجميع وان لم يتمكن من شيء منها
 الى ترجئها من غير المترتبة والا قوى على لزوم الترجئة بلغته وان كان هو الا حوط
 كما ان الاقوى عليهم وجوب لغات الكتب للترتبة واللغة للنسبة للمترتبة وان كان
 هو الا حوط ولو توقفا لبيان تمام الاحتياط على تكرار الصلوة كرها ولا يخفى عن
 الترجئة غيرها من الادكار ولو عربت ما لم يكن مرادها فلو كان قدم عليها كالمحزون
 مادة او غيرها والاخر من الذي لا يتطبع ان ينطق بها حتى ياتي بها على قدر الاعمال
 فان عجز عن النطق اصلا عقد قلبه بمساها واسا الى يده ولسانه وصورته على
 حسابا لغيره فاس مقاصده والا قوى ثبوت هذه الاحكام في التكبيرات المتتالية
 ايضا كما انه يجري حكم تكبير الاحرام على ايدى المأخوذ اشارة الاخر من الخمس الثاني
 ليصح ايضا ثبوت تكبيرات المأخوذ يكون الجميع سبعا وهو اقصى الفضل دون
 الخمس ثم الثالث ثم يجب له الايمان بعد احرام الصلوة بجميع تكبيراتها وهي احد
 عشرة في صلوة الصبح على تكبير الاحرام وتريد المغرب عليها لحشا والرباعية
 فيكون مجموع تكبيرات الصلوة تسعين وباصافة سبعة لا فتاح تكون سبعة
 تسعين والفا انه في جمع تكبير كل صلوة في بدلتها اشارة لها عن شيء منها وقد

والله اعلم بالصواب
 والحمد لله رب العالمين
 والصلوة والسلام
 على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين

بعض استيفاء الصلوة
 بعد الانتهاء من تكبيرها
 دام بقاءه
 الواجب خطأ رافطها
 والاشارة بالاصبع عليه
 بمساها بلا بعد وجوب
 غزات اللسان على يديه
 حروفها لظلمتها داس
 غير القائل
 بل ماء وضوء وعشرين
 كالا يخفى ظمها

الظاهر ان اشارة المأخوذ
 تكون من غير ان يرفع يده
 والاصابع الى الارض
 والحمد لله رب العالمين

والله اعلم بالصواب
 والحمد لله رب العالمين
 والصلوة والسلام
 على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين

في التكبيرة الافتتاحية

جاوز الحلال كان ما قبله مبدلاً عنها وعلى كل حال فالأفضل له الدعاء بالمأثورين
تكريات الافتتاح ويجوز له الإتيان بالسبع ولا من دونها ولم يبين تكبيرة الاحرام
في بينها شاء وان كان الاطول له اختيار الاخرى ولو جاء بالسبع مع هذا الافتتاح
من غير يمين مع مقارنته اليمنى التي هي الداعي للجميع في التحية وتكون هي الاطراف
الحال والاخرى في اخرية قوي لكن الاصح خلافه في موضع وقوع ذلك فيه يستأنف
الصلاة وليس له بقية الاحرام بالسبع واليمين والثالث على الاقوى يستحب لهما
للإمام على وجه يجمع من خلفه دون الست فانه يستحب الاخفات بها ويستحب
رفع اليدين بالتكبير الى الاذنين ودون الجبال الوجه ودون اليدين مستبداً بابتداء
ومنتهياً بانتهائهما ثم يضعهما ولا يلزم فيه الانطباع الذي قلنا يتفق بل يكفي فيها التقاطع
المنزورة من غير إعادة الانطباع الوسط ونحوه بل الظاهر كفاية كون الرفع خالاً للتكبير
من غير اعتبار ملاحظة هذا التدقيق فاذا انتهى التكبير والرفع ارسل اليدين حيث
ولا ينبغي ان يتجاوزهما الاذنين ثم ينبغي قيام صاحبهما حتى تحضر الاقدام وتستقبل
بناطهما القبلة والظاهر عند اشتراط استحباب التكبير والرفع فضلاً عن الكيفية
المخصوصة وكذا العكس كان الظاهر عدم اعتبار الكيفية المخصوصة في استحباب الرفع
حتى يعتد المدين بل ذلك كله مستحب في مستحب على الاقوى ولا فرق في استحباب الرفع
بالتكبير بين الواجب منه والمستحب طاعة الله اعلم **الفصل الثالث** في القيام وفيه
ايضاً بحثان **البحث الاول** في القيام ركن في تكبيرة الاحرام التي تقارنها التنية كما عرفت
سابقاً وفي الركوع عنه في اخل بهما عمداً او سهواً بطلت صلاته واجب غير ركن
حال لقارنته بطلت به مع الاخلال عمداً لا سهواً وله تركه في غير ذلك ولو ترك القنوت
متلا فموج تابع لما وقع فيه الركوع عدم الركبة وعدمها وليس بواجب صلى الا
ما كان قبل الركوع وبعد والركن منها الاول فمن سهى جاء بالركعة تماماً من جلوس
بطلت صلاته قطعاً وان ذكر حال الركوع وقام مضطرباً ركعاً وكذا لو ذكر قبل ان يكمل
وقام متقوقساً او غير منتصب ولو ساءها على الاقوى بل وكذا لو سهى بعد حصول القيام

بالاوسط ثم طمأناً
دائماً
بالاجلوعن قوة مع
فصل الاقدام بالرفع
مافي الواقع ايضاً
احتمال التغير طمأناً
دائماً
فيه ما قبل الاطراف
يريد الاذياع والحوار
جميع الاحتمالات من لا
ول والاخرى بالجمع
ان باني بالسبع يقصد
انه ان كان الحكم هو التحية
فما الافتتاح هو كذا ويقتضيه
ما شاء الله فهو ما عند
الله طمأناً دائماً
بقائه
الحال
فمن رأى قد
محتاج
على معنى وقوع الركوع
الاختلاف
من العود والركعة
وكذا ركع
نحوه
١٢٥

في القنأ وأحكامه

قبل تمام القراءة وبعد ها وجلس ثم ذكر وقام كذلك على الأقوى أما زناه فإيها
 سهوا كما لو قام في محل القعود فلا ينطلي الصلوة بها والزماد بالقيام الاعتدال والا
 نصاب بحسب حال المصل بل لا حوط له نصب الحق وان كان الأقوى أنه لا يابح
 الزايم كانه لا بأس بغير الفاضل من الفتح ويجب فيه الوقوف على الرجلين فلا يجزى
 على الواحد بل لا حوط كونه على القدمين دون الأصابع وأصل القدمين ثم لو كان
 له رجلان لثمة لم يجب الوقوف على الزايم منها والأقوى عدم وجوب نوبة الرجلين
 في الاعتماد ويجب فيه أيضا الاستقلال مع الاختيار فلو صلى مستندا على بطلت
 صلوة بل لا حوط له إعادة حال التهوفا كما كان وكذا منه وان كان الأقوى الصحة
 ثم لا بأس به مع الاضرار باليه فصل في معتد على انسان او غيره مقدما ذلك على القنأ
 وعلى التفتح الفاضل والاحتواء والميل احد الجانبين وغيرها مما يخرج به عن اسم القيام
 ثم هو مخير فيها مع فرض اخضرار القدمين بها ولا فرق فيما يعتمد عليه بين الانسان
 والجدل والخشبة وغيرها بل يجب عليه شره ما يعتمد عليه واستيناره مع التوقف
 عليها ولا يصح في سناد الا قطع خشبة السدة لمشيبه بل يجوز له الاعتماد على غيرها ولو
 تعدد القيام في الكل والبعض مطلقا عليه حتى ما كان منه بصورة الركوع صلى
 من جلوسه كان الانتصاب جالسا بلا عن القيام فيجوز جميعا سمعته فيه
 حتى الاعتماد وغيره ومع تعدد صلى مضطجعا على الجانبين لا يمن كهية المذنون
 فان تعدد فعله لا يفسد على الاول فان تعدد صلى مستلقيا كالحضرة مؤمينا
 للركوع والتجود مع تعدد رها عليه كسابقه براسة فان تعدد رها يصيد في ذلك
 بتغيبها ما يتصل بالياء مجوده بواسر لخفض من الركوع والاحوط زيادة الغرض العين
 في الايماء هنا للتصديق على غرضها لا لالياء للركوع وان كان الأقوى عدم وجوبه وعلى كل
 حال فلا بأس بعد المراد بالركوع حدة وقف بل كفا قد صلى ولكن ليقرب اقرب
 الاحوال الكيفية المتأخر والاحوط على الاحوط اما اذا قل على القيام في بعض الصلوة
 وجب عليه ان يقوم بقدر مكنته فاذا تجدد العجز جلس مرابعا بذلك ترتيب الصلوة

بعض مقتضاها

دام يقاها

والمعنى ان

القيام على

الرجلين

لا يصح

الاقوى اجزاء الوقوف

على الواحد وعلى رأس

الأصابع وأصل القدمين

لكن لا ينبغي ترك الاحتياط

فقط اذام يقاها

الاقرب تقدم الاقوى

الى القيام من رطلها

دام يقاها

الانتصاب

نصب

ضرب

بل لا يخلو عن قوة ولا

حوط وضع ما يقع عليه

عليه على الجهة والاياء

بالمساجد الاخر ايضا

من رطلها

داخر

في أحكام القِيَامِ

وقطامها فيقوم للقرآن علم غيره حال الركوع مثلاً على الأصح ولو عجز عن الركوع
والسجود ولو حال السَّادون القيام قام وادعى اليها والأولى له الجلوس لا ياء السجود ولا
يجب عليه البعد من الاحتذاء أما لو تمكن منها جالساً جلس لما على الأصح ولو دار
أمره بين القيام مؤمناً والجلوس كها أو ساجداً اختار الأول والأحوط له إعادة
الصلاة جالساً ولو عجز العجز في شَاء الصلاة والقعدة عمل يقضي كل منهما كالأصل
فإن عجز عن القيام مثلاً في لاشاء انتقل إلى الجلوس ثم إلى الاستطباع وهكذا ولو عجز
القعدة للمستلقي مثلاً انتقل إلى القيام فإن لم يمكن ظل الجلوس فإن لم يمكن فإلى
الاستطباع ونحو ذلك غيره وبترك القرآنة له كان في شأها حتى يستقر في مرتبة العليا
وكذا القعدة إذا عجز عنه العجز على الأقوى فلا يقره جالساً في حال الهوى ولو عجزت
له القعدة بعد تمام القرآنة قام للركوع ولا يستحب له إعادة القرآنة ولو قد ركب الركوع
قبل الطائفة فيه انقع مضياً إلى الركوع ولا يجوز له الانتصاب كذا بعد هاقبل
الذكر الواجب على الأصح ثم يذكر كذا قبل الذكر السجدة ولو قد بعد الركوع وذكر
انتصب للارتفاع منه أما لو قد بعد الارتفاع عنه فالأقوى عدم وجوب القيام
للعجز عنه وإن كان هو الأحوط ولا يخفى عليك حال العكس فجميع ما ذكرنا حتى من
عجز حال الركوع بعد الذكر فإنه يجلس حينئذٍ للاعتدال منه أما قبله فإن أمكن أن
يهوى عن قوسه على وجه لا يلزم زيادة ركوع هوى ثم ذكر والأكثر في الجلوس للاعتدال
من غير استئناف ركوع للذكر ويجب للقرآن في القيام وغيره من أفعال الفرض كالركوع
والسجود والقعود حتى إلى السجدة منها وإن كان الوجوب ضاحٍ بمعنى المشقة كما لو
للتأخير لا يبعد اشتراط جلسة الاستراحة أيضاً في قدر عليه الاستقرار فيه وكان
متمكناً من الوقوف مضطرباً قد عجز على القعود على الأصح وكذا الركوع في ركع مضطرباً
ويذكر كذلك وكذا رفع الرأس منه ولا ينتقل إلى الجلوس وإن حصل به الاستقرار أما
إذا لم يتمكن من ذلك ولكن يتمكن من الشيء نحوه فالأقوى تقديم الصلاة من الجلوس
مستقراً عليه بل غيره من الإبدال وأن تعدل عليه لاستقراره في جميع الأحوال عطف

الأحوط تكرار الصلاة
في هذه الصورة وغير
تما كان الأصح كذا
دون السابق وهكذا
دار الأمر بين الأكل
والأكثر اللائق طريقاً
وأمهات
وجوبه لا يجاوز قوة
منه على طائفة
لا يترك طائفة
داره على
إذا أراد الأتيان به
فقط بآدم بقائه
هذا إذا عجز بعد
الاعتدال والعلمائون
منهم طائفة داراً فاشاً
أما

الأحوط العجز بالتكرار
فقط طائفة داراً فاشاً

في القراءة

فمن وجبت السورة لم
تكتف لغيرها فليست
دام بقائه
والأحوط التمسك
أيضا فليست
دام عزه
بل لا يخلو عن قوة
فليست إذا جاز
القصر
فمن عدا على غير ما
صفا ودين من غير
بشيء ومنه مجمع
المرقن
الاضا
غفت على غير ما
وعدا ما في غير ما
بسر لا يخلو عن
والاضا
في غير ما
المعدور فيه في
الاضا
عن قوة فليست
دام بقائه
المناطق الجهر الاض
ظهور حوهر الصوت
وعدمه فليست
دام فاضلا
الغالي

الاجمع ما مرتبتين متبعا للسملة بينهما على الاحوط واحوط منه اجنابهما والسملة
جزء في افتتاح كل سورة الا برأية ولكن الاقوى على وجوب تعيين السورة قبل التلظ
فان كان كان هو الاحوط كما ان الاقوى كراهة القرآن بين السورتين والاحوط تركه
ويجوز العدل في انشاء سورة الى اخرى اختيارا اما التجاوز النصف الى الحمد التوحيد
فانه لا يجوز العدل بينهما الى غيرهما بل الاحوط ذلك بالنسبة اليهما ايضا فليست
من العدل بينهما الى سورة الجمعة والمناقض في علمها من صلوة ظهر يوم الجمعة
او ظهر فانه جاز فيهما فضلا عن غيرهما اما التجاوز النصف اذا كان الدخول فيهما عن
نسيان اما مع العدا فالاحوط عدل العدل بل الاحوط عدل العدل من الجمعة والمناقض
بالدخول فيهما في الصلوتين السابقتين وان لم يتجاوز النصف هذا كله ما لم يكن ضرورة
الى العدل من نسيان بعض السورة او سبق الوقت ونحو ذلك اما معها فيجوز العدل
وان بلغ النصف من الحمد التوحيد فضلا عن غيرهما والا فضل له بل الاحوط العدل
الى التوحيد مع امكانه ويجب على العالم من الرجال الجهر في القران في الصبح واولي القر
والعشاء والاضافات فاعدا للسملة في الظاهر في غير يوم الجمعة اما في صبح الجمعة
في الظاهر فضلا عن صلوة الجمعة على الاقوى من غير فرق بين الامام وغيره فمن عكس
عامدا بطلت صلوته بخلاف الناس والجاهل بالحكم من اصله غير المتنبه للسؤال
بل لا يبعد ان ما وقع منه من القران بعد ارتفاع العدا في انشاء على الاقوى
اما العالم بغير الجملة الا انه جاهل بعلته او ناه فالاحوط استئناف صلوته ايضا بل الاحوط
ذلك ايضا في الجاهل فاصل الحكم المتنبه للسؤال عنه وما سئل وان كان الذي يقوى
الصحة في الجمع مع حصول نية القران مما تم الجهر بمعنى الجهر والاضافات ليس على
كما ان الاحوط عدل معاذرة لما موم عهده بوجوب الاضافات عند وجوب القران
عليه ولا جهر على النساء حتى في حال الامانة لئلا يفتن بل يفتن بين وبين الاضافات
مع عدا الاجنبى اما الاضافات فيجب عليهن فما يجب على الرجال وبعدن فيها
بعدون فيه واقل الجهر ان يسمع القريب الصحيح اذا استمع واما الاضافات

في القراءة

قرا نغمها والاحوط له مع ذلك تكرار ما يحسنه من ذلك ولو كان لا يحسن منها شيئاً أو غير الصلوة كقول الحمد لله مرة من غير ما بعد أيانها مرعياً لها أو في الموضع من الحروف والزائدة فإن لم يحسن شيئاً فذكر الله بالتسبيح والتكبير والاحوط لا ينأى بذكر الأخيرين كما أن الاحوط ملاحظة في القراءة في الحروف وأما السورة فيجب قتلها أيضاً إلا أن الظاهر عند البلغاء كلاً أو بعضاً مع التقيد لضيق وقت ونحو ذلك يقطع غير النيسر منها ومن طائفة منفس من اللفظ في نفسه ولو توهموا والاحوط تحريك لسانه ما يتوهمه والآخر من الذي يمكن تفهيمه للقرآن في نفسه بعد قلبه بذلك محرراً لسانه مشيراً به على حساب ما يرفع فاصده والذي لا يمكن تفهيمه ذلك يحرك لسانه مشيراً به إلى أن يترك القراءة ملاحظة لها والاقوى عند وجوب القراءة على ظهر القلب فكفى القراءة في الصحف نحو ما يجري اتباع القارئ إن كان الاحوط اعتباراً بعدد الحفظ بل لا يتأخر في جوارها وتجزئتها على الأولين من فرائض بين الذكر والقراءة وإن نسبها في الأولين ثم الأفضل للذكر مطلقاً للإمام والمأموم والمنفرد وصوت سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر فياق به حفاظاً على العربية والكيفية الخاصة وتجرى المروعة على الأقوى إلا أن الاحوط التكرار ثلاثاً فكلون شيء عشر نيسرة والأولى إضافة الاستغفار إليها ومن لا يستطيع يلقى بالتمكيد منه والاقوى بالله المطلق والأقوى بقاء التمجيد وإن شاع في أحدهما فضلاً عن ينسره وإن كان الاحوط عند المحدث عند بدء الشروع ولو قصد التسبيح مثلاً فسبق لسانه إلى القراءة فالاحوط عند الاجترار بمرأى الوصل ذلك غافلاً من غير قصد إلى أحدهما فالأقوى الاجترار وإن كان من عادته خلافه بل وإن كان عاجزاً ما من أول الصلوة على غيره والاحوط استئناف غيره ولا يجب تعاقب الأخيرين في القراءة والتسبيح بل في القراءة في أحدهما والذكر في الأخرى يلزم الاختلاف فيها حتى يسلم في القراءة على الاحوط وإن كان الأقوى استتجاً للجمها وحكم الجمل والبيان هنا ما صدق سابقاً والله أعلم

البحث الثاني في استغادة بالله التمتع العلم من الشيطان الوهم من قبل

اجراء لحكام عند نقر
الفاحة منها لا يحسن
وجه من غير تعقيد
طريقاً دائماً
بل باخطار القتل ولا
شارة إليه على حساب
منه في التكبير لا سيما
دام بقائه

في الركوع

في القراءة في الركعة الأولى والجمعة بالبسملة فما انحفت فيه ولو الأخيرتين والتشديد
وتحسين الصوت به بالانحناء وانضاح الحروف والوقوف على خواصل الآيات راجعاً
للعناية بما تتطلبها سائر الاعتناء بالتميز والتفهم ما يناسب كلامهما والتسكينة بين
السورة والحمد بمقدار يفرق كذا بين السورة والتكبير للركوع أو الصوت إذا لم يأت
بما يستحق له أيضاً من الحمد بعد الفراغ من أم الكتاب فهو قول كذلك لله في بعد
التوحيد وقراءة التوراة من الفصل الذي هو من سورة محمد صلى الله عليه
وله إلى آخر القرآن كسورة إذا جاء نصر الله واليهزم الكفار في النصر والغرب والوط
منه في النساء والظهر كسورة الأعلى والشمس وهو الذي أصبح كسورة هل أتى ولا
أقم والأولى خياراً الحمد من التوراة الفصل الأول والتوحيد الثانية لما فيها
من الفضيلة الثانية بل لا يبعد استنباطها في جميع الفرائض إذا قرأها من حيث الفضل
الزبور بل كعدم من غيرها إلهاماً لذلك على آخر السورة التي عدل عنها مضافاً إلى
اجتماعها بل قد نذر لا ترك صلوة الأبناء بل هي وكذلك عن ترك التوحيد في الخمس فمما
قرأت سورة الجمعة في الأولى من صلوة الجمعة وظهر يومها والناقصين في الثانية
بل الأخطأ لما ظهر عليها وفي الأولى من يومها والتوحيد الثانية وفي الأولى
من المغرب الصبا والأعلى في الثانية وفي صلاة الجمعة الاثنين سورة هل أتى في
الأولى والغاشية الثانية **الفصل الخامس** في الركوع وفيه أيضاً محامات
الحج الأول يجب كل ركعة من الفرائض اليومية ركوع واحد وهو ركن في
الصلوة بطلبه زيادة ونقصاً ناعماً وسهولاً غير الجماعة ولا بد فيه من الانحناء
المعارف بحيث تصل اليد إلى الأخطأ الراكعة إلى الركبة لو كان مستريحاً خلفه وصلاً
لو أراد وضع شيء منها عليها لوضعها ولو مجموع أطراف الأصابع التي منها الإبهام فلا
يكفي مثلي الانحناء عندنا ولا بان يعوس من صدره حتى يهره ونحوه أو أحدهما
على الآخر ويخضر هليته وبرغم ركنيه ونحو ذلك وغير المستوكطين باليدان أو
فصيرهما إلى مرجع إلى المستوكطين من اختلاف أفراد السنون خلفه ثم يركع كل

في الركعة الأولى والجمعة بالبسملة فما انحفت فيه ولو الأخيرتين والتشديد
وتحسين الصوت به بالانحناء وانضاح الحروف والوقوف على خواصل الآيات راجعاً
للعناية بما تتطلبها سائر الاعتناء بالتميز والتفهم ما يناسب كلامهما والتسكينة بين
السورة والحمد بمقدار يفرق كذا بين السورة والتكبير للركوع أو الصوت إذا لم يأت
بما يستحق له أيضاً من الحمد بعد الفراغ من أم الكتاب فهو قول كذلك لله في بعد
التوحيد وقراءة التوراة من الفصل الذي هو من سورة محمد صلى الله عليه
وله إلى آخر القرآن كسورة إذا جاء نصر الله واليهزم الكفار في النصر والغرب والوط
منه في النساء والظهر كسورة الأعلى والشمس وهو الذي أصبح كسورة هل أتى ولا
أقم والأولى خياراً الحمد من التوراة الفصل الأول والتوحيد الثانية لما فيها
من الفضيلة الثانية بل لا يبعد استنباطها في جميع الفرائض إذا قرأها من حيث الفضل
الزبور بل كعدم من غيرها إلهاماً لذلك على آخر السورة التي عدل عنها مضافاً إلى
اجتماعها بل قد نذر لا ترك صلوة الأبناء بل هي وكذلك عن ترك التوحيد في الخمس فمما
قرأت سورة الجمعة في الأولى من صلوة الجمعة وظهر يومها والناقصين في الثانية
بل الأخطأ لما ظهر عليها وفي الأولى من يومها والتوحيد الثانية وفي الأولى
من المغرب الصبا والأعلى في الثانية وفي صلاة الجمعة الاثنين سورة هل أتى في
الأولى والغاشية الثانية

في الركعة الأولى والجمعة بالبسملة فما انحفت فيه ولو الأخيرتين والتشديد
وتحسين الصوت به بالانحناء وانضاح الحروف والوقوف على خواصل الآيات راجعاً
للعناية بما تتطلبها سائر الاعتناء بالتميز والتفهم ما يناسب كلامهما والتسكينة بين
السورة والحمد بمقدار يفرق كذا بين السورة والتكبير للركوع أو الصوت إذا لم يأت
بما يستحق له أيضاً من الحمد بعد الفراغ من أم الكتاب فهو قول كذلك لله في بعد
التوحيد وقراءة التوراة من الفصل الذي هو من سورة محمد صلى الله عليه
وله إلى آخر القرآن كسورة إذا جاء نصر الله واليهزم الكفار في النصر والغرب والوط
منه في النساء والظهر كسورة الأعلى والشمس وهو الذي أصبح كسورة هل أتى ولا
أقم والأولى خياراً الحمد من التوراة الفصل الأول والتوحيد الثانية لما فيها
من الفضيلة الثانية بل لا يبعد استنباطها في جميع الفرائض إذا قرأها من حيث الفضل
الزبور بل كعدم من غيرها إلهاماً لذلك على آخر السورة التي عدل عنها مضافاً إلى
اجتماعها بل قد نذر لا ترك صلوة الأبناء بل هي وكذلك عن ترك التوحيد في الخمس فمما
قرأت سورة الجمعة في الأولى من صلوة الجمعة وظهر يومها والناقصين في الثانية
بل الأخطأ لما ظهر عليها وفي الأولى من يومها والتوحيد الثانية وفي الأولى
من المغرب الصبا والأعلى في الثانية وفي صلاة الجمعة الاثنين سورة هل أتى في
الأولى والغاشية الثانية

في الزكوة

مكلف منهم على يد غيره كغيره ومن لم يتمكن من الاختاء للزبور ولو باعتماد ان للمكسب منه ولا ينقل الى المجلوس وان تمكن من الزكوة منه اذا لم يتمكن من الاختاء اصابه الكفر جالساً على الاقوى ان يتمكن والاوى بآيسر قائما فان لم يتمكن في العنينين تعديفاً له وفيما للزكوة منه وكوع الجالس الاختاء الذي يحصل به من سوء عرفه ويتحقق على الظاهر اختاءه بحيث يساوى بوجهه ركبة في الفضل له الزيادة على ذلك بحيث يجازي به غيره ولا يجب فيه على الاصح الانتفاء بل على الركبتين نسبة قائم ثم يخفى وان كان هو الاحوط ولو كان كالتزكوة خلفه ولما مضى كفي في النية عن القيام والركوب ويجوز عليه الزيادة في الاختاء للفرق على الاقوى ان كان الاحوط مالم يكن على اقصى مراتب الزكوة بحيث يخرج بزيادة الاختاء عنه ولا يسطيع الانتفاء لو يسر اقيم الا حوط لرح الامناء بالزكوة والعنينين له وللزكوة مثله ما اذا تمكن من الانتفاء لجملة ما د على وجه صحيح به عن معنى الزكوة وجب للقيام فاذا اراد الزكوة اخفى حينئذ وان لم يتمكن من الانتفاء على الوجه للزبور لم يجز ان كان هو الاحوط ايضا ولو هوى لغير الزكوة حتى وصل حد قصده لجزء على الاقوى كذا التجهيز ويحذف الذكر لسيما او تكبير المغيلا او غيرهما على الاقوى ثم يبتدئ بالتشليل بالذكر على الاقوى لو ان تذكره كسبحان الله فلما اولا اله الا الله كذلك وغير ذلك والاحوط اخيار التسليم من افراده محملين الثالث الصغر في هي سبحان الله وبين التسليم الكبرى لثلاثة الجزئ عن التشليل وهي سبحان وفي العظم ويحذف واحوط من ذلك لاختيار الاخيرة والاحوط منه تكريرها فلما لا يجزى صين الواجب منها من غيره مع الشكر وان كان اولى في الظاهر ان يتركها بل الاحوط استيفاء الصلوة مع تكريرها فيه صلاهما فضلاً عن العمدان كان لا قوى خلافاً بل يجب الظاهرية والذكر الواجب فلو صلى وقد ترك في يؤمنه عدل بطلت صلواته بخلاف التمهيد على الاصح وان كان الاحوط الاستيفاء معه ايضا ولو شيع بالذكر الواجب عامداً قبل الوصول الى حد الزكوة او بعده قبل الظاهرية او او امتنع الزكوة قبل الخروج عن اسمها او بعده لم يجز بالذكر للزبور قطعا بل الاقوى بطلاً

والاحوط صلوة آخر
بالامناء قائما عليها
دام بقائه

بل لا يخلو عن قوة
ظهوره اذ لم يترك

بل الاقوى من ظهورها
دام بقائه
الاقوى اثر لا يجري
فرضه عليها
دام عمره

في كونه اولى تاملها
في غير الاول عليها
دام بقائه

الكل ان يتركها
والمكان ان يتركها
ولم يتركها
الطاهرية

وكيفية السجود

يجزى لو ضم أصابعه وسجد عليها لم يجز استيعاب تمام باطن الكف باليمنى
عليه بل يكفي أصبع العقب وهو المد والركن والركبتين اللتين هما بمنزلة المرفقين
من اليدين ولكن يجب صدق معنى السجود على ظاهرهما وان لم يستوعبا فلا إثم لما ان
يجزى السجود على الظاهر منهما والباطن والاحوط مراعاة طرفيهما ويجب على ما يقع من
سجده مع فرض قطعه ولو لم يقع منه شيء يمكن السجود عليه وكان قصير كذلك سجده على
باقي الأصابع ولو قطعت جميع أصابعه سجده على ما يقع من قدمه الأيمن ملاحظة
على الإتمام ولا يجب الاستيعاب في الجهتين أيضاً بل يكفي صدق السجود على ستمها أو تسعها
بمقدار الذراع والاحوط عند الافتقار أن الاحوط أيضاً كونه جهة لا متفرقة وان
الأقوى بالجهة المطلقة مع الصدق الذي هو المد والركن والمساعدات التابعة والمراد بها
هنا ما بين قصاص الشروط في الألفاظ على الخارجين طولاً وما بين الجنبين عرضاً
ولابد من وضع ما يمنع من مباشرها محل السجود من وضع فيها أوفيل وغيره ولا يجب
الاعتماد عليها وان كان هو الأول فضلاً عن التساوي فيه وعن مشاركتها الغير
كالذراع وباقي أصابع القدم وغيرها بعد صدق اسم السجود عليها بل يجزى لو لم يسم
وبطنه على الأرض إذا فرض صدق اسم السجود عليها مع ذلك وان كان الأول
خلافه وتحصر الجهة بوجوب وضعها على الأرض ما لم يكن كما سمعته مفضلاً
والاحوط اقتضائه عند كل سجدة فلا يجزى سجدة على الأرضين بما قبلها بل هو الأقوى
فيما توفى الصدق عليه ومنها وجوب الذكر على نحو ما تقدم في الركوع إلا أن
الأول هنا المدال العظيم بالأعلى في الشبهة الكبرى الثامنة ومنها وجوب الظن
فيه بمقدار الذكر نحو ما سمعته في الركوع أيضاً ومنها وجوب كون المساجد
السبعة في أطراف العالم بغير ما يسهل وضع ما عند الجهة منها قبل الشروع فيه
مثلاً ثم وضعه حاله فضلاً عن التيمم من غير فرق بين كونه لغرض كالحك ونحوه
وبدونه ومنها رفع الرأس من السجدة الأولى معتدلاً مطمئناً كما سمعته رفع
الرأس من الركوع أيضاً ومنها أن ينحني السجدة حتى يباوى موضع جهة موضعه

هذا لا يحتاج إلى دليل
فقط كما إذا سجدناه

قولهم
لما صدره أو على الأرض
فصل في ذكر ما يجب في
السجود

في الشهادتين

مقتصر على سجدة واحدة أو شتين على معنى الفصل بينهما بتعريف الشدين كما هو لا ط
والجندين والجميع مقدّم ما لا يمين منهما قالنا ما ورد عندنا كل واحد منهما بالظاهر
استصحاب التعريف فصل أيضاً وليست في هذا التجوذاً من الراسين والصاق
الجوهر والصدق والجن بالارض كما انه يستحب في هذا التجوذاً أيضاً في غيره من
موضع سجدة يبدئ ثم امر على وجهه وغيره من بدنه وليست في هذا الظاهر من
بل لا بأس بالتكبير للاخذه في الركوع وغير ذلك مما انفرد في سجدة التلاوة وان كان
لا يشترط فيه شيء فانما على حصول شهادته والله اعلم **الفصل السابع في التسمية**
وهو واجب في الشائبة مرة وهي بعد رفع الراس من السجدة الأخيرة وفي الثلاثين وأربعين
مرتين الأولى بعد رفع الراس من السجدة الأخيرة في الركعة الثانية والثانية بعد رفع
منها في الركعة الأخيرة والواجب من القول على ما تحوى الشهادتان ثم الصلوة على محمد
واله خير حتى في الشهادتين شهدان لا إلا اذ شهدان شهدان عهد رسول الله وفي
وفي الصلوة على محمد واله سابق بمقتضى به ذلك من غير فرق بين الضم والفظ الفصل
على عدمه الآن الا حوط فثبت حد لا شريك له لا الأولى وعطف الثانية بالواو
الى الرسالة النبوية وبمبدأ الظاهر بالمضمي فيقول وشهدان محمد عبده ورسوله كما
ان الا حوط في كيفية الصلوة قول اللهم صل على محمد واله محمد لا يجزئ بدين
باعلم ونحوه بل لا بد من ذكر الشهادتين بلفظهما المتعارف فيما لا بد من الكيفية
المتعارفة في شهادة التوحيد والشهادة بالرسالة فلا يجزئ غيرها وان افاد معانيها
وكذا لا بد من الترتيب فقد التوحيد ثم الرسالة ثم الصلوة ومن اللفظ الصريح
للمرتبة كما في غيره من الاذكار الواجبة في ركوع أو سجدة ويجب الجلوس قطعاً
حال التشهد بأي كيفية كان ولو اقام على الاصح ومن لا يستطيع التفتة العريشة
فلم يجز أن يجز ولو لا اتباع لغيره ونحوه وكان الوقت ضيقاً اجزته الترجمة وان
علم البعض ترجمه الباقي وان عجز عن الترجمة فالأول لذكر قدره والأولى التوحيد
ان كان يحسنه والاسقط والأول الجلوس قدره مع الاخطار بالبال

روى عن سائر الناس عن رسول الله
أنه قال لا يخلو قلب من لم يذكر
عنه في سجدة واحدة أو شتين
فانما على وجهه وغيره من بدنه
وليست في هذا الظاهر من
بل لا بأس بالتكبير للاخذه في الركوع
وغير ذلك مما انفرد في سجدة التلاوة
وان كان لا يشترط فيه شيء فانما على
حصول شهادته والله اعلم
الفصل السابع في التسمية
وهو واجب في الشائبة مرة وهي بعد
رفع الراس من السجدة الأخيرة وفي
الثلاثين وأربعين مرتين الأولى بعد
رفع الراس من السجدة الأخيرة في
الركعة الثانية والثانية بعد رفع
منها في الركعة الأخيرة والواجب من
القول على ما تحوى الشهادتان ثم
الصلوة على محمد واله خير حتى في
الشهادتين شهدان لا إلا اذ شهدان
شهدان عهد رسول الله وفي
وفي الصلوة على محمد واله سابق
بمقتضى به ذلك من غير فرق بين
الضم والفظ الفصل على عدمه الآن
الا حوط فثبت حد لا شريك له لا
الأولى وعطف الثانية بالواو الى
الرسالة النبوية وبمبدأ الظاهر
بالمضمي فيقول وشهدان محمد عبده
ورسوله كما ان الا حوط في كيفية
الصلوة قول اللهم صل على محمد
واله محمد لا يجزئ بدين باعلم
ونحوه بل لا بد من ذكر الشهادتين
بلفظهما المتعارف فيما لا بد من
الكيفية المتعارفة في شهادة
التوحيد والشهادة بالرسالة فلا
يجزئ غيرها وان افاد معانيها
وكذا لا بد من الترتيب فقد التوحيد
ثم الرسالة ثم الصلوة ومن اللفظ
الصريح للمرتبة كما في غيره من
الاذكار الواجبة في ركوع أو سجدة
ويجب الجلوس قطعاً حال التشهد
بأي كيفية كان ولو اقام على
الاصح ومن لا يستطيع التفتة
العريشة فلم يجز أن يجز ولو
لا اتباع لغيره ونحوه وكان الوقت
ضيقاً اجزته الترجمة وان علم
البعض ترجمه الباقي وان عجز
عن الترجمة فالأول لذكر قدره
والأولى التوحيد ان كان يحسنه
والاسقط والأول الجلوس قدره
مع الاخطار بالبال

روى عن سائر الناس عن رسول الله
أنه قال لا يخلو قلب من لم يذكر
عنه في سجدة واحدة أو شتين
فانما على وجهه وغيره من بدنه
وليست في هذا الظاهر من
بل لا بأس بالتكبير للاخذه في الركوع
وغير ذلك مما انفرد في سجدة التلاوة
وان كان لا يشترط فيه شيء فانما على
حصول شهادته والله اعلم
الفصل السابع في التسمية
وهو واجب في الشائبة مرة وهي بعد
رفع الراس من السجدة الأخيرة وفي
الثلاثين وأربعين مرتين الأولى بعد
رفع الراس من السجدة الأخيرة في
الركعة الثانية والثانية بعد رفع
منها في الركعة الأخيرة والواجب من
القول على ما تحوى الشهادتان ثم
الصلوة على محمد واله خير حتى في
الشهادتين شهدان لا إلا اذ شهدان
شهدان عهد رسول الله وفي
وفي الصلوة على محمد واله سابق
بمقتضى به ذلك من غير فرق بين
الضم والفظ الفصل على عدمه الآن
الا حوط فثبت حد لا شريك له لا
الأولى وعطف الثانية بالواو الى
الرسالة النبوية وبمبدأ الظاهر
بالمضمي فيقول وشهدان محمد عبده
ورسوله كما ان الا حوط في كيفية
الصلوة قول اللهم صل على محمد
واله محمد لا يجزئ بدين باعلم
ونحوه بل لا بد من ذكر الشهادتين
بلفظهما المتعارف فيما لا بد من
الكيفية المتعارفة في شهادة
التوحيد والشهادة بالرسالة فلا
يجزئ غيرها وان افاد معانيها
وكذا لا بد من الترتيب فقد التوحيد
ثم الرسالة ثم الصلوة ومن اللفظ
الصريح للمرتبة كما في غيره من
الاذكار الواجبة في ركوع أو سجدة
ويجب الجلوس قطعاً حال التشهد
بأي كيفية كان ولو اقام على
الاصح ومن لا يستطيع التفتة
العريشة فلم يجز أن يجز ولو
لا اتباع لغيره ونحوه وكان الوقت
ضيقاً اجزته الترجمة وان علم
البعض ترجمه الباقي وان عجز
عن الترجمة فالأول لذكر قدره
والأولى التوحيد ان كان يحسنه
والاسقط والأول الجلوس قدره
مع الاخطار بالبال

في الترتيب للمواالات

على تسليمة واحدة كالاولين والله اعلم **الفصل السابع** في ترتيب المواالات
 الصلوة على حسب ما عرفت من صلوات قد تم مؤخرًا واخر مقدماتها بطلت صلواته
 بل وكذا التهو اذا كان قد تم ركعًا على ركعًا اما اذا تم ركعًا على ركعًا كالركعة قبل الركعة
 ساهيا فلا باس كما انه لا باس بقدر غير الركعة ان بعضها على بعض فهو ولكن يعود على
 ما يحصل به الترتيب مع مكانه ونقص صلواته **الفصل العاشر** في ترتيب المواالات
 في افعال الصلوة بمعنى علم الفصل على وجه تفضيها بحيث يصح سلب الاسم
 عنها بل تطل الصلوة تنكها بالمعنى المزبور عند وهو مع فرض حصول الخوف منها وكذا في
 المواالات في القرنة والتكبير والتدوير والتسليم بالنسبة الى الايات والكتابات بل والقرنة
 ومدار الجميع على المحو المزبور بالنسبة الى اسمائها فلا يفسد اختلاف في العرف نعم متى
 ضل ذلك عند اطلت صلواته وان كان سهوا فلا باس مع عدم فوات مواالات الصلوة
 بذلك لعدم بطلان الصلوة بنسيانها اصلًا فضلا عن موالاة ولكن مع كونها
 المحل بعد ما يحصل به المواالات اما اذا كان بحيث فانت مواالات الصلوة به فقد
 عرفت الفساد ولو مع التهو وكذا اذا فانت بنفسك بأكبر الاحرام استأنف الصلوة
 من واسرائيل بنسبته اليها بل وكذا الكلام في التسليم المحل فان فوات المواالات بنسبته
 بنسبته ايضا يجري عليه حكم ذلك بالنسبة الى الصد والمناق عدا وسهوا وعمل لا
 سهوا والله اعلم هذا كله في فوات المواالات التي يحصل بسببها الحيوات اما اذا لم يكن كذلك
 بل فانت المواالات بمعنى الشاهد العرفي التي لا يفسد بها الخل في الجملة فالظاهر بطلان
 ما فانت مؤخرًا عما مع التهو وكذا كفر ان شاء الله تعالى في البطولات ^{المعصية} ويلحق بهذا
 امور الاول استصحاب القوت مرفوع في المراض الوضوء عن التجمعة تيمم كانت او
 اخفائية بل لا حرج على تركها ومحا قبل الركوع في الثانية على الاحتياط مع ما عرفت
 عن المرأة نعم ان شاء فيه ضلعه بعد رفع الرأس منه فان لم يذكره وضعه بيد
 الفرج عنها دون باقي الصلوة وان ذكره فيها فان لم يذكره كان لا يضره صلته
 مؤخرًا ولو كان تركه في غير هذه المواالات لم يضره تركه اما صلوة الجمعة فليس

في القنوت

فهاهنا من احد هاتين الركعتين الاولى قبل الركوع وثانيهما بعد في الركعة الثانية
وكذا يستحب كل فائتة ثنائية في الحال الزبور بل وحادية كالوتر قبل الركوع
بعد القنوت بل هو في الاخير من المؤكدة ولا يصرفه قول مخصوص بل يكفي فيه كلاً
بنسبة من ذكر ودعاء واحد وثانيهما في الركعة مرة فضلاً عن الثلث كالسبوح
غيره في بين المستعمل وغيره وقال القنوت بعد هاتين الركعتين في رجاء ما ورد
عنهم من الادعية فيقول والادعية التي في القرآن وكلات الفصح خصوصاً في الجمعة
والوتر حتى سلام على المرسلين منها ما اشتهر في الصحيح الطويل فيه ورفع اليدين تلقاً
الوجه والاولى بطلها ما جاعلا البطن الى السماء والظهر الى الارض متغلاً لمظفرها
والثانية عند اوديتها رافعا لليدين به على حسب ما سمعته سابقاً ثم ترفع يداها
ترفعهما للقنوت والظهر الى الامام والمنفرد بل والمأموم وان كان الاول له ذلك
بحيث لا يعمد لمام ويجوز الدعاء فيه في غيره بالفارسية وغيرها بمعنى بل لا
الصلوة بذلك وان لم يحصل وظيفة القنوت على الاظهر وكذا غيره من الادعية
في الصلوة فلا ينوي الخصوصية بشئ منها مع وكذا الدعاء بالمسحون مادة او عراباً
اما الادعية الواجبة فلا يجوز فيها غير العربية الصحيحة **الثاني** يستحب بالمشقة
الذي هو بالغ في طلب التزقي من الضرب في البلاد بعد الفراغ من الصلوة ولو نافله
على الاقوى وان كان في الفريضة أكد والمراد به الاستغفار بالدعاء بل بالذكر بل
كل قول حسن راجح شرعاً بالذات من قرآن او دعاء او ثناء او تهنئة او غير ذلك خلا
بالفراغ منها على وجه لا يشاركه الاستغفار بشئ اخر كالصعقة ونحوها مما تذهب
هيبته عند المشقة التي هي المداد في السفر والحضر والاختيار والاضطرار بل في
الفصل بينه وبين الصلوة اربعة ولا فرق في ذلك بين المفرد غيرها والاولى
بها المجلوس مكانة الذي صلى فيه مراعاة حال الصلوة ولا يصرفه قول
مخصوص كما عرفت ولكن افضله ما ورد منها لسبح الزهراء سلمها السلام الذي
ما عبد الله بشئ من التمجيد افضل منه والاعمال رسول الله صلى الله عليه وآله

في الركعة الثانية
والوتر قبل الركوع
بما ورد في الصحيح
والادعية التي في القرآن
والفصح خصوصاً في الجمعة
والوتر حتى سلام على المرسلين
منها ما اشتهر في الصحيح الطويل
فيه ورفع اليدين تلقاً الوجه
والاولى بطلها ما جاعلا البطن
الى السماء والظهر الى الارض
متغلاً لمظفرها والثانية عند
اوديتها رافعا لليدين به على
حسب ما سمعته سابقاً ثم ترفع
يها لترفعهما للقنوت والظهر
الى الامام والمنفرد بل والمأموم
ان كان الاول له ذلك بحيث لا
يعمد لمام ويجوز الدعاء فيه في
غيره بالفارسية وغيرها بمعنى
بل لا الصلوة بذلك وان لم
يحصل وظيفة القنوت على
الاظهر وكذا غيره من الادعية
في الصلوة فلا ينوي الخصوصية
بشئ منها مع وكذا الدعاء
بالمسحون مادة او عراباً

اما الادعية الواجبة فلا يجوز فيها غير العربية الصحيحة
الثاني يستحب بالمشقة الذي هو بالغ في طلب التزقي من الضرب في البلاد بعد الفراغ من الصلوة ولو نافله على الاقوى وان كان في الفريضة أكد والمراد به الاستغفار بالدعاء بل بالذكر بل كل قول حسن راجح شرعاً بالذات من قرآن او دعاء او ثناء او تهنئة او غير ذلك خلا بالفراغ منها على وجه لا يشاركه الاستغفار بشئ اخر كالصعقة ونحوها مما تذهب هيبته عند المشقة التي هي المداد في السفر والحضر والاختيار والاضطرار بل في الفصل بينه وبين الصلوة اربعة ولا فرق في ذلك بين المفرد غيرها والاولى بها المجلوس مكانة الذي صلى فيه مراعاة حال الصلوة ولا يصرفه قول مخصوص كما عرفت ولكن افضله ما ورد منها لسبح الزهراء سلمها السلام الذي ما عبد الله بشئ من التمجيد افضل منه والاعمال رسول الله صلى الله عليه وآله

الا اذا كان فاحشاً او
مغفراً للمعصية لا يحوط
التركة مطلقاً طبعاً
دام بقائه

في كيفية تسليح الروح

قال القائل
في كل يوم
والله اعلم
بما ليس

فألم عليها السلام بل هو في كل يوم في كل صلاة أحب إلى الصادق من صلاة
الفردية في كل يوم ولم يلزمه بعد فتق ما قاله عبد الله بن بكير من المكوث
الآخر لله له واجب له الجنة خصوصا الغداة خصوصا إذا تبعه بالآلة الله و
الاستغفار في الظاهر استغفار نفسه وإن لم يكن في التقبيل ثم هو مؤكد فيه وعند
إرادة النوم في الزوايا المستنارة كأن الظاهر من اختصاص التقبيل في الظاهر بل
هو مستحب بعد كل صلاة **وكيفية** أربع وثلاثون تكبيرة ثم ثلث وثلاثون سجدة
ثم ثلث وثلاثون تسبيحة ثم تسبيحة التسبيح على التحيات جبريل لكن الأولى ما ذكرنا
ويستحب أن يكون بل كل تسبيح بطين الفرون كان مشوبا بالستحرة من تسبيح بيد
الرجل من غير أن يسبح ويكتب له ذلك التسبيح وإن كان غافلا ولا أول اتحادها
بعد التكبير في خطأ ذوق وإن كان لا بأس بغير ذلك ولو شك في شيء من التسبيح أو
المشكوك فيه خاصة إذا كان في محله والأول له الاستيذان كما أنه لو سجد في سجدة على
التكبير ثلاث أضع السبع الزايد وبني على الأربع وثلاثين والأول البناء على تكبيرة
ثم استيذان ثلاث وثلاثين تكبيرة وكذا التحيات التسبيح فلا بأس بزيادته سهواً وعلى
كل حال فقصانه مفوت لما تهرّب عليه كما أن فضله عما ينافي هيئته كذلك
ومنها التكبيرات الثلاث بعد التسليم وأما ما يذكره على هيئة غيرها من التكبير
ومنها قول لا اله الا الله وحده وحده لا شريك له له ذلك وكبر التمجيد في عتبة وهو حي
الآخراب وحده له ذلك وكبر التمجيد في عتبة وهو على كل شيء قدير ويقول
الله أكبر لا اله الا الله وحده لا شريك له له ذلك وكبر التمجيد في عتبة وهو حي
يموت بيده المحر وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده لا شريك له
عبدته وهو الآخراب وحده لله أهديا الخلف فيه من الحي بأذنك أنت
من نسأ إلى صراط مستقيم لا بأس بالعلمها **ومنها** دعاء شيبه الذي على آية
رسول الله صلى الله عليه وآله وهو اللهم أهديني من عندك وأقصر علي من
فضلك وأنصر علي من رحمتك وأنزل علي من بركاتك **ومنها** قول سبح الله

في كل يوم
والله اعلم
بما ليس

قال القائل
في كل يوم
والله اعلم
بما ليس

[illegible]

في مَبْطُلَانِ الصَّلَاةِ

جاهلاً نعم لا بأس بالجهل للموضوع كما لو زعم كافر وهو مؤمن وكذا تبطل على الأقرى لو تكلم بالمشرك من القرآن مثلاً من غير تخصص للقرآنية تماماً إذا كان مختصاً فاحسبوا
 لا حوط اجتناباً بالذات بربيعون انج حكاية قرآن بل بتجربة البطلان فيما اتفقوا عليه
 على لسان شخص مع علمه بالقرآن والظاهر أن السلام ان كان بحجة من الكلام
 فيجوز فيه الحكم المزبور وكذا غيره من الفاظ القيمة التي لم تصدق فيها الذم غايته و
 القرآنية نحو صحت الله بخبره وما كان الله بخبره فادخلوها بسلام وفي آمان الله
 غيره ذلك وكذا تسليم الصلوة نعم لا بأس بما كان منه دعاء أو قرآن كما أنه لا بأس
 برذ السلام القيمة بل هو واجب ان كان القيمة بغير القيمة انما رتبة نعم لا بطلان مع
 الترك حتى لو اشتغل بالصدقة قرآنه ونحوها في الاصح وانما عليه لا ثم خاصه لان
 يجب الرذ بالمثل وان كان غالياً لتبطل القرآنية في الاحوط مراعاة المشية في التبغ
 الارضي في الشكر والتعريف والافراد والجمع وان كان وجوب ذلك لا يخلو من منع
 خصوصاً إذا كان الجواب بالقيمة القرآنية ولو كان سلام القيمة ملحوظاً او يصغره
 عليكم السلام وجب الرذ بغير المحو وتقدم السلام والاحوط ملاحظة القرآنية
 مثلاً مع ذلك واحوط منه استيناف الصلوة من راسه وكذا الوصل والافلاحة
 برباء ونحوه او كان صديقاً أميراً أو امرئاً جديراً ورجلاً كذلك في امرئته فتصلي ولو
 قام الغير بالرد لم يحز ذلك للصلى على الأقرى وفي قيام الصبي ان كان مميزاً منع وجب
 استماع الرد فيها ولو قد رآك في غيرهما فم لا ينبغي اليها التيق رضى الصوت وكذا في
 الفوزية فيه على الوجه المتعارف فلو ردت من رايها اطل صلواته ولو كانت القيمة بغير
 لفظ السلام كالصباح والساء لم يحز لم يجب الرد على الاصح والاحوط الرد مع فقد
 الدعاء ونحوه ولا بأس بالحكم عند الطاس كافي غير الصلوة بل الأقرى استغنياً
 ذهبت الحاضر كذلك والاحوط خلافه خصوصاً في القيمة ولو اضطرر انتم لا
 لا بأس بالتميم منها كما لا بأس بتعمد التيمم الذي هو مما يلزمه فالمراد بها جند التعمد
 المستعمل على الصوت والمدة والرجوع فيه بل مطلق الصوت على الاحوط بل الأقرى

وجوب التقدم على
 تأمل فلا يترك الاحوط
 انما يصح للقرآنية
 وانما باستيناف الصلوة
 بعد الاتمام فربما
 دام ربيعه

الاحوط حاشد
 بقصد الدعاء
 القرآن طم
 خامرة
 الكا

اذا خرج عن صدق
 الرد والا فلا قرى
 على البطلان وجوب
 الرد طم
 الله اتماماً
 الغالب

فِي بَقِيَّةِ الْبَطْلَانِ

فَمِ الْاَقْوَى الْحَقُّ غَيْرُ مَا لَدُنَّ عَمَّا مِنْ اَحْوَالِ لَوْ تَبْلَغُ قُوَى الْحَقِّ مَطْلُوقِ النِّقَاطَةِ بِهِيَ الْاَلَانِ
الْاَحْوُطُ خِلَافَهُ كَانَ اَنْ الْاَحْوُطُ بِلَا الْاَقْوَى لَا مَقْصَدَ عَلَى الْوُتْرِ الْمُنْدُوبِ اَمَّا الصُّوْلُ حَاطًا
عَلَى الْفَرْقِ بَيْنِ الْوَاجِبِ مِنَ الْمُنْدُوبِ كَمَا اَنَّ الْاَقْوَى لَا مَقْصَدَ عَلَى خُصُوصِ شَرْبِ الْمَاءِ
دُونَ الْاَكْلِ اِنْ كَانَ فَرْقًا بَلْ وَدُونَ شَرْبِ غَيْرِ الْمَاءِ بَلْ لَظَاهِرُهُ لَا يَتَعَدَّى مِنْهُ لَكَ
حُذْبُ التَّنَاسُكِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَعْلُومِ بِنَاءً عَلَى مَنَافَتِهِ لِلصَّلَاةِ كَاهُو الْاَقْوَى وَاللَّهُ عَالِمُ
تَأْسِيسِهَا فَقَدْ قَوْلُ آمِينَ بَعْدَ تَمَامِ الْقَائِدَةِ لِحَقِيقَةِ عَلَى الْاَقْوَى بَلْ هُوَ كَذَلِكَ
وَاِنْ لَمْ يَقْصِدْ مَا يَقْصِدُ غَيْرَ مَا لَدُنَّ الشَّدْبِ عَلَى الْاَقْوَى مِنْ غَيْرِهِ فِي الْقَوْبِ بَيْنَ اَنْ
يَكُونَ سَرًا وَتَجَرُّدًا لَامَامٍ اَمَّا الْمَوْجُودُ اَمَّا السَّاهِي فَلَا يَأْسُ كَالْاَبَاسِ مَعَ التَّقْبِيَةِ بَلْ قَدْ
يَجِبُ اِنْ كَانَ لَوْ تَكْفَاحٍ اَمَّ وَصَفَتْ صَلَوتُهُ عَلَى الْاَصَحِّ كَمَا اَنَّ الْاَصَحَّ حَقُّهَا مَعَ قَوْلِهَا
فِي غَيْرِ الْمَقَامِ الْمَرْبُورِ يَقْصِدُ لَدُنَّ عَمَّا وَانْ كَانَ الْاَحْوُطُ خِلَافَهُ عَالِمًا سَرُّهَا الشَّلْبُ
عَلَى غَيْرِ الزَّوَاجِعِ مِنَ الْفَرَاغِ الْاَوَّلِينَ مِنْهَا كَمَا نَدَعِي عَنْهُ لَنَسَاءِ اللَّهِ تَعَالَى حَيًّا
فِي مِثْلِهِمَا زِيَادَةً جُزْءٍ فِيهَا اَوْ تَقْصَانَهُ كَعَرَفْتَهُ وَقَرَفَهُ اَيْضًا وَاَمَّا الْفَرَانِ بَيْنَ التَّوَقُّفِ
فِي الْفَرِيضَةِ بَعْدَ الْقَائِدَةِ فَالْاَقْوَى عِنْدَ نَاكِرِ اَهْتِمَامِهِ وَانْ كَانَ الْاَحْوُطُ الْحَقَابَةِ وَكَلَّا
عَقْصُ الرَّجُلِ شَعْرًا سَمِعَ عَلَى الْاَصَحِّ وَبِكَرِهٍ اَيْضًا مَضَانَا اَلْمَاسِ مَعْتَرِفًا بِقَائِدَةِ مَوْجُودِ
التَّجَوُّدِ وَالْعَيْتِ وَالْبَصَاقِ وَقَرَفَتُهُ الْاَصَابِعُ وَابْتَدِئَتْ بِالسَّوَابِ لِحَقَابَتِهِ وَالْاَتَاوَهُ
وَالْاَنْبَسَ وَمِمَّا قَرَفَتِ الْبُولَ وَالْعَابِلُ كَمَا نَحْنُ اَمَامَ بَصَالِ الْبَصَرِ وَجِهَةٍ حَيْثُ وَانْ كَانَ
الْاَقْوَى حَقُّهُ الصَّلَاةُ مَعْدَجٌ وَلَا يَجُوزُ قَطْعُ الْفَرِيضَةِ اِنْ بَارَزَ بِلَا الْاَحْوُطِ ذَلِكَ فِي النِّقَاطِ
اَيْضًا وَانْ كَانَ الْاَقْوَى الْحُجُوزَ كَمَا اَنَّ الْفَرِيضَةَ قَطْعُ الْخُتُوفِ عَلَى نَفْسِهِ وَفَرَضَ جَنْبَ اَنْ
عَلَى عَرَضِهِ اَوْ مَا لَدُنَّ الْمُنْدُوبِ وَمِنْ ذَلِكَ بَلْ يَجِبُ قَضَائُهَا فِي بَعْضِ هَذِهِ الْاَحْوَالِ بَلْ اَلْحُو
لَدَا سِتْنَانِهَا مِنْ رَأْسِ لَوْ عَصَى فَلَمْ يَقْضِهَا بَلْ هُوَ الْاَقْوَى فَاِذَا جَبَّ تَقَطُّهَا لَفَتْ
الَّذِي لَا يَجُوزُ تَجَرُّدُهَا مَعَ اِمْكَانِ دَفْعِ رِيْقِ نَفْسِ اَوْ فِي غَيْرِ بَيَانِ اللَّهِ اَعْلَى الْمَقْصِدِ
الَّذِي لَمْ يَجْعَلْ فِي صَلَاةِ الْاَبَانِ وَفِيهِ مَبْنَاهُ اَلْبَيْتِ اَلَّذِي فِي السَّبَبِ هُوَ كَوْنُ
الْتِمَاسِ شَوْفِ الْعَرَفِ لَوْ بَعْضُهُمَا وَاِنْ لَمْ يَجْعَلْ فِيهَا خَوْفٌ وَالزَّلْزَلَةُ رَغِيْبُ الْعَادَسِ

فَمِنْ اَحْوَالِ لَوْ تَبْلَغُ قُوَى الْحَقِّ مَطْلُوقِ النِّقَاطَةِ بِهِيَ الْاَلَانِ
الْاَحْوُطُ خِلَافَهُ كَانَ اَنْ الْاَحْوُطُ بِلَا الْاَقْوَى لَا مَقْصَدَ عَلَى الْوُتْرِ الْمُنْدُوبِ
عَلَى الْفَرْقِ بَيْنِ الْوَاجِبِ مِنَ الْمُنْدُوبِ كَمَا اَنَّ الْاَقْوَى لَا مَقْصَدَ عَلَى خُصُوصِ شَرْبِ الْمَاءِ
دُونَ الْاَكْلِ اِنْ كَانَ فَرْقًا بَلْ وَدُونَ شَرْبِ غَيْرِ الْمَاءِ بَلْ لَظَاهِرُهُ لَا يَتَعَدَّى مِنْهُ لَكَ
حُذْبُ التَّنَاسُكِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَعْلُومِ بِنَاءً عَلَى مَنَافَتِهِ لِلصَّلَاةِ كَاهُو الْاَقْوَى وَاللَّهُ عَالِمُ
تَأْسِيسِهَا فَقَدْ قَوْلُ آمِينَ بَعْدَ تَمَامِ الْقَائِدَةِ لِحَقِيقَةِ عَلَى الْاَقْوَى بَلْ هُوَ كَذَلِكَ
وَاِنْ لَمْ يَقْصِدْ مَا يَقْصِدُ غَيْرَ مَا لَدُنَّ الشَّدْبِ عَلَى الْاَقْوَى مِنْ غَيْرِهِ فِي الْقَوْبِ بَيْنَ اَنْ
يَكُونَ سَرًا وَتَجَرُّدًا لَامَامٍ اَمَّا الْمَوْجُودُ اَمَّا السَّاهِي فَلَا يَأْسُ كَالْاَبَاسِ مَعَ التَّقْبِيَةِ بَلْ قَدْ
يَجِبُ اِنْ كَانَ لَوْ تَكْفَاحٍ اَمَّ وَصَفَتْ صَلَوتُهُ عَلَى الْاَصَحِّ كَمَا اَنَّ الْاَصَحَّ حَقُّهَا مَعَ قَوْلِهَا
فِي غَيْرِ الْمَقَامِ الْمَرْبُورِ يَقْصِدُ لَدُنَّ عَمَّا وَانْ كَانَ الْاَحْوُطُ خِلَافَهُ عَالِمًا سَرُّهَا الشَّلْبُ
عَلَى غَيْرِ الزَّوَاجِعِ مِنَ الْفَرَاغِ الْاَوَّلِينَ مِنْهَا كَمَا نَدَعِي عَنْهُ لَنَسَاءِ اللَّهِ تَعَالَى حَيًّا
فِي مِثْلِهِمَا زِيَادَةً جُزْءٍ فِيهَا اَوْ تَقْصَانَهُ كَعَرَفْتَهُ وَقَرَفَهُ اَيْضًا وَاَمَّا الْفَرَانِ بَيْنَ التَّوَقُّفِ
فِي الْفَرِيضَةِ بَعْدَ الْقَائِدَةِ فَالْاَقْوَى عِنْدَ نَاكِرِ اَهْتِمَامِهِ وَانْ كَانَ الْاَحْوُطُ الْحَقَابَةِ وَكَلَّا
عَقْصُ الرَّجُلِ شَعْرًا سَمِعَ عَلَى الْاَصَحِّ وَبِكَرِهٍ اَيْضًا مَضَانَا اَلْمَاسِ مَعْتَرِفًا بِقَائِدَةِ مَوْجُودِ
التَّجَوُّدِ وَالْعَيْتِ وَالْبَصَاقِ وَقَرَفَتُهُ الْاَصَابِعُ وَابْتَدِئَتْ بِالسَّوَابِ لِحَقَابَتِهِ وَالْاَتَاوَهُ
وَالْاَنْبَسَ وَمِمَّا قَرَفَتِ الْبُولَ وَالْعَابِلُ كَمَا نَحْنُ اَمَامَ بَصَالِ الْبَصَرِ وَجِهَةٍ حَيْثُ وَانْ كَانَ
الْاَقْوَى حَقُّهُ الصَّلَاةُ مَعْدَجٌ وَلَا يَجُوزُ قَطْعُ الْفَرِيضَةِ اِنْ بَارَزَ بِلَا الْاَحْوُطِ ذَلِكَ فِي النِّقَاطِ
اَيْضًا وَانْ كَانَ الْاَقْوَى الْحُجُوزَ كَمَا اَنَّ الْفَرِيضَةَ قَطْعُ الْخُتُوفِ عَلَى نَفْسِهِ وَفَرَضَ جَنْبَ اَنْ
عَلَى عَرَضِهِ اَوْ مَا لَدُنَّ الْمُنْدُوبِ وَمِنْ ذَلِكَ بَلْ يَجِبُ قَضَائُهَا فِي بَعْضِ هَذِهِ الْاَحْوَالِ بَلْ اَلْحُو
لَدَا سِتْنَانِهَا مِنْ رَأْسِ لَوْ عَصَى فَلَمْ يَقْضِهَا بَلْ هُوَ الْاَقْوَى فَاِذَا جَبَّ تَقَطُّهَا لَفَتْ
الَّذِي لَا يَجُوزُ تَجَرُّدُهَا مَعَ اِمْكَانِ دَفْعِ رِيْقِ نَفْسِ اَوْ فِي غَيْرِ بَيَانِ اللَّهِ اَعْلَى الْمَقْصِدِ
الَّذِي لَمْ يَجْعَلْ فِي صَلَاةِ الْاَبَانِ وَفِيهِ مَبْنَاهُ اَلْبَيْتِ اَلَّذِي فِي السَّبَبِ هُوَ كَوْنُ
الْتِمَاسِ شَوْفِ الْعَرَفِ لَوْ بَعْضُهُمَا وَاِنْ لَمْ يَجْعَلْ فِيهَا خَوْفٌ وَالزَّلْزَلَةُ رَغِيْبُ الْعَادَسِ

الْاَقْوَى الْحَقُّ مَطْلُوقِ النِّقَاطَةِ بِهِيَ الْاَلَانِ
الْاَحْوُطُ خِلَافَهُ كَانَ اَنْ الْاَحْوُطُ بِلَا الْاَقْوَى لَا مَقْصَدَ عَلَى الْوُتْرِ الْمُنْدُوبِ
عَلَى الْفَرْقِ بَيْنِ الْوَاجِبِ مِنَ الْمُنْدُوبِ كَمَا اَنَّ الْاَقْوَى لَا مَقْصَدَ عَلَى خُصُوصِ شَرْبِ الْمَاءِ
دُونَ الْاَكْلِ اِنْ كَانَ فَرْقًا بَلْ وَدُونَ شَرْبِ غَيْرِ الْمَاءِ بَلْ لَظَاهِرُهُ لَا يَتَعَدَّى مِنْهُ لَكَ
حُذْبُ التَّنَاسُكِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَعْلُومِ بِنَاءً عَلَى مَنَافَتِهِ لِلصَّلَاةِ كَاهُو الْاَقْوَى وَاللَّهُ عَالِمُ
تَأْسِيسِهَا فَقَدْ قَوْلُ آمِينَ بَعْدَ تَمَامِ الْقَائِدَةِ لِحَقِيقَةِ عَلَى الْاَقْوَى بَلْ هُوَ كَذَلِكَ
وَاِنْ لَمْ يَقْصِدْ مَا يَقْصِدُ غَيْرَ مَا لَدُنَّ الشَّدْبِ عَلَى الْاَقْوَى مِنْ غَيْرِهِ فِي الْقَوْبِ بَيْنَ اَنْ
يَكُونَ سَرًا وَتَجَرُّدًا لَامَامٍ اَمَّا الْمَوْجُودُ اَمَّا السَّاهِي فَلَا يَأْسُ كَالْاَبَاسِ مَعَ التَّقْبِيَةِ بَلْ قَدْ
يَجِبُ اِنْ كَانَ لَوْ تَكْفَاحٍ اَمَّ وَصَفَتْ صَلَوتُهُ عَلَى الْاَصَحِّ كَمَا اَنَّ الْاَصَحَّ حَقُّهَا مَعَ قَوْلِهَا
فِي غَيْرِ الْمَقَامِ الْمَرْبُورِ يَقْصِدُ لَدُنَّ عَمَّا وَانْ كَانَ الْاَحْوُطُ خِلَافَهُ عَالِمًا سَرُّهَا الشَّلْبُ
عَلَى غَيْرِ الزَّوَاجِعِ مِنَ الْفَرَاغِ الْاَوَّلِينَ مِنْهَا كَمَا نَدَعِي عَنْهُ لَنَسَاءِ اللَّهِ تَعَالَى حَيًّا
فِي مِثْلِهِمَا زِيَادَةً جُزْءٍ فِيهَا اَوْ تَقْصَانَهُ كَعَرَفْتَهُ وَقَرَفَهُ اَيْضًا وَاَمَّا الْفَرَانِ بَيْنَ التَّوَقُّفِ
فِي الْفَرِيضَةِ بَعْدَ الْقَائِدَةِ فَالْاَقْوَى عِنْدَ نَاكِرِ اَهْتِمَامِهِ وَانْ كَانَ الْاَحْوُطُ الْحَقَابَةِ وَكَلَّا
عَقْصُ الرَّجُلِ شَعْرًا سَمِعَ عَلَى الْاَصَحِّ وَبِكَرِهٍ اَيْضًا مَضَانَا اَلْمَاسِ مَعْتَرِفًا بِقَائِدَةِ مَوْجُودِ
التَّجَوُّدِ وَالْعَيْتِ وَالْبَصَاقِ وَقَرَفَتُهُ الْاَصَابِعُ وَابْتَدِئَتْ بِالسَّوَابِ لِحَقَابَتِهِ وَالْاَتَاوَهُ
وَالْاَنْبَسَ وَمِمَّا قَرَفَتِ الْبُولَ وَالْعَابِلُ كَمَا نَحْنُ اَمَامَ بَصَالِ الْبَصَرِ وَجِهَةٍ حَيْثُ وَانْ كَانَ
الْاَقْوَى حَقُّهُ الصَّلَاةُ مَعْدَجٌ وَلَا يَجُوزُ قَطْعُ الْفَرِيضَةِ اِنْ بَارَزَ بِلَا الْاَحْوُطِ ذَلِكَ فِي النِّقَاطِ
اَيْضًا وَانْ كَانَ الْاَقْوَى الْحُجُوزَ كَمَا اَنَّ الْفَرِيضَةَ قَطْعُ الْخُتُوفِ عَلَى نَفْسِهِ وَفَرَضَ جَنْبَ اَنْ
عَلَى عَرَضِهِ اَوْ مَا لَدُنَّ الْمُنْدُوبِ وَمِنْ ذَلِكَ بَلْ يَجِبُ قَضَائُهَا فِي بَعْضِ هَذِهِ الْاَحْوَالِ بَلْ اَلْحُو
لَدَا سِتْنَانِهَا مِنْ رَأْسِ لَوْ عَصَى فَلَمْ يَقْضِهَا بَلْ هُوَ الْاَقْوَى فَاِذَا جَبَّ تَقَطُّهَا لَفَتْ
الَّذِي لَا يَجُوزُ تَجَرُّدُهَا مَعَ اِمْكَانِ دَفْعِ رِيْقِ نَفْسِ اَوْ فِي غَيْرِ بَيَانِ اللَّهِ اَعْلَى الْمَقْصِدِ
الَّذِي لَمْ يَجْعَلْ فِي صَلَاةِ الْاَبَانِ وَفِيهِ مَبْنَاهُ اَلْبَيْتِ اَلَّذِي فِي السَّبَبِ هُوَ كَوْنُ
الْتِمَاسِ شَوْفِ الْعَرَفِ لَوْ بَعْضُهُمَا وَاِنْ لَمْ يَجْعَلْ فِيهَا خَوْفٌ وَالزَّلْزَلَةُ رَغِيْبُ الْعَادَسِ

فِي صَلَوةِ الْآيَاتِ

الزجاج الاسود والاحمر والاصفر والظلمة الشديدة والصلابة والصلابة والصلابة و
النار التي تظهر في السماء وغير ذلك من الآيات المحيطة عند غالب الناس بما يوقر كانت
او ارضية كالخسف ونحوه على الاصح نعم لا يجزئ فيه الخوف من الآيات ولا يخوف الناس
ولا بالكساف احد النيران ببعض الكواكب الذي لا يظهر الا لولا هذه الناس ان احاف كما
تكساف بعض الكواكب كذلك بخلاف ما اذا انكسفت على وجه من شأنه ان يحصل لها
الناس الخوف منه فانما يجب الصلوة ولو حصل مانع من نعم ونحوه فاجزأ الرصد
بكسوف وضوء ووقته ومقدار مكة في الاحوط الصلوة خصوصاً مع التقدير
والعدالة وان كان الاقوى عدم الوجوب لأمع الطمانينة بالصلاة ولو من استقر
وقطع من ذلك المبحث الثاني وقت أداء صلوة الكسوفين الى تمام الاجتهاد على
الاصح وكذلك كل تبرع وقبها الصلوة والاحوط تبرع الاول قبل الاخذ
الاجزاء والقرينة المطلقة في غيره ويدرنا وقت الفرض في ذلك كما في اليومين
اذ لم يسع كالزلازل غالباً والحد والصلابة في الساعة عال الا بتران عصى في غيره
طول العمر لكل أدركه ذلك كانت هذه وما شابهها من ذوات الاسباب الا أنها
بخلاف الاولى نعم الاقوى بل الظاهر ذلك ايضا في الكسوفين اذا اتفق قصورهما من
أداء الفعل بل عن الركعة وان كان خلاف المشهور فيجب الصلوة عند قبول السبب
نحو غيرها من ذوات الاسباب في غير قديرة في حال وسببية في غير وكذا غيرها من الآيات
التي تمتد وقت غالباً اذا اتفق قصورها ولم يعلم غير ذلك كانت حجة عمر ربه ابن ابي
ومن لم يعلم بالكسوف حتى يخرج الوقت الذي هو تمام الاجتهاد عندنا ولو يكن القدر
كله ليجب القضاء على الاقوى وكذا غيره من الآيات ذوات الاوقات اما اذا علم والعدل
ولو نسبنا على الاصح او كان الفرض محتملاً وجب القضاء وكذلك من انكسفت لم يدا صلوة
بعد خروج الوقت بل وكذا يجب الصلوة لغير الوقت من الآيات اذا اهل رآه ولو لم يعلم
ولو نسبنا اما اذا لم يعلم حتى مضى فان الانتقال بالآية عرفاً فالإدري حال الوجوب
والاحوط الصلوة ويحتمل الوجوب بمن وبهذا الآية فلا يجب على غيره نعم بقوى الخاف

كون الزلزلة موجبة
لها صلوة ولو لم تكن موجبة
كالكسوفين لا يخافون
قوة ظاهرها كغيرها
وعنه

الصلوة
بما يخرج ويخرج
والعلم بانها
بما يخرج ويخرج
بما يخرج ويخرج

الصلوة
صحت ولو كان
كذلك في غيره
الركعة في غيره

الخسوف
خسوف المكان
مغرب ومغرب
وعنه

الاحوط فيما
القضاء مطع بل
ان لا ينوي القضاء
بل القرينة المطلقة
فكرها اربعاً
الصلوة

لا يترك هذا الاحتياط
من غير علم
دأماً

في كيفية صلاة الأيات

المتصل بذلك المكان مما بعد معه كالمكان الواحد **المبحث الثالث** في أصل الكسوف
مثلاً وقت فريضة يومية خاصة واسعة مما كان غير أو الأتيان بها شاء
على الأصح ولو شرع في صلاة الكسوف فظهره ضيق وقت الأجزاء لليومية على وجه
يخفى فوات اليومية إذا تم صلاة الكسوف الذي يفرض معه وقت قطع وصل اليومية
ثم عاد إلى صلاة الكسوف من محل القطع بشرط أن لا يقع منه منافع غير الفصل المزبور
بل الأخرى جزاء ذلك وجهان لا يدرك وقت الفضيلة لليومية فضلاً عن الأجزاء
وان كان الأحوط خلافه بل لا يحرى أن لا الشرع في صلاة الكسوف حال عدم علمه
ببعض الوقت لها لليومية ومتى خاف الفوات قطع وصلى الفريضة ثم على صلاة
بل هو كذلك مع علمه بضيق الوقت لها فشرع في صلاة الكسوف مخافة عاقبة على اتصال
الفصلية بقطع وصلى الفريضة ثم يلحق على صلوة من محل القطع لكن لا يحوط في
هذا وفي سابقه استيناف صلاة الكسوف بعد ذلك ولا فرق في هذه الأحكام
بين الوقتية من صلاة الأيات وذات السبب منها فموجب ضلها هو زوايد ذلك
تقدم على اليومية مع السعة كما أنه لو ضاق وقت الكسوف واتسع وقت اليومية
ثم منها علمها بل يقطعها لو كان قد ظهر له في الإنشاء ذلك وإن كان إذا لم يفعل ثم
وجبت صلواته كما أنه كذلك لو استعمل الكسوف الذي قد استقر وجوبه بغير
وقت ولم يفضل وقت ضيق اليومية والله أعلم **المبحث الرابع** في كميات
في كل صلاة منها تسبيح وكلمات يكون المخرج عشرة وتخصيص ذلك بان هو مضاف
للنية كما في الفريضة ثم يقرأ الحمد السورة ثم يركع ثم يركع راسم ثم يقرأ الحمد السورة
كذلك حتى يتم حساً على هذا الترتيب ثم يركع سجدة ثم يقوم ويفعل تأييداً كما
فصل أو لا ثم يركع يسلم فإذا ضل ذلك محافظاً على ما عرفت وجوبه في الفريضة من
الشرائط وغيرها تمت صلوة وبرئت ذمته ولا فرق في السورة بين كونها عمدة في
الجميع أو متغايرة ثم يجزئ ففهم سورة واحدة على كل ركعة فيمضي كل قيام ثم يركع
أربع سجدة الفاتحة في القيام الأول فيكون مجموع قرائته في الركعة الفاتحة ثنتين

بل وإن لم يستقر أيضاً
بان حدث في ضيق
وقت اليومية فلهذا
دام الفضل
الحال

في كيفية صلوة الأت

والنورة كذلك ولا يجوز الاقتصار على بعض سور في تمام الركعة والاحوط بل الآخرة
وجوب القراءة عليه من حيث نقص كما أن الاحوط والاخرى عند مشروعية الفاتحة
لحتم إذا اتم السورة ولو في القيام الثاني وجب عليه الفاتحة في القيام الثالث
ثم سورة او بعضها وهكذا كل ركعة عن تمام سورة وجبت الفاتحة في القيام منه
بما لا يملكه من ركعة عن تمام سورة بل ركعة عن بعضها فانه يقرأ من حيث قطع ولا يبدل
الحمد كما عرفت نعم لو ركع الركوع الخامس عن بعض سورة فبطل ثم قام للثانية فالأحوط
وجوب الحمد ثم القراءة من حيث قطع وقلة ظهر من ذلك أنه لا اشكال في القرآن فيها
بل لا فرق جواز في القيام الواحد كما سمعته في الفريضة فان الظاهر اتحادها
فيما عدا ما عرفت وتعرف مما تمحصر به في جميع ما قدمناه في الفريضة من واجب تداء
في القيام والقعود والركوع واليهود وفي الشرايط واحكام السهو والشك في الزيادة
والنقص والتسوية الى الركعات وغيرها فلا يجوز صلواتها على الرجل اذ حيا را
على الاصح والركوعات الزائدة من اركان ايضاً تبطل الصلوة بزيادتها ونقصها لعمد
وسهوا وكذا القيام المتصل بها على نحو ما تقدم في الفريضة فلو سجد في ركعة فقام
بطلت كل ركعة فريضة شأية فالحق منها وان اشبهت ركعة بركعة لم يجز كون ركعات اداء
الشك في ركوعها فهو كالفريضة اذ في بعضها ما في التحليل فبعض ان يخرج منه ولا يبطل
صلوته بذلك الا اذا بان له بطلان الركعة ان لم ينجس الشك فخرجت الشك الاشكال
في الركعات كما اذا علم انه لم ينجس فيكون آخر الركعة الاولى والسادس من يكون اول
الركعة الثانية ويستوفى بها الجماعة اداء وقصده مع حذوق الذبح ما عدا ذلك اسلامه
ان يدركه المأموم الامام قبل الركوع الا ان ياريد في الركعة الاولى والثانية فيصليها
اولاً ثم يفتقر عن الامام في مثل الفارسية ويتم صلاته بحد من فذرار كان اداءه
جواز غير ذلك ايضاً كما ذكره ابن كاتبا البدر في آراء الاحوط ونحوه ويصح الامام فيها من
المأموم الفريضة خاصة في الفريضة دون غيرها من الافعال والاقوال وتسمى فيها
ايضاً بكل ركعة فان بعد الفريضة فبطلت يكون ايضاً في الركعة من خصوصه ورات

بلا يتجاوز عن قوة
فصلها في آخر
العلم

في أحكام الشك

بعد التسليم قبل العمل بطل
سهو أو ناسي أو لم يذكرها
في ركعة

بعد التسليم قبل التسليم قام ورائي بها ولو ذكرها بعد استأنف الصلوة من ركن
من غير فرق بين الرابعة وغيرها والركعة والأزيد وكذا استأنف ولو زاد ركعة قبل
التسليم بعد التفتد وقبل جلوسه أو لا **المسئلة الثانية** في الشك وفيه
مسائل **الأولى** من شك في الصلوة فلم يدركه صلى الله عليه وسلم أم لا فإن كان ذلك بعد
مضي الوقت لم يلغى ولا فصل ولو لم يبق إلا مقدار لخصاص الأخيرة اقتصار عليها
وقى تزيل إدراك مقدار الركعة هنا منزلة تمام الوقت وجهان أما الأول فالأول
كونه بمنزلة الخروج والظاهر أن الفرض هنا كالشك في الحكم **المسئلة الثانية**
لا يلغى الشك في شيء منها بعد الفرغ من غير فرق بين الركن وغيره وبين الركعة
وغيرها **المسئلة الثالثة** لا عبرة بكثرة الشك في عدد الركعات وغيره
من الأفعال بل على وقوع الفعل ما لم يكن ذلك مفصلاً فبني على عدم صح ولو كثر
شك في فعل خاص فالفرض كان كبر الشك فيه دون غيره على الأقوى بل وكذا
لو كان كثره فيما الأحكام لم كان شك بعد تيقن أو التحلل مثلاً بل وكذا لو كان كثره في غير
الصلوة ودخا وعلى كل حال فالمرجع فيه العرف ولا يجزئ ضبط الصلوة بالحصى أو
بالقلم ونحوهما وإن كان هو الأحوط وكذا لا عبرة بشك المأموم في عدد الركعات مع
ضبط الإمام وإن لم يحصل منه ظن وبالعكس وإن كان المأموم فاسقاً أو أمرته بل يرجع
الشك منهما دون الظان على الأقوى فضلاً عن الشك في الضابط وإن كان ضبطه
بطريق الظن لا القطع على الأقوى حكم المأموم والإمام في التهور غير ذلك حكم للتفرع على
الأقوى فإن لم يكن أحد منهما ضابطاً على كل منهما بما يقضي الشك مع اتفاقهما في الشك
أما مع اختلافهما كما لو كان المأموم شاكياً في الثلث والأربع والإمام بين الاثنين
والأربع فإن جمع بين شكهما باطله كما نكث فيما لو شك الإمام بين الاثنين والثلث
والمأموم بين الثلث والأربع وبالعكس جميعاً أيها وأما الصلوة والآتقين الأحرار
كما لو كان شك أحدهما بين الاثنين والثلث والاخر بين الأربع والخمس والأحوط
استئناف الصلوة في الأولى وكذا الأحكام للتبني في عدد ركعات الأخطا وعدد

أقوى لها الأول مرة
تطرحها إذا شك
في ركعة واحدة
فإن شك في ركعتين
أو أكثر فليست
بمفسدة بل هي
مفسدة في كل ركعة
شك فيها ولو شك
في ركعة واحدة
فليست بمفسدة بل
هي مفسدة في كل
ركعة شك فيها
سنة ابن رجب رحمه الله

الأقوى رجوع الظان
إلى المتيقن وقد
رجوع الشاك إلى
الظان إذا لم يحصل
لدارظن طمأنينة
ألا مراهنة بآية
افضاته
الفقه

هذا الاحتياط لا يترك
إذا لم يحصل له الظن
بالرباطة فليجأ
إلى ما لم يترك
الحكم

في أحكام الشكوك

الحكم في ركعتين لا يشترط
مشكوكاً في الركعة الأولى
بالإعادة بعد البناء
على الأقل والأكثر ثم
إعادة الصلوة بل في
سجدة التهور أيضاً مشكول
ولا يبعد وجوب البناء
على الأقل وإن كان لا
يحيط بالإعادة أيضاً
ظنهما الزمان لله
أيامهما فانه
الاقوى التهور الثاني
وجوب لا يتان بللف
ولو بعد الدخول في
ركن الاخر ولا يضر في
الركن هنا كما لا يضر في
فيها في غير هذه الصفة
ايضا على الاقوى في
دلهما
الفتا

سجدتي التهور بل يبنى على الأكثر ما لم يكن مفسداً ولا ينبي على الأقل و
الشك في النافلة محرم بين البناء على الأقل والأكثر ما لم يكن مفسداً
ايضاً ولا ينبي على الأقل والأفضل له الأول ولو عرض صف النفل للعرض
او بالعكس فالظاهر بقاء حكم الشك على الأصح كما ان الظاهر مساواة
النافلة للقرض في الشك الفعل في تدارك المنسي في الحل عند سر بعدة والاحتياط
استينافهما بزيادة الركن بل هو الأقوى في نقصان ثم لا قضاء للنجدة والتشهد فيها
ولا يجزئ التهور ما يوجب المسئلة التي لم يمتد من شك في شيء فقال الصلوة
وقد دخل في غيرهما مما ثبت عليه ان كان مندوباً لم يلتفت كما ان شرباً به اذا لم يخل
من غير فرق بين الأولين والآخرين على الأصح كما ان الاحتياط مطلق الغير للثب
على الأقل حتى السورة بالنسبة إلى الفاتحة فلا يلتفت إلى الشك فيها وهو اخذ في السورة
بل كالأقل في السورة وهو آخرها بل كالأقل في السورة وهو آخرها بل كالأقل في السورة
وهو آخرها والآل في السورة وهو الفوت والركوع او الانضاب وهو الحق التهور
وهو قائم وفي التشهد ثم الأقوى وجوب بناء الركعة اذا شك فيه وهو اخذ في القضا
وفي الحاق التشهد بغير الشك اذا وجهه إلا ان الأقوى خلافه اما اذا كان الشك في الشيء
قبل الدخول في غير الركعة فالواجب عليه الرجوع في الركعة وبذلك وبذلك ولو شك
بعد الدخول في الركعة والاقوى وجوب بناء الركعة اذا شك فيه وهو اخذ في القضا
مسألة قد شك في حاله وقت كونه بدو عن الشك في ذلك لا ولو شك في حاله وقت
على أنه قوى ولو شك في حاله وقت كونه بدو عن الشك في ذلك لا ولو شك في حاله وقت
وان كان في المبدأ لا يتأخر لا في تركه أو في إتمام السورة أو في استينافهما من
راس كما لا ينبغي فيكون كما شك فيه وفيه خلاف فيلخص في شكاها من كاهلها
والركوع والنظر والتشهد والقيام والتسليم ويجوز ذلك ان كان الاقوى لم يضر
ولو كان الشك في التسليم لم يلتفت ان كان قد دخل فيها هو مرتب على الفراغ
من التعقيب ونحوه وفي بعض النجاسات قد خذلت مما لا يفسد التسليم لا بعد الفراغ

في أحكام الشكوك

كما أن المأموم إذا شك في التكبير فكان في هيئة للصلاة جماعة من الأضداد ووضع
 على الفخذ أو نحو ذلك لم يلتفت على الأقوى وكل شكوك أني به لا تنفي المحل ثم ذكر أنه قيل
 لا يفسد إلا أن يكون ركعا كما أن في باب به الخروج عن المحل فإن عدم فعله كذلك
 لو شك وهو في فعل ثم هل شك في بعض الأفعال المتقدمة عليه من أفعال لم يلتفت
 ولكن ذلك لو شك ثم هل هي كذلك ولا بلي هو أولى ثم لو شك في التهوؤ وحده وكان
 في محل لا فنيه الشكوك أني به على الأصح والله العالم **مسألة** إذا شك في الركعة
 الشك في عمل ركعات الفريضة وهو بعد استقر به لا يخرج وحصوله وإن زال بعد
 ذلك فمفسد للأصوات مخصوصة في الركعة بعد حوازي الركعتين منها الخاضعة
 الرأس من السجدة الأخيرة منها على الأقوى بخلاف الثانية والثالثة والأولتين
 من الركعة **أحد** لها الشك بين الاثنين والثلاث بعد رفع الرأس من السجدة
 الأخيرة فانه يلزم على الثالث ويلزم بالركعة ويتم صلوة ثم يجتنب ركعة من قيام أو
 ركعتين من جلوس على الأصح والأحوط الجمع بينهما ثم استئناف الصلوة من
 رأس ثانيها الشك بين الثالث والأربع في أي موضع كان وحكمه كالشك
 حتى في الاحتياط **فإن** الشك بين الاثنين والأربع بعد رفع الرأس كذلك
 فانه يلزم على الأربع ويتم صلوة ثم يجتنب ركعتين من قيام **وأما** الشك
 بين الاثنين والثالث والأربع بعد رفع الرأس من السجدة الأخيرة فانه يلزم
 على الأربع ويتم صلوة ثم يجتنب ركعتين من قيام وركعتين من جلوس على
 الأصح والأحوط أن لم يكن أقوى تأخير الركعتين من جلوس **خاصية** هي
 الشك بين الأربع والخمس بعد رفع الرأس من السجدة الأخيرة فانه يلزم على الأربع
 ويتم صلوة ولم يتم بعد سجدة التهوؤ **مسألة** الشك بين الأربع والخمس
 حال القيام فانه يهدم ويجلس ويرجع شكه إلى ما بين الثالث والأربع فيتم صلوة
 ثم يجتنب ركعة من قيام وركعتين من جلوس **مسألة** الشك بين الثالث
 والخمس حال القيام فانه يهدم ويرجع شكه إلى ما بين الاثنين والأربع فيتم صلوة

شرط أن لا يمكن
 بان كان داخل
 ركن آخر فمطبا
 داريقا

صلى الأجزاء
 الواجب في الصلاة
 لا يخلو عن قوة وانكسار
 الأصوات بعد الصلاة
 ثم إعادة طمأنينة
 داريقا

مع تقديم الركعة من
 قيام من ركن طمأنينة
 داريقا

الأنقى تقديم الركعة
 من قيام من ركن طمأنينة
 داريقا

في الشكوك الصحيحة وحكامها

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بل ثلث مرات استعمل

ويُعمل علمه فامنها الشك بين الثلث والاربع والخمس حال القيام فانه يهدم
 القيام ويرجع شكه الى الشك بين الاثنين والثلث والاربع فيتم صلوة ويعمل علمه
 فاسمها الشك بين الخمس والست وهو قائم فانه يهدم القيام ويرجع شكه الى ما
 بين الاربع والخمس فيتم صلوته ويجعل التهورتين والسادسة هي التهورتين
 فتدخل ما بعدها وهي غير الغرض المتقدم بطلت الصلوة على الاقوى الا هو
 في الخمسة السابقة استئناف الصلوة من راس مع ذلك كما ان الاخطأ الحاق
 الشك بعد تمام الذكر الواجب في الاخير بالشك بعد رفع الراس من هنا في جميع
 التحصيات بل وبعد وضع الجبهة وان لم يكن وان كان هو لضعف من سابقه
 فيعمل ح علمه ثم يستأنف الصلوة من راس وكذا الاخطأ في الشك بين الاثنين
 والاربع والخمس ونحوهما العمل بموجب الشكين ثم لاستئناف ولوحصل له شك
 في شك سابق بعد دخوله في محل حرمة فسد ولا كما لو شك في الثالثة ان
 شكه في الركعة السابقة بين الاثنين والثلث كان بعد ردي الراس من التهور
 او قبله في على الصحيح ولو شك في اربع في صلاة في المصنوعة انه هل كان يجوز
 للركعة او الركعتين على الاقل في وجهه ولا ريبه الا بان فيها معا والاصطلاح
 مع ذلك ولو كان سأكافيا فوجها ركعتين من ثم ما عتدب شكه الى ما ريب الواحد
 في انتهاء الاحباط وبعد الاربع منه من ثقت وانما في ريبا من الاول والآخر
 الاقتصار فيه على الواحد لم يكن من غير ذلك في الركعة الثانية والاعمال الواحدة ثم
 استأنف الصلوة اسماء اوله فيركل الشك ثم جهل كقيسته من راس ان يحضر
 في تنحيه بموجب التجمع وهو ركعتان موقلة ريبا في تحصيل ريبا في التهور
 كخافه احتياطا ولا استأنف لانه لم يركع في الركعة الاولى في ريبا في الثانية
 الرد بالشك فيما سمعت تسأوى في الطريق بالما يشغل الظن فان لا توى ان
 يحكم اليقين في العمل في الركعة والركعتان وبغيرها فلو شك ثم راس ذلك فيما كان
 سأكافيه كان العمل على الاخير كالعكس وكان السكولة التهورية كما لو شك وهو قائم

حال القيام بالقرينة
 او التسليم في ريبا
 في ريبا
 وان كان الاخطأ
 اذا كان الطرف الاقل
 صحيحا والاكثر باطلا
 كما لا ريب والثلث
 والست ونحو ذلك
 البناء على الاقل كما
 ثم الاخطأ في الركعة
 بل لا يورى كانه يهدم
 على ما مر فانه
 يعني بذلك ان الشك
 هذا الاخطأ لا يورى
 هذا اذا اقلعت من
 الشك بين الاثنين
 والاربع الى الثلث و
 الاربع وانما اذا اقلعت
 الاثنين والثلث في
 الثلث وانما الرتبة يهدم
 ريبا في الركعة من ريبا
 ويعمل على ان يكون
 مع شك في الركعة
 في ريبا في الركعة
 إعادة الصلوة
 من ريبا

لا يورى الاحتياط في إعادة
 الصلوة في ريبا
 هذا في الاستئناف
 اقتصر على الواحد وانما
 وكعتين في ركعة او ركعتين
 في ركعة او ركعتين
 في ركعة او ركعتين

والاربع والخمس والثلث

في الركعة

في ركعة او ركعتين
في ركعة او ركعتين
في ركعة او ركعتين

في كمال الاحتياط وإتيان الصلاة

بين الثلث والأربع فزارع وأسد من التجر شك بين الاثنين والأربع فظنا
 اخذ في التمسك بين الاثنين والثلث والأربع ولو تردد في أن تحصل
 لفظ أو شك كما يتحقق كثير البصر التماسك أن ذلك شكاً ولو حصل له شيء في أثناء
 الصلوة وبعد أن دخل في فعل آخر لم يدركه كان ظناً أو شكاً فهو شك ليس كسك
 اليأس بعد ركعات لاخطأ واجبة فلا يجوز أن يدعها ويعد الصلوة من لا
 صل وأن كان الأقوى الاجتهاد بالأعادة عنها لو أمكنه على وجه يرتفع الخطاب
 بها ومن اشتغلت ذمته بركني الاحتياط من لفات من جنه قبل صلها كان على
 الول قضاء الصلوة والأحوط الاثنان بها ولا يتم إعادة الصلوة وكذا الاجراء
 وأما جدها النيهما لاخطأ وقضاءها لمخالفة واحوط منه عادة الصلوة بين ذلك
المسئلة الثامنة في الأقوى أن صلوة الاحتياط ولو كانت ركعة من ماء
 يلاحظ فيها الجزئية والاستقلال والقدر اللازم المشترك بين الفعل والركعات لا
 من الفرض بالنسبة للطلوع والفقير المتأخر بين الصلوة ركعات الصلوة
 فضلاً وتوعد فيها وأثر لا بد له من سنة وتكبيره أحرام وفرانها فاحتمل من إحدى السبله
 على الأحوط ودركوعه وينجو وتهدد وسلم ولا قوت فيها وإن كانت الاثنين في فعل
 عن الأذان والاقامة كالاسوة فيها **المسئلة التاسعة** قد عرفت أن الله
 يقضى من إجراء الصلوة التجر والتشهد وأيضاً خصوصاً الصلوة على النبي
 صلى الله عليه وآله والقينوى لها عوض ذلك التمسك بمقارباته لا تفهمها حفظاً على
 ما كان واجباً فمما كان للصلاة فاهما كالصلوة في التراط والمواقع بل لا يجوز فصل
 بينهما أو بينهما بالتمسك كالاجزاء في صلوة أما الله تعالى والذكر والفعل لتقليل غيرها
 ذلك مما كان جازي في شأنها فالأقوى جوازها لاخطأ تركه وكذا بين الصلوة وكذا
 الاحتياط لم يوجب جمع ما هو مستحب بعد الفراغ من التعقيب ونحوه عنها ولو فصل
 بينهما وبين الصلوة بالتمسك عدل وسهوا استأنف الصلوة من راس لاخطأ فعلها
 قبل ذلك وكذا المتأخر في عدل إذا تمهدها أما إذا وقع سهوا فلا بأس كذلك الكلام في ركعات

الأحوط الاثنان بها
 أيضاً لم يطلب
 ما رفقاه

هذا الاحتياط في
 كمال الاحتياط
 الأعلى
 الأحوط مع كمال الاحتياط
 الاثنان بها مع احتياط
 الصلوة كمالاً
 ما رفقاه
 وإن كان الأقوى
 الجملتها كمالاً
 ما رفقاه

محال إشكال بل منع
 وإن كان الاحتياط
 لا ينبغي تركه كمالاً
 ما رفقاه

في سجود التهوى

يلكن كذلك كما لو كان سكره من الاثنين والاربع خاصة فإن نقص الواحد
 ولو ظهر له نقص الاثنين وقيل دخل في ركعة قيام اضاف اليها ثابته وسلم
 وكان دخل في ركعتي جلوس اعرض عنها وتدارك ما نقص من صلواته وان كان
 قد فعل في ركوع الأخيرة منهما والخطأ أصبا شديدا في جميع هذه الأقوى
 الاستيناف أيضا المبحث الثالث في التهوى يجب سجود التهوى للكلام هينا
 ولظن الخروج والسلام في غير هذه والشك بين الاربع والخمس هل لكل زيادة
 في الصلوة ونقص لم يذكرها في عملها وان تداركها بعد الصلوة كالجمعة
 والشهد أما اذا ذكرها في المحل وتداركها فلا يسجد على الاقوى كما لا يسجد في
 نسيان الصوت ونحوه من النسيئات التي كان غار ما عمل فعلها ونساها ولا
 في الشك في الزيادة والنقص وان كان هو الخطأ والكلام وان طال له سجدة
 سهو بعد ان كان كلاما واحدا ثم ان تعدد كالونذكر في الاشياء ثم سها بعد ذلك
 فنكلم تعدد السجود كما في غيره من الاسباب فان الظاهر تعدد سجدتها اتخذ
 جنبها واختلف وكذا الكلام في السلاوة وضع مرة واحدة يسجد كذلك ولو
 يجمع صغره وان تعدد درجات يسجد كذلك وان كان الخطأ تعدد لكل
 تسليم ولا ترتب في سجود التهوى بلبس سبابة على الاقوى أما بين وبين الاجزاء
 المنسية والركعات الاحتياطية فهو مؤخر عنها كما ان الخطأ تأخير الاجزاء المنسية
 عن الركعات الاحتياطية وان كانت متقدمة في لغوات والا قولى التحصيل لا
 قوى عدم وجوب تسبين اسباب سجود التهوى بل خطأ وسجد التهوى عن الكلام
 وكان سهوه غيره مثلاً اجز على الاقوى والخطأ أعادة التهجيد ولا يجوز تأخير
 سجود التهوى عن الصلوة واجزائها المنسية وركعاتها الاحتياطية فلو أخرجه
 بالتأخير وصلواته صحيحة على الأصح ولا يقط وجوب التهجيد عنه بذلك ولا
 فوريتها في جميع كالونسيب مثلاً فانه يسجد حين الذكر فلو أخره عصى أيضاً وجب
 فيه النية مقارناً لاول مقامه ولو بالاستمرار من الهوى ليسه ولا يجب فيه التكبير

هذا الاحتياط لا يترك
 في كل مورد كان العلم
 بالنقص لا شاء
 فلهذا امر بيقاض

سجدة
 بل هو لا قوى اذا كان
 على وجه التقيد
 بل لا امر بيقاض

في سجود السهو

وان كان الاحوط فعله كما ان الاحوط مراعاة جميع ما يجب في سجود الصلوة عند الذكر
 حتى الظهارة من الحدث والنجس والستر والاستقبال وغيرها من الشرائط والالتزام
 التي للصلوة كالكلام والفصل في الاشياء وغيرها فاضلا عما يجب في خصوص السجود من
 الطائفة والتجويد على الاعضاء ووضع اليه منها على ما يقع التجويد عليه الانتصاب
 مطبئا بينهما وان كان في وجوب ما عدا ما توقف عليه اسم التجويد وقلة نظر
 والا فوى يضاعد وجوب الذكر فيه مطلقا فضلا عن الذكر المخصوص من كان الا
 بل الاحوط ان يقول فيها ائيم الله وبالله وعلى الله وعلى محمد وآله اودلك مع ابد العلو
 يا الله صل على محمد وآل محمد ويقول فيها ائيم الله وبالله وعلى الله وعلى محمد وآله النبي
 ورحمة الله وبركاته اودلك بطف السلام والواو ثم يجب بعد رفع الرأس منها
 التسليم والتسليم على الاقوى والواجب من الاخير الوجه والاحوط السلام عليك
 أما التشهد فالواجب منه النصف وهو التهادان والصلوة على محمد وآل محمد
 بل الاحوط الاقتصار على ذلك وان كان الاقوى جواز غيره مما يجوز في الصلوة خصوصا
 الشعار من فيها الا ان الله اعلم المقصد الثاني من في فضل الصلوة
 وفيه مناجاة المبحث الاول ما يجب فعله في رتبة التوسعة عند الجهر خارج
 الوقت على كل من لم يفعلها فيه بعد راد وغيره الا اذا كان على الفعل في مجموع الوقت
 لصرا وجنون ولو من فعله على الاصح مطبعا كان اودا واداءا وان كان من صلته
 ايضا على الاقوى نعم الاحوط قضاء آخر ايام افاقته ان افاق لها واوليتها ان افاق
 ليل اياها بالاحوط قضاء جميع ما فاته خصوصاً اذا كان من فعله وخصوصاً اذا كان على
 وجه التعسير وحيث وقاس لو من فعلها او كفر صلى الله عليه وسلم اما المتردد في
 عليه القضاء كما انه يجب في الاصح على المتألف الاستبص ولم يكن قد أدى الصلوة على
 وفق مذهبه بل الاحوط له ذلك وان اذاها على وفق مذهبه انما اذا كان قد فعل
 على مقتضى مذهبه لم يكن عليه قضاء على الاصح والله تعالى فصل ثم استبصر فصول
 ما فات زمانه من الصلوة على الاقوى وان فعل على مقتضى مذهبه ايضا واسلم الكافر

يجوز في كل خصوص لا
 يغلو من قوة قرن
 فليطأ بالمرئيات
 على محمد وآل محمد
 فليطأ بالمرئيات

هذا هو الوجه في وجوب التسليم والتسليم على الاقوى والواجب من الاخير الوجه والاحوط السلام عليك
 أما التشهد فالواجب منه النصف وهو التهادان والصلوة على محمد وآل محمد
 بل الاحوط الاقتصار على ذلك وان كان الاقوى جواز غيره مما يجوز في الصلوة خصوصا
 الشعار من فيها الا ان الله اعلم المقصد الثاني من في فضل الصلوة
 وفيه مناجاة المبحث الاول ما يجب فعله في رتبة التوسعة عند الجهر خارج
 الوقت على كل من لم يفعلها فيه بعد راد وغيره الا اذا كان على الفعل في مجموع الوقت
 لصرا وجنون ولو من فعله على الاصح مطبعا كان اودا واداءا وان كان من صلته
 ايضا على الاقوى نعم الاحوط قضاء آخر ايام افاقته ان افاق لها واوليتها ان افاق
 ليل اياها بالاحوط قضاء جميع ما فاته خصوصاً اذا كان من فعله وخصوصاً اذا كان على
 وجه التعسير وحيث وقاس لو من فعلها او كفر صلى الله عليه وسلم اما المتردد في
 عليه القضاء كما انه يجب في الاصح على المتألف الاستبص ولم يكن قد أدى الصلوة على
 وفق مذهبه بل الاحوط له ذلك وان اذاها على وفق مذهبه انما اذا كان قد فعل
 على مقتضى مذهبه لم يكن عليه قضاء على الاصح والله تعالى فصل ثم استبصر فصول
 ما فات زمانه من الصلوة على الاقوى وان فعل على مقتضى مذهبه ايضا واسلم الكافر

بل الاحوط له ذلك
 ان اذاها على وفق مذهبه
 من قدس من طهرا
 في التمسك

في قضاء الصلوة

والوقت باق صلى فكذلك الخالف اذا استبصر وان كان قد انتهى الفرض على وفق هية
 كما ان الاقوى وجوب غسل الثياب عليه اذ لم يكن قد غسلها على ما عهده نابل الهم
 والاقوى وجوب إعادة الوضوء والغسل للعبادات المجددة وفاقا لما ظهر من يسط
 عنه الاداء دون القضاء على الاصح وكذا يجب القضاء على شارب الماء كوجوبه نابل
 الا حوط والاقوى ذلك وان لم يكن باصبا كما اذا شرب لغيره او اكرهه او للبهائم
 كما انه يجب القضاء على المجهون والمخاض والنفث والقيء على اذ لم يحصل له وجوبان
 مضى من الوقت مقدار صلوة المتخارج بحسب حاله من التمسك والتمسك في غير ذلك ولم يفعل
 ان ارتفع وقد بقي من الوقت مقدار ركعة ولم يفعل فانه يجب القضاء مع الصلوتين
 الواحد في القامبين كما تقدم سابقا في الواجب ويجب تمرين المتمر من الاطهال على
 الصلوة اذا نهضها وقتها وانتهى بها فلهما شرطان احدهما ان يكون في كل عبادة وان
 الذي يقوى عدم شرعيةها بمعنى خطأ هذا انما يجب على البت منه وبشرط التميز
 ايضا عن كل ما يفسد عليه وعلى غيره من الغفول وعن كل ما علم من الشرع وادعته
 وجوده في الخارج لما فيه من الفساد والظاهر ان النساء كن ان الظاهر ان اكل
 الاعيان البنية وشربها ما يفسد عليه ويمنعهم منه دون التفتة وان حرم منا ولهم
 اما غير ذلك من المحرمات على البالغ كالشرب والجماع والحدود فالا قوى عدم وجوب
 منع الميرة منها فضلا عن غيره وان كان الاولى ذلك وكذا يجب قضاء غير البوذية
 على حسب ما عرفت من انما في محل حتى الشاكلة المشددة في وقت ويجب قضاء الكوا
 دون غيرها من التوافل وان كانت موقفة استحبابا ما يؤكد حتى انه يجب الرب تكا
 شأنه ومسكنه منه طائفة بهم به ثم تدان لا كذلك في كل موضع نحوه فما غلب عليه
 فمن لم يتبعها استحب له القضاء بقدر طوله وادراكه ركعتين مع فان لم يقدر
 فكل اربع فان لم يقدر بعد صلاة التيمم لم يمتنع له ان يتناول ركعتين الصلوة افضل
 ولا فرق في قضاء التوافل بين الاوقات جديها انما تتضاءل وتارة متعددة في ليلة
 واحدة فضلا عن غير الوتر منها كما ان لا فرق في قضاء الفريضة ايضا بينها في قضوا

بل الاقوى شرعيةها
 فلهذا انما هو

الشرعية في كل عبادة وان
 الذي يقوى عدم شرعيةها
 ايضا عن كل ما يفسد عليه
 وجوده في الخارج لما فيه
 من الفساد والظاهر ان
 الاعيان البنية وشربها
 ما يفسد عليه ويمنعهم
 منه دون التفتة وان
 حرم منا ولهم اما غير
 ذلك من المحرمات على
 البالغ كالشرب والجماع
 والحدود فالا قوى عدم
 وجوب منع الميرة منها
 فضلا عن غيره وان كان
 الاولى ذلك وكذا يجب
 قضاء غير البوذية على
 حسب ما عرفت من انما في
 محل حتى الشاكلة المشددة
 في وقت ويجب قضاء
 الكوا دون غيرها من
 التوافل وان كانت موقفة
 استحبابا ما يؤكد حتى
 انه يجب الرب تكا شأنه
 ومسكنه منه طائفة بهم
 به ثم تدان لا كذلك في
 كل موضع نحوه فما غلب
 عليه فمن لم يتبعها
 استحب له القضاء بقدر
 طوله وادراكه ركعتين
 مع فان لم يقدر فكل
 اربع فان لم يقدر بعد
 صلاة التيمم لم يمتنع
 له ان يتناول ركعتين
 الصلوة افضل ولا فرق
 في قضاء التوافل بين
 الاوقات جديها انما
 تتضاءل وتارة متعددة
 في ليلة واحدة فضلا
 عن غير الوتر منها كما
 ان لا فرق في قضاء
 الفريضة ايضا بينها
 في قضوا

سرمه منا ولهم
 غير معلومة طائفة
 دار بقاها

في ترتيب الفوائت اليومية

التي في المساء والعصرين لا يبين حال السفر والخير فيصلى صلاة السفر قصر إلى المختار
 وبالعكس **المبحث الثاني** يجب ترتيب الفوائت اليومية مع العلم بمعنى قضاء النسا
 فواتها السابق دون غيرها من الفوائت فيجوز قضاء المخوف مثلاً قبل الكسوف وإن
 تأخر في الفوائت كما أنه يجوز تقديمه على اليومية وإن تقدمت في الفوائت وبالعكس فم
 الاقوى معقوف في اليومية مع الجهل به إذا استلزم الشك أو مشقة لا تفعل أما إذا لم يكن
 كذلك كما لو فات ظهره مغرب مثلاً لم يعلم السابق منها صلى ظهره بين مغربين أو مغرباً
 بين ظهرين ويكفي في حصول الترتيب سنة الأولى فالأولى لو كان القنات متخذاً صنفاً
 وعد ذلك الظاهر من أيام متعددة والعصر كذلك بل الظاهر حصوله بذلك فالوكان القنات
 ظهره وعصره من أيام متعددة فيصلى رابعة مطلقه بنويها الأولى مافي مقتران
 ظهره فظهره من عصره وأما في وقتيه وهكذا أما المختلف عدداً ووضعا فلا
 طريق لحصول الترتيب فيه مع الجهل به إلا الشك أو فواته فيجوز قصره من لم يعلم النسا
 من الأثر كثرها فاحسرات على خمسة أيام وعلم حصول الترتيب ولو زادت فرضة
 أخرى على سنة أيام وهكذا ولو فاتت صلوات معلومة سفر أو حضر ولم يعلم السابق
 منها كلف في حضوره الترتيب صلوة رباعيات كل يوم قصر أو تمامها هكذا إذا زاد
 الامتياز والاختلاف عرفت أن الاقوى معقوف الترتيب مع الجهل بذلك في الشك أو مشقة
 لا تفعل ولا اقوى جوب رعاية الترتيب مع العلم به على القاض عن الغير ولو تنبأ أو ادعى
 ولو سقط الترتيب للجهل به فحق جواره من النصاة المتعدين دفعة اشكال حولها
 ولو وقع كذلك فحقها كذلك فالسنة من النسخ من ح الذين وانها ما دقت بجمع منها
 ضعف سنة وهكذا الظاهر جواز تقديم المسافر من اللقطة عن واحد مع عدم العلم
 بيقينة لاداءهم كما ان الظاهر سقوط الترتيب مع جهل الوقت والوصي والنتيجة بديل
 الاقوى ذلك وان علم ان الميت كان في ثلثه فضلاً عن احتمال ان كان الاحوط
 ان حلت في الصلاة فحذره مع سنة فله الميتة وهو علم بيقينه بمصرفه غير
 في سنة واحدة على القاسم وطلق على الاجماع وان اوجب الميتة له انما اذا دخل

قال في ترتيب الفوائت اليومية
 في السفر والخير فيصلى صلاة السفر قصر إلى المختار
 وبالعكس
 المبحث الثاني
 يجب ترتيب الفوائت اليومية مع العلم بمعنى قضاء النسا
 فواتها السابق دون غيرها من الفوائت فيجوز قضاء المخوف مثلاً قبل الكسوف وإن
 تأخر في الفوائت كما أنه يجوز تقديمه على اليومية وإن تقدمت في الفوائت وبالعكس فم
 الاقوى معقوف في اليومية مع الجهل به إذا استلزم الشك أو مشقة لا تفعل أما إذا لم يكن
 كذلك كما لو فات ظهره مغرب مثلاً لم يعلم السابق منها صلى ظهره بين مغربين أو مغرباً
 بين ظهرين ويكفي في حصول الترتيب سنة الأولى فالأولى لو كان القنات متخذاً صنفاً
 وعد ذلك الظاهر من أيام متعددة والعصر كذلك بل الظاهر حصوله بذلك فالوكان القنات
 ظهره وعصره من أيام متعددة فيصلى رابعة مطلقه بنويها الأولى مافي مقتران
 ظهره فظهره من عصره وأما في وقتيه وهكذا أما المختلف عدداً ووضعا فلا
 طريق لحصول الترتيب فيه مع الجهل به إلا الشك أو فواته فيجوز قصره من لم يعلم النسا
 من الأثر كثرها فاحسرات على خمسة أيام وعلم حصول الترتيب ولو زادت فرضة
 أخرى على سنة أيام وهكذا ولو فاتت صلوات معلومة سفر أو حضر ولم يعلم السابق
 منها كلف في حضوره الترتيب صلوة رباعيات كل يوم قصر أو تمامها هكذا إذا زاد
 الامتياز والاختلاف عرفت أن الاقوى معقوف الترتيب مع الجهل بذلك في الشك أو مشقة
 لا تفعل ولا اقوى جوب رعاية الترتيب مع العلم به على القاض عن الغير ولو تنبأ أو ادعى
 ولو سقط الترتيب للجهل به فحق جواره من النصاة المتعدين دفعة اشكال حولها
 ولو وقع كذلك فحقها كذلك فالسنة من النسخ من ح الذين وانها ما دقت بجمع منها
 ضعف سنة وهكذا الظاهر جواز تقديم المسافر من اللقطة عن واحد مع عدم العلم
 بيقينة لاداءهم كما ان الظاهر سقوط الترتيب مع جهل الوقت والوصي والنتيجة بديل
 الاقوى ذلك وان علم ان الميت كان في ثلثه فضلاً عن احتمال ان كان الاحوط
 ان حلت في الصلاة فحذره مع سنة فله الميتة وهو علم بيقينه بمصرفه غير
 في سنة واحدة على القاسم وطلق على الاجماع وان اوجب الميتة له انما اذا دخل

في الجماعة احكامها

ركع المأموم فلت في ادراكه ركع الامام على القولين بوجوب ركع بعد ما علم على
الادراك قبل صلوة ثم لم يدركه في الادخال في الانعام مع احتمال القولين على الاقوى كالمطابق
بدل ذلك فان لم يمتص صلاته ولا بطلت ولو علم على القولين قبل حصول الركوع
لم يجز له الركوع بل يزمه اما الانفراد وانظار الامام الى الركعة الثانية ولو خاف
المأموم من الاتحاق بالصف رفع الامام واسره من الركوع نوى كبري موضع
وركع وسعى في ركوعه وبعد رفع الرأس منه او بعد الجلووس للنجوى ايمى التحليل
او بعدهما او حال القيام للثانية وهكذا لكن الاخطوان لم يكن اقوى ان يكون شي
حال عند استعمال القولين الواجب من ذكر او قرئها ونحوها اما من غير الظانينة
وان لا يستلزم الانحراف عن الصلوة وان لا يكون حال ابتداءه بعيدا على وجه لا يجوز
الانجام معه حيا او من من جاز له فعل ذلك طلبا للمكان الافضل كما جاز للفقهاء
من كراهته لا لفراق الصف بل لظواهر جواز بدو ذلك سواء كان في المسجد او
غيره وسواء كان المشي الى الامام او الخلف واحدا من الجانبين اذ ليس فيه الاصل قليل في
اشارة الصلوة وقاعدته غير فارجح انام لم يكن راجعا والاقوى عدم وجوب جرح الرجلين
عليه المشي بل له ان يمشي على جبهة حتى يصوره الصلوة ويدرك فضل الصلوة
جماعة بالدخول مع الامام على اني حال كان وان كان لا بد لك الركعة الا انما عرفت
فله جئت بالدخول مع الجماعة لا خيرا ان ينوى بكبري ثم يجلس معه فاذا سلم الامام
قام وصلى من غير حاجة الى استئناف يدركه في حصول فضل الجماعة وان لم يحصل
وكذا بدل الذي خيف من شؤن النجوى لا حتم في كبري بعد سجدة او سجدة من وينظره
الى التسليم بقول الصلوة وسجدة وسجدة الجماعة لكن يستأنف هنا ثانية وتكررا
والاخطوطه انما الاصل في ذلك ان لم يستأنف صلاة جديدة **الشيخ الثاني**
لا يشترط الجماعة في ادراك المأموم صلاة من عدة مساجد ثم فيها من الامام والمأموم
ان ساءوا لا جازال كالصلاة التي يركعها بعد ما كان في الصلاة غيره ولو حصل منها
دائما في صلواته لم يعلم منها صلوة ثم انما يتدبر ذلك كان المأموم يتجلا

وان كان الاخطوط
الدخول لا مع الاصل
فليس بدار صلاة

الاقوى الجواز جئنا
ايضا ما يخرج عن
القدوة عرفا طريفا
وارمضه

بل وكذا في النجوى
سائر الركعات
طرحا لارامه

فاحكاما مرجعا

لا يجوز تباعد المأموم عن الإمام بما يكون كثيراً في العادة بالنسبة إلى الصلوة عما إذا كان في صف متصل بغيره ببعض حتى انتهى إلى القريب وليس بينه وبين ما أخذ التباعد الزبور وهكذا حتى انتهى إلى القريب لكن الأفضل والأحوط تقديراً والبعد الخطوة التي عملاء الفرج ملاخفا فيه موقف المصلّي فيجوز ما كان بقدرها من البعد لا يزيد بل الأحوط من ذلك مراعاة الخطوة المتعارفة وقواصل الصفوف اللاحقة لا قدح إذا كان قدامهم من ليس بينهم وبينه المانع أو متصلاً بمن كان كذلك ممن هو على جانبها أما الصف الأول فواصله خطوة بصلوة من بعده عن الإمام البعد المانع والفصل لعدم التكبيرة بعد التهيؤ للصلوة جماعة غير جمل طالب البعد لا حرم قبل أحرام القريب فضلاً عن حال عدم العلم به وإن كان الأحوط خلافه ولو تجدد البعد الأشة وأول انتهاء صلوة الصفوف المتخلطة مثلاً لكون فرغم القصر أو بعدولهم إلى الانفراد الأقوى بطلان الاقتداء والتعلل على الانفراد وان بقوا جالسين نعم لو أمكن الانتقال إلى مكان قريب من الإمام على وجه لا يتطل الصلوة صح تجديده لاقتداءه كأنه يصح لو عادت الصفوف إلى الجماعة على الأقوى وكذلك لا يجوز تقديم المأموم على الإمام في الموقف في الابتداء والانتاء ولو قد قاماً على القيام بطلت صلوة من لم يركب في الانفراد الأقوى لاقتداءه وحج على الأقوى كما يصح ذلك لو تقدم سبها أو غلطاً أو كرهاً بل لا يجوز المساواة في قول لا ينبغي ترك الاحتياط فيه حتى في جماعة المرأة الذين يصلون من جلوس فيقدمهم امامهم بركبته ويخرجون للركبته في التقديم في الجماعة في غيرهم أيضاً لا بأس بعد التقدير في الموقف بزيادة المأموم في ركوعه وسجوده على الإمام لطول قامته ونحوها فضلاً عن السأواة والرجح فيما العرف ولا بأس بالصلوة جماعة بالاستدارة على الأكثر من الإمام بحسب الدائرة الكارنية وأحوط منه ملاحظة الكيفية مع ذلك وأحوط منه اقرب الإمام إليها لعبا ودائرة والله العالم **باب في الثبوت** لا بد في جماعة من نيّة القيام فلو لا ينوونها تحصل له إلا أن صلواته صحته فإذا ذكر من الجماعة شرفاً

بل موقف السابق و

مسجد الأحق وهذا

الاحتياط لا يترك

فَمِنْهُمْ مَنْ

مجلس شورای اسلامی

...

...

مجلس

3

...

مجلس

الافوی کا عرف

الآن قد عدلنا لائقاً

لَعَلَّكُمْ لَوْ لَمْ يَكُنِ الْاِنْقِرَاضُ دَوَامًا

من حينه قبل الاستغفار

لا يبعد بقاؤنا عن خصوصيات

والسهر واخو وانكا الاطو

عند مطلقاً خبرها وابعاً

الأحوط عند الاقتداء به

الانفراد من اجله ولا

لكن لا بعد بقاء ثمر

مع هـ راء واو كان
الاضاءة

دارمراقه

1

1. 2-12
1. 2-12

وَلَمْ يَكُنْ لَكَ كَلِمَةٌ فِيهِ
مَنْعَةً ۚ فَتَلَّهَا لَتَلَتًا

۷۴

في شرائط صلوة الجماعة

فيها كالحجة وان الزم نفسه بغير تنافي لانه لا فاعل اذا لم يقع منه ما يحل بصلوة للغير
 ولو شك في نيته الاقله وقد ظهر عليه ان يام كمالا لانتصت ونحوه فالاقوى عدل
 الانتصت فالحجة احكام للمؤمنين اما ان لا يكون كذلك فان علم انهم قام اليها فذلك
 ولا ينبغي على الانفراد وله تجد يد نيته الاقله على الاقوى كما ان الاحوط له ذلك
 ايضا في السابق ولا بد من الفصل في الممتنعين بالاسم وبالاشارة او
 بالصفة فلو كان بين يد يد يمان ونوى الانبام باحد هما او بها لم ينعى ويكفي في تعيين
 ان ينوي هذا الانتصت مع احلم بعد الترتيب والافراج مع ذلك اعتقاد كون زيد ابنا
 خلافة لم يعتبر باسمه خاصة فاصد للصلوة بيان خبره فالاقرب الى السلان وان
 كان هو عدل لا اعتناء به عند المودعة لاسم باسم بهذا الاحتياط باب ما اوفى اعتناؤه
 من كون زيد اظهر من غيره على الاقوى والاحوط خصه وان كان غيره بعد غيره
 ولا يحد يده بغيره ان كان يعلم باننا احد من قبيلة زيد فترتبه وتصل الى انما بعد
 الفرج من غير تنافي لانه لا خلاف في انما علم بكنية يمينها الا انها من
 قبيلة زيد فترتبه بغيره ان كان يعلم باننا احد من قبيلة زيد فترتبه وتصل الى انما بعد
 كماله بغيره بغيره ان كان يعلم باننا احد من قبيلة زيد فترتبه وتصل الى انما بعد
 اعتبار ان كان من قبيلة زيد فترتبه بغيره ان كان يعلم باننا احد من قبيلة زيد فترتبه وتصل الى انما بعد
 نحوه فترتبه بغيره بغيره ان كان يعلم باننا احد من قبيلة زيد فترتبه وتصل الى انما بعد
 ان الاحوط انما بغيره بغيره ان كان يعلم باننا احد من قبيلة زيد فترتبه وتصل الى انما بعد
 كان اجواريا ما شاء من تمام حوائجهم فترتبه بغيره ان كان يعلم باننا احد من قبيلة زيد فترتبه وتصل الى انما بعد
 ويقدم اما بغيره بغيره ان كان يعلم باننا احد من قبيلة زيد فترتبه وتصل الى انما بعد
 مجازا كما لو جرد وجوه الخلف من مكره الامم بغيره بغيره ان كان يعلم باننا احد من قبيلة زيد فترتبه وتصل الى انما بعد
 خفايته على الاقوى والاحوط انما بغيره بغيره ان كان يعلم باننا احد من قبيلة زيد فترتبه وتصل الى انما بعد
 على وجهه والله اعلم ان الاقوى والاحوط انما بغيره بغيره ان كان يعلم باننا احد من قبيلة زيد فترتبه وتصل الى انما بعد
 ان الانتصت بل لا موقر انما بغيره بغيره ان كان يعلم باننا احد من قبيلة زيد فترتبه وتصل الى انما بعد

الانتصت بل لا موقر انما بغيره بغيره ان كان يعلم باننا احد من قبيلة زيد فترتبه وتصل الى انما بعد

فصل في شرائط طهارة
 طهارة المكان
 طهارة الملبس
 طهارة المني
 طهارة المرأة

الاجزاء في هذا العلم
 ونحوه لا محالة
 طهارة المني

الاجزاء في هذا العلم
 ونحوه لا محالة
 طهارة المني

الاجزاء في هذا العلم
 ونحوه لا محالة
 طهارة المني

الاجزاء في هذا العلم
 ونحوه لا محالة
 طهارة المني

الاجزاء في هذا العلم
 ونحوه لا محالة
 طهارة المني

الاجزاء في هذا العلم
 ونحوه لا محالة
 طهارة المني

في اجماعنا في شريطها

نعم اذ لم يسمع حق المهمة جازله القارة بل لا يشجب قوى الا ان الاخطوط مفع
الذات اما الاخيران منهما فالاقوى مساواة المأمورين بالنفرد في وجوب القراءة
او الذكروان قراء الامام فيهما ولو ظهر الانعام والمخالف فبقيت وجوب القراءة اخفا وان
كانت الصلوة جهة تروا على غير السورة تركها وركع معبر بل لا يخلو قطع القاعة لانك
من قوة وان كان الاخطوط لم يستيناف الصلوة بعد ذلك بل لو وجد ركعا وركع
يتكمن من قرائته شيء من القاعة فوي كتمه عند وعده بها وكتمه في وجبه الا ان الاخطوط
والاقوى الاستيناف بعد ذلك كالذي يجعل من التثنية حالاً ولا يفيد التثنية
قائماً حينئذ يجب على المأموم ايضا متابعتها الامام في الافعال بمعنى مقدار فصله
لفعله واتاخره عنه على وجه لا يكون فاحشاً والآكان عجايباً كالقديم ولكن لو فصل
عامداً لم ولا فساداً بان والصلوة حينئذ ان كان الاخطوط لم استينافها خصوصاً
اذا كان التثنية موكنين بل كن فضلاً اذا كان على جهته ذهب به هيئة الجماعة
وليس له حينئذ تذركها في ذلك الفعل فان فصل بطلت به صلوة تروان لم
يكن ذلك كما لو رفع راسه من الركوع والتجويد قبل الامام عامداً ثم عاد اليه المتابعة بل
لا يبعد لطلان لو عاد سجد في الركوع المزمور وكان ذلك اما اذا كان ترك المتابعة سجدوا
اولى ثم رفع الامام راسه مثلاً فالاقوى وجوب تذركها وان استلموا زيادة ركعة فاشهر
مقتضى الجماعة في غرض ذلك لكن لو لم يضل الاقوى من صلوة تروان ثم انك اذا
استينافها كما ان الاخطوط للركعة قبل الامام سجدوا الذي ركبته ثم عاد تربية بل لو
ركع مع الامام كما ان الاخطوط لم يركع قبل الامام سجدوا ولم يرجع استيناف الصلوة
اذا كان ذلك والامام مشغول بالقراءة ان الاقوى ان يتركها واليه تترك ركعة قبل
الامام وهو في حال القراءة وكذا لو رفع راسه عامداً قبل الامام لم يركع بان لا يركع
فان البصلان في ذلك كالفوات المتابعة هذا كذا في الاموال وان الاموال السجود
المتابعة في تكبيرة الاحرام منها بل الاقوى عدم شترع للماء فيهما لا يبعد شترع الامام
فلو كبر حينئذ قبل ذلك لم يقع ما عجزها من الاقوال فالاقوى عدم وجوب المتابعة

بل الاخطوط القرائية
القراءة المطلقة لا يثبت
الحريته من حق طريها
فلم يقا
الجمعة
الكل من المأمورين
سنة ١٢٣٦
هذا الاحتياط لا يفي
فقط في الاحتياط
الصل

ركعة
سجدة
تابع عامداً في الركعة
طهر
الصل
سجدة
دعوى

فِي صَلَوةِ الْمَسْجِدِ

قال لا قوى كونهما مسافرا ايضا فقص ويظهر الا ان الاحوط احياها شديدا التمام
مع ذلك وقضاء القصور والمراد بالفرسخ ثلثة اميال وللبيل اربعة الاف ذراع بذراع
البدا الذي لو لم عرض اربع وعشرين اصبعاً كل اصبع عرض سبع شعرات كل شعيرة
عرض سبع شعرات من اوسط شعرة البرزون فلو نقصت من ذلك ولو يسيرا لفرغ على
التمام كما ان ذلك لو سلك في بلوغها على الاحتمال وكذا لو ظن على الاقوى انهم لا يلب
بقوتها بالبينه بل وخبر العدل في وجه قوى والاحوط الجمع كما ان الاحوط ذلك
مع نواظر البينتين وان كان الاقوى التمام في الاجرة فلا يكلف الاختيار المستلزم
للرجوع اذ انهم لا يتساول ونحوه فالاحوط وجوبه ولو كان الشك المجهل بمقدورها التفرق
فلا حوط له الجمع ان كان الاكتماء بالتمام لا يخلو من قوة ولو قصر المشاك في المسافة
مثلاً اعاد وان ظهر بعد ذلك انه مشا الا ان فرض القرب فيه مع مصادفة الواقع
يجزئ حتى يجبر والاحوط الانعاده كما ان الاحوط له ذلك لو صلى قامة ثم ظهر انه مشا
خصوصاً في الوقت ولو ظهر في أثناء السير ان القصد مسافر فقص وان لم يكن الباقى
يبالغها ولو قصد التقصير المجهول الذي يمكن منه ذلك مسافراً فرفع عن رجليه في أثناء
قصره في وجهه والاحوط الجمع بينه حاسب للمسافر في صناد البالدان ومنوطاً بهما
من سور البلد ومنتهى اليوت فيما لا سور فيها واخر المحلة في البلدان الكالحار
للعادة بحيث تكون المحلة بينهما بالبلد المعتادة والاولى مع ذلك الجمع بين القصر
والتمام خصوصاً منع عن الفضال المحال بعضها عن بعض للدار على قصد قطع الامضا
وان خص ذلك منه في تمام لم يخلل بينهما احد فوطع السفر المخرج بذلك عن اسم
السفر كما لو قطع في كل يوم شيئاً سائراً مثلاً للشرع لا لصعوبة السفر فانه يتم جسد
والاحوط الجمع لو ردد في اقل من اربعة فراسخ ذاهباً راجعاً مثلاً حتى قطع ثمانية او
اكثر لم يكن مسافراً وان لم يدخل في تردد محل الترحيل كان ذلك منتهى على الاحتمال
بل الظاهر ذلك في كل تفرق من الدفات لا لاياب ولا الاربع فلو كان للبلد طرقتان
والا بعد منهما مسافة فذلك لا بعد قصر وان كان ذلك لارادة التفسير على الاحتمال

[illegible]

هذا الاحتياط لا يترك
ظرفاً دافعاً

بَلَّاجِلُو عَسْفُوۥ طَهٗ
لَمَّا دُرْ مَرْهٖ

ادكان محمدًا وکان
ذلك بعد الفحص وال

الأحياء والجمع ثمرة
من فضائل

قوى نظم طبيا مذلل
لا يخلو عن حوده

هو الاموي طبريا

الاقوى وجوب القص
وكل تلصق من الدنيا

ولايات يكون المحرر
ثمانين و كان لها

فَرَحًا وَالْإِيَّابَ سَعَةً
طَمَعًا دَارًا

آلہ

فِي تَحْقِيقِ الْمَسْأَلَةِ وَاجْتِمَاعِهَا

ولو سلك الأقرب وكان دون الأربعين بقعدة ، حتى لو كان من بقعة الرجوع في
 الأبعد الذي هو مسافة والأحوط الجمع جئتكم بقصد متى خرج في الرجوع في الأبعد
 أما إذا لم تكن مقفلاً بقصد الرجوع فيه أيضاً وإن كان سبعة والأربعين مقفلاً وقصد
 الرجوع فيه من ذلك الأمر والأحوط الجمع جئتكم ولو سلك مسافة المستدبره كان
 الذهاب فيها الوصول إلى المقصد والعود إليها في سواء زاد على الأول ونقص من الخط
 التفريق جئتكم بالنسبة إلى ذلك ، ولو فرض كون المقصد به يتحقق الرجوع إلى البلد
 لكونه منتهى المسافة من الطرف الآخر كان الكل ذهاباً في وجهه وقوى وأقصده ما دونه
 المسافة ثم تجدد له رأي قصد آخرى مثلها لم يقصد ولو زاد المخرج على مسافة التقدير
 فإن عاد وقد حلت المسافة فإذا قصر بالقرب وكذلك لو طلب إثباته شهدت وغرباً أو
 أبشاً لم يكن قادراً في طلبه مسافة وإن قطع مسافات ثم تبين عليه المقصود بعينه
 ولو في أثناء مقصد سبغ المسافة ولو خرج ينظر فقط إن يشره سافر معهم فإن كان
 على حد مسافة قصوى سفره وموضع انتظاره وإن كان دونهما ثم حقه يشره إلى بقعة
 وبسائرهم وأوطن بمحصولها قصير وجب عن محل الترخس ثم لا فرق في اعتبار قصدها فيها
 من التنازع وبغيره سواء كان التبعة لوجوب الطاعة كالزوجة والابن وغيرهما والاختيار
 كالعامة وغيره كالأبوين وغيرهما فإن تبعة القصد لمقتضى التبعين كان
 في وجوب القصر ثم يغير العلم بأن قصد التبعين مسافة فلو نزل علم بذلك أن يبقى على الأصل
 ولا يجب الاستيقظ لأصل التبعين إلا إذا كان يتركه بقى على الأصل وإن زاد على المسافة
 حتى فالزوجة والابن وغيرهما من تبعي عليه طاعة التبعين على كل احتمال الفراق والاطلاق
 قبل بلوغ المسافة بقية عليه وجهه لكن الأقوى خلافه حتى لو كان دونه طونه فافهما
 ما لم يكن على وجه ينافي أصل قصد المسافة فيه أن يخرج أما إذا كانا فاصداً لها لكن قد عزموا
 على الفراق فعلى من حصلهما ما ظاهراً القصر والأحوط الجمع ثانيها اسم القصد
 فلو عدل عنه قبل بلوغ أربعة فراسخ أو وكذا لو تردد وعصى ما صلاّه قصر ولا يحتاج
 إلى إعادة تنويف فضلاً عن خارجها وإن كان بعد بلوغ الأربعين بقعة يفي على التقدير

قولی شریعت
شیراز و ادب شیراز
بالکلیه تقریر شد و در دست
نزدیک و در دست
و تقریر شد
و تقریر شد

الضريح
الديون واهلها
ابن

١٢١
 ابي العبد القاسم باي
 وقلبت كعبه ولا اشر باي
 اذا برس من سبه من
 لا تخرجه من قيد في
 الا باي بالسر اسره
 وحمه ابي حله
 سده
 اني

ولربما التلغى نظمها
حزاً مرقاً

وجوبه لا يخلو عن قوة
فقط لا يخلو عن قوة

فصل المسافر في طعامه

المذكور لا يكاد يتحقق
فرد علم طبيا

ولمّا وافقته
الصلّى

في صلوة المسافر

وان لم يرجع ليوم على الاصح ويكلف في الاستمرار الزبور بقوله قصد النوع وان عدل عن
النقص كما لو قصد السفر الى مكان مخصوص فعدل عنه الى اخر يبلغ ما مضى فابقى اليه
مسافة القصير فانه يقصر على الاصح ولو ترد في الاشياء ثم عاد الى الجهر قبل ان يقطع
سبيل الرجوع الى القصر اما لو قطع حال التردد ثم رجع الى الجهر فالا فوي الا كفاه بيلوغ ما
قطع حال الجهر وما بقي مسافة واسقاط ما عمل بينهما تمامه حال التردد والاحوط لم
يجمع قصور ما بقي من المسافة بالهاتين ان لا يوسى قطع المسافة باقامة عشرة ايام فصلا
في شأها او مرد في وطنه ولو شرع في الاثم في طريقه كما لو علم على قطع اربعة فراسخ
فاصل بينه وبين شأها او على سبيلها او كان له وطن كذلك وقد قصد المرد به
وكذا لو كان مترددا في بينة الاقامة والمرد في السفر الزبور على وجه ينافي القصد الى قطع
المسافة اما اذا لم يكن كذلك كما اذا قصد لها ولكن يحمل عرض مقصو لنية الاقامة
في الاشياء والمرد في السفر فانه يقصر ولو عدل عن بينة الاقامة والمرد فان كان
ما بقي له بعد العدول يبلغ مسافة قصره من دون ان يقصر لما بقي قصر فيه والا فلا
وبينة الاقامة والمرد بالوطن كما اذا سافر في حصول السفر لو حصل في بلد القصد
ايضا بعد تحققه بمعنى ان من سافر وجب عليه القصر فوي اقامته في مكان او مر
في وطن له عاد الى العام وكذا لو بقي مترددا في مكان ثلثين يوما واحتاج في نحو القصر
الى مسافة جديدة ولا فوي حصوله في اقامة العشرة وتردد ثلثين يوما من محل السفر
في الارض مجازا للسفر فانه لا تقصر مع المخرج منه الا بعد مجاوز محل التخرج كما سئل
وان كان الاحوط فيها ذلك ايضا خصوصا في محل الاقامة لو كان بدو وبينه وبين
الاخر الذي قصد السفر اليه والمحل الذي عزم على بينة الاقامة فيه مسافة قصر في طريقه
خاصة ولا يكفي فيها الاربعة فراسخ هنا لانقطاع سفره باحدا لا من غير فلا يسلو في
ذهابها وبالياء ولو كان له عدة مواطن اراد الوصول من احدها الى اخر اعينها فاما كان
مسافة قصر في الطريق خاصة فاذا وصل الى وطنه انقطع سفره فيتم فيه فلو اراد الوصول
الى اخر فصل كذلك ولو كان له مقصد اخر متجاوز عن وطنه الاخير الذي هو فيه فغيره

لا يترك الاضطرار بالجمع
اذا لم يكن مسافة ولو
ملقضى هذه الصورة
والصورة الا لا حقنة
نظم بقا اربعة
سبيل عدم ثبوت
الوطن الشرعي فلهذا
حارم بقا

ولو وقع في الايام
فلهذا اربعة

الا فوي فيها ايضا اعتبار
على التخصر كما سئل
والاحوط التخصر او
الجمع فلهذا اربعة
اضا

في قواطع السفر

ما بينهما فان كان مسافة قصر في الاربعة ايام بالفضل في الايام وكيفية المسافة
 هذا الاربعه فاسمح وان لم يرد الرجوع ليوم على الحار اما اذا كان دون ذلك فلا يصح
 وان قصد الرجوع ليوم الى طرفة الاقل غير الطريق الذي يقطع سفره بغير منى شرع
 في الرجوع المزبور وكان يبلغ الثمانية فصاعدا قصر وقد علمنا عرفان قواطع السفر
 ثلاثة **اولها** الوطن والملازم المكان الذي يحده الانسان مقرا وحلالا على الدوام
 من غير ان يعل ذلك غير عادل عنه من غير فرق بين فائتاه فيه وما استجده ولا يعتبر فيه
 بعد الاخذ بالزبور حصون ملك له فيه ولا الاتحاد ولا اقامة السنة اشتهر على الاقوى
 كما لا يكتفى في محجة البينة نعم لا بد فيه من اقامة في المحلة على وجه بعد جهازه وطول اجزائه
 ثم يجرى عليه حكم الوطن مادام متحدا كذلك ما اذا عدل عنه الى غيره ولو لم يكن له فيه
 ملك زال عنه حكم الوطنية فان كان له ملك فذلك جلس فيه حال الاتحاد الزبور سنة
 اشتهر ولو مفرقه جرى عليه حكم الوطنية على الاقوى فادام ما لكان فلو اخرج عن ملكه
 خرج عن حكم الوطن ولو كان له فيه منزل مملوك له ولكن لم يكن سكنه سنة اشتهر
 بل كان في غيره جرى عليه حكم الوطن في وجبه الاحوط الجميع اما اذا كان ملكه فيه نخلة
 ونحوها مما هو عوفا بل لا يكتفى له على حكم الوطن في الاقوى ولا حوط الجميع كذلك لو كان
 له منزل وقد عدل عنه قبل تمام السكنى فيه السنة اشتهر وكان له منزل في بلد فذلك
 فيه سنة اشتهر متواليه فضلا عن المقررة الا انه لم يكن متحدا وطنا ومقرا وانما كان له
 تجارة ونحوها بل لا حوط الجميع بين حكم الوطن وغيره في كل مكان عدل عنه لا يستيطان
 فيه فلا وان كان له فيه منزل قد سكنه سنة اشتهر فصاعدا حال الاتحاد وطنا وعلى كل
 حال فلا يكتفى في الوطنية بالزوجه ومنزل الامل من الوالدين ونحوهم على الاصح
 او كانوا لا يتحيزون لو اردت عند من فائتاهما الاقامة والملازم بها ان يعرف على
 ملك عشرة ايام فصاعدا متواليه بل لهما المتوسطة في مكان واحد ان يعلم بقائه فيه
 كذلك على الاصح ما اطلق فلا يكتفى فيه عن الثلث ويكتفى بلقب اليوم المنسك من يوم
 اخر على الاصح ولا حوط الجميع ولا يعتبر في بنة الاقامة قصد عدم الخروج عن خطه سواء

الاقوى
 وان قصد الرجوع
 لغير يومه لم يفسد
 ولا يبقا

المحل
 فيه طرانا الامور
 وكسره اذا اضر
 مردود على سنة
 فائتاه بها

الاقوى عليه الميراث
 وعدم الوطن شرعي
 وان كان الاصح
 فلهذا في السفر
 فائتاه

فِي صَلَواتِ الْمَسِيحِ

على الأصح بل لو قصد حال بينهما الخروج الى بعض ما بينهما ومنزعهما ونحوها من حدودهما لما لا ينافي صحتها اسم الإقامة في البلد ما جرى عليه حكم المقيم على الأقل وان خرج بل وان كثرت زده إلا أن الاخطوان لم يكن أقوى عند تجاوز محل التردد وكذا لا ينافي الفصل في التط ونحوه بعد صحتها اتحاد البلد كما بين بعد ذلك في نية الإقامة فيها والتردد في المكانين نعم لو لم يكن ما بدأ واحدا كان التجزؤ مباحا الكوفة وبعد ذلك كالطالين على الأقل تنفع الإقامة في مجموعهما لا اعتبار بالواحدة فيها كما لا يصير فيها قصد عدم الخروج عن حد البلد توابعه التي بعد منها الإقامة في البلد لو كان قصد في ابتداء البيت الخروج الى ما دون المسافة مما هو خارج عن حد البلد لم يكن مقبلا حينئذ على الأصح وكذلك لو غمر على الإقامة في مسافة من قريته الى قرية ولم يعرف عليها في واحدة منها بل لا يبعد ذلك لو بدل ذلك بعد النية قبل الصلوة تماما بل لو كانت ابلاد خرافة المتعارفة منفصلة الحال لئلا ينافي في المحلة منها وهذا الجمع بل كذلك لو لم تكن منفصلة الحال نعم لا يعرف محل الإقامة كونه بلدا او قرية مثلا بل لا ينها في البرية الغبراء لكن لا يتوسع في حمل الحد بل يقتصر على المتيقن مع أن الاحتياط فيه لا ينبغي تركه ولا تنفع نية الإقامة في بيوت الاعراب مالم يطعن عند الترجيل مقدارها ويفهم على ذلك بعد في مكانهم لو بدل او لو نوى الإقامة ثم بدله فان كان قد صلى تلك النية فبغيره تماما بقي على حكم ذلك يسافر بل هو كذلك لو صلاها غائلا وان كان الاخطوان لم يحجم كما ان الاخطوان له ذلك ايضا لو صلاها تماما شرف البقرة بعد الغفلة من نية الإقامة وان كان لا قوى فيه الرجوع الى القصر ولو فاتته الصلوة على وجه يجب عليه فضاهاها فضاهاها تماما ثم عدل بقى على حكم التمام بل لا يبعد ذلك وان لم يصحها إلا ان الاخطوان لم يحجم بل وفي سابقه ايضا انما اذا قامت على وجه لا يجب القضاء معه كالحج فخرج نحوه قصد عن النية عادلى القصر والاوى عدم الحاق غير الصلوة بها مما لا يخور فيه اليشا كالنوافل والقوم ونحوها فبعد خروج الى القصر مع العدل وان كان قد صلى شيئا منها

بل لا فوی جوازہ ظہر
جہاداً مرقباً

بل الاقوى على منافع

الفصل المذكور اذا كان

قاصد المعواليه عن

فہرست مکتوبات

لَكَ الْكَافَّةُ غَافِلِينَ

حرام اقصائی

سینا فاسطہ

تشیخ فی النسخ
واقف بابری

والله اعلم بالصواب

سید بنوری

صفحة ١٠٠

انہی میں سے ایک شخص نے کہا کہ میں نے اپنے

مجلس شورای اسلامی

مجلس شورای اسلامی

أخول دلائل في

من ویران شد

المسئلة الشكالية والادبيات

لا حظا لظهورها في المرحله
التي هي

هوى شهوة: الصواعق
١٢٠٠

في فرائض السفر

حتى الصوم بعد الزوال وان كان الاحوط له الجمع كجماع ان الاقوى عدمه نحو التلح
 في ركوع الثالثة بالانعام وان كان الاحوط مع الجمع بل الاحوط له ذلك بالقيام الى
 الثالثة ولو بدلت المقيم الخروج الى ما دون المسافة بعد الصلوة تماماً انتهى في الذهاب
 والمقصود الاياب ان كان عازماً على اقامته فمستأنف سواء كان في محل الاقامة الاطول
 او غيره وان لم يكن عازماً عليها ولا على العود الى محل الاقامة قصر معه مع كون المقصد فيها
 وان بقي متردداً في اقامته وبها لبعض الاغراض ان كان عازماً على العود دون الاقامة اتم
 في الذهاب المقصود قصر في الاياب خصوصاً اذا كان الرجوع الى محل الاقامة باعياً
 كونه متردداً في سفره الجدد ولاحوط الجمع خصوصاً مع بقاءه على كونه المتردداً في محل الاقامة
 كما ان الاحوط ذلك ايضا لو كان متردداً في الاقامة بعد العود وعدمه بل في المتردد
 في العود وعدمه بل في التاهل عن ذلك وان كان القول بالتأني في الذهاب المقصود
 طلق في غيرها لا يخلو من قوة ولو بدلت المقيم التفرقة بدله قبل قطع المسافة ان يعود
 ويقصر عشر قصر حال خروجه واتم عند بقائه على الاقوى ما اذا بدلت العود دون
 الاقامة قصر فيه على الاقوى الاحوط الجمع كذا لو ردت التمتع او دلستين حال خروجه
 نحوه ومن دخل في صلوة تيمم القصر ثم لم يقم اتم ولو تولى الاقامة ودخل في
 الصلوة ضمن التفرقة قبل الدخول في الثالثة قصرها واجتزأ به بل الاقوى ذلك محقق
 كان قبل التمام والاحوط الجمع كما استدل البصر سابقاً بالثبوت في البقاء وحده
 ثلثين برءاً ولو تباين التكسر منها انما على الاصح في مكان واحد على حسب ما مضى
 في الاقامة من عرف في بين السلك المغايرة وان كان الاحوط في الاخيرة الجمع في الاجزاء
 بالشهر المذكور وان كان ناقصاً اذا اتفق المصادفة لا قول الهذيل وجبه فوي لا ينبغي في
 الاحتياط مع حكمه حكم الاقامة في وجوب الصلوة تماماً وفي قطع التفرقة على وجه
 بخلاف تعود قصر القصر الى مسافة تجد يد على الاصح وفي حكم التردد الى ما دون
 المسافة وفي غير ذلك مما لا ينبغي حراؤه ولا فرق في تردده بعد بلوغ المسافة
 ما ان يكون في وقت مغادرتة بلان وبين ابعال السنة والرجوع الى محله نعم

الاقوى بقائه على التمام
 متى اذا كان عازماً على
 العود اليه من حيث
 محل اقامته لا باعتبار
 متردداً في سفره الجدد
 كان عازماً على عدم
 الاقامة ومتردداً فيها
 طلقها راها بقائه
 تعالى
 في المتردد في العود
 الذي لا يترك الاحتياط
 طلقها راها
 قبل الاربعة طلقها
 راها فقال
 قد رأت الاقوى لا قطع
 حال لترخص بغيره
 سورة طلقها راها
 تعالى
 قوله بغيره عن
 عن قوله بغيره عن
 عزاء الطلاق
 من غير ما
 العود هو تركه
 تركه

في شرط القصص

يقرر فيه ان يكون قد رده وهو مقبى في مكان واحد اما لو كان ذلك منه وهو يجرى
سفره يبقى على القصص ان كان قد بلغ مسافرا والاعاد الى التمام او كان قد خرج في اثناء
الثلاثين لا كان اخر غير الاول ولودون المسافة فانه لا يجري عليه الحكم على الاقوى
وان كان من قصص الرجوع ليومها وليكن الرابع من شروط القصص ان يكون السفر
سائيا فلو كان معصيته لم يقصر سواء كان نفسه معصية كما بان العبد نحوه او غائبا
على وجهه بغيره في القهر كما لم يقطع الطريق وينزل المظالم من السلطان وغو ذلك
على الاقوى ثم ليس منه ما وقع القهر في اثناءه اذ لم يكن على وجهه يؤدى الى حرم السفر
نفسه فيبقى على القصص اما لو كان كذلك كركوب دابة معصية ونحوها فانه يتم على
الاقوى كما ان له من غير ما كان خذوا لواجب تركه وسافر على الاقوى ايضا وان كان
الاحوط فيه الجمع خصوصا اذا قصد التوصل به الى ترك الواجب هو شرط ابتداء و
استدانه فلو كان ابتداء سفره طاعة قصص المعصية في اثناءه انقطع تركه وان
كان قد قطع مسافات كما ان له تركه عن سفر المعصية في اثناءه الى غيره اذا
كان الباقي مسافرا ولو ارجع فراجع فان لم يكن وكان العود مقصدا في ممانع المبر وجهه
ولكن الاقوى فيه جسد حتى يسرع في العود كما ان له فيها لو كانت المسافة ملققة بها
ولم يكن الباقي ارجع فراجع ثم الاحوط الجمع فيها كما ان الاحوط ذلك ايضا لو عاد الى
الطاعة بعد قصص المعصية في اثناءه وضره في الارض كان فاقوى بل من مشا الا يقصر
لما مضى به طريق ما غفل فيها من المصالح للمعصية وان كان الاقوى القصص فيه
واولى منه في ذلك فالوصد للمعصية ولا يقصر في الارض ولو سافر للصيد طويلا
نحو ما يستعمل بناء الدنيا ثم يقصر في رجوعه اذا كان يبلغ المسافة كما في كل مسافر
معصيته ولو كان الصيد لقوة قوت عياله قصر ايضا اما لو كان للتجارة اظهر لو كان
صائما واحتاط بالانعام والقصص في الصلوة وان كان القول بالقصص فيها لا يخلو من
ولا فرق فيما ذكرنا بين صيد البر والبحر كما لا فرق بعد احوار قصص المسافرين كونه دلتا
حول البلد بين الباعة عنهما وبين استمراره ثلثة ايام وعده على الامتص وتابع التجار

لا يبعد جريان الحكم
اذا صدق القائلين
مترد في ذلك الحكم
غيره فلو كان كذلك
الملك

مشكل في جواب القصص
لا يخلو عن قوة ولا
الجمع شرط في كل

وجوب الانعام مع
التوصل لا يخلو عن
قوة شرط في كل

الاقوى عندى كونه
المال على حال العبد
والطاعة فاذما طامنا

تم وادام مطبا قصص
اذا كان مجموع ما نواه
بمقدار المسافر ولو

طقفه فالحكم ما دى
من غير نظر الى كونه
مسافرا ولا فظا

لا يبعد وجوب انعام
في الحواشي لا يبعد
انقصه الا ان يتقدم
لا يبعد عنه ولا يخلو
مع عدم التمسك بالجمع
في كل دار

تمام الكلام في شرط القصر

عشرة بعد ما لكن لا قوى عدم احتياجا لحيث ان ثلث عشرة البلد على كل حال في صلات
 العشرة الزبورة فاقطع حكم عليه السفر وعلى ذلك القصر لكن في السفر الاطراف خاصة دون
 الثانية فضلا عن الثالثة وان كان الاحوط فيها الجمع لا فرق في الحكم الزبوري بين المكاد
 والملاحة والسائح وغيرهم من افراد من عمل السفر اما اذا حصل العشرة الزبورة بقوى على
 حكم التمام وان كان الاحوط الحاق الخمسة بها ان الاقوى خلافه والبدعي الذي عليه
 القطر النجوى ولم يتخذ مقر مخصوصا بل مقر يتيقن في صلواته الا اذا انشاء سفر الزيادة
 مثلاً على غير الحال الذي اتخذ فانه يقصر حتى لو مضى لاحتيا من منزل مخصوص كان يلزم
 مثلاً على الاقوى والاحوط الجمع فيه ومبدأ مسافة من محل البيوت التي هي بحكم الوطن له
 وتخصه خدائهما على النحو الذي لم يمتنع غيره والسائح في الارض الذي لم يتخذ وطناً لها
 يتم والاحوط الجمع من سائر مضرعات وطنه لكنه لم يتخذ وطناً غيره يقصر ومن كان في
 ارض واسعة فقلنا انها مقر الا ان كل سنة مثلاً في كان منها قصر اذا سافر من مقر مستقر
 مثلاً والرعي الذي ليس له مكان مخصوص يتم صلواته التمسك ببلد ان يقرب في
 الارض حتى يصل الى محل التحضر فلا يقصر قبله على الاصح وهو المكان الذي توارى عنه
 صور جدران بيوت البلد ان كان لها اشباحها ويجوز عليه الا ان فاتها حصل كفي في
 القصر والاحوط مراعاة حصولها معاً والمدار في السماع والزبونية على المضادين دون التمسك
 وقادتها واحدها بقدرها في التمسك كما انه يقدر على الحائل لو كان بل يقدر البلد ايضا
 لو كانت في شامه او مكان مختص وان كان الاحوط في المرفعة خطها ولا عبرة بالاعلام
 والمدارات والقباب بل التور على الاصح بل يعرف عن خطها صور جدران البيوت مثلاً
 لا اشباحها والاحوط اعتبارها مطلق الصوت حتى التردد بين كونها ذاتا وغير عضلا
 عن التمسك كونها ذاتا الا انه يمتنع بين حصوله وان كان انقول بالاعتقاد بخفاء غير حصوله لا
 بخلاف قوة ولو كان صوت الموقد خارجا لمقادير ذلك كما انه لو كانت شقوق على خلاف
 المضاد من العلو والافتخاض بدت عليه ايضا نعم يعتبر فيه كونه على مرتفعه في ذات
 مثل ذلك البلد لو منارة بل لظاهر اعتبار كونها في اخر البلد في احياء المسافرين بقوى

الاقوى
 ما قد مر من
 القصر في
 السفر

فيه اشكال فلا بد
 الاحتياط فلهذا
 حارم بقائه

السائح
 يستأجر من
 البيوت في
 السفر

هذا الاحتياط لا بد
 فلهذا حارم
 السائح
 في السفر

ان العبر فاعرف
 في

المناسك
 في السفر
 في السفر

تمام الكلام في شرط القصر

الاكفاء باذان البلاد ان لم يكن في اخرها اذا كانت البلاد صغيرة او متوسطة ولها ما ذكره
 من قسمة كالقصر كبرياء ويكفي في البلد التي ونحوه من الاجد وان لم يوتهم خفاء البيوت
 ولا يحتاج الى تقدير المجدد ان على الاصح وتوسع البلاد على وجه يكون عليها كالقصر في بلد
 بصر اذا من عجلته وبيوها واول من ذلك في اعتبار ذلك منازل اهل المحلة والبلاد
 ونحوهم فان الظاهر بعد الجميع ان شمله اسم واحد ولكن الاضبط لا ينبغي تركه كما
 لا مقدور على الترخيص النسبة الى كل سفر من خصوصاً على الاقامتيل والثلاثين وان
 كان الاقوى حصصاً اعتباراً بالوطن اما غيره فيكفي فيه الضرب في الارض وينقطع
 السفر بالوصول الى محل الترخيص من وطنه ومحل عزيمته على الاقامة فيه وان كان الاقوى
 له تأخير الصلوة الى اللذخول المنزل فاذا تمت هذه الشرايط وجب على المسافر القصر ولو
 صلى جازئاً بما في غير الاماكن الاربع مع علمه بالحكم بطلت صلواته ووجب عليه الاعادة
 في الوقت والقضاء في خارجها اما اذا كان جاهلاً بان حكم المسافر التقصير فلا اعادة عليه
 في الوقت فضلاً عن خارجها بل يقرى بخان الصوم بالصلوة في ذلك اما لو كان جاهلاً
 ببعض خصوصيات كجهل تقطاع السفر باقامة الصلوة وانقطاع سفر العصبية فيقصر
 الطاعتين تنافها فاقم بالاحوط ان لم يكن اقوى علمه معد ورتبه بذلك فيعيد الصلوة
 حينئذ وفقاً وخارجاً كما ان الاقوى علمه معد ورتبه من قصر جهلاً بجوب القيام من الاقامة
 ونحوه ابل الظاهر علم المعد ورتبه بنفسه من قصر جهلاً بجوب القيام من الاقامة قصر في
 الوقت وخارجاً نعم لو نسي المسافر قصره ففعل تماماً اعادة في الوقت دون خارجها ولو نسي
 حصول القصر منه اعادة لا عن قصد ثم يحرم ذلك وكذا الجاهل بان حكم القصر واذا دخل
 الوقت وهو خارج ممكن من فعل الصلوة ثم سافر حتى جاء وزجحل الترخيص الوقت بان قصر
 والاحوط الاتمام معه كما انه يتم لو دخل الوقت وهو مسافر في قصر الوقت باق والاحوط
 القصر معتقداً العبر في القضاء بحال الغوات لا الوجوب على الاصح ويستحب وكذلك ان
 عصب كل مريضه معضورة فلتين مرة يسبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر
 والاول على الاكفاء بما ورد من استصحاب التقيب بما بعد كل فرضيه وان لم يكن مضمناً

الاقوى عياناً في محل
 الاقامة والثلاثين و
 ان كان الاوطى فاقم
 الاضبط لا ينبغي تركه
 كما لا مقدور على الترخيص
 عدم وجوب الاعادة
 على اقيم المقصر جهلاً
 لا يخلو عن قوة الظن
 ولا عزيمته
 وان حكمه القصر فله
 طمأنينة الله اياه
 افاضاته
 القائل
 فيه فاقم وان كان الا
 حوط ظمناً
 مدة طلبه
 القائل
 كونه غير ابي الضمير
 الاقامة في القضاء مع
 اختلاف حال الوجوب
 والغوات قوي هذا
 والاحوط اصح فله
 طمأنينة الله اياه
 القائل

في نية الصوم

في يمينه ذلك بطل المبحث الثاني لا يقع في شهر رمضان صوم غيره واجبا كان او
 ندبا من المكلف بصومه وغيره كالسافر ونحوه على الاصح من غير فرق بين المجاهر والناهي
 والعالم نعم يكفي فيه نية صوم غدا من غير فرق فيما الكونه منه حقيقا للتحريم والمجاهل به
 صومه غيره فيه على الاصح وان كان لا حوط خصوصا في الاخيرين ذلك بل لو نوى غيره
 جاهلا به او ناسيا له اجزء عنه بخلاف العالم به فانه لا يقع لو احدهما على الاصح وان
 كان جاهلا بعد صومه غيره فيه ثم علم وجبذ النية قبل الزوال وفي الحاق الواجبين
 بنذر ونحوه شهر رمضان في الاجتزاء عنه لو نوى غيره فيه جهلا ونسياه وانما ذكره لا
 قوى خلافه ولا بد في شهر رمضان نية التيقين بمعنى الفصل في صنف الصوم ونحوه
 كالتهارة والتذلل والطلق بل التذلل والمعين كذلك على الاقوى كذا قضاه شهر رمضان
 وان نسيقوا ولو لم يكن في ذمة المكلف صوم واجب سواه بل وكذا النسيق بالمعين كايام
 فصل من النسيق بالطلق فان الجمع عدل يجب التيقن في النية للتعيين الزبور والاصح
 الاقتصار على نية القرينة بل من وان كان ذاهلا لم لا حط في النية ما في غيره وفرض انما
 كان ميبا **المبحث الثالث** عمل النية في الواجب للمعين بالاصل وبالعارض متبع
 عند طلوع الفجر الصادق على وجه تقارنه وهو سهل بناء على انها الداعي واي جزء من
 ليلة اليوم الذي يريد صومه وان نام او تناول المظفر بعد هاهنا مع استمرار العزم
 على قضاءها لكن بقوى مخصوص شهر رمضان الاجتزاء بنية واحدة للشهر كله ولا حوط
 بتجدد ما مع ذلك لكل يوم ولو فاته بعض الشهر اجزء بنية واحدة لما بقي من الشهر
 كما لا يخبره النية لكل يوم من غير نية الجوع من اول الشهر ما غير شهر رمضان من الصوم
 المعين فلا بد من نية لكل يوم مع التذلل كما مع نسيانها فيه وفي ايام شهر رمضان حذره
 قبل الزوال واجتزء بها مع عدم تناول المظفر وعدم افساده الصوم السابق برباؤه ونحوه
 ولا يخبره بتجدد ما بعد على الاصح وكذا غير النسيان من الاعذار الشرعية كما لا يخبره
 المعين ونسيانه ونحو ذلك فانه يجزءها قبل الزوال ويجزءه دون ما بعد الزوال اذا
 كان ميبا غير شهر رمضان وانما هو فقد عرفنا الكلام فيه والله العالم وكيف كان

وجوب التيقن الاخير
 خصوصا الاول منهما
 لا يخلو من قوة
 نظريتها امرها
 الثاني

هذا الاحتياط لا بد
 من تيقن من نية
 ذمها فاضا
 الثاني

في نية الصوم

فما لها في غير العتق بمثل اختيارا من قول الليل الى الزوال دون ما بعد على الاصح
ففي ذلك بين سبق التردد بل العزم على العزم وغيرها بل لو نوى الصوم ليلاً ثم نوى
الاختصار ثم بدله الصوم قبل الزوال اقوى صام صح على الاقوى ثم لو حصل منه صوم
فاسد برباه ونحوه ثم ارد بجده بالنية قبل الزوال لم يقع على الاقوى اما جعلها في نية
فيتم من الليل الى ان يبقى من الشهر ما ان يمكن تجديدها فبه على الاقوى وبذلك
في شهر شعبان او رمضان لو صامه بنية ثم شرب ما في شهر شعبان نذر من رمضان لو صام
بعد ذلك شهر رمضان وكذا لو صامه بنية ثم منه فضله او نذر ما في شهر رمضان
على الاقوى بل لو ظهر له في الاثناء ان يجهل بالنية وان كان هو الاحوط ولو بعد
الزوال لم لو صامه بنية ثم من رمضان لم يقع لاحدهما على الاصح بل وكذا لو صامه
على ان كان من شهر رمضان كان واجبا والا كان منته باطل وجه التردد في النية
اما لو نوى القرية المطلقة وكان التردد في الشيء نفسه في بقية فالاقوى القصه وان
كان الاحوط خلافاً أيضاً ولو اصبحت نية الاطعام ثم بان ان شهر رمضان لم يكن
قد تناول فطر احد النية ما يندبر بين الزوال واجتزاء به وان كان ذلك بعد الزوال
امسك وجوبا وقضاة بعد ذلك والاحوط لم تجدد النية مع ذلك ولو نوى الاطعام
في يوم من شهر رمضان عسنا انما تاب في هذه النية قبل الزوال لم يستعد على الاقوى
المبحث الرابع في ايجاب النية في ابتداء الصوم يجب الاستدانة على مقتضاها في
اثناءه ولو نوى اقطع بمعنى انه انشاء دفع اليد عما تلبس به من الصوم ولو لم يخلخل
ثم بان عدمه بطل بطلان خلاف ما عزم على انشاء ذلك فيما بان ونوى لفاطمة فان الاقوى
القصه معهما وان كان الاحوط خلافاً وكذا يتناقض الاستدانة للزود التردد في الاثناء
كما يتناقض ذلك ابتداء النية ثم لو كان تردده في البطلان وعدمه لم يضر عارض لم
يكن فيه ما من ان استمر ذلك فلا ان سئل ليس في الصوم عدول مطلقا على الاصح
غيره في بين كون من فرض الى فرض اخر ونقل كذلك ومن احدهما الى الاخر والله اعلم
الفصل الثاني في ما عاكس عنه وهو امور **الاول** في الاكل والشرب للعتاد

بل لا حوط عن شرط
طبا دارم فاشد
الكل
بل لا اقوى من
طبا دارم فاشد
الكل

بل لا يخلو عن قوة
طبا دارم فاشد
الكل

في مبطلات الضمى

كالحفرة والمانعة وغيره كالحصاة وغضاريف الانشجار الثالث الجماع للذكر والانثى و
البهيمية على الاقوى قبل اودبر على الاصغر جاً ويتساءل على الاظهر وغيره اكبر واظنا
كان الصائم وموضوء ويقصد صوم الخنثى يوحى الذكرا دبر الكا لو اطل لها وبوطها
للمرأة مع وطئ الذكرا بانها في فمها دون المرته والذكر ولو وطئت كل من الخنثى الاخرى
فلا بطلان كما لا بطلان بمضيق الجماع مع النسيان او الفهم لما منع عن الاختيار وبالبطلان
في غير الفرجين بلا اترال وادخال غير الذكر من اصبع وغيره ولو طعن بزعم غير الفرج فدخل
فيه من غير قصد فلا شيء عليه بل كذا العكس على الاقوى ولو اوقع الفهم والنسيان
فخرج من جنسه فلا بأس بخلاف ما لو تراخى يتحقق الجماع بضيوبة الحشفة او مقدارها
من مفضل عما مثلاً فلو دخل بجملة ملتوياً ولم يبلغ الحد فلا فساد وان كان لو انتشر
بلغ الحد كما لا فساد مع الشك في الاصل او في غيبة الحشفة والله العالم اني ابيع قصد
الكذب على الله ورسوله ولا تمتع عليهم السلام على الاصح بل اقوى الحاق بانك الاثبات
والاوصاء كما يقوى عدم الفرق فيه بين كون في الدنيا والدين وبين القوي غيرها
بعد تحقق اسم الاجزاء وبين الرجوع عن الكذب الى التصديق او عدمه بين الاستناد
وغيره والتوبة وعدمها والجهل بالحكم وعدمه وبين اللغة العربية وغيرها بل بين الاشياء
والكتابة والكاتب ونحوها من الاضال التي يراد منها الاجزاء وجبر قوى فلو سئل
سائل هل قال النبي كذا فاشار نعم في مقام لا او لا في مقام نعم ترتب الفساد كما اشتهر
فرحق للكذب بالقول بين الصريح وغيره فلو اجبره فادعاه عن النبي صلى الله عليه وسلم
ثم قال ما اخبرت به عن كذب واخبر بالليل عنه مثلاً كما اذا تم قال بالتيار ما اخبرت
بربها رحمة صدق قد نعم ولو نقل قول الكاذب عليهم او قصد لغيره وقصد الكذب بقاء
صدقا والصدق فان كذباً او كان ناسياً للقول او نكماً بالخبر غير موجبه خطاب الى الحد
او موجبه الى من لا يفهم معنى الخطاب فلا فساد بل لو نقله بغيره فكذلك على الظاهر
المخالف من الراس في الماء ولو مع خروج البدن كدفعه او تدليها حتى انتهى الى
احصول تمام راسه تحت الماء حينئذ نعم كونه على العاقبة ان استغفر قبل لا بأس بالموارد

القصيدة
عصرت حبة من تمر
من باب ضرب
ومعنى ضرب
اليد
ومعنى ضرب
اليد
ومعنى ضرب
اليد
ومعنى ضرب
اليد

هذا مع العلم بكونه
مفضل داخل في قصد
المضطر قد تقدم ان
الفساد فيه لا يخلو
قوة كما تقدم ان
بقائه

هذا يصاح مع العلم بكونه
مفضل داخل في قصد
المضطر كما تقدم ان
افضاله

وان كان الاوحد
القصيدة في الاجز
فهم من ادرك
عنه

في مبطلات الصور حكمها

بالرأس مجموع ما فوق الرتبة لخصوص المنافذ على الاصح وان كان هو الاخطو لكن
لا يفتح خروج الشر ونحوه كما لا ينافي الضد ولا باس بالافاضة ونحوها مما لا ياتي
او مسا وان كثر الماء بل لا باس بوصف البعض وان كان المنافذ على الاصح بل لا باس بوصف
جميعه غير الماء من المنايعات ولو ماء مضاف وان كان الاخطو الاجتناب خصوصاً
في المضاف كما لا باس به كذلك اذا وضع على راسه ناعم وصول الماء الى الرلو لخوا
على اشكاله الاخر اخطو الاجتناب كوشك في التمام في على القصير وجبر العدل فضلاً
عن العدلين يقوم مقام العلم على الأقوى ذوالرأسين يبطل بضمهما معاً ما لم يكن
احدهما زائداً فيكون المدار على الاصل في الاخطو الاجتناب خصوصاً مع عدم تميز الخط
منهما ولا باس عما كان منه عن نسيان او قهراً وسقوط من غير اخبار او لقاء فضلاً
الماء بفعل عدم تمييزه ذلك ولو ادعى المصانم معسلاً يبطل صوته غسله اذا كان
القصير البطلان في بعضه لا في تمامه كان الصوم معتبلاً اما اذا كان ناطقاً او مستقلاً
يجوز له ابطاله فانه يصح غسله دون صومه وكذا الوضوء بالمثل والخروج ولو ادعى
في المصوب مثلاً ناسياً للصوم صح صومه دون غسله والتأسي للصوم والغضب بغير
مقامه وغير المصوب دون الجاهل العام لا **الاستسار** ابصار المعارض وبمكينة
من الوصول لمكان القفط ونحوه من غير فرق بين غبار الذبوق وغيره كما لا فرق بين
التليط وغيره على الاثر في غير لا باس بما يصير القفط عنه وكذا لا فرق على الاقوى بين كونه
ففسه غير البطلان في غيره وبين غيره حتى الهواء اذا ترك القفط من حق وصل الى المحل الذي
يظهر الصائم ثم لا باس به مع النسيان او الغفلة ويحذف عن الوصول والضرر اذا
خرج هيئة الطير الى قضاء الفرم ابتلاءه ولو خرج الضار بجائسه او بضاة لرحم بغير
بالاظفار والرجل ايضا لانه على الوجه الذي عنه والا قوى لحاق دخان الثبناك و
نحوه بغير الاضاد **الاستسار** مع تعذر البقاء على الجائبة الى الفجر من غير فرق بين شتمه
وقضائه وبين غيره من الواجب للمعيق والوسع بل لا يندفع فيه وقوى ان كان
الاقوى خلافاً لبل الاقوى البطلان بالامتناع جيباً وان لم يكن عن عدل قضاء شتمه

الاطراف
لغيره على راسه
ومر به في راسه
والاخرى من راسه
جمع لغيره من راسه

بل الاقوى من راسه
فقط كما اذا شتمه
بل الاخطو في راسه
من راسه فمطلوباً كونه

يجب الاجتناب عن تأ
المقدسة مع عدم العلم

الاتان الفساد لا يفسد
الابر منهما من راسه
فقط كما اذا شتمه

اذا كان في غير راسه
واقاضه في القفط

لكذا اشكال لوجوب
الاصالة عن المصنوع

بعد البطلان ايضا بل
في الخروج ابصار المكان

الذي لتابع كالحرج
من الفدا الضعيفة

فقط كما اذا شتمه
بل الاخطو من راسه
فقط كما اذا شتمه
الاقوى لخصاصه
ومضان وضمانه

فقط كما اذا شتمه
بل الاخطو من راسه
فقط كما اذا شتمه
الاقوى لخصاصه
ومضان وضمانه

فما ليس من المبطأ

الى جوفه من جوفته كالأباص بوصول الریح من أوطانها أو بأباص الب ببطون مثله من جوفه
بامره أو لا ومن خصه على الأقوى العاشر فقد التقي على الأصح دون ما كان منه
بلا بعد والمدار على حد ذاته ولو ابتلع في الليل ما يجب عليه قسه بالتمام فمعه
مع انحصار اخر اجده بذلك فهو لم يخصه من حق **الفصل الثالث** في تأخير
هذا الفصل فيه مباحث **المبحث الأول** ليس من المفطرات مضر الحام ولا مضغ
الطعام للصبي ولا زق الطائر ولا ذوق المرق ولا غيرها مما لا يتعدى الى الحلق بل
وان تعدى ذلك كان من غير قصد بل وان كان ولكن عن نسيان من غير قصد في ذلك
ين كونه اصل الوضع الفم لغرض صحيح ولا على الأصح وكذا لا بأس باستيقاع الرجل
في الماء بل ولا مئذون ان كان مكرها لها بكل الثوب ووضعها على الجسد بالنسيان
الرجل بينهما بل كره الذوق للنسيان ايضا وأما التواء فلا بأس باليابس منه بل ومضغه
للصائم ودونه التواء بالعود الرطب بل لا يوجب له احتيارا باليابس عليه بكمه بغير القصد
فزع الصائم بل مطلقا ما فيه بكمه بغير قصد في ذلك فمما استأنه الله وكذا لا يفسد
ابتلاع بضاة المجمع فيه وان كثر ما كان يسهل في جميعه ولا يفسد التواءه الى لقم
تصل الى قضاء الفم ثم لو خرجت عن الفم ثم ابتلعها بطل صومه وكذا البصا من غير قصد
ما كان منه او من غيره بل لو ترك في فمه حصاة وشبهها واخرجها وعليها طهر من
الزريق ثم أعادها وابتلع الريق فطهر كذلك لو بل الخيط الخيط بريقا والقرال القرال
كذلك ثم رده الى الفم وابتلع ما كان عليه من الزريق فانه يفسد ايضا الا اذا استهلك
ذلك في قمن رقيقه على وجه لا يفسد ثم استلم رقيقه وغيره ومثله ذوق المرق ومضغ
الطعام والتخلف من ماء المضغ والسيالك الرطب من لبان الزوج وغيره وان كان
لا يفسد السالك على الأصح وان وجد له طعم في رقيقه مالم يكن ذلك بنفسه نزاه منه
لو بان يكون كالسكره المدان في الفم بخلاف الطعم الذي يحصل بالحادثة فهو اقل من
وصدان المارة في الريق بل يطعم بالحن قد مده بالخطأ ويحصل له اجر لا لذلك بالبحث
ولو امتزج بريقه دم فابتلعه فالأحوط القضاء بل الكفارة بكفارة المصحح ان ينجى القضاء

الفتي كذا
قوله في جوفه من جوفته
بامره أو لا ومن خصه على الأقوى
بلا بعد والمدار على حد ذاته
مع انحصار اخر اجده بذلك
هذا الفصل فيه مباحث

المبحث الأول
ليس من المفطرات
الطعام للصبي
وان تعدى ذلك كان من غير قصد

بعض مضع على حال
الصوم لا من جثا
صائم طمها
دارها
بلا بعد كراهية الرق
طهرها اذا خرج

ن ذوق المرق
فطهره
بلا بعد كراهية الرق
طهرها اذا خرج

بل لا قوى وجوبها
على الاستهلاك
طعم طمها
بقا

في وجوب الكفارة

عند تأويل الكفارة بانسلاخ ما يخرج من بقايا الطعام من بين أسنانه ولو خرج بل لا لا حوط
 كفارة بالبحر إذا كان من الخائض وكذا ما يخرج من الفم التي بلع الفم إلى الخبيث على الأصح
 ولو قلنا عند بلع الطعام بغير البلع لم يكن عليه شيء ولو وصله لكن سبق رجوعه
 فلا حوط القضاء ثم لا بأس بالفلس القهري وإن وصل فيه الطعام ورجع كما أنه لا بأس
 بانسلاخ ما يخرج من أسنانه ونحوه سبوا وإن قصر تركه الفيل وإن كان لا حوط له
 القضاء حينئذ **البعض الثاني** كل ما ذكرنا أنه يفيد الصوم عند البقاء على الحيثية
 التي قد سمعت الكلام فيه إنما يفيد إذا وقع على الأبد ونكاح النسيان أو عند القضاء
 لا يفيد الصوم إذا قسمه من غير فرق بين العالم والمجاهل فيصير على الأصح ومنه من أكل
 ناسيا فظن فساد صومه فافطره مالا وأكل ناسيا لوجع صومه فافطر على أنه ندب ففطر
 وجوبه والمكروه المجرى في حلقه مثلاً لا يبطل صومه بذلك بخلاف المكروه على تناول الطعام
 بفسده فإنه يفطر على الأقوى لو كان لفظة على الأصح كالانطار معهم في عيدهم ثم
 لو تناولوا غير الفطر عندهم فبقية ثم بعد صومه بل لا يفيد أيضاً القضاء ولو افطره بنية
 بد هائب الفرس من دون **الحكمة الثالثة** يجب الكفارة مع القضاء متى
 شئ مما ذكرنا أنه من الفطرات عند التي من غير فرق بين المحض والإرتاسر والكدب
 على الله ورسوله وغيرها على الأصح إذا كان الصوم مما يجب فيه كغيره مضان قضاء
 بعد الزوال والسند للمعتن وصوم الاعتكاف لا واجب على الأصح ودون غيرها من
 أفراد الصيام سواء كان واجبا كالنذر والمطلق وصوم الكفارة أو عند وبأبطل الظاهر
 الأصح عليه لا اضطرار في ذلك قبل الزوال وبدره على الأصح كما ستعرف ولا فرق في
 وجوب الكفارة بين العالم والمجاهل لتبعية المقصر في السؤال أما غيره فالأقوى
 عدمها وإن كان لا حوط له أيضاً إذاؤها والأقوى أنه في شهر رمضان حجة من التي
 وصيام شهرين متتابعين وإطعام ستين مسكينا والأحوط مراعاة الترتيب فيعتق
 أولاً وإن لم يجد فاصيام فإن لم يتطعم فالإطعام كما أن الأقوى أنهما الكفارة وإن
 كان افطاره على حدة كالجائع محرماً وأكل المصوب لا حوط له جميع الخضال لتكثف

الكلب
 من يخرج من بين أسنانه ولو خرج بل لا لا حوط
 كفارة بالبحر إذا كان من الخائض وكذا ما يخرج من الفم التي بلع الفم إلى الخبيث على الأصح
 ولو قلنا عند بلع الطعام بغير البلع لم يكن عليه شيء ولو وصله لكن سبق رجوعه
 فلا حوط القضاء ثم لا بأس بالفلس القهري وإن وصل فيه الطعام ورجع كما أنه لا بأس
 بانسلاخ ما يخرج من أسنانه ونحوه سبوا وإن قصر تركه الفيل وإن كان لا حوط له
 القضاء حينئذ **البعض الثاني** كل ما ذكرنا أنه يفيد الصوم عند البقاء على الحيثية
 التي قد سمعت الكلام فيه إنما يفيد إذا وقع على الأبد ونكاح النسيان أو عند القضاء
 لا يفيد الصوم إذا قسمه من غير فرق بين العالم والمجاهل فيصير على الأصح ومنه من أكل
 ناسيا فظن فساد صومه فافطره مالا وأكل ناسيا لوجع صومه فافطر على أنه ندب ففطر
 وجوبه والمكروه المجرى في حلقه مثلاً لا يبطل صومه بذلك بخلاف المكروه على تناول الطعام
 بفسده فإنه يفطر على الأقوى لو كان لفظة على الأصح كالانطار معهم في عيدهم ثم
 لو تناولوا غير الفطر عندهم فبقية ثم بعد صومه بل لا يفيد أيضاً القضاء ولو افطره بنية
 بد هائب الفرس من دون **الحكمة الثالثة** يجب الكفارة مع القضاء متى
 شئ مما ذكرنا أنه من الفطرات عند التي من غير فرق بين المحض والإرتاسر والكدب
 على الله ورسوله وغيرها على الأصح إذا كان الصوم مما يجب فيه كغيره مضان قضاء
 بعد الزوال والسند للمعتن وصوم الاعتكاف لا واجب على الأصح ودون غيرها من
 أفراد الصيام سواء كان واجبا كالنذر والمطلق وصوم الكفارة أو عند وبأبطل الظاهر
 الأصح عليه لا اضطرار في ذلك قبل الزوال وبدره على الأصح كما ستعرف ولا فرق في
 وجوب الكفارة بين العالم والمجاهل لتبعية المقصر في السؤال أما غيره فالأقوى
 عدمها وإن كان لا حوط له أيضاً إذاؤها والأقوى أنه في شهر رمضان حجة من التي
 وصيام شهرين متتابعين وإطعام ستين مسكينا والأحوط مراعاة الترتيب فيعتق
 أولاً وإن لم يجد فاصيام فإن لم يتطعم فالإطعام كما أن الأقوى أنهما الكفارة وإن
 كان افطاره على حدة كالجائع محرماً وأكل المصوب لا حوط له جميع الخضال لتكثف

الأحوط وجوب القضاء
 في الصومين من سرك
 فطرته على إيقاعه
 الحاقه ببارافطرات
 في وجوب الكفارة لا
 يخرج من قوة فطرته
 وإجماعه
 وجوب الكفارة على الأصح
 محقق بالجماع دون سائر
 الفطرات ولا يفتقر إلى
 منه على الأحوط ومع ذلك
 هو لا شك في الكفارة
 بجماع الجمع لا بأس
 فطرته على إيقاعه

في وجوب الكفارة
 فطرته على إيقاعه

في موجبات الكفارة

في الاخير نعم تنكروا الكفارة بكار الويتش يومين من صوم تنقلو به الكفارة من شهر
واحد فصلا عن شهرين ولا تنكروا تنكروا ذلك بين جماعات يومين وعادون ثمانية التكفير
بينهما واختلف جسر الوجوب ان كان الاخطوط التكرار مع له شدة في الاضحية بما لم يخطوط
التكرار مطا فاما الجماع فالأقوى الاخطوط تكفرها بتكرارها وقارعة في اخطارها
وجب قضاءه بدل مراعاة وبحوها وان وجب الامساك على شهر رمضان نعم بوضيل
ما يجب به الكفارة ثم سقط بعد ذلك فرض الصوم بحض وجبت او نحوها من الضيق
لم تقط على الاصح ومنه اخطار لساقيل وصوله الى العمل ان يصرف اول يومه من الصوم
من سافر بعد الاخطار بقصد لفار من الكفارة نعم فطرتم بان اتم من شوال سقط
عنه مع ان الاخطوط علم سقوطها ومن اخطر في شهر رمضان غلبت عاملا مستحاضوا
امريه وار لم يكن مستحاضا وعشرين سوطا فان عاد عترة ثانيا فان عاد تنكروا
فولعوى والاخطوط قد غلبت الاعتدال ومن وطئ زوجته في شهر رمضان وهما صائمات
مكروا لها كان عليه كفارتان وتغريان خمسون سوطا وان كانت مطا وعترة كان علي
كل منهما كفارتان وتغريه ولو اكرهها في الابتداء ثم طأ وعثر في ذلك ثناء فالأخطوطا
منها مع الكفارتين منه والاخطوط على كل منهما كفارة ولا يلحق الجماع غيره ولو لم يمتد
ولا اكرهها اياه ولا اكرهه الاجنس لهما ولا حد لهما ولو على الاكره الاخر ايضا ولا التامية
بل لا الاقمة على الاصح ولو كان الزوج مفطر لسفر فحواه فأكبرها لم يتحمل عنها ايضا على
وكانت للمكرهه اجنبية فالأخطوط التحل عنها خصوصا اذا اكرهها على اخطار وحضر
بان خلافه بل هو لا يتحول من قوة ومن يغيب عليه شهران متتابعين في كفارة واحدة
وحواه على الاصح فخصام عنها ثمانية عشر يوما متتابعين على الاطوار ولو كان من العبد
صوم شهر ايسا فانه من عترة يوم في الاخطوط ان لم يكن اقوى ولو عجز عن الصوم
اصلا فصاعدا فكل يوم يمتد والاخطوط مراعاة الستين ح لا التامية عشرة فان عجز
بالكفر فان عجز نسأ استغفر الله ولو قرأ ما يؤيد له ما عجز به فاعاد واد حوط
فد بها عترة تكسر ومن عجز عن تحصيل الثلث والكفارة مشهورة ان كان ثلثين

بلا يخلو عن قوة طهرها
فانها
في مثل الحيض والجنون
ونحوها من العتريات
اشكال بل السقوط لا
يخلو عن قوة طهرها
فانها
فمن نظر الى الأقوى عند
فكرها اذا عثر
الحكم في غير الكفارات
محل النظر فيما هو
اليسور من الصوم سوا
فاد على التامية حسدا
نقص بل الاخطوط في
الكفارات متساوية
ومع الجبر اصلا فالأخطوط
ان يتصل ببعض كل يوم
من الستين على جمع
البر تصدق فالحكم
طهرها اذا عثر
أعمال

في ما يكره للضمان

ضمان الكفارة والظاهر ايضا ما اؤده ضمان الغر في ذلك **مسألة**
 ادخال الماء الى الدم للشرط المقتضى او غيرها فنفذ ودخل الجوف فانه يقضي شئين
 وان جاز له ذلك على الاصح ولذا لم يجز الكفارة على الاصح بخلاف ما لو ابلع الماء
 فانه لا قضاء على الاصح وان كان هو الاحوط ايضا كما ان الاحوط الحاق حبس بالشرط بل
 لا يخلو عن قوة لا يخلو في الاقوى ادخاله في الدم في الغرض ايضا كما يكون من غير
 صحيح والاستسقاء بلقاء فدخل الجوف وان قلنا بما اؤده للدم في غير ذلك وان كان
 الاحوط القضاء مطلقا ايضا ولا قضاء ايضا في سبيل الماء بالمقتضى للظهور المضبوط
 ولو اقل من بل الطهارة وان كانت لغرضها من الضايات من غير فرق بين الطهارة الصغرى
 والكبرى بل لا اختلاف في ذلك والظاهر انما يستعمل كونه له الماء الصغرى مطلقا للمقتضى وبغيره
 ان لا يبلغ رقبته حتى يفرق ثلاث مرات وفي الحاق غير هذه ضمان في حكم المقتضى للشرط
 وجوه في قبضه حيث ان كان معصاة بطلان لم يكن وان كان الاولى في الاخير انما
 ويؤيده وبما **الفصل الرابع** فيما يكره للضمان مضافا الى ما تقدم سابقا وهو ما
منها مباشرة النساء قسما اوليا ولا يعتبر في تحريك شهوته بذلك ولم يفصل ذلك
 بذلك ولا كان من عادة ولا حرم في التصو المبين في وجهه في ذلك الاولى في ذلك حتى
 لم يتحرك شهوته بل في عادة مع انها لا تترك بذلك **ومنها** الاكل الغصصا اذا
 كان بالذوق وشبهها وكان فيه مسك او صندل او عاف وصول او يحد الحصى في الحلق
 من الضرب نحوه **ومنها** اخراج الدم للضمض عجمة او غيرها بل يغوى في ذلك في جميع
 ما نوردت ذلك ويصير سببا للحيثان المرق من غير فرق في ذلك كله بين شهوة ضمان وغيره
 وان اشد فيه بل يجره ذلك في غير مطلق الصوم المبين اذ علم حصول الغنى في البطن
 ولم تكن ضررة في عوالبه **ومنها** دخول الحمام اذا خفي بالضعف **ومنها** السقوط
 وخصوصا مع العلم بوصوله الى ما في الجوف بل لا يحوط في الاخير من القضاء اذا كان
 الصوم معصاة بل لا يحوط الكفارة ايضا بما يجز فيه ان كان الاقوى خلاف ذلك كله
ومنها سبل واحد من خيوصا التجر منها والربح بها كما ثبت في حديث الشيخ في باب الطهارة

لا ينبغي ترك الاحتياط
 فيما كان لضمانه النافذة
 بل في غير ما كان لصاحبه
 الغرض من طهرتها
 وارتباطها

قوله
 حتى يستن
 من الماء
 حتى يخرج
 من الجوف

الذي هو
 الذي هو
 الذي هو
 الذي هو

التي هي
 التي هي
 التي هي
 التي هي

التعويض
 الذي هو
 الذي هو
 الذي هو

الحكم بالفساد
 الذي هو
 الذي هو
 الذي هو

فَعَلَامَةُ تَحُلِّ مَرَضَانِ

من الليلة خارجة وجو العدة في التاء وعدتها ثم لا بحرة فيها مدة العدل الواحد على
 الاصح ولا بمادة التاء لاجتماع المخرجين المأخوذ من سائر القوم واجتماعهم مع الشمس
 ولا بعد شعبان فافضل ابدأ وعده شهر رمضان تأملاً ابدأ ولا يصحوبه لالهلال بعد الشو
 الفريضة ليلة الزوت في ثبوت كونه ليلة سابقة كما برز في يوم الثلاثاءين قبل الزوا
 ولا يقطر ولا بعد خمسة ايام من اول هلال التاء الماضية ولا يصح لك وان افاد
 الظن بلبس له حيث بن صوم يوم التاء على ان من رمضان وان حصلت بعض هذه
 الافادات وجميعها كما لا يجب عليه صوم على شهر من غيره وان وجب عليه قضاء
 بعد ذلك اذ بان ان شهر ولو برز هلال ثوال ليلة التاسع والعشرين من هلال الثا
 اوقام بنية برز ليلة الثلاثاءين من شعبان بل وقامت بنية على هلال ثوال ليلة
 التاسع والعشرين من رتبة هلال رمضان فالأحوط والاخرى قضاء ذلك اليوم
 ولو اصبح يوم الثلاثاءين من شهر رمضان هاتماً وبنية الزوت في الماضية قبل الزوا
 اظهر صلى السيد ان كان بعد اضطرقة الاستصلاة ولا قضاء عليه على الاصح و
 على كل حال لم يجمع فيه شهر رمضان وغيره من الشهور التي لم يعلم هلالها بطريق من
 الظرفي أي لو كانوا ان يعد ما قبله من الشهور ثلاثين ثم يحكم به ولو غلبت بهو السنة
 او اكثرها بحيث لم يثبت له ذلك عدل شهر منها ثلاثين يوماً على الاصح اذا اراد ان يجمعها
 شهر مخصوص او شهرين بل لا يزيد ما لم يعلم عادة التقصان كالتوابع عبادات مثلاً في
 سنة هلالية وانفق غير الشهور كلها فان المبتغى ضلها فاما لم يقن بمقتضى العادة
 نقصان ومن كان بحيث لا يعلم شهر رمضان بخصوصه مثلاً كما لا يسهل من مجموعاً
 ما عليه على ثبوت شهر رمضان فان استمر الاستثناء وعلم انه كان شهر رمضان او
 بعد اخره بخلاف مالو بان ان كان قبله فانه يقصره ولو بعد ذلك من اخره بغير الشهر
 الذي ظهره ولا ولو لم يكن قد صام عدل لغيره ولو لم يقن شهر اصلاً فانه كل سنة شهر
 مراعاة لما بقية بين الشهرين في سنتين بان يكون بينهما احد عشر شهراً لا اريد انقص
 ولا يحوط القضاء مع ذلك بل يقوى عين ذلك عليه وسقوط الادعاء عنه نعم

معه ان لم يقن
 الهلال في سنة
 من اواخره ايام وصام
 انقص كالله في ما يقن
 الاصح وكونه
 رمضان
 انما لم يسم
 هو
 وعنه ان
 من باب
 من لا يسهل
 اي في
 ما يقن
 و
 كونه
 و
 كونه
 و
 كونه

فيمنح عليه لصيا

لو حصل له السلام بعد التقدم لوصام ^{بغيره} قولي القول بحجوب الصوم عليه نأوياً ما لم يفت منه من
الاداء والقضاء والاحوط احوال احكام شهر رمضان على ما غلب من التقاؤه والمناعة
وعبرها ما دام الاستثناء باقياً بل لو بان انه مقدم او متأخر فالاحوط كفارة شهر رمضان
وان كان يقوى سقوطه في الاول وكوفي ككفارة قضاء في الثاني وافرض حصوله بعد
الزوال بكملة ثلثين لولم يطل في الطريق كان ركعه فيها لم يكن عليه الا صوم شهر هلاله
نعم لو تيقن مخالفة رمضان وكان رمضان قائماً كان عليه قضاء يوم ان لم يكن الشهر
الذي صامه سواء الا وذي الحجة والا صلب قضاء يومين وليتق يوم فطر احكام الفيد
من الصلوة وحركة الصوم لخراج الفطرة وغير ذلك من الاحكام **الفصل الثالث**
انما يجب الصوم على البالغ العاقل الصحيح الحاضر وموافقه للحال من الجسد والنفوس فلا
يجب على الصبي المجنون الا ان يكمل بلوغ الفجر دون ما يقدر على الاصح وان كان
الاحوط الصوم في المعين ثم القضاء بعده ذلك ولا فرق في المجنون بين الاطلاق منه
والاداء في ذلك ان يحصل في النهار بل من غير العاقل الصبي عليه ولا يجب عليه الصوم مع
حصوله بخبر من التمارون فلحقى لو كان نوى الصوم قبل الانشاء ولا على الرضي المضطر
بالصوم وان يجب عليه القضاء لكن لو مره قبل الزوال لم يكن قد تناول شيئاً بعد
التيه وصام فيه شهر رمضان بخلاف ما لو مره بعد الزوال وكان قد تناول شيئاً قبل
البرء وان سهر قبل الامساك بركن ولو لم يكن جازله الا عاين في شهر رمضان
الامتناع بل الاحوط تركه ان الاحوط تركه في الجماع وان كان الاقوى ليجوز من غير
فرق بين مسافر وغيره نعم بعد ذلك قضاء لا على مسافر قبل الزوال على الاصح ظلاً
بالحكم ومنه من لم يمسح في حاله ودون المسافر بعد الزوال انه ينبغي له
وان كان قد بنت السفر لا على الاصح كما ان الاصح اضاده لو خرج قبل البرء وان لم يكن
قد بنت السفر لم يوصى له ان يتركه او يتركه على الإقامة فيه عتة اكان حكمه حكم المسافر
في الوجوب لكان قبل الزوال لم يكن قد تناول ولا فطره وعده لو كان بعد الزوال وقد
تناول وان سهر قبل الامساك كان حكمه حكمه ايضاً في قضاءه وكذا السفر كما كان

صفتان لو بات بالأداء
فالقضاء والا فلا يصح
تلاخيصاً بالجمع بينهما
فقد بان انهما

لا يترتب الا حياضاً
هذه الصورة في
حار بقائه

على الاحوط وان لا
عدم الوجوب في
حالة الفطر

والمناط كون التمتع
في السفر قبل الزوال
بعد الاصح من عمل
التمتع كذا في التمتع
المناط وجوبه لكان
ذلك الاحتمال بالجمع
فقد بان انهما
الاعمال

قد عرفت عدم الوجوب
على الرضي بهذا الحكم
مخضع للمساواة في
حار عتة
الاعمال

في قضاء الصيام

عن كبريل الواسطي قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله يقول لا يجب عليه صوم ولا قضاء على من غفر في يوم
 ما قبل الزوال وعنه لم يجب عليه قضاء يوم الذي لم فيه صيام فمعه ولو لم يجز له ولم
 يصح له كجاء القضاء على الميت سواء كان عن ظمئة أو لغيره والظاهر من هذا حكم الخائف
 لما سجد من قضاء الصلوة ومن عذاه لا يجب عليه القضاء ويحل فيه التام
 والقضاء للذات لم يصدر منهما التمتع في محلها بل للسكان من غير فرق بين الفريضة والحال
 للذات وفي نحوه الشيخ الكبير والشيخ الصغير وكذلك في الطاش الذين سبق عليهم الصوم وان
 وجب عليهم الاضطرار على الاصح لأن الاقوى جوب القضاء عليهم مع ذلك التام
 بل الاصح وجوب القضاء عليهم من كل يوم بمدة من طعام مع القضاء بل الاخطوط مذان و
 الاوط كونه من خطئه من غير فرق في العاشين من كونه من جواز الزوال وكما ان جوب القضاء
 والقديتة والمقدار للزبور على الجاهل بالمعرب إلى صحتها الصوم والوصف القليلة للذات
 كذلك من ملها من غير فرق ذلك بين كون الخوف على الولد والنفس على الاخطوط
 الاقوى بل الاخطوط ذلك وان كان الخوف على الولد من المرض من الجوع والطمع كان
 الاقوى عدم الفرق في الولد من كونه ولد لها أو متبعة برضاعه أو مستجرة بل الاقوى
 على الفرق بين نعتها الرضاع وعدمه ولو حصل من يقوم مقامها بغيره أو باجاءه بغيره
 الابا وكانت ممكنة منها المبرح عليها شيء من ذلك فصار هذا الارضاء للقضي للاضطرار
 وان كان الاخطوط خلافه والله هو العالم **الفصل الخامس** لا غور في القضاء على
 الاصح ويسبق المتابعة فيه وان كان أكثر من سنة لا الفرق فيه مطلقا وفي الزوال
 على السنة ولا يجب للتعيين فيه ايضا بل لو عين الأخير جزءا أو زواجا من ذلك صحة العقبة
 لم يقع لغيره على الاقوى بل لو طهره ذلك في الاثناء لم يكن له العمل على الاخطوط وان جاز
 السنة للعدالة ليس قبل الزوال كان الاخطوط على اعتبار التعيين بعد الفراغ من الصوم
 وكذا لا ترتيب بين أفراد القضاء اذا كان عليه رمضان فضاء وان كان لا يبعد
 وجوب خصوص الحاضر عند التصديق الذي هو الاخطوط ولا ترتيب ايضا بين القضاء
 وغيره من أقسام الصوم الواجب كفارة أو غيرها على الاصح نعم لا يجوز التخصيص بشيء من

الطاش
 من غير فرق بين الزوال والغير
 صاحب من غير فرق بين الزوال والغير
 دون ذلك ولا خلاف في ذلك
 من غير فرق بين الزوال والغير
 لا فرق في ذلك

لا يجوز عن قوة فلا
 يجوز لها الاضطرار مع ما
 مقامها من رحمة الله
 طمعه في ذلك
 الاقوى جواز التخيير
 قسمه في ذلك
 الكمال

في قضاء الغيب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
مصلحة للناس

عليه صوم واجب على الأصح قضاءه كان أو غيره من كفارة ونحوها بالظاهر في ذلك و
ان كان غيره يمكن من أداء الواجب لسفره ونحوه أما لو نذر النطق على الإطلاق أو التمام
يمكن وقوع الواجب قبلها جاز بل لو نذر أياما مخصوصة لا يمكن وقوعه قبلها أصح على
الأقوى كما يقع لو نذر الواجب قطوع حتى فرغ ولو علم في الاشياء قطع ولو تجدد بالنية
للاوابع مع بقاء علمها ومن فاتته شهر رمضان أو بعضه بمحض أو حضا ونفا من ثبات
فيه لم يجب القضاء عنه ولكن يستحب أيتا تبرع في ذاته وان استمر به المرض لم يحرم
آخر سقط قضاؤه على الأصح وكفر عن كل يوم ولا يجزئ القضاء عن التكفير على الأصح ثم
الأحوط فعله ومعه لا يلحق غير المرض من الاعتداء كالسفر في ذلك على الأصح فيجب جدي
على عدة القضاء ولا يلزم الجمع مع ذلك وان برز بينهما وآخره غارضا على القضاء مع
التكثير منه فافترق حصول العذر عند الضيق قضاء ولا كفارة على الأصح والأحوط فعلها
مع القضاء وان تركه عزرازم عليه قضاء عن العازم على العدة حتى ذكره رمضان الثالثة
أو عذر آخر ثم تبرأ إليه قضاء بعد الثاني وكفر عن كل يوم وكذا لو كفر على العدة عند
الضيق وان كان غارضا على الفعل قبله وغير المرض من الاعتداء كالمرض أو مقدر الكثرة
التي تذكرها أمثال الأحوط ولا تنكر ويتكرر التسنين على الأصح من غير فرق
قد تبرأ الاستمرار وقد تبرأ التماون فمن استمر به المرض مثلا إلى رمضان ثالث لم يكن عليه
إلا القدرية الأولى على الأصح والأحوط قضاء الثاني **الفصل الثاني في قضاء الغيب**
على الولي القضاء عن الغيب المذكور والأشياء المحرمة البدل على الأصح ما فاتته عدا أو بعد
كفره سفره ونحوها ثم انما يجب اذا كان قد تمكن من القضاء وأهل وان كان لا
فيما فات بالسفر القضاء عنه مطلقا سوله تمكن من إقامته ولم يفعل ولا ولا فرق في الوجوب
على الولي بين من ترك ما يمكن التصديق به عنه وغيره على الأصح وان كان الأحوط في
الأول الصلة عنه برضاء الوارث مع القضاء وقد تقدم في قضاء الصلوة المراد
بالولي كما أنه قد تقدم غير ذلك فلا حظ وأهل ولو لم يكن له ولي لم يجب القضاء عنه
على أحد ثم يقوى التغيير بين القضاء عنه ولو باجوة من أصله ما له أدله لكن قد وصيها

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
مصلحة للناس

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
مصلحة للناس

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
مصلحة للناس

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
مصلحة للناس

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
مصلحة للناس

فصول الكفارة

على الاصح كما عرفت وكفارة الاعتكاف التي هي مثلها على الاقوى وان كان الاحوط مراعاة ترتيب كفارة الظهار فيها وكفارة النذر والعهد كذلك وكفارة حلق الراس في الاحرام وبين ما يجب فيه الصوم على غيره غير ما يدينه وبين غيره وهو كفارة الواجب استهله منه ياذنر فلهذا بدنه او غيره فان عجز فشاء او صياما لثلاثة ايام **الباب الثاني** في هذا الصوم بل كل صواب كذلك حتى كفارة قضاء شهر رمضان وحلق الراس في الثاني عشر من البسنة والشهرين اللذين عجز عنها على الاصح يجب فيه الشاي ولو لا قضاء الزمان ذلك كسهر رمضان على اربعة الاطراف صوم السنة واخويه عجزا عاقبة الشاي وان كان صوم شهر عجزه اذا كان المقصود مطلق الصوم والظواهر المطلقة اذا كان المقصود للساق فالاحوط ان يكون اقوى مراعاة الشاي الثاني صوم قضاء الواجب لو نذر رأينا واشترط فيه الشاي وان كان الاحوط مراعاته في قضاء شهر رمضان وفي الاخير الثالث جواز الصيد ان كان نعمة الا ان الاطراف فيها بل طلعها مراعاة الرابع صوم التمتع بدل الشك والاحوط ايضا الشاي **الباب الثالث** في كل ما يشترط فيه الشاي اذا فطر في ثلثة ايام بعد روى عليه عند زواله ولا يستأنف من غير في بين الشهرين واسم على الاصح بل الثلاثة في كفارة اليمين او قضاء رمضان والاعتكاف على الاقوى كما ان الاقوى عند الفرق في الزم من الزم من المحذور عجزها من الاعذار التي يرفع خطاب الصوم معها وان كان اسبابها من العذر بعد يجوز ان يرفع له فعلها فيندرج فيها جندة لتصرفه لم يكن انظر اذ على الاصح ونسب ان البنية خواتم وقها بل يندرج فيها نذر ما ينال الشاي قبل تعلق الكفارة كصوم كل خير في جندة لتسابعة فجماعه ولا يجب عليه ان يغال غير انصوح من المحال لتعد الشاي نعم لو كان قد نذر صوما لم يتخذ ذلك والزم ابد البناء مع العذر وانما لا يتخذ الشاي شرعا لان المراد سقوط الشاي جندة مع جميع الصوحي ما بقي فان اخلا الثالث ليعجزه راسنا في الشهرين والشهر المنذر وصوم متابع فيه وغيرهما انما الصوم المتتابع نعم الظاهر عند

وهي مدة شاة او عظام
ثلاثة ايام والصدق
على سنة من اكل كحل
واحد مذن فلهذا
ذامه فاش
هذه الكلية محل منع
لا يجب المتابع الا في
عجزه صوم بل الاقوى
في قضاء شهر رمضان
الزمن الثانية عشر يوما
البسنة عند وجوب الشاي
وان كان هو الاحوط
في الجميع نعم لا يبعد جواز
في الثانية عشر يوما
الذين عجزوا عنها
ذامه فاش
لا ينال الاجابة فيه
فلهذا لا يندرج
التعاضد
او عذر الله في
العذر سنة من جوع مستحق
المراد في كذا
في كذا من جوع مستحق
او عذر الله في
ذامه فاش
وجوب الاستيفاء
في التمسك اختيارا كالحل
عن قوة فلهذا
ذامه فاش

في شرائط الاعتكاف

الاول في شرائطه وهي **الاول والثاني** البلوغ والعقل والاصح
 من غير اليافع على الاصح ولا من الجنون مطبوعا وارواحا ولا من لا يملك
 وعنه من فاقد العقل **الثالث** الاسلام بل لا يمان ابتداء وسنداقا
 ان تدق لا شاء بطل على الاصح **الرابع** التمتع بغيره من العادات ولا يضر فيها
 بعد الاخلال من التبعين ازيد من ينسب به غير على الاصح ويكفي في المنزلة ان تدب
 اذا اراد التعرض للوجوب وان وجب لذلك لكان الاحوط مراعاة في ابتداء التمتع بل لا
 حوط تحديد يتبع الوجوب للوجوب التمتع بل لا حوط ان تكون عند الفجر وعند
 الغروب من اليوم الثاني على وجه يخص معه المقارنة غيرا من غير اعتبار التقدم
 البسر والثاني والآخر والآخر فيها سهل بناء على المختار من الحق الذي عني منه يعلم كيفية التمتع
 في ابتداء الاعتكاف الذي هو اول الفجر من اليوم الاول ولا يكفي فيه التمتع على
 الاصح نعم الاحوط فعلها عند الغروب من الليلة الاولى وعند الفجر من يومها ويحجب
 بقية عن التمتع والمخجل على الاصح ولا يجوز العادل بالتمتع من اعتكاف في غيره لشد في الكو
 والتدابير واختلافها ولا عزيمة بتمتع في غيره نعم لو نوى واجبا فان عكسه يجوز فان
 الاهي جواز عدوله الى التمتع بالاعتكاف لئلا يفسد ولا وانما هو من تنبه الوجوب
 في مقام التمتع ولا بأس في العكس ما لم يكن على وجه التمتع مع التمتع كما هي في الصوم
 فلا يصح بل تنكر لا يصح فيه كونه بل يكفي فيه وقوعه في يوم لغيره واجبا كان لغيره
 رمضان او غيره فاما مؤداه عن نفسه او محضه عن الغير غير فتدلت بين الاعتكاف
 الواجب بغيره مثل غيره ولا بأس جفت في بوقوع الاعتكاف التمتع ومطابقا في شهر
 ومضان وغيره من الصوم الواجب بل لو تدبر الاعتكاف في ايام بعضها وكان عليه
 صوم تدبر لغيره الصوم في ايام الاعتكاف وفاء عن التدبر وكذلك لا بأس بالاعتكاف
 التدبر ومطابقا في الصوم التدبر ولا يجرى مجوز فمعه ان لا يضره اعتكافه
 وان فطمه نقص اعتكافه واحتاج في سبب اعتكاف حرم لو كان الاعتكاف
 منذ راعيا ليجزئه طمع الصوم جدي من حيث وجوب الاعتكاف وعلى كل حال

فيه نظر والاصح التمتع
 مبرك قدس سوره
 نظم الاعتكاف
 الفاك

اذا لم يكن على حاله
 فلهذا ما مدله
 الفاك

في شرائط الاعتكاف

بما هو من الشهر المنذر وإذا فرض الإخلال في لائتا رتوب رافعتكاف شهر معين
 ولم يعلم بجي خرج كالجوس والناس قضاء ولو غت السجود فحي والاعتكاف ولو نذر
 اعتكافا ربة أيام فخلال الرابع أن يتركه لا بد أن يصير إلى آخره لغيره لا بد أن
 والآقوى التحريم من جعل اليوم الواجب ولا أو وسطا أو آخر ولو نذر غنم أو خمسة
 وجعل يقيم بها سادسا سواه أفراد اليومين وأضمتها إلى الثلثة السابعة
 المكان لا يصح إلا في مسجد إلا لا يحوط كونه أحد لا ربة مسجد الحرام ومسجد النبي صلى
 الله ومسجد الكوفة ومسجد البصرة وإن كان في الآقوى جواز في كل مسجد مع دون
 غيره كمسجد القبلتين والسوق فلو فرض تعدد في الواحد جاز في كل واحد منهما ثم لم يلزم
 الشراك بينهما في الاعتكاف لو الواحد مع عدم الاتصال بل ومعه إذا كان بالثبوت فيها
 مما لا يرفع الشك ولا يتحقق مقدره الوحدة التي هي المدار في ذلك ولو تعدد الملك
 في محل التمتع خوف ربحه بطل ولا يجوز به جسد البناء في جامع أو على الآقوى حتى
 لو زاد التمتع على الأصغر فلا بد من الاستيناف مع وجوب الاعتكاف ولا يجوز به البناء
 على الأول بل الظاهر ذلك لو تعدد راعاهم البيت في المكان الذي اعتكف فيه فخرجوا
 عن قابلية البيت فيه واحد لا سبب من السجدة طوعا على الأصح وسادها
 كبست المأوى في الكوفة ومنازلها ومخاريبها وغير ذلك مما هو مبني على الدخول ما
 يعلم فخرجهم بخلاف سببها ما هو مبني على الخروج مما لم يعلم دخوله ولا مضافا
 إلى ما هو مبني عليها مع اتحادها اتحادها وفرض لم يحفل به وهي ليس من مسجد
 على الظاهر ولو قصد المسكن لا اعتكاف في الأسفل ودر السطح أو مكان خاص من
 الجامع دين غيره لم يمسك على الآقوى ثم لو خصصا لغير المسجد كذا كراية في المسكن
 من المصالح ما يمكن منه اعتباره ولو اعتكف سائر على المسكن أو على سبب خال المصالح
 وقسم الجامع بينه وبينه والشباع وحكم الجامع لا يجوز إلا كذا في غير المسجد
 نفسه وإذا كانت مهمل من الجامع لا يجوز الاعتكاف فيه ولو كان في دار
 مسجد المدينة ولو كان في دار جامع ذلك ليس في الاعتكاف في المكان الذي هو فيه

ما قصد في شرائط
 التمتع بجري فدايا
 بربارة طهارة
 الأصل

سنة
 من نافذة من حارة
 فربارة في حارة
 الأصل

في أحكام الاعتكاف

ولا يجوز التعلق في الاعتكاف من علقه بطل الا اذا كان شرطاً مؤكداً نحو ان كان
راجحاً وكان المحل مجزئاً وشبه ذلك ولا يقع اشتراط الفسخ في عتكاف فليكن
عبد اولاده واعتكاف اخر وابنه العالم **المبحث الثالث** في احكامه محرم
على المعتكف امور منها ما يشتره النساء بالجماع مل وانهن المتقبل بشهوة
بشرعي بطلته على الاصح كثيرها من النساء فيات التي يستعملها بل الاحوط اجتناب
الجماع ولو في غير الفرجين بعد ازاله والتطريش به وانه كان الاقوى خلافه وحكم
المراء العتكاف في ذلك حكم الرجل فيبطل اعتكافه ما تمتها او تقبلها بشهوة عنها
لا يجوز له الاكل بالجماع مطاعاً من غير فرق بين الذكر والانثى وغيرها كذا
بالاحوط نعيم اللبس المتقبل بشهوة للذكر والمرأة كما ان الاحوط استيفاء
الاعتكاف بالجماع سواء بالجماع للفسخ والتقبل ومنها انهم يطيب مثل ذلك
مخافه حاشه التفتيح ومنها استدعاء النوى قول وافق للاضابط
منهم البيع واستدعاءه وان كان الاقوى صحة ما ولو وقابل الاحوط اجتناب
كل ما يفتنى به من متاع في النور لدينونه من اضاف المعان حتى الحياطة و
شبهها الا ما لا تدنس بل الاحوط اجتناب كل ما يحاج اليه وان كان
الاقوى من تحريمه ما عداها حتى الصلح والاحارة بل الظاهر على حوته ما امتس
الحاجة اليه مما يقصر اليه من ما كوى ومشرب ان كان ينبغي تصدياً بما اذا تعد
الموتيل والفعل غير البيع ومنها المداواة على امره بنوى او دنى لحد اثبات
الفسخ والغسل لا يظلم الحى ورد المخيم عن الخطاء فانه من اصل الصفاة
المدارج على التنية وان لكل امرئ ما نوى ان جراحه وان شرا فته او الاحوط
لتعسك حساباً بالجنحة لحره وان كان الاقوى خلافه خصوصاً للفسخ لخط و
ازالة الدية واكمل التعبد وبعد ذلك ما كان جميع ذلك حائزاً ليجزله النظر
في ما شبهه والنحو في المباح الحجاج اليه وعمره نعم لا فرق في حرمة ما يفتنى على
اعتكاف من الايام لانهما من الاعطار وكل اعتكاف واحد ولو اكرهه الناس

اذا كان عالماً بفتنى
الشرط ولا فلا يخلو
عن اشكال الا اذا كان
بغير ان الاحتياط
طهراً لا غير
الغالب

مع
وكان ذلك الزمان
نه طهراً لا غير
نقطة

مع
لا يثبت الاحتياط فيه
مطلقاً لا يفتنى
الضرورة طهراً
محدثاً
الماضي
في غير ما يفتنى
في غير ما يفتنى
في غير ما يفتنى
في غير ما يفتنى

في تفسير الاعتكاف

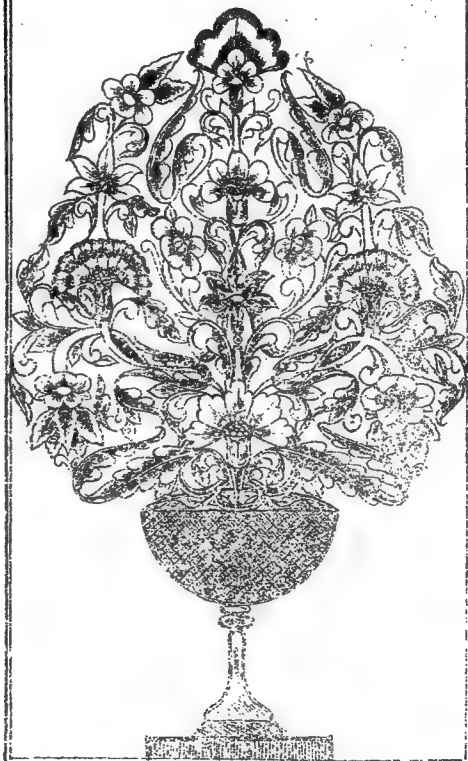
يجب قضاء أو اذافات ولو بناه لا من قبله بل الا حوط الفور فيه وان كان الاقوى
 على ما ان الاقوى ولم مشروعية قضاء المكتوب منه ومن مات قبل القضاء
 اعتكافه الواجب بندر ومخونه الا حوط قضاء وليته عنه والاخرى عدم وجوبه
 وان كان قد تمكن منه الميت واهل بيته لم كان تدارك القوم معناه وجب على الوالي
 جسد قضاء ذلك **الحكم الرابع** في الاعتكاف كماله افساد الصوم
 مضاف الى ما مضى سابقا ففي اعتكافه في يوم فسد الاعتكاف بل ان كان
 افساده بالجماع وكان واجبا او لا فانه لا يفسد الا حوطه فيه بالشرط وجبت الكفارة
 بل الا حوط الحاق الاستغناء به وا حوط منه الحاق كف فطره وا حوط من ذلك الكفارة
 في مطلق الاعتكاف وان كان مندوبا او واجبا مطاعا والظاهر ان وجوبها بالجماع
 في شاء الاعتكاف وان لم يحصل به فساد اعتكافه كالجوامع في الليل كان الظاهر
 وجوب الكفارتين لو كان الاعتكاف فشهري رمضان وقد عساه بعد فرض تعيينه
 بالجماع خارا او كان في شاء الصوم قضاء عنه وفسده به بعد الزوال بل الاقوى

الاقوى اختصاصها
 بالجماع في الواجب
 جسد امره بانه
 افعالي

كفارة التمتع لا يخلو
 عن وجبة لكن الا حوط
 ما في المتن ظميرا
 اذ امر الله بتامها
 صانته

والا حوط وجوب الاربع عليه اذا كان قد ذكره امره بالاعتكاف
 فما معناه ان شهر رمضان وكفارة اعتكاف
 كفارة شهر رمضان على الاصح والا حوطه
 الترتيب فيها كفارة الظهار والله هو اعلم
 بحقايق الامور ولا مبرر للشك في ذلك
 والظاهر ان باضا كما هو
 اهلها ومنه في كتاب

قد تم الكتاب بمطالع من المصنف
 الطاهر من اجل محبته من الشفاء
 جاهدت طباشيرها من غير



فَاعْتَبِرُوا السَّامِعَاتِ فِي الْعَقْلِ

فلا يفضل شيء من ذلك بل ان اذن الولي فضلا عن المنع بل وفضل اعيد ما كان عبادة منه على الاحوط والا فاقوى نعم يكفي الفحوى حالي المحسوب والغيبة والولي عليه من الاثر بالمراث تسقط اولوتيه كما انما تسقط بالامتناع وحاكم الشرع ولو لم يزل له ولو لغيبة ونحوها **الفصل الثاني** هو عبادة على الاقوى يعتبر فيه ما يعتبرها من النية التي هي الداعي عندنا ولا يجب التفرص للوجه على الاقوى ان كان هو الاحوط فضلا عن الرضخ والاستباحة والاقوى الاجزاء بنية واحدة للثلاثة وان كان الاحوط يتجدد ما عند كل غيب لكن من غير تعرض للغيبة وعدمها كما ان الاحوط انما له الباسر للثلاثة وان كان الاقوى جواز التوزيع فتوى كل واحد منهم على الوجه للزوي وبل جواز جواز التوزيع في اجزاء الفصل الواحد بل يقوى جواز في اجزاء العضو الواحد بل يقوى جواز اشتراك الاثنين فصاعدا في الفصل كله اذا كان على وجه يستند اليهم للاتحاد بالاعتب مثلاً والنية من العاقل ود القلب لا اذ فرض كون كل منهما غاسلاً فتقوى النية من احدها بل لو كان احدهما غير مكلف لم يقدح **الفصل الثالث** يعتبر فيها ثلاثة في التفسير فلا يفضل الرجل المرتبة وبالعكس ان فرض عدم النظر والنسب المحارم بنسب ورضاع فغنى لكن منهما ما تفصيل الاقوى مع عدم انما اثل لولا متاعه ولا يعاد بعد وجودهما اذ لا يجب تفصيل من المستجدة هذا العمل ولكن الاحوط ان لم يكن اقوى ان يكون من ورثة النساب نعم يقوى جواز تفصيل كل من الزوجين الاخر احتياطاً بغيره وان كان الاحوط كون حاله ايضاً كما ان الاحوط كون من فوق النساب بضاً خصوصاً في تفصيل الزوج الزوجية بل الاحوط ان لم يكن اقوى عدم النظر في عورتهما وبطهر الثوب بتعاقب غير حاجته الى حصول الاقوى وان كان هو الاحوط ولا فرق في الزوجية بين الحرمة والامتناع والانتطاع والدوام كالعكس لا يتلفه وحيثما حكم الزوجية على الاقوى بل وانقضت عدة الوفاة وتزوجت وفرض قبله است بعير غيباً جازها التفصيل والا فاقوى الحاق الامتناع ولما كانت ولا بالزوجية في جواز التفصيل بل من كل منهما اذ لم تكن من زوجة او معة او مبيعة او مكاتبه فلهما جفتا تفصيله واد من من انقضت نية وبالعكس ان كان الاحوط خلافه حتى فام الولد الابن

والاحوط الجمع بين الاستيذان من الزوج وبين اذن المرتبة اللاحقة لظهورها في مرقاها

الاقوى جوازه في الكبراهة في جوازها في عمره في الله في الاحوط عند طهرها ما في الله في الله

لا يترتب الاحتياط في تفصيلها اياه طهرها في عمره

في شرائط الغاسل

أولت ثلث سنين فادون فيحو لكل من الرجل والمرأة تسليها ما يجد من حتى من
 العورة وان وجد الماء على الاصح وان كان الاحوط خلافه والتسلي المشكل اذا كان
 له ثلث سنين فادون واضح وكذا اذا كان لاكثر مع وجود محلوكة له لا مانع لها من
 تسليها فان لم يكن له محلوكة كذلك فالأولى تسليها لها ومن الرجال والنساء
 فان لم يكن له محرم فالأولى تكرار الغسل من الرجال والنساء وان كان يقوى لا كقاء
 بوقوعه من احدهما وكذا لو وجد ميتا وبعضه وكان مشبهة الذكورة والانوثه
 فيفضل التحق المشكل أمته ومحارمه خصوصا سمعت في غيره دون الاجانب ان لم يوجد
 غيره وان كان هو الاحوط ولكن مع تجفيفه قبل التسكين كما انه لو ماتت امرأة و
 ليس الا الاجانب مثلاً سقط غسلها ودفنت كما هي وان أمكن من دون لس نظر
 والأولى غسل مواضع التيتم منها من دون لس نظر وأولى منه تسليها من وراء ثيابها
 من دون لس نظر ولكن مع المحافظة على التجفيف قبل التكفير في ذلك الكلام لو مات
 الرجل وليس معه النساء اجنيات بل كذا من زاد على اثنين من الذكور فانه يحكم
 الرجل كما ان الانثى لو زادت على ذلك يحكم المرأة والله العالم **الفصل الرابع**
 يقتضي الغاسل كونه مكلفاً تصح منه العبادة فلا تصح من المجنون ولا من الصبي وان
 كان ميماً أو لا من الخالف فضلاً عن الكافر ثم يجوز تسليها خصوص الكلي المسلم
 اذا لم يحضره مسلم ولا مسلمة ذات رحم وتسليها الكتابية المسلمة اذا لم تكن مسلمة ولا
 ذورحم مع حضور الاجنبي من المسلمين فامرجئها الكلي بالاغتسال ولا
 ثم التسلي يتولى هو النبيه دون الكلي بل الظاهر الجواز ان يحضر الاجنبي
 فيحيته الكتابي حتى في هذا الفصل التصوري والأقوى وجوب العبادة مع فرض
 وجود الماء ان كان الأقوى وجوب الغسل للسوان لم يحضر الماء ولا الأولى التحريم
 مباشرة الكتابية الغسل كما ان الأولى التحريم مباشرة بدن ثلث بعد غسله
 مع رطوبته وفي حال غسله ولو بان يكون للقلب له السلام والسلامة من وراء ثوب
 ونحوه أو بالعتب عليه قبل مباشرة للظهر فيها وفي الخاف الخاف حكم الزبورة قوة

الاحوط الجمع بين تسليها
 وتسليها لها وان
 حارمه

لا يبعد التفرع وان
 كان الاحوط التكرار
 حتى مع وجوب الامنة
 والمعاد ايضا نظراً
 وارحمه

الأقوى تحريمه للمرأة
 وان كان لا يجوز عن
 غيره
 حارمه
 الأقوى عدم وجوبه
 اذا لم يحضر وان كان
 احوط طمسها
 حارمه

بل هو مقد على الكلي
 طمسها وارحمه
 تعالى

الفصل الخامس يجب تفصيل كل عظم الشهادتين ولم يعلم منه عدم

الاذعان باحدها وان لم يكن معتقدا للحق كالحقائعين والواهبية والشاوسية
نحوهم من فرق الامامية على الخواارج والعلانية وغيرهم ممن حكم بكفرهم بقول واضل
او غيرها كالتواصت منكروى احدثه ورويات الذين فضلوا عن غيرهم من الكافرين
كقبيل اهل الحق ان لم تكن قبيحة ففضل اهلهم وان كان الليث من اهل الحق وولد
اسلم بحكم الاسلام كان ولدا لكافر فحكمه نعم ولد الزنا من كل من ايسر على الاخط ولا
قوى والحق البالغ من الكفار والمسلمين بعد صف الاسلام والكفر الحق بما اوكدا الو
بلغا مجنونين على شكاف ولد الكافر اخطو القسيل كما في كل من ثبت كفره ولو بالنية
ولسبى تبع التبليغ الاسلام على الاخط ولا قوى وكذا القبط دارا الاسلام بالالكفر
مع امكان التولد من مسلم نعم لا يفسل الشهيد اذا مات في المعركة او قبل تقضى الحرب
وان خرج غلظا في الاوى وان ادرك ويدررق ولا يقض اذا لم يخرج عن ثيابه ولا الكفر
او كان يضل عليه والم ادرك القسيل بين يدى المصوم او نائب الخاص بل طلق الجهاد
الان وهو شيتل فله القسيل في الغم الثاني منه وهو كادهم المسلمين عد ونجاف
منه على بضو اسلام وان لم يكن المصوم او نائب خاصه او لا فرق في الشهيد بين الحرب
والصله المقتول بعد دعوته للقول بسلاهم وغيره والمقتول عدلا واخطا والقتل
طرية ولا فرق بين الذائع العاقل وغيرهما مع فرض جوب الجهاد بهم ولا بين الحرب
وغيره ولا بين قبيل المشركين والاعاقل بل اوداسه حيول المسلمين او موت به فرقة
بلواطر بسبب الجهاد كان شهيدا بل لو وجد ميتا في المعركة ولم يكن فيه اثر قتلا كان
كذلك وان كان الاخطو قسيلة كان الاخطو ذلك ايضا للمقتول قبل مقابل
العسكريين بان كان عينا المسلمين مثلا وان كان الاوى سقوط غسار وتكفينه
ايضا نعم لو مات الشهيد بعد تقضى الحرب غسله وان ادرك وجوته غير مستقرة
وكذلك يقطر جوب قسيل من وجب عليه القتل قودا او جابلا نظاهركون
ذات مصرية لا رخصه وكيد يشربان بامرة الامم او نائب الخاص والاداميل او

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

عَنْبِلٌ وَمَجْنُونٌ وَتَقِيدٌ فِي سَقُوطِ الشَّهَادَةِ عَلَيْهِ

ممن يقع منه التسبيل على الأصح وان لم يكن غائلاً بالاعتصال على حسب غسل الميت
 حتى فرج الخطأ في الأقاليم وغيره على الأصح ثم بالخطأ ثم بالتكفين ثم بفصال ثم طحا
 عليها من دون إعادة تسبيل كما لا غسل على منسجها بل يقوى عند وجوب ذلها
 الحاصلة من الصلابة بها وكيفية ما قد كان بعد الصلابة كما هو الظاهر من مدح
 الحائز الأصغر في ثنائه فضلاً عما بعده بل لا كبر ولو جازية فم يقوى عند ارتفاع حكمها
 السابق عليه بل لا يدخل فيه شيء من الاعتصال المتقدم سببها عليه وان نواها على
 الإحوط ان لم يكن أقوى فيجب ان يتسبّلح منها ان وجبت غايتها او قلنا بوجوبها
 لضمها والا استحب وان لم نوجب شيئاً من ذلك فيمن مات جناً ولو اتفق موت
 من قدم الفصل المزبور تحت نفسه وقتله بغير السبب المزبور وجب تسبيل بل لا
 التجدد لو عدل عن تسبيل ذلك التسبيل في خروج ان كان مواضعه الأولى كما لو تعدد
 القصاص ان كان الأقوى خلافه حتى مع اختلاف السبب كالقود والرمم كان الأقوى
 ان لم يكن أقوى عند الاجتزاء به لو وقع منه من دون أمر له به ولو انعقد ولو لم يفعل
 بعد الأمر به ولو لم يستأ غسل بعد الاعتقال على الإحوط والأقوى **الفصل الثاني**
 اذا وجد بعض الميت فان كان فيه الصلابة والصلابة وحده بل وبعض الصلابة مع كلف
 غسله كفن وصل عليه ودفع بل الإحوط ان لم يكن أقوى تكفيه بقطع ثلثه وان كان
 الصلابة وحده ويجب تحيط ما كان من السجدة بل الإحوط تحيط الصلابة وحده وان
 كان الأقوى عدم الوجوب ان لم يكن كذلك بل كان قطعة فيها عظم غسله وكذا
 القطعة من حتى على الأصح والأحوط يعلق فخرقة ويدفن ان كان الأحوط ألف
 في قطع ثلث خصوصاً اذا كان مما يثقل فيه الفضة الثالث حال الاتصال كما ينبغي
 التخييط مع وجود شيء من عظامه لا يثقل فيه العظم المجزئات العظم جميعاً انقضى
 حتى في الصلابة عليه ارجاعاً ثم ينبغي استئصال السن والظفر من الحيوان قطع مائة
 شيء يسير عن التيمم والأحوط الصلابة على ما مضى السابق من التيمم وان كان عظم الكلب
 والرجل يحويها وان كان الأقوى خلافه كما لا أقوى جواز تسبيل من الرجل

الأقوى الاجتزاء
 تحيط بالثلاثة

الأقوى جواز الانقطاع
 على ما يفتاونه فكفى
 الثمان في الصلابة
 وحده طمسها
 حرام بقائه

فَلَا خَافَ الْقَيْدُ

خوفه تطهيرا وبها على يد البصري مثلاً ثم غسل فيه حلالا عشرها غسل بل من روى
الاصابع الى نصف الذراع ثلاثا بل يفي ذلك في الاغسال الثلاثة بل يتبع غسله في الماء
ماء السدة وفي الثاني بماء الكافور والثالث بماء الفرج والظاهر التحريم من البدنة
اليدين وبين الفرجين والله العالم ثانيا عشرها مع بطون رفق قبل الغسلين الأولين
خاصة الا ان يكون امرئ مجلى فلا يغتسل بل لو لم يكرهه والغسلها البدنة بالسحق
الا من الراس عند رادة غسلها الاغسال الثلاثة رابع عشرها كون الغاسل على جأ
والأولى الا من منعه فالا عند تغليب التمسك هذا بدن عبدك للؤمن هذا خرجت
رواية منه وروى عنه ثانياً فافقوك ففقوك ويتبعى الزوق يوجب جمع احوالها عشرها
غسل الغاسل بل يبر بعد كل غسل من الاغسال الى المرقين بل الى المنكبين ثلث عشر
سادس عشرها استحباب ذلك وامر باليد استئصالها وان لم يحس سقوط شيء منها فلا
أكفى في الغسل على وجهه ثم الماء على المضول سابع عشرها كون ماء الغسل مقدار
ست قيرثا منشرها تقسيف شوب بظف مثلاً بعد الفرج تاسع عشرها ان
جعل الغاسل الميت بين رجله العشريون كراهته تضاده بل لا يحوط اجنباه الحاد
والعشريون كراهته حق شيء من الظهارة وان طالت وكان تحتها وجه بل يكره غسلها
كما يكره ازالة شعرها منه واجبه بظف وحلوا وطلى فضا لعن راسه وغيره ويتبع الغيبة
بل يعلق الشعر وحف الشارب بل لا يحوط ترك قص الشعر تسع عشرها طلق
الشعر بل لو سقط منه شيء جعل عشره كغيره وجوبا بعد نصيبه الثاني والثالث كراهته
تسعين المائة الا ان يتوضأ للتغيب عليه ليشه فالجهد على الغاسل مثلاً الى العروة
والله العالم المبحث الثاني في التكفين وفيه فصول ايضا الاول هو وجب
كفانية التكفين لكن لا يجب فيه النية كالحوط وان كان هو لا يحوط كما ان الواجب
التكفين بثلثة قطع على الاصح والاحوط احدها المتر بمعنى الاذار وبكفي متناه
ويصح كونه ينطى الصد والثابتين بل الرجلين بل هو لا يحوط كما ان الاحوط
ان لم يكن اقوى اعتبار رضى الوارث بذلك والوصية بمن نطقه وقبض الاحوط

التنظيف

عقود و کذا و منہ کہ مہنت ہے

جميع الحقوق محفوظة
جميع الحقوق محفوظة

مجلس علماء العرب والمسلمين

دانشگاه تهران

جملہ اشیاء پر

کتاب: *تاریخ و جغرافیہ*

مجلس الشورى



11

بسم الله الرحمن الرحيم

برای این کار باید که

اول سوری و دوم حبس

در اینست که حق تعالی بفرموده

رو به رسته گویایند عسوی را با این
خود رسته و مرطوبی که در این

مرحوم کینئر شہ

الكنوز

ساکنہ خیر ماہیہ و کسوف و تاریکی و

میں نے اس کے لئے دعا کی ہے کہ وہ جلد صحت یاب ہو۔

الحمد لله رب العالمين

مجلس شورای اسلامی

مجلس شورای اسلامی

الموسم في سنة ١٩٢٠

مجلس شورای اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم

لا بد من العلم بالدين

في جزيرة قيسية

و لا حرام عليه فحاشيه

12

في التكفين

والأقوى والواجب منهما وربما لم يحصل إلا نصف الشاؤ كما ثبت ربما استحب
 إل القدر كما لا بأس به ولكن ينبغي اعتبار رضى الوارث في الزيادة على الميراثى والوصية به
 من الثلث وأذا رأى ثوب يشتمل جميع البدن طولا وعرضا بل لا يحوطان لم يكن أقوى
 زيادة في الطول بحيث يشتمل لا يحوط الزيادة في العرض بحيث يوضع أحد جانبيه على
 الآخر ولو لم يحصل إلا احدى الثلثين وجب مع الذودان بقدر الثوب الشامل للبدن
 بل لا يحوط تقديم القيص على الميرث ولو لم يحصل إلا ما يستر به العورة وجب مع الذودان
 بقدر القبيل ولا طين في كفتة التكفين أن يبدأ بالفاخر الفخذين أو لا ثم الميرث ثم القيص
الفصل الثاني يجوز أن يكون الكفن مضوبا ولو لم يوجد غيره ولا متضمنا
 ولو بفاستره يعني بما في الصلوة على الأحوطان لم يكن أقوى ولا حريرا مضوبا ولو كان
 امرئ به لا غيره مما لا يجوز الصلوة فيه للرجل مختارا كما لا بد من صوف ما لا يؤكل
 لحم وشعره ووبره فضلا عن جلده بل مطلق الجلود وإن كانت بما يؤكل لحمه على الأحوط
 أن لم يكن أقوى ثم لا بأس بما يبيح ثوبا وإن كان مختصا من شعره ووبره وصوفه يؤكل
 لحمه على الأصح بل هو أولى في الثوب المختص من الحر وغيره مما يجوز الصلوة فيه ولو لم
 إلا التخصيص وغيره مما لا يجوز حال الاختيار جازا التكفين به فضلا عن ستر العورة بل
 أقوى الوجوب حتى في الحر ومعه الذودان فقديم جلده ما يؤكل لحمه على غيره ثم التخصيص
 مع قلته التماسه وعدم تلويثها للبدن ثم الحرير على ما لا يؤكل لحمه ثم الثوب من حرير أو غيره
 على جلده لا يخلو من قوة والأحوط اعتبار السترة للبدن في كل من القطع الثلاثة وإن كان
 كان الأقوى لا كفته بمحصول السترة من المجموع كان الأحوط حصوله بنفس الثوب لا الله
 ونحوه مما يطلى به الثوب إن كان أقوى لا جزاء به أيضا والله العالم **الفصل الثالث**
 لو تفتش الكفن قبل الوضع في القبر وجب الزلزال التماسه عن فضله وقصر غيره واجرى
 الكفن وكذا بعد الوضع فيه بالوعد والفضل ولو كان في إخراجهم هناك لم يمتد قطع
 بمضاض نحوه كما أنه يصير الفضل مع تعدد الفرض وفساد سائر الكفن به مثلاً
 ولو تفتش معظم الكفن بحيث يفرض فخره وكان عمله مستعداً فإن كان قبل الوضع

وهو الأحوط الأجله
 فله ثوبا داريا
 القائل

لكن الأحوط التزليله
 طبقا لما قلناه
 القائل
 على المصوب فله ثوبا
 حرام محرما
 تقديم القيص خصوصا
 مع الكثرة على وفاء
 لا يؤكل لحمه ولا غيره
 تقديم الحرير عليه فمن
 قلنا لا يرضاه الله
 لا ينزل حله
 دار محرم
 التماسه
 فمن سبب فتح
 القرض
 فمن سبب فخره

في الزكف المرفوع على زوجها

في القبر يدل على ذلك بعد الوضع فيه مع الامكان في الاحوط ان لم يكن اقوى بالاثبات
دفع فيه **الفصل الرابع** في الزكف المرفوع على الزوج وان كانت ثمة مال سوله
كانت مدحولا لها والا صغيرة او كبيرة عاقله ويجوز تحرره بل لغيره دائمة بل منقطعة
مطبعة بل وفائده بل ومطلقة رجعية بخلاف البائن بل والمحللة كالاذني في
الزوج بين الصغير والكبير والمجنون والعاطل فان وجب الذم على المولج نعم يقطع عن
الزوج مع الاعسار الذي هو بمعنى عدم ملك الازيد من المستثنيات في الذين ازيد
من قوت يوم وليدته له وليس المرفوع على الاصل ما انتقل منها اليه وكان العقد متعته
لا ارث فيه فيكون في اصل تركها حتى لو ايسر بعد الذم ولو اعسر والبعض وجب
ما يقرب منه والا قوى من احرمة وجوب الكف حق الذين والفقه الواجبة ونحوها
من المحو والماتية ثم لو كان قد تعلق حق الذين في المال بغير فليس قبل موت الزوج
سقط وجوب الكف وكذا لو كان مال الزوج مهوالم يجب تكفيها الا ان يبقى بعد
الذين بقية ولو اقرن موت الزوج والزوجة سقط الكف عن الزوج ولو لم يكن
عنده الا الكف واحد فلم عليها حتى لو كان قد وضع عليها نعم لو ذهبت لاختصت بهو
ان لم يخرج بذلك عن ملكه فلو انتق وجوده تلفها باكل سبع مثا لزوج البئر لا يلحق
بالزوجة في وجوب الكف من وجبت نفقة من الاقارب فبدون عاريا مع عدم
البازل ثم يجب الكف للملوك على السيد من غير فرق بين الحر والمذبر وام الولد
المكاتب المشروط والمطلق الذي لم يحرر بعد تبي والا كان بالنسبة والاحوط ان لم
يكرا قوى بالاثبات والكافور وماء الفضل مع الكف لمن وجب عليه والله العالم
الفصل الخامس في اخذ الكف الواجب من اصل تركه دون ثمة خا
مقدم ما على الوصايا بالزواني وان كانت متعلقة بالمال قبل الموت فليس بل
اوره بل وجباية على اشكال سبما في اخير يبي مراعات الاحياط فيه والماتية
فالا حوط ان لم يكن اقوى اعتبارا رضى الوارث حتى في زيادة الاقواب لثمة بل لو
كان عليه دين مستوجب منع من التدب في الاحوط ان لم يكن اقوى وان كان

عدا ما من قوت يوم
ليدته له وليس المرفوع
حرام بقائه

الا في الامنة المرفوعة
زوجها كما مر في كتابنا
فلم يبق له

لا يبرك مراعات الاحياط
في الجمع فله مقبلا
وامرته

فِي مُسْتَحَبِّ الْكُفْرِ

على وجهه لا يكون من الشدة واللين اما اذا كان كذلك فلا بأس فيها ما قبل من
اكثر ذلك حال انقبضه وان يكون اليك حال انقبضه مستقبل القبلة كان حال
قبضه ومنها حرقه للخذل فيبقى الخامسة وينبغي ان يكون طويلا ثلثة اذرع
ونصف عرض شبر بل ونصف وازيد من ذلك وانقص بحسب الحاجة اليها لتشد
المحتويين ثم نلف على الخدين لفافا شديدا على وجهه لانه يظهر منه شئ الى ان فصل
الى الركبتين ثم يخرج راسها من تحت رجله الى الجانب الايمن وتقرى للموضع الذي
ينتهي اليه اربابان يربط احده طرف الخرقه على وسط الكتف اما بان يشق راسها ويجعل
فيها خيط ويخوه ثم يدخل الخرقه بين يديها ويربطها عورتها شديدا وتخرج من
تحت الشدة الذي يخرج سوطه ثم يلف حقويه ويخدير عما بقي لفافا شديدا فاذا انتهت
ادخل طرفها تحت الجزء الذي انتهت عنده وغير ذلك من الحيات التي يحصل لها
المطلوب ومنها حرقه بصب بها وسوطه ومنها جعل شئ من القطن بل وابقوا
مقامه عند قدومه متروك الحب بين الاليتين على وجهه يستر القبل والذرية
وضع شئ من الحنوط والذرية عليه بل ان خشي خروج شئ من ذنبه منته الذي
سد اجيدا بل جعل المرئز اول بطنك باليمين على الاستطاعة فيستره اذا كان مخشي
خروج الدم لفافا في نحو كل ذلك قبل اللف بالخرقة وان لم يكن احد هاتين طريقيهما
الاخيرين لا بأس بوضع شئ من القطر في فخريه اراخو في خروج شئ منهما ومنها العامة
للرجال والذراع على مناهي الطول والعرض وان كان الاولى ان تكون بحيث يلف
بها الرأس الشدة ويخرج طرفها من تحت الحناك ويلقيان على صدره بعد ان
يلقى فضل الشق الايمن على الايسر بالعكس بالوجه ان تكون كقبة الاعلى الى الابد
حسك بل ينبغي ان يأخذ العامة من وسطها ودينها على راسه ثم يرتد الى خلفه ثم
يطرح طرفها على صدره على الكيفية التي ذكرناها ومنها القناع اي الحمار للمرتبة عوضا
عن العامة للرجل والذراع ومنه ولعل الاخطوط في تحصيل الترتيب العامة والقناع
لصبي المشكل ومنها القفاقة لشد في المرتبة ثدان بها الالظهرها ومنها كوك الكفن

فی کفیانہ التسلیم

جنانة المؤمنين وغيره وان كان الثاني شذوذاً كراهته بل لا يحوط تركه ويستحب الشيع
التفكير في ماله والخروج وقصوداته هو المحل ويسئل الرجوع الى الدنيا فاجيب بانه
المحب الصالح والموثوق بها كما يكره ضرب اليد على الغدا على الاخرى وقول
ارقبوا به وتروا عليه واستغفر الله عني الله لكم وقول فتوا به المصائب غير ومنها
كراهة الجلوس الشيع مع خبيث القبر حتى يوضع في القبر منها كراهة الشيع للثنية
سيما الشابة وان كان اليثام ثم ومنها كراهة وضع الرداء لغير صاحب المصيبة انا
هو فيستحب له ذلك بل الحفاء بل يمكن استحباب مطلق قبور التي لصاحب المصيبة
حتى يعرف سببها في البلاد التي لم يعرف فيها الداء ومنها كراهة الاسراع على
وجع بني الرق بالميت سيما اذا كان بالعدو والمحجوب نحوها بل ينبغي الوسط في
بها ومنها ان يحتمل التبرع بمعنى حمل النضر اربعة واستحب ايضا بمعنى حمل الواحد
المجانب لا اربعة وان كان الاولي لا يستلزم يميز الميت بضعة على عاقبة الامين
يحمل مؤخرها الامين على عاقبة الامين ايضا ثم مؤخرها الاميس على عاقبة الاميس ثم
ينقل الى المقدم الاميس فاحال على العائق الاميس دائرة عليها دور الرجوع فمما
ان يقول السائل ان الحمد لله الذي لا يحصى من السوائد المحمودة وقول الله اكبر هذا
ما وعدنا الله ورسوله وصدقنا الله ورسوله اللهم زدنا امامنا وتسلما الحمد لله
الذي لا ينقر ولا يفدرة وقهر عباده يائوت ومنها يقول عند حملها بين الله وبالله
وصلى الله على محمد وآل محمد اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات ومنها استحبنا انشا
حتى لو من بل لا ينبغي ان يرجع من ذلك لا القبرورة والاذا نذر ومنها كراهة
الابراع بالنار ولو حجرة الا في الليل فلا يكره للصباح ومنها على العظام عند مرور
البحارة عليه لا اذا كان كافرا لا ينبغي ان يعلو على المسلم الى غيره ذلك ويجوز ذلك
استحباب نقل الميت في ضيق بطي ثوب سيما اذا كان امرته لكن يكره وضع الثوب
الزينة لا ثم اول عدل الاخرة ولا باس ينقل الميت على دابة سيما اذا كانت المسافة بعيدة
اذا كان في نقله مشقة على الحاملين اذا المراد بصله الى محل قبره والله اعلم

[illegible]

فالمصلى على الميت

البخش المسكين في الصلوة عليه فيه ضلوا **الاول** يجب الصلوة على كل مسلم لم يقع منه ما يقضي كرمه بانكاره وروى نحوه وان كان غافا الحق على الاصحح
 على من كان بجدار كالحمل المحم الذي قد تم له ست سنين من ولادته من غير فريضة
 الذكر والامني والفتنة والحر والعبث وغيره وتجب على من ولد حيا دون من ولد
 ميتا وان ولجته الزوج قبل ولادته بل لا طل الصلوة على من خرج بعضه حيا
 وان كان اقله تم سقط ميتا **الفصل الثاني** في المصلى الحق الناس والصلوة
 عليه ولا هم غير انهم ولدوا من المجد والايخ والتم والايخ اول من الم وهو الذي حسب
 الارث في الارحام ثم الاب والى من الولدان كان شريكا مع الارث بل قل
 ضيقا منه والمجد للاب والى من الايخ للابوين وان كان مساويا له وهو والى بمن
 يت باحدهما والايخ للاب والى من الايخ للام والتم للابوين والى من الم لا حلهما والتم
 للايخ صرا والى من الم للام والجمع والى من المال وهكذا على الترتيب الزور مع خلا
 رجوان التقرب بالاب بالقد يقوى فقد تم بين الم للابوين على الم للاب كما في الارث
 ولو كان الولد صغيرا وجنونا يقوى الانتقال للمجد ولو لم يكن رحم فالتحق فضا الم
 بل كما في الشرع على الاحوط ان لم يكن اقوى الزوج والى من غيرهم من الارحام واذا كان
 الاولياء جماعة فالذكر والى من الايخ لو كان صغيرا وجنونا او غائبا فالاولاد يتولوا
 والاحوط الجمع بينهما وبين المال كما اذا لم يكن قطعه مكف فاقرب الرجوع الى المال
 وان كان الاحوط الجمع بينهما وبين الابد ولا يخفى في الاحوط والاقوى صلوة على الجنين
 سقوط التكليف وان قلنا بشرية لها من غير فرق بين الفرائض والجماعة والحر وان بعد
 اول من العبد وان فرق كذلك الكلام في باقي وانفع الارث ولو كان الميت عبدا فميتة
 اول من ارعاه بل لو كان السيد والى عليه فوليته والى برهتهم **الفصل الثالث**
 ان لا يتقدم الولد الا اذا كان عالما بالواجب من احكام الصلوة واستكمل فيه شرط
 الامامة والاقدم غيره كما انه يجوز له التقديم وان كان صالحا نعم توجب له المباشرة
 مع المساواة فضا لو كان اكمل كما انه يوجب له تقديم الغير مع كونه اكمل سيما اذا كان

لا يخلو عن اشكال فلا
 يترك مراعات الاحياء
 فربما اولها

والاحوط مراعات اذ
 الحيا كما ايضا فلهما
 في معنوا

بل من السبب ايضا
 فربما ما ظله

لا يبعد الرجوع الى
 بعد مراعات الاحياء
 احوط فربما اوله

ايضا
 الاحوط مراعات اذ هم
 ايضا فلهما اوله
 اجابله

فِي كَيْفِيَّةِ الصَّلَاةِ عَلَى الْبَيْتِ

عَلَيْهَا أَفِيئَةً وَيُحْجِزُ الرَّجُوعَ بِالْإِذْنِ قَبْلَ التَّلَاسُّلِ بِلِ وَبَعْدَهُ وَلَوْ تَرَكَ الصَّلَاةَ جَمَاعَةً وَفَرَادَى مَبَاشَرَةً وَإِذَا نَسَقَطَ اعْتِبَارُهُ وَرَجَعَ لِأَحَاكِمِ الشَّيْخِ فِي الْأَحْوَاطِ أَنْ يَكُنْ أَقْوَى وَلَيْسَ لِلْفِيلِ الْمَادِدَةِ إِلَى الصَّلَاةِ جَمَاعَةً وَفَرَادَى مِنْ غَيْرِ إِذْ نَزَلَ وَلَوْ تَعَدَّى الْأَوَّلُ وَأَوَّلًا كُلِّهِمْ الصَّلَاةَ فَرَادَى فَفَعَلَ جَانِبُهُمْ نَكَتَ بِلَا يَبْعُدُ جَوَازُ انْتِهَامِ جَمَاعَةٍ وَاحِدَهُمَا مَثَلًا وَآخَرَى لِي لِأَخْرَ وَلَوْ أَرَادَ الْجَمَاعَةُ الْوَاحِدَةَ وَكَانَ فِي أَحَدِهِمْ جَهْتُهُ تَرْجِيحُ الْأَمَامَةِ بِالْعِلْمِ وَالْوَرَعِ وَغَوِثُ ذَلِكَ سَبَقُ الْفَقَاهَةِ تَقْدِيمُ الْوَاحِدِ كَمَا يَتَّبِعُ لَهُمْ تَقْدِيمُ غَيْرِهِمْ مَعَ تَقْدِيمِهِمْ وَأَمَامَ الْأَصْلِ مَقْدَمُ عَلَى الْجَمْعِ وَلَهَا شَبَهَتْ جَهْتُهُ تَرْجِيحُ كَمَا أَنَّ الْأَحْوَاطَ لَوْ تَقْدِيمُ مِنْ وَصَلَى لَمْ يَلِيتْ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ **الفصل الرابع** يُحْجِزُ أَنْ يَوْمَ الْمَرْثَةِ الْقِسَاءُ وَلَكِنْ تَقُومُ مَعَهُنَّ فِي الصَّفِّ بِلَا يَكْرَهُهَا الْبُرُودُ عَنْهُنَّ بِلَا الْأَحْوَاطِ تَرْكُهُ وَلَا يَنْتَهِي فِي صَلَواتِهِنَّ عَدَمُ الرِّجَالِ بِلَا يُحْجِزُ صَلَاةَ الْوَاحِدَةِ مُنْفَرِدَةً فَضْلًا عَنِ الْجَمَاعَةِ عَنْ صَلَواتِهِنَّ وَيُحْجِزُ صَلَاةَ الْعَرَاةِ عَلَى الْبَيْتِ أَيْضًا جَمَاعَةً وَفَرَادَى لَكِنْ يَتَّبِعُ فِي الْأَوَّلِ قِيَامُ الْأَقَامِ مَعَهُمْ فِي الصَّفِّ بِلَا هُوَ الْأَحْوَاطُ وَيَجِبُ عَلَيْهِمْ سِتْرُ الصُّورَةِ عَنِ النَّظَرِ الْمُحَرَّمِ وَلَوْ بِالْبَدَنِ كُلِّهِمْ حَتَّى لَمْ يَكُنْ يُمْكِنُ إِلَّا بِالْجُلُوسِ صَلَواتِهِمْ كَذَلِكَ وَأَقَامُ الْقِيَامِ مِنْهُمْ بِالْجُلُوسِ الْأَحْوَاطِ أَنْ لَمْ يَكُنْ أَقْوَى بِلَا الْأَحْوَاطِ أَنْ لَمْ يَكُنْ أَقْوَى عَلَى الصَّلَاةِ لَمْ يَكُنْ أَقْوَى مَعَ فَضْلِ مَنْ حُوِيَ الْمُصَلِّي مِنْ قِيَامٍ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْأَيْمَةِ تَقْدِيمُ عَلَى الْمَامُوتِ الْأَوَّلِ الْوُقُوفُ خَلْفَهُ بِلَا يَكْرَهُ الْوُقُوفُ بِالْمَجْتَمَعِ كَانَ وَاحِدًا بِلَا هُوَ الْأَحْوَاطُ وَإِذَا اقْدَى النِّسَاءُ بِالرِّجَالِ يَسْتَحِبُّ لِحْنُ الْوُقُوفِ خَلْفَهُ فَإِنْ كَانَ وَرَاءَهُ رِجَالٌ وَقَفَ خَلْفَهُمْ وَإِنْ كَانَ فَهِنَّ حَاطِضٌ وَقَفَتْ بَصْفَ مُنْفَرِدَةٍ مِنَ النِّسَاءِ كَذَلِكَ وَاللَّهُ الْعَالِمُ **الفصل الخامس** فِي كَيْفِيَّةِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَوْئِمَّةِ وَمِنْ فِي حُكْمِ خَمْسَةِ تَكْبِيرَاتٍ بَيَانُ بِالنَّهْادَةِ بَيْنَ بَعْدَ الْأَوَّلِ مِنْهَا وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ بَعْدَ النَّبِيِّ وَالِدَعَاءُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَعْدَ النَّبِيِّ وَالِدَعَاءُ لِلنَّبِيِّ بَعْدَ النَّبِيِّ ثُمَّ يَكْبِرُ الْحَامِصَةَ وَيَنْصَرِفُ تَعْبِثُ خُصُوصٌ مَا وَرَدَ عَنْهُمْ مِنْ الرِّجَالِ بِلَا يَتَّبِعُ جَمْعُ الْجَمْعِ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ كَمَا يَتَّبِعُ طَلَبُ الصَّلَاةِ لَا بَعْدَ الْحَامِصَةَ وَغَيْرُ ذَلِكَ قَامُوا وَيَتَّبِعُ أَصَافَةُ الصَّلَاةِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ وَالنَّبِيِّينَ وَالصَّادِقِينَ وَجَمْعُ عِبَادِ اللَّهِ

الأحواط الاستعداد
من بعد من المراتب
أيضا إذا كان يجوز
فقط كذا مرشدا
الطلب

في وليا صلو الملت

المسلمين الى الصلوة على النبي والرفق الثانية وان كان مخالفا صلى عليه وجوبا
على الاصح والاحوط ولكن يكبر عليه اربعا والاحوط الخمس والناصب للمناهي ان يكون
بكفرها الصلوة عليها فاذا دعت ضرورة الصورة الصلوة دعا عليها بما وليها
انشاء وان كان مستنصفا لا يميله يتمكن به من معرفة الحق ويصبر على الفساد
كبر عليه خمسا ودعا في الرابعة نحو اللهم اغفر للذين تابوا وابتغوا سيئلتهم
عذاب الجحيم ربنا وادخلهم جنات عدن التي وعدتهم ومن صلح من الانبياء وان كان
وذكر تأييدهم انك انت العزيز الحكيم وان كان له حق عليك ولو بجوارحه وغوه قلت اللهم
انك خلقت هذا النور انت تحيها وانت تعلم سرها وعلايتها وسمعتها
وسموتها اللهم وهذا عبدك ولا أعلم من سره وانت أعلم فقل ضناك
شاهدين كبره ونبه فان كان مستوجبا فتصافا ويخوذ ذلك وان كان محمولا
المحال كبره خمسا ايضا ودعا في الرابعة يقول اللهم ان كان يحب الحجرة وآهله
فاغفر له وارحمه ونجا ونعنه ويخوذ ذلك من الدعاء الذي يندرج فيه ان كان
مؤمنا ومستنصفا ومناصفا وان كان طفلا لا كبره خمسا ايضا وجوبا ودعا في
الرابعة اللهم اجعله لا يؤتة ولنا سلفا وفعلا واجرا ان كان ابواه مؤمنين والاولاد
الدعاء لها ايل لاحوط ان لم يكن اقوى المحاطة على نحو الدعاء المذكور وان كانت الصلوة
مندوبة **الفصل الثاني** يجب فيها النيابة ومقارن التكبير الذي هو اول
العمل فبين الميت الرافع للايمان ثمعا او متعة اولوا القصد الى نوى الامام او نحو
ذلك مما يقع معه الايمان وان لم يفد معرفة الميت بمخوضه والاستقبال لحياتها
مع التمكن والاصلي حسبا يتمكن من احواله مع فرض تعيين الصلوة له ولو صلى من
حلوس مثلا بزعم الشيعين عليه فوجد القادر في سقوط التكليف عنه بصلوة الاول
انكالا حوهران لم يكن اقوى على السقوط كان الاحوط اعتبار الاستمرار في الصلاة
وان كان لا قوى خلافه ولا يشترط فيها الظاهر من الحد الا كبره فضلا عن الاصغر لم يجب
والخارج الصلوة على الجاهل قبل الغسل مع الاحوط لها التيمم وان كان لا قوى

التكليف
في حديث وعده اربعة
المسألة فيمن لم يصل في الصلاة
بغيره سلف الرب الذي كان
على الصلوة في سلف الصلاة
من يومها لم يمت من انشور
في انشور الذي في الصلاة
والا في من انشور
التكليف
انكاف الصلاة
انكاف الصلاة
جمع الجوزين ومع
الرب
القطر
فرد كبره اربعة
شواذ في كبره اربعة
وسنن في الصلاة على الجاهل
ابن جبريل في
اي اجزا في الصلاة
رواه في
عليه اما مع وجوبه
يمن بصلية فاما فلا
حوط نام يكن قوى
على مسرعة الصلوة
مع متن

في واجبات الصلوة

ألكذا يستحب أو كذا لا يشترط فيها وضع الخشب بل يقوى على اعتبار ما يثبت ذات الركعة
 فيها من شرط كالستر ونحوه وما كان كالصنك ونحوه على ما تقدم من الاستقبال
 القيام وعلى الأبعد خصوصاً من كان المصلح ما يكون ما حال الصلوة فلونك خصوصاً
 أو كان الميت في مكان كذا كذا وخضعت في الأثناء وسكنت كذا لك ونحو ذلك فما
 يكون على وجه غير ما جاز للصورة بما بدأنا وبكثرة كانت الصلوة صحيحة ولكن لا حظ
 مراعاة جميع ما يثبت ذات الركعة والتجويد من الشرائط والواجبات حتى صفات الساتر
 ونحوها كما أن الأحوط أن لم يكن أقوى اعتبار جميع ما يثبت في القيام بذات الركعة
 من صفات الإمام وعلى المخطوط ونحو ذلك ولا يجب التسليم فيها بل لا يصح
 غير في بين الإمام وغيره وكذا قرأته القرآن حتى أم الكتابان جاز ذلك ونحوه
 بصون القراءة إذا لم يكن على وجه يكون ما حال الصورة وكذا لا يستحب فيها
 الاستسقاء ولا التوقد والتكبيرات الست قبلها ثم يجب فيها على الإمام والمقرئ
 المداواة لليت بمعنى المبالغة فضلاً لا جهة فلا يجوز كونه على أحد جانبي المصلح فضلاً
 عن كونه خلفه كما ينبغي في حضور الميت بين يدي المصلح فلا يجوز على الغائب ولو
 في البلد لا يجوز على الخائب بل لا يجوز وما لا يصح من الصلوة عليه بخلاف
 الميت في النفس ونحوه مما هو بين يد المصلح وكذا لا يجوز التباعد للمصلح عما أورد
 منفرداً وما عموماً أيضاً في صفوف غير الميت للمنفرد المتعة بغير التباعد كثيراً على وجهه بعد
 عليه الوقوف على الميت ومناف لتطم الجماعة وكذا الكلام في العلوق والاختصاص لا
 يحل الإمام فيها شيئاً من المأموم بل مما سواه فما عرفت من الواجب المستحب لا يجوز
 الصلوة إلا بعد التعجيل وما في حكمه والتكفين فلو صلى قبل ذلك أعيد حتى مع
 الشبان على الأحوط أن لم يكن أقوى والفضل والكفر المقدمان في المرحوم ونحو
 كالمؤخرين فصل على ما جاز من دون إعادة شيء منهما كما يصل على الشهيد من
 شيء منهما وكذا من تعذر تقييده أو تكفينه ولعل من الصلوة على الخائف مكان
 قد يستر عليه مثله ومن لم يكن له كفن أصلاً أو سكر ستره أو عودته بتوبه حلى

فِي مَسْتَحَابَاتِ الصَّلَاةِ

عليه قبل الوضع في القبر ولا يفعله سائر العودته بالدين في الحج والعمرة إن لم يكن أهوا
كونه مستلقيا على قفاه ثم بعد الصلوة يجلس على جانبه ويدفن والصلوب ينظر
عنه ولا يقصر بعده ثم يلبس ثم يصلي عليه كذا كل من تعذر دفنه وكان غير متسلخ عن
مكفن سعى فحصبها إلى أن يلقى في القبر فصل عليه بدها على الوجه الذي عرفت ولو
كان غرا أو غدا دفنه مستوف عورة ولو حجب وصل عليه والله العالم **الفصل**
التاسع في السنن منها أن يقف الأمام والمقدم عند وسط الرجل بل يعاين الذكر
وقد ذكرته بل مطلقا لا في ما في الخنثى المشكل ونحوه فيمنع وإن كان ملاظما
الصلاة لا يخلو من حجاب كما أنه يجزئ الأبعاد أيضا ولو اتفق الرجل والمرأة في
الصلوة عليه فما دونه استحب جعل الرجل وإن كان عبدا أو خنثى مما يلي الأمام وإن
من وراءه فإن أراد مع ذلك الوقوف موضح الفصل فيما جعل صلواتها أعاد بالوسط
الرجل ولو اجتمع من بعد ورة وأمة وأراد الصلوة عليهم دفعة كان الحر أقدم من
الأمم ثم العبد ثم الحرمة ثم الأمة ولو جامعهم حتى قدم على الحرمة فالمرء مملوكا فقد
الحرمة عليه ولو كان طفل فزعم الرجل والمرأة جعل الطفل الحر بعد الرجل وأخوت المرأة
عنه إذا كان ابن سب أو أبا أقل قد تمت المرأة عليه كما تقدم عليه لو كانت حرة وهو
مملوك وإن كان ابن سب أو أبا لو كانت مملوكا والصبي حرة وكذا يجزئ من ذى النسب
الحر والعبد البالغ ويقدم ذوالنسب على الخنثى كما يقدم العتيق على الصبيبة للسنن و
دونها ولو تساوا وذو الصفات المروية فلا بأس بالترجيح بالفضيلة ونحوها من الصفات
التي يثبت بها الأبا من الترجيح بالقرعة مع فرض النسب أو فيهما والأمر سهل بعد كون ذلك
باجسه على الشدب هذا كله بالنسبة إلى من الأمام وعده وهناك كيفية أخرى
بأن يجعل الأموات كالميت الواحد يوضع رأس كل واحد منهم عند البية الأخرى
الدرج ويقوم المصل في الوسط وعلى كل حال يشترك بينهم فيما يخص لفظه كالتكبير أو
والصلوة على النبي والدعاء للمؤمنين ورأى في الدعاء لو كان فيهم مؤمن من جملة
وموافق لطف كل واحد مع اتحاد الصف برأى ثلثة الضمير في جملة تذكره

في تجزئة تأخير الصلاة

مراعي الباق في الشرايط كالاستقبال ونحوه ولا يجوز ينشئ لذلك ولا قرب عند
التجديد بل يصلي عليه من المخرج عن صدق اسم الميت ثم يرد الصلاة على من صلى
عليه بعد الذن فالأحوط أن لم يكن أقوى التحديد باليوم والليلة والصلاة التي
كهد الصلاة فصل على حدة فواجب لو كان البطالان يوضع الميت مقلوباً
في الأحوط أن لم يكن أقوى لو اتفق ظهور الميت بعد دفنه وقد صلى عليه مدفوناً
بعد الصلاة عليه قبله فالأحوط أن لم يكن أقوى تجديداً الصلاة عليه كما أنه يقوى
تكرار الصلاة عليه إن كان ظهوره بعد اليوم والليلة **المسئلة الرابعة**
الآوقات كلها أصلها لصلاة الجحزة بالآخرة حتى وقت اصفر والنفس في
ظلمتها بالآخرة في ليست منها فضلاً عن الواجب ضلها في وقت الصلاة
الواجبة ثم يرج تقديم فضيلة وقت الفريضة عليها دون التأخر بل دون قضاء
الفريضة وإن كان البائدة اليه مستحباً بل لو خيف على الميت مع سعة وقت
الحاضرة قدمت الصلاة عليه كما تقدم الحاضرة عليها مع تضيق وقتها وستم
الأخرى لو قضت معاً قدمت الفريضة بل الظاهر تقديم الذن على الصلاة
عليه لو خيف الضاد فصل جيلتد عليه مدفوناً بل يقوى تقديم مع ذلك
على الفريضة المضيقة ولو أمكن الجمع بين الذن والإيمان المكتوبة لم يكن بعيداً عن
الصواب أن كان الأولى فيه القضاء مع ذلك ولا يصل على الجحزة في أثناء الصلاة
في الأحوط أن لم يكن أقوى وإن لم يحصل بها المولم نقت بها الموالاة وكانت أصح
وأذكراً والله العالم **المسئلة الخامسة** إذا صلى على جنازة بعض الصلوة
ثم حضرت أخرى تجزئ بين إتمام ما تلقى به من الصلاة ثم اقتراح صلوة الأخرى
وبين قطعا وجهها بالصلاة واحدة وبين تشريكهما فيما بقي من التكبير الأولى
فتكون الثانية مثلاً الأولى الثانية معاً وبين وظيفة كل منهما في أثناء الصلاة
والدعاء للمؤمنين فيها فاذا ذكر الراكعة الأولى كانت ثانية الثانية فيأتي فيها
بالدعاء للميت والصلاة على النبي ثم فاذا ذكر الخامسة تمت الصلاة للأولى كانت

في سنن الدفن

عذاب القبر وعند الوضع في القبر يقول الله محمدك وابن عبدك وابن أميتك
تركك وانت جرم تركي ثم وبعد الوضع في القبر يقول اللهم جاف الأرض عن
جنيته وصاعده عليه ولقته منك وضوانا ومنها حفر القبر إلى الرفوة بإقامة بل
يكوه تعيقه فوق ذلك ومنها الدعاء له عند معاينة القبر يقول اللهم اجعل
رفقة من ريان الجنة ولا تجعله حفر من حفرة النار ومنها الحمد بما على القبلة
في الأرض المصلية والسوق في الأرض الرخوة سيما بدن يخاف من الحفرة بالتقوى
المنزورة أخذ ما عليه والمراد بالشق الحفرة في صغر القبر شبه التهم فوضع فيه
ويقف عليه وبالحدان يحفر في جانبه مكانا يوضع فيه ويقتنى أن يكون
مرتفعاً بقدر ما يمكن جلوس الميت فيه ومنها حل عقد الكفن جميعها بعد الوضوء
في القبر ومنها جعل مقدار لبنة مثلاً من تربة الحسين معه لقاء وجهه بحيث
لا تفصل بينهما بحاجسة الا فتحرر ومنها التأفين بعد الوضع في مكانه قبل البستر
باللبن في الحدان يضرب بيد على كتفه الأيمن ويضع يده اليسرى على عضده
أو منكبيه الأيسر ويد في فيه إلى الفم ويحركه كركب كما شد يداً ثم يقول له يا فلان يا
فلان اسمع افهم ثلاث مرات لله ربك ومحمد نبيك والسلام دينك و
القرآن كتابك وعلى امامك ثم الحسن إلى الأمامة افهمت يا فلان ثم يسجد عليه
هذا التأفين ثلاث مرات ثم يقول شئت الله بالقول الثابت هداك الله إلى
صراط مستقيم عرف الله بينك وبين اوليائك في مسنقة من رحمة الله عز وجل
الأرض عن جنيته واصعد برحمة اليك ولقته منك برهاناً اللهم عفوكم عفوك
ومنها تخرج اللحد باللبن فالجمر مثلاً على عضده يبرئ لا يصل إليه التراب مبتدئاً
به من عند الرأس وإلى من ذلك بناء ثم يبر مع الطين ومنها الدعاء له ما دام
مشغولاً بالشئ يقول اللهم صل وحدته وانس وحشته وأمن روعته
واسكنه من رحمتك ورحمة نبيه بها عن رحمة من سواك فأنما رحمتك الظاهر
ومنها أن يقول ذا وضع الميت في محله بسم الله وبالله وعلى ملته رسول الله

في سنن الدفن

ولقد رمتك رضواناً واسكن قبره من رحمتك ما نقيته به عن رحمة من سألته وهو
 اللهم ارحم غربته وصلِّ وحده والحق حسنة واسن روحه وافض عليك من
 واسكن البر من روحه ووسع عفرته ورحمتك ما يستغني بها عن رحمة من سأل
 واخبره مع من كان يتولاّه ويستحب زيارة قبور المؤمنين والسلام عليهم بنحو السلا
 عليكم اهل القبور انك واهله ما ينسلك من قراءة القرآن والترحم عليهم والاستغفار
 وما لك اجمعها بالزيارة يوم الاثنين وغداة السبت ويوم الخميس سيما عتيد للرجال
 والنساء ما لم ينافا السنن والقبائل فها في يسلموم الحجج ونحو مما ينافي في العصر ومنها
 تلقين الولي اومن يامر بعد انصراف الناس اصول دينه ومن هب بارفع صوته
 اذ لم يكن مافع من قبته ونحوها والا لقن سرّاً بنحو قول فلان بن فلان او فلان
 بفت فلان هل انت على العهد الذي وقنا عليه من منفاة ان لا اله الا الله وحده
 لا شريك له وان محمد عبده ورسوله بفتك وان علياً امير المؤمنين في سيد المرسلين
 امامك وفلان الى اخره لا تمتة وان جميع ما جاء به محمد حق وان الموت حق وان
 حق وبذلك يندفع انشاء الله سؤال منكر ويكر الظاهر القليل بين استقبالات القبور
 والقبور يزين استقبال الميت واستدبارها بل ينبغي للمقن وضع القم عند الراس و
 قبض القبر الكفين في منها صلوة الهامة لليلة الدفن ركعتان في الاولى الحمد واية
 الكرسي وفي الثانية الحمد الفاتحة عشر او بعد الحمد التوحيد مرتين في الاولى وفي
 الثانية بعد الحمد الحمد التكاثر عشر الاولى الجمع بينهما فاذا سلم قال اللهم صل
 على محمد وآل محمد وابعث نوابها الى قبر فلان واوّل من ذلك ضاقت كيفية التشر
 وهي قراءة آية الكرسي التوحيد مرتين بعد الفاتحة في الركعة الاولى وفي الثانية
 الحمد التكاثر عشر او اوّل من ذلك ضم الصلوة عن مع الصلوة ومنها التغير للقاء
 قبل الدفن وبعد وان كان الثاني اخضر والريح فيما العرف بل كفي في نوابها ان يراه
 صاحبها ولا حد لزمانها نعم لو ادتلى محمد يد من قد نسك ان تركها اوّل ويطلب فيها
 ما تم نساء الميت ثلاثة ايام من يوم موته كما سرت في اخوانه فاذا انعم الله لهم ولا يكون

في مواضع جوار النشك

الجلوس للتعزية بل بما وجب بالعارض كما في بلادنا في هذه الأزمته بل مع التكلف
 السام بهذا الطعام وغيره وان كان لولا ذلك يكره اكل الطعام عند اهل البيت
 بل وغيرهم مما يقتضي تكلفهم ولا فرق في استحباب التعزية لاهل المصيبة بين
 الرجال والنساء حتى الثقات منهم من معتزاتهما تكون به النفس ولا بأس بتعزية
 اهل الذممة والمخالفين معتزات من الدعاء لهم بالاجر ونحوه مع فرض عدم تقية
 تقتضي ذلك بل ينبغي الدعاء للمؤمنين كثرة العدد وملاحظة الحجة الحجة ومما وضع
 حجر وخشب عند اسماء علامته ليزار ومنها وضع الحصى على القبر الى غير ذلك من
 المنشآت المذكورة في المطولات وأما المكروهات فامور ايضا منها فخر القبر
 بالساج ونحوه الا لضرورة كدابة الارض بل الاولى ترك القبر من الخلق ونحوها
 مما هو عبر الوضع على الارض ومنها ان يهيل ذوالرحم على التراب كما نهى بورت الفوة
 في القلب من قس طبع بعد عزته ومنها تخصيص طاهر القبر بل وبالجملة في
 استدعاء الذر وبعد في الارض المملوكة والمباحة والمسبلة لا لمخافة النفس و
 نحوه بل في تطييبها ولو بطيب القبر منها تجد بل بعد نذر اسير على جعله كثر
 فوجد بدسما اذا كان في ارض مسجلة مثلاً ومنها البناء على القبر تطييبه كالحكم
 عليه والقام عنه واتخاذ مسجد على قبره ائمة الهدى التي اذن الله تعالى ان
 ترفع ويذكر فيها اسمه والشهداء بل والعلماء والصلحاء ومنها التحشيد بها والعتك
 كذلك ومنها دفن متين في قبر واحد كجملتها في جنازة واحدة من غير فرق بين الا
 ساء وغيره ولا بين البت مثلاً وغيره الا لضرورة فقد لا افضل والا لولا جعل
 خارج بينهما وحصل الخشع خلف الرجل والتمتع خلفه ومنها النقل عن مكان مات
 فيه الى غير الا الى احد مساحد الشريعة والا فاكمل المعظم كالنقل من عرفات الى الحرم
 فانه يستحب سيما ارض العري التي يرفعها عند باب القبر سؤال للملكين فكم لا يفرقة
 الكاظمين في حضور راي الا ئمة ولا يبعد استحباب النقل الى مقبرة الشهداء والعلماء
 والصلحاء كما لا يبعد استحباب النقل من بعض المشاهد الى اخر بعض الرجا سائفة

الظلم يسلمون من البحر
 ولا يفر من بحر قزوين
 حرمها الله
 آتاك

فما يجوز فيه النش

فيه لم لو استلزم النقل المثلثة وهنالك الحرمة ليجوز على الاقوى كذا النقل بعد الله
 الشريعي ومنها الاتكاف على القبر والنش عليه لا ضرورة ولو زيادة بعضهم فضلا عن زيادة
 الائمة ومنها زيادة تراب على خارج من تراب القبر والله العالم خاتمة فيها
 مسائل **الاولى** لا يجوز بنش القبر على جبهه يودي هناك حرمة الميت قبل العلم
 بالاندرا من ان ظهر على الاقوى بل لا تنشر فور العلم باله والشهادة والصلوات
 واو لا د الائمة وان طالت اللذة سيما النش بها منرا او من غيرهما ارفع حوز النش
 مع الدفن في ارض منصوبة وان ادى ذلك الى هناك حرمة الميت ولا يجب على
 المالئ قول العوض ان كان هو الاولى سيما اذا كان وارثا او رجلا ومالك يفتي
 الارض كملك العين في الضيق لو انقصت مدة اجارة الدفن جاز النش ايضا في
 الاقوى ان كان الاولى له قول العوض كالدون استبائها او غفلة او نحو ذلك
 وان كان الاقوى جواز النش للمالك في الجمع غصب الكفن كغصب الارض وان كان
 الاولى للمالك بل لا يحوط قول العوض لو بدله سيما اذا كان قد اسرف على الكفن
 وكذا لو وضع في القبر مال معتد به في جواز النش مع التوقف عليه بل والشهادة
 على عينه مع فرض توقف الحكم على ذلك بل ونش الميت النسل على الاقوى مع فرض
 تركه عسما ما متلا او العلم بفساده قبل الدفن ما لم يورثه سيما حرمة طريق
 الفساد ونحوه بل يقوى الحاق ترك الكفن كذلك ببردون الصلوة عليه الشريع
 وقوعها بعد الدفن بل يقوى جواز النش لو علم بفساد النسل بعد الدفن نعم لا
 بنش لو دفن بالنميم بعد الملاءمة وبعد بعد الدفن كما لا بنش لترك الكفن والحط
 كذلك ولو ترك الاستقبال في القبر فالاقوى جواز النش له وان كان عن نسيان
 وكذا لو كفن في حوزة غيره مما لا يجوز التكفين به ولو ابتلع مال القبر معتد بها
 كجوهره جاز النش حتى البطن في الاقوى سيما اذا لم تكن له تركه تقوم بغيرها بل لا
 بعد ذلك لو كانت له واردها الوارث وان كانت الاولى له بل لا يحوط الارض
 عنها كما ان الاولى للاول قول العوض ولو اتفق لهورها كاس على ملك المال و

كتاب الزكاة

وعدهم ولولم يعلم جودته في بطنها فالظاهر من الشق وان وجب لا ينطاق
 بقطع جوده لو كان جيا ولو كانا معا جادين وخفف على كل منهما انظر حتى يقضي الله ثم
 والله لا ولا ولا ولا

والحمد لله رب العالمين صلى الله على محمد وآله الذين افاض الله بهم من
 يقول العبد العاثر محمد بن الحسن بن المرحوم الشيخ باقر انه قد انسى بعض من لا يعنى
 بما الفقه الى خصصه كتاب الزكاة والمخمس فاجتهد في ذلك بعد الاستشارة وبالله
 التوفيق وعليه التكلان **كتاب الزكاة** التي هي اخت الصلوة في ان وجوبها
 في الجملة من ضروريات الدين وان منكره مندرج في سبيل الكافرين ومنع
 فيزولها منها فليس بمؤمن ولا مسلم وليست نساء يهوديا وانشاء نصرانيا وما من
 ذي كوة مال وغنل وزرع او كرم يمنع من زكاة ماله الا طرد الله ترته راضيه
 بها من سبع ارضين الى يوم القيمة وما من احد يمنع من زكاة ماله شيئا الا جعل
 الله ذلك نكالا من النار مطوقا في عنقه ينهش لحمه حتى يفرغ من الحسابات فان الله
 يجزيه يوم القيمة بقلع ويسلط عليه جمعا افرج اى مائنا لا شعري راسه لكن
 من يريد ان هو يجحد عنه فاذا راي انه لا يخلص منه امكنه من بد قصصها كما
 يقضي الفحل ثم يصير طوقا في عنقه واما فضلها فظيم وكفها ما ورد في فضل
 الصدقة الشاملة لها من الله برئتها لصاحبها كما يرى الرجل يصبه فيك بها
 يوم القيمة مثل احد واذا تدفع ميتة السوء وتكف من لحي سبعائة شيطان و
 انها تطفي غضب الرب وتمحو الذنب العظيم وفوق الحسابات في المال وتزيد
 في الم ومنه مقصد ان المقصد الاول في زكاة المال وفيه فصول
الاول في شرائط وجوبها العامة وهي من احدها البلوغ ولا يجب على غير
 البالغ في القدين قطعا بل ولا في غيرهما انهم اذا اخرجوا اقول الله على استقبيل امرئ
 الزكاة من ماله كما انه يستحب له ايضا اخرجها من غلاته اعموا مشيه فبشره
 احوطه الترك ولا يدخل المحل في غير المانع على الاصح ولتولى اخراج الزكاة الواجب

مع علم وجوبها
 فبشره
 بقائه

القدر
 على ان يجمع
 في الزكاة
 الكرم
 كذا

الزكاة
 كذا

الزكاة
 كذا

الزكاة
 كذا

الزكاة
 كذا

الزكاة
 كذا

في الزكاة

في الزكاة

في الزكاة

في الزكاة

في زكوة المال

لا الطفل ولا غيره ثم مع غيبته يتولاه الحاكم ولو تعدد الولي جاز لكل منهم فوات
تساقوا من يمكن منهم من المال ولو بلغ الطفل عشرة الولي من مباشرة فزكوته
مع اطلاع وان لم يثبت رشد واولي من ذلك حاسب الولي ايضا فانها
العقل فلا زكوة في مال الجفوة الا في البصامة منه فان الخلل الولي استجابا ولا
فرق بين المطبق منه والاداري بمعنى ان عذر ضمه ولو انهما يقطع الحول بخلاف
النوم والسهول والاعفاء والتسكين وجبه قوي موافق للاجتناب نالها التحريم فلا
زكوة على العبد وانما هي على السيد فما هو في عبد العبد مع جامعته لشرائطها
من غير فرق في ذلك بين الفرض والمدرور والولد بل للمالكين المشروط والمطلق
الذي لم يؤد شيئا ثم لو ادنى وتحرفت شئ وجبت عليه الزكوة ونصبه للجامع
للشرائط رابعا الملك فلا زكوة على الموهوب لا بعد النقص ولا على الموصى الا
بعد الوفاة والقبول ولا على الفرض لا بعد قبضه ثم لو اشترى نصابا من الحيوان
جري في الحول من حين العقد من الثلاثة وكان انقضائه مدة الحيوان لو كانت على
الاصح خامسا تمام التمكن منه فلا زكوة في الثناب الذي يعلق به بذر الصدقة
مثلا في شئ الخول على جملة لا وقت فيه ولا تعليق على شرط ولا في الوقوف
وكان خاصا بل ولا في غائته اذا كان الوقف عاما وان اخص في واحد ولا في
المقصود الذي يمكن من تخليصه ولو ببعضه وان تمكن بذلك وبمضافه
او باستغاثه بظالم بل وغادل ولم يفعل فيه وجه قوي وان كان الاحوط بالمكنه
الغاصب من التصرف مع بقاؤه للغاصب ويمكن من اخذته سقره لم تترك عليه
زكوة وكذا المال المحجور وان كانت عنه يذنه يمكن من انتزاعها او يمين ولا
في الموهون وان تمكن من افكرك ولا في المعار للزهر ولا في المدخون في مكان منته
ولا في اصال ولا في المسرق ولا في الساطق بحر بل ولا في الموروث عن غائب
شلا ولم يصل اليه او يكمل بل ولا في كل مال له غائب ليس فيه يد ولا في يد كمله
بل ولا في الدين وان تمكن من استيفائه وكان حيوانا على الاصح والمدر في التمكن

بل في غير الضمانات ايضا
مع الاتجار في حطبنا
دارمقاند

الصلوات

شكل بلادنا من الشرق
الغربي فخرنا

مدله
انزلوا الاحتياط فيها
في يمكن التخصيص بها
عن المال والاستعانة
الغير به كذا فيا لو كانت
فاحص من الثروة
فتمكن من اخذها بالقر
واليفته بسهولة وكذا
المهر من المكن كذا
ظن هذا امر بقاء
أعلى

في شرايط زكاة الانعام

بنسبة البون ثم احكوا وتسعون وفيه حقان فاذا بلغت مائة واحدة وعشرين فاحكوا
او خمسون وفيها على معنى وجوب مراعاة اللطاف منهما ولو لم يحصل الا في الحظا
معا وتخير مع اللطافة بكل منهما وفيها حق ان له حساب البعض لاحتياها و
الباقى بالآخر وكذا يتخير مع اللطافة بشئ منها كما لا يجب مراعاة الاقل عفا له
قد بقوى وجوب مراعاته في خصوص المائتين وستين بل لا ينبغي ترك الاحتيا
في غيره ايضا وعلى كل حال ففي كل خمسين حق وفي كل اربعين بنت لبون وفي
البقر من الجوامس نصابان تسعون واربعون اي في كل ثلثين تباع وتبيعه وهو
الذاخل في الثانية وكل اربعين مستنر وهي الذاخل في الثالثة وفي الغنم خمسة
نسب الاول اربعون وفيها شاة ثم مائة واحدة وعشرون وفيها سائتان ثم مائة
واحدة وفيها ثلاث شياه ثم ثلث مائة واحدة وفيها اربع شياه على الاصح فاذا
بلغت اربع مائة فصاعدا اخذ من كل مائة شاة والفرصة تجب في كل نصاب من
نصاب هذه الاجناس وما بين النصابين لا يجب فيه شئ غير ما وجب في النصاب
السابق **المسئلة الثانية** من وجب عليه سن من الابل وليس عنده او عنده
على الاقوى وكان له ابله على منها بسن او اراد شراها مشاء على الاصح دفعها
الى الامام والساعي بل والفقير بل والفقير على الاصح واخذ منهم سائتين او
عشرين درهما او شاة وعشرة دراهم على الاقوى وان كان ما عنده اقل من
بسن دفعها اليهم كذلك ودفع معها سائتين او عشرين درهما او شاة وعشرة
دراهم من غير فرق في ذلك بين مساواة القيمة السوقية لذلك وزادها او
نقصا عنها على الاصح ولكن الخيار ليس له الا ان لم يرفع اليد عن الجبر ثم لو اراد
ازيد من المقدر شرعا مثلا اعتبر الفاضل لوقعا وقت الاسنان بازيد من قدر
واحدة لم يتضاعف التقدير والشرع يرجع في المقاص الى القيمة السوقية على الاظهر
من الفرضية المذكورة ولا يجري ما فوق الحد من الاسنان عنه مع الجبر بل ولا على وجه القيمة
البيعه بل على القيمة في غير الابل كما ينفر كذلك كسنت الخنازير والحمير شاة وان لم يجر

بناء على الاحوط
الاحوط مراعاته
فلا يكمل امره بقاءه
بل الاحوط ولا يخفى
ان راجح هذا المثال
فيما يمكن المطابقة
بهما طس بقاء
في امره
ويجب مراعاة اللطافة
هنا طس بقاءه
افضاله
الاحوط الامتياز
على ما اذا لم يكن عنده
وكان عنده الا على
او لا يخفضه طس بقاءه
في امره بقاءه
والاحوط عدم المتابع
طس بقاءه بقاءه
هذا الاطلاق مستلزم
في اذا استوجب احد
من الفرضية المذكورة
ولا يجري ما فوق الحد
البيعه طس بقاءه
لو كان دفع الجبر منه
لا يبعد كون الخيار
اليهم طس بقاءه

الاعمال في شرايط الانعام في هذه المسئلة الثانية من وجب عليه سن من الابل وليس عنده او عنده على الاقوى وكان له ابله على منها بسن او اراد شراها مشاء على الاصح دفعها الى الامام والساعي بل والفقير بل والفقير على الاصح واخذ منهم سائتين او عشرين درهما او شاة وعشرة دراهم على الاقوى وان كان ما عنده اقل من بسن دفعها اليهم كذلك ودفع معها سائتين او عشرين درهما او شاة وعشرة دراهم من غير فرق في ذلك بين مساواة القيمة السوقية لذلك وزادها او نقصا عنها على الاصح ولكن الخيار ليس له الا ان لم يرفع اليد عن الجبر ثم لو اراد ازيد من المقدر شرعا مثلا اعتبر الفاضل لوقعا وقت الاسنان بازيد من قدر واحدة لم يتضاعف التقدير والشرع يرجع في المقاص الى القيمة السوقية على الاظهر من الفرضية المذكورة ولا يجري ما فوق الحد من الاسنان عنه مع الجبر بل ولا على وجه القيمة البيعه بل على القيمة في غير الابل كما ينفر كذلك كسنت الخنازير والحمير شاة وان لم يجر

لو كان دفع الجبر منه لا يبعد كون الخيار اليهم طس بقاءه
في امره بقاءه
والاحوط عدم المتابع
طس بقاءه بقاءه
هذا الاطلاق مستلزم
في اذا استوجب احد
من الفرضية المذكورة
ولا يجري ما فوق الحد
البيعه طس بقاءه
لو كان دفع الجبر منه
لا يبعد كون الخيار
اليهم طس بقاءه

في زكاة المال

عن النبي وعشرين بل لا تجزئ عن الشاة الا على وجه القيمة والله اعلم المستقلة
 الشاة المستقلة لا تجزئ مال انسان الى غيره مع اجتماع شرائط الخلطة والعشرة بالاشهر
 في اربعين شاة مثلاً وكان لكل واحد عشرة واحمد المسج والمرح والشرب
 والفجل والحالب والحالب بل يعتبر في مال كل واحد منهما بلوغ النصاب في ثمانية
 الكسور فلو لم يفرق عند تاييد مال المالك الواحد ولو ساعد مكافئاً بمسافة الفجر
 بل غيرها الا ان التوم اى اربع في هذا النصاب اقل الاول في الزكاة والعلو
 تمام المحول بالادوية اذا كان على وجه مجزئ عن اسم السائمة في المحول عرفاً ولا
 عبرة بانساح العرف فالعلاف يوم في السنة قاض على الاقوى فضلاً عن الشهر
 فيها متصلاً كان او منفصلاً فم لا عبرة بالخلطة ونحوها مما لا يخرج به عن ذلك
 وجه مثلاً فلو اجتمع التوم والعلاف لم تكن فيها زكاة سواء كان الغالب فيها التوم
 او لا وسواء كان العلاف بنفسها او لا وسواء منعها من التوم مانع كالطير ونحوه
 ضلعها المالك وعبره من مالها ومن مال المالك باذن او غير اذنه على الاصح
 او لا فانها تخرج عن التوم بذلك كلمة نعم لا تخرج عن عرفها بمصافرة الظالم عن
 المرمى ولو بالكثير ولا يسيتمها والارض للمرمى لا لبشر المرمى لا بخير ذلك ما لا يخرج
 من نبات الدار والبستان ونحوه فانها تخرج عن المرمى عن اسمها المستقلة
 الشاة المستقلة لا تعد النصاب مع الامتهات اذا كانت نصاباً مستقلة عنها او غير
 مكمل لنصاب اخر اذا اضيفت اليها ولا كان زمان الملك فيها مثلاً بل لكل منها
 حول بانفراده فلو ولدت خمس من ابل خمساً واربعون من البقر اربعين مثلاً
 فلكل حول بانفراده فرضية كالمالك في ذلك في الزمان المختلف ما اذا لم تكن نصاباً
 مستقلة ولا مكمل لنصاب فلا تثنى فيها قطعاً ومنه على الاصح ما اذا ولدت اربعون
 من الضم اربعين فانه ليس فيها الا الشاة نعم لو لم تكن نصاباً مستقلة ولكن كانت
 مكمل للنصاب الاخر لا امتهات كما لو ولدت ثلاثون من البقر اربعين وعامة
 من الغنم اثنين واربعين استأنف حولاً وحدها فجمع بعد انتهاء حول الاول المجزئ

قاج يوم او يومين في
 الصدق والعرف مستقلة
 فلو كان ادمها

اد اكانت لارض مزرعة
 لا يبعد الخروج عن
 فلو كان ادمها

الغالب
 اذا لم يكن الثبات في
 لا يبعد النصاب اذا
 كان مما يبدل بازانة
 المال كغيره فلو كان
 مثلاً

في شرط زكاة المال

عن الزيادة فابتداء حول الزيادة من حين الاستيفاء في أقوى الوجوه كما
 ان اقواها ايضا بما لو كانت الزيادة مع كوفها ملكة للضاب مستندة على ضابطه بطل
 كالمالك عشرين من الابل ثم في انشاء الحول ملك سبعة اخرى بالزيادة وبغير
 بيوت لا ربع شيئا في العشرين بابل والشاء في الست وكذا فيمن ملك خسا او لا
 ثم عشرين المستقلة النساء الا حوطان لم يكن أقوى ابتداء حول التخال
 من حين الناج سيم اذا كانت ترضع من السائمة لا من حين الاستفاء وبالزوي
 عن اللبن والله العالم **الثالث** ان لا تكون عوامل ولوق بعض الحول فانه لا زكاة
 فيها حينئذ وان كانت سائمة في الاجر والرجح صدق العوامل المعروف على ما عفا
 منصرف في السوم الرابع الحول بمعنى عضو الحول عليه مجتمعا فيه جميع الشرائط التي
 لكن يتحقق حولا نه بتمام احدى عشر شهرا بل الاقوى استقرار الوجوب به وان كان
 الاقوى احدى اب الثاني عشر من الحول الا في الثاني وج فلو اخل احد عشر طويلا
 في ثمانية احدى عشر لا يبعد بطل الحول كما لو نفست عن الضاب ولم يتمكن من التفتت
 فيها او فارضا بغير جنبها وان كان زكوا على الاصح بل ويجبها لكم سائمة مشر
 اشهر يغتم كذلك بل ومنها في الحقيقة القضاء بالقتان بل والله كوسرة
 والا فشره وعينه ذلك بل الظاهر بطلان الحول بذلك وان فصله فزاد
 من الزكاة فتم لو حال الحول للزود فغلب من الضاب شيء يتفرع
 من المال ولو بناخرا لاداء مع القان منه فمن ولوق حال جوز ذلك له ولا سقط
 من الفرضية بنسبة التالف من الضاب لان الزكاة واجبة للعين عندنا واذا اذ
 المسلم عن فطره قبل الحول لم يجب الزكاة واستانف ودش الحول وان كان الا زكاة
 بعد وجبت الزكاة وقيل لرجحها الامام او من قام مقامه وان لم يكن عن فطره لم
 ينقطع الحول وان كان يتولى ايضا اخرجها الامام او من قام مقامه عند تمامه جزء
 عنه ذلك لو عاد الى الاسلام بغير حلق في نفسه فلو كانت العين باقية
 او كان الفاضل الى المال عند ذلك لغير هذا كغير الرجل ما المنة فلا ينقطع

مشكل بل لا يعدكون
 مثل السابق يتبدد
 حول الجميع عند تمام
 حول العشرين طويلا
 داره فانه
 الاقوى التفصيل بين
 المرفقة من السائمة
 من حين الناج من
 المملوغة من حين
 الاستفاء فليكن
 داره مال
 بل على نحو ما ستمس
 من طويلا داره فانه
 العالي

في شرائط زكاة الانعام

مختلفة كان لخراج الزكاة من انعام بل كان يخرج من غير جنس الفريضة بالقيمة
 المتوقفة في كل ما وجب من الزكاة وان كان الاخراج من العين افضل بل الاقوى عند
 فقهاء ذلك عليه رآهم وذا فيه والله العالم **الفصل الخامس** في زكاة النعالي
 وفيه مسائل **الاولى** يتغير فيها مضافا الى ما عرفت من شرائط انعام ما هو **الاول**
 النصاب وهو في الذئب عشرة دنانير او وزن مثقال شرعي وهو اربعون مثقالا للصيف
 وفيه عشرة قاريط هي نصف مثقال دينار ثمان وستون شعيرة واربعة اسباع في
 والغير اربعة اشهر وثلاثة اسباع شعيرة ثم ليس في الزايد شيء حتى يبلغ اربعة
 دنانير وفيها قيراطان ولا زكاة فيما دون عشرة ولا فيما دون اربعة ثم كلما زاد
 اربعة فيها قيراطان بالعامة يبلغ ولا في الفضة حتى تبلغ مائتي درهم وخمسة دراهم
 ثم كلما زاد ربعين كان فيها درهم بالعامة يبلغ وليس فيما دون المائتين شيء ولا فيما دون
 الاربعين والدرهم ستة دوايق والذائق ثمان جئات من واسطحب الشعيرة هو
 حيدته نصف للمثقال شرعي وخمسة دنانير كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل شرعية
 فالعشرة دنانير او وزن ثمانية وعشرين درهما واربعة اسباع الدرهم والمائتا
 درهم وزن مائة واربعين مثقالا والمثقال درهم وثلاثة اسباع الدرهم كما ان
 الدرهم سبعة اعشار للمثقال والمدار على هذا الوزن ولا جيرة بغيره سابقا ولا خافا
 فيرجع النقص للزائد من كل يبيكوك منهما ومن غيرها الى ذلك لا على العدة هو على
 الضيق دون القريب فلو نقص لويسير لم يجب ثم لا جيرة بما يختلف به الموازين
 على الاقوى **الثانية** كوفيها منقوشين من سلطان او شهيد سكتة المعاملة كالدراهم
 والدينار ولو ببعض الاذن من ولا مكنة بسكتة اسلام او كفر كما تروى وغيرها ثم لا
 زكاة في المسح اصالته وان تقول به وان كان الاحتياط لا ينبغي تركه في حينه
 بخلاف المسح غرضه مع بقاء المعاملة ولو كان النقش لغير المعاملة لم يتخذ بعد
 ذلك لها فالظاهر لا يحوط بمحقق الزكاة فيها حتى لو كان الاتحاد عن غير سلطان
 ولو ضربت للمعاملة لكن لم يتعامل بها اصلا او يتعامل بها معاملة لم يعسا ولا لجهها

بلا يترك فلهذا
 حله بغيره
 انما

في حكم زكاة النكاح

الحاجة تكون دواهم وذا نير لم تحب الزكاة ولو اتخذ المسكوك حلية للزينة مثلاً لم يتغير الحكم زاده الا بتخاذل ونقص في القيمة فادامت المعاملة به على وجه ممكن اقالو فقبرت بالاشتراك بحيث لا تتبع المعاملة بها فلا زكاة وانما هو اجزاء للمالك يدفع ثمن الزكاة من الدراهم والذناير من غير محلي وان زادت قيمة المحلى قيمه لم يؤد امكن القول بمشاركته الفقراء في الحلية فلهم من الزيادة جند من بسبب الضعفة على حسب النسبة وان كان الاوفى بالمالك مشاركته في المحلى بمقدار الزكاة فخاصة

الثالث حول المحل بحيث يكون النصاب موجوداً فيه جميع فلو نقص النصاب في مثانه وبذلك عيان النصاب يحسب وبغيره لم يثبت والتسبب لا يفصله بل ومعه على الاصح لم يجب فيه زكاة وان استحق خراجها اذا كان التسبب بقصد الفرار بل هو الاحوط نعم لو سبك الدراهم والذناير بعد وجوب الزكاة بمحل المحل لم تسقط الزكاة لكن يدفع قدر الزكاة من الدراهم والذناير **المسئلة الثانية** لا اعتبار باختلاف الرغبة في خصوص بعض افراد الدراهم والذناير مع تساوى الجوهر من في الوزن وصلى الاسم وان اختلف القيمة بذلك بل يعتمد بعضها الى بعض بالنسبة الى تحقق النصاب واما بالنسبة الى اخراج الزكاة فان نطق المالك باخراج الارغب ونحوه من الافراد الكاملة فذا حين وزاد خبر وانفق مما يجب والاخر من كل يعطى ونسبته في الاحوط والاخرى الاجزاء بالفرق الاقل بغية عن الجميع بل يقوى الاجزاء به عن النصاب في الرغبة باجمعه نعم لا يجوز دفع الا على قيمته عن الادنى مثل ان يخرج نصف دينار جيدته عن دينار ادنى منه الا اذا كان بالصلح مثلاً مع الفقير بقيمة في ذمته ثم احتساب تلك القيمة عما عليه من الزكاة فانه يصح كما يصح ان يباين الدنانير من نصف دينار جيد وكان فرضه نصف **المسئلة الثالثة** الدراهم المشوشة مثلاً لا يخرجها عن اسم الغضه الخاصة ولو زدت زكاة فيها حتى يعلم بلوغها النصاب ولو سكت فيه ولا طريق الى التعرف ولو للغير لم يجب الزكاة وفي وجوب التصفية ونحوها للاختبار اشكال احوط ان لم يكن قواد ذلك

الاحوط الاخراج له
طباراً له اجماله

الاحوط ان الاجزاء
تلك في الزكاة
الغنى

التصفية
مصلحة من الفقر
من غير وصفه
وجوه على كبره
١٣٥٠

بالعدم الوجوب
عن قوة وان كان
جداً طباراً

في زكوة المال

ولا يجوز له اخراج المفقوشة عن الجهاد الا اذا علم اشتغالها على ما ياتى ولي الجهاد و
 الاقربى كونهما جسدًا في مرضة لا قيمة وكذا لو ادى للمفقوشة عن المفقوشة او ادى
 جسدًا عنهما ولو ملك التصا لم يعلم هل فيه غش أم لا وجبت الزكوة في الاصح و
 الاحوط ولو كان غش واحد هما باحدهما وبلغ كل من الغش والمفقوشة واحدهما فضلًا
 وجبت فيها اوقاف المبالغ منهما وتجب الاخراج من كل جنس بحسب ما به فان علم الاصول
 البصر بما يعلم به من الثبات وغيره ولو علم ان احدهما الاكثر ولم يمكن تمييزه اخرج
 ما يجزئ الاكثر من ثمنه كماله لو كان قد احدث التقدير ستة أشهر والاخر اربعة أشهر او
 ستة أشهر ذهبا وستة أشهر فضة ويجزئ من ثمنه من الاكثر قيمة واربعه من الاقل **مسئلة**
الاربعة اذا كان معدد درهم مفقوشة مثلاً فان عرف قد ضا فيها من ضاب
 الغش اخرج الزكوة عن فضة خالصه وان شاء اخرج عن الجمل منها ما راعى الله
 كماله لو كان معدد ثلثي درهم والفسر ثلثها في كل درهم مثلاً فيخرج من اخرج خمسة دراهم
 خالصه واخرج سبعة ونصف منها عن الجمل وكذا لو كان مفقوشة وخالصه ثم
 لو علم ان الفضة في الجمل لا في الافراد الخاصة لم يجز ذلك بل لا بد من اخراج الجهاد
 او ما يتحقق معه الرائز وان جهل ضما فيها من الفضة بعد ان علم التصا في الجمل
 واخرج عن جملة ثمن الجهاد زاد خيرا وان كان كس يوم تصفيه جميعا وما يعلم منه الحال
 في الجميع على الاصح والاحوط والله اعلم **المسئلة الخامسة** مال القرض
 الزكوى ان تركه المقرض بحاله ولم يحصل ما ينافي بقاء الزكوة مما سمعته سابقا وجبت
 الزكوة عليه دون المقرض بل لو شرط المقرض بقاء الزكوة على المقرض لم يلزم
 الشرط على الاصح ثم لو شرط عليه الشئ عنه راداه ما عليه من زكوة ينافي على ما هو
 قوى من حواره حتى ان لم يعمل ادى هو عن ماله **المسئلة السادسة** مال
 من دفع مالا مسدداً كان ضاماً باوجاهل موضع ما ورت مالا ولم يصل اليه ومضى
 عليه تركه له لسرا سبجاً ما بل الاحوط في المدفون الذي لم يجز له الا بعد مضي سنتين
 مثلاً فيجمل موضع ثم رده بعد ذلك تركه سنتين وان كان الاقربى كماله

بل عدم الوجوب لا
 يخلو عن قوة وان كان
 احوط جداً طهراً
 دارم بقائه

سنة
 لا يتركه الا احتياط
 طهراً دارم بقائه
 الله

في حكم زكاة الفئات

العكس لو اخرج المال بالذو لا على ار من ثم زرعته فكان الذرع بشرى
 بغيره فلا قوى نصف العشر ولا حوط العشر وكذا لو سقى زرع بالذو الى مثله في
 الزايد على زرع اخر من دون عالج والله العالم **المسألة السادسة**
 اذا كان له تجل وزرع في بلاد متباينة يدرك بعضها قبل بعض سواء طلع دفعة
 واحدة او اخرج كان حكمها حكم النمرة في موضع واحد بعد ان كان الثمران لغام واحدا
 وان كان بينهما شهر او شهران او اكثر وجب ما ادرك ان بلغ نضابا اخذ منه ثم يترك
 من الباقي ثل وكذا وان سبق ما لا يبلغ نضابا ترفع الزكاة حتى يدرك ما يكمل النضاب
 من غير فرق في ذلك بين الطلوع دفعة واحدة او كذلك ولا اختلاف ولو كان
 له تجل يطلع في عامين من ضمن الثاني الى الاول على اشكال **المسألة السابعة**
 لا يجزى اخذ الرطب عن الزكاة في الثمر فريضة ولا العنب عن الزبيب كذلك ثم تجزى
 فيه كما يجزى فريضة مع تعلق الزكاة به ففسد بالاجزى الثمر جسد عن فريضة
 كما لا يجزى هو عن البرنج العكس وكذا العنب والزبيب الحصر لان ما في عقد الجلس
 بالذرع قيمته ولو اخذ الساعي فجفت ثم نقص بعد ان صار نضابا وزيد او ازال المال
 دفعة واحدة عليه جمع وطوب بالنقصان كما ان له المطابقة بالزيادة ولو تلف في يد
 الساعي كان مضمونا عليه ولو تعددت قواع الثمر لا حوط والعدل لاخذ من كل
 نوع بحصته وان كان لا قوى الاجتراء بطلت الحجة من الثمر والله العالم **المسألة الثامنة**
 انما منه اذا مات المالك قبل ظهور النمرة او قبل يد وصالها وكان عليه
 دين مستوعب وغير مستوعب فظهرت النمرة او بدالها قبل قضاء الدين
 وكان الوارث مقيدا او معتدا فلا يبلغ نصيب كل منهم النضاب وحيث الزكاة على
 الوارث في لا قوى من دون غرامة منه للدين وان كان هو لا حوط وكذا
 لو مات بعد تعلق الزكاة وحيث في المال وان كان الدين مستوعبا بالقيمة
 الزكاة عن الدين فزمت الزكاة عليه على الاصح **المسألة التاسعة** من قد
 عرفه ببقاء الثمر اذا ملكه غيره امثلا او ثمره بغيره ولو معاواة قبل ان يدرك

بغيره انما يظهر قبل
 ضائق الزكاة طمسها
 حراما والله
 هذا في الصورة الاولى
 اعني اذا كان الموت
 قبل ظهور النمرة بطلت
 ما هو لا قوى من النضاب
 الزكاة انما لو ارث وتعلق
 حق الدينان ببعضه اذا
 تمامها فلا يتعلق حق
 الدينان بالثمرتين معا
 طلت الوارث وكذا في
 الصورة الثانية مع
 عدم الاستيعاب فيكون
 الزايد عن الدين بالثا
 للنضاب الاصل لا حوط
 مع الغرامة للدين ان
 استوفاهم فطمسها
 حراما والله

بلي لا يوعن قوة اذا كان
 مقصدا في ذاته قبل
 التعلق بقوته عليهم
 بسبب اناجركل فان
 التعلق طمسها
 حراما والله

في زكاة المال

صالح ثمة فالزكاة عليه مع بقاء الثمرة علم كذا وكذا الكلام في الزرع من غير فرق
في الملك الخصبة للزراعة وباليدين وغيرها ولو اشغلت لم يدر بعد ذلك الصالح
كانت الزكاة على المالك الاول مع الشرايط ولا يجب على الثاني الخمس نعم لو اتفق
انه علم بعد اداء المالك الاول مقدار الزكاة فيما عداه كان لولي المسلمين او وكيله
اجازة البيع والمطالبة بالثمن على التسببه فان لم يجد كان له اخذ مقدار الزكاة من
البيع نفسه ولو اراد المشتري الدفع من غيره توقف على التراضي مع المالك او وكيله
في الاخطوط ان لم يكن اقوى ولو ادى المالك الاول مقدار الزكاة التي في البيع
استقر ملك المشتري من غير حاجة للمعجل بالاجازة من الاول للمالك مع ما في الزكاة
جاز فاعلى الاول من غيره الا ان الظاهر بان في يد المشتري ما في المبيع من الاداء
والا كان الحاكم الضبط واخذ مقدار الزكاة من العين المستكملة للعاشرة
بحوز الساعي خوص ثمة الفحل والكرم بل باقى متعلق الوجوب دون الاستحباب
في الاقوى وفائدة الخوص جواز الضرب للمالك مع قوله كيف شاء بما لا يضر مع
عدم قبول الامع الضبط في الاقوى الاخطوط على وقف حين بدو الصلاح
صفته في الفحل والكرم ان يدور بكل غلة وشجرة وينظر كم فيها رطباً او غيره الوعاء
ثم يقبل ما ينجي منه ثم او يدينا ويستحب التحفيف على المالك بحيث لا يكون اضراراً
بالفقراء والظواهر اعتبار التراضي في الخوص ولو رضى بعض الشركاء فقط خضع الخوص
لواقع الرضاء على البعض دون البعض جاز ايضا واتحاد الامام او نائبه الخاص
واشاع بل يعوى جواز من المالك نفسه اذا كان عارفاً وما خرج عدل كذلك
او عدلين كما هو الاخطوط خصوصاً مع تعدد الرجوع الى الولي ونظام الاخطوط
الرجوع الى الحاكم او وكيله مع التمكن ولا يشترط في الخوص صفة بل هو ممة بل خاصية
يكفي فيها عمل الخوص وبما انه وان كان لوجبي بصيغة الصلوة كان اعم من ان زاد على
بها المالك كان له وان كان الاول له بدل وان قصر على قيمته فمقتضى ما في
الثمرات ان يجمعها بقدر سنها ثم او رتبها وعلم ظالم او نحو ذلك في بعض ونحو ذلك

يعني بعد تعلق الزكاة
وقد تقرر تفصيله في كتابنا
درم يقاض

محل شكال ثم جازاً
درم يقاض

محل شكال فما اذا
باع تمام الثياب ثم
فانما لا يضر في
الثال

في تزكوة المال

عن الذم مع بنية التجارة به واعداً لمما مضى أيضاً حصل الجازة مثلاً والله اعلم
وأما الشرط فثلاثة الأول ان يبلغ نصاب حال التقدين بل الظاهر ان
 على جسمه ما في النصاب الثاني ايضاً فلا زكوة فيما لا يبلغه بعد النصاب الأول و
 بغير وجوده بنفسه او بغيره على الاصح في الحول كل فلو نقص ما شاء الحول ولو بما
 سقطت الزكوة ولو مضى عليه مدة يطلب برأس المال البالغ نصاباً ثم زاد زيادة تبلغ
 النصاب الثاني بنفسها او كان في الأول عضو يكملها كان يتبدل الحول الاصل من
 حين الالباع وحول الزيادة من حين ظهورها وكذا الكلام في مناج الذابرة وثمر
 الثمرة والقلا لا يمنع وجوب العشر فيهما من انعقاد حول الاصل ولا حولها على الاصح
الثاني ان يطلب برأس المال او بزيادة فلو كان رأس المال مائة دينار مثلاً في طلب
 بنقصه ولو جرت من قبله ولو بما من الحول سقطت الزكوة ثم اذا مضى عليه سنون على
 الطلب بالنقصه استغنى كونه لسنة واحدة وان كان غير مؤكّد بل الاول على اعتبار
 مضى الاحوال في الاستغناء بالزبور والمعاد برأس المال النقص المقابل للمناع ولو اشترى
 استمر صفقة واحدة ولريد بيعها بغير رأس المال في كل واحد منهما اما خضها من
 الثمن فالزكوة فيه بل ود على طلبه به او بزيادة وعده بقم يقوى جبر خسران احدها أو
 الاخر خصوصاً مع ارادة البيع صفقة تكون الجميع تجارة واحدة أما التجارات انطلقاً
 على جبر خسران احدها ببيع الاخرى فلا يكفي جبر في ثبوت الزكوة في التي طلبت
 بنقصه طلب الثانية ببيع غير تلك النقصه بل تتعلق الزكوة باحديهما دون الاخرى
 حتى لو ابيع الجميع صفقة واحدة **الثالث** مضى الحول من حين التكتب به
 على معنى انه لا بد من وجود ما يعتبر فيها من الشرايط العامة والخاصة من اول الحول له
 اخوه فلو نقص رأس المال فمضى في القسمة كذلك ولا يتمكن من التعرف فيه
 انقطع الحول ولو كان بيد نصاب من التقدي بعض الحول فاشترى به متاعاً للتجارة
 استأنف الحول على الاصح ولو كان رأس المال دون النصاب ستانق عند بلوغه
 نصاباً فصاعداً **وأما الأحكام** فمضمرة من ان **الاول** زكوة التجارة مستحقة

اعتبار بقائه بنفسه
 يخلو عن قوة وان كان
 ما في المتن احوط فطر
 فبالاخر
 الا حوط اعتبار حول
 الاصل على رتبة
 حرام بقائه

التحقيق
 بالمدى الذي انتهى
 في الزكوة احوط ان يكون مستحقاً
 في رواية جبر خسران
 صفقة واحدة
 التي منعت كل
 ولا شك ان
 وجوب الزكوة
 في الزكوة
 الصفقة واحدة
 في الزكوة
 صفقة واحدة
 في الزكوة
 صفقة واحدة

فحكم زكاة مال التجارة

على الاصح ولا تتعلق بعين المتاع بل تتعلق بقيمة ذلك ثم تقوم بالذراهم والذنانير
من غير فرق على الظاهر من كون عين المتاع عرضا واقفا وبين كون الثمن من جنس
ما وقع به النقود وعده ويكفي في الزكاة بلوغ النصاب بأحد التقديرين دون الآخر
والله العالم **المسئلة الثانية** ما إذا ملك أحد النصاب الزكوة للتجارة مثل
اربعين او ثلثين نفرا وعشرين دينارا ونحو ذلك سقطت زكاة التجارة ووجبت
زكاة المال **المسئلة الثالثة** لو عاوض اربعين سائمة كانت للتجارة بعض
الحول باربعين سائمة للتجارة سقط وجوب المال لانه لا اعتبار بقاء شخص النصاب
تمام الحول فبادون التجارة على الاصح فانه يكون فيها النصاب تمام الحول وانقلب
فيها في ثمانية **المسئلة الرابعة** اذا طهر مال المضاربة الربح كانت زكاة
الاصل مع اجتماع الشرايط على رب المال وفيه حصة المالك للملك لو كان مال
شخص واحد وخرج منه الزكاة لان المفروض كون راس المال نصبا باق في الربح
مع بلوغه النصاب لا يخرج ان اختلف الحول في كل منهما وليس فيه حصة الساعي كوفاء
ان تكون نصبا باق في الزكاة مع اجتماع الشرايط وليس له التاديب من العين الا
باذن للمالك ولا أقوى بقاء حصة الوفاة لرأس المال لو اتفق خسرانه بعد ذلك
مع التاديب من العين باذن المالك ومن غير المالك عرف من ان زكاة التجارة في
الذمة دون العين **المسئلة الخامسة** الذين المطالب به فضل من غيره لا
يتم زكاة المال غير التجارة اما هي فالجهة المنع بقاء على الخافى للذمة وفيه نص اخبرنا
ولا زكاة في شيء من المساكن والالات ولا متعة ومحوها فاما هو فمقتضى القنينة نعم
ينبغي انجيل اذا كانت نانا سائمة وخارج عنها الحول في الصاق عن كل فرس منها
في كل عام دينار وان في الميزان عن كل فرس من ياربيل الا حوط في تحصيل التاديب
بشون حتى مع الاستزك فلو ملك ثمان مثلافه سائمة الزكاة بينهما كما ان لا
حوط في اليد فيها عن الزفوق كل سنة صاع غنص الفطرة والله العالم
الفصل الثامن في من تصرف لينة الزكاة ويحصره اقسام الاقل

كونها كالواجبة تعلق
بالعين لا بغيره
فقط

سقوطها ايضا لا يحل
عن قوة ظمنا
لاربعين

قد سبق في الاصول
اعتبار الاصل
لاربعين

مشكل ما عرفت من ان
زكاة التجارة ايضا
في العين ظمنا
لاربعين

الا وجه عدم المنع مع
عكلا استيعاب ذلك
المطالبين من غير فرق بين
التعلق بالعين والذمة
بل هو ايضا وان اتم
بتركها ذم الذي يضر
ظمنا لاربعين

التصاق
عنقت البع من اربعين
سبعة من غير
المحل من غير من غير
من غير من غير
من غير من غير

وبيان اقسام الفقير

اقسام الفقير خمسة الزكاة ثمانية **الاول** الفقراء المفاولون للاغنياء وهم الذين لا يجدون مؤنة سنتهم الا بقدر ما لهم ولم يقيموا به فعلا ولا قوة **الثاني** المساكين والارامل هذا الاسماء امن الفقراء ومن كان ذا الكتاب لم يعمون به فيه وعياله على وجه يلقى به لا لعل له الزكاة وكذا صاحب الضعفة والضعفة وغيرها مما يحصل مؤنة القادر على الاكتساب لكن لم يعمل كاسلافا لا يحوط على اخذ الزكاة له وان كان يقوى له جواز لو كان له راس المال يقوم بمؤنة سنة فصاعدا لكن ربحه لا يقوم بمؤنة سنة فالاحوط ان لم يكن اقوى عدم جواز تناول الزكاة وكذا لو كان صاحب صنعة يقوم اهلها واضيعته تقوم بقيمتها به كذلك لا يقوم بالحاصل منها بمؤنة سنة نعم كوفرض قصور نفس راس المال وقية الضعفة واللات نقصته عن مؤنة السنة مع ذلك جاز له تناول الزكاة بل الاقوى على لزوم الاقتصار عليه على اتمام كفايته وان كان هو الاحوط ويعطى الفقير وان كان له ذرئ يسكنها يغادره بخدمه وافر من يكبره ويخون ذلك مما يحتاج اليه ولو نفعه وشرفه بل لا فرق في ذلك بين المتحرر والمتعد نعم لو كانت دارا سكنى يزيد عن حاجته بحيث تكفيه قيمة الزيادة حولا وامكن ببعضها سفرة ليجزله تناول منها بل لو كانت حاجته تدفع باهل بيته فيمده بالاحوط ان لم يكن اقوى ببعضها وشراء الا دون ذلك الكلام في البعد الفرس في ادعى الفقراء ان عرف صدق وكذا به عموما به ولو جهل الامر ان اعطى من غير ميسر كان قويا واضيقا بل وكذا لو كان له صل مال من دون تكليف يمين على الاصح ولا يجب اعلام الفقير ان المدفوع اليه زكاة فلو كان ممن يرفع ويدخله جاء منها وهو ميسر جاز بل لا يجب صرفها اليه على وجه انقله ظاهر الزكاة ونفعها بل لا يجب اعطاؤها من دون ان يمسر بل يكفي منها بل لو صح الذي دفع بعد كونه زكاة ولو كذا وقضاهما للشيء اجزا ان لم يكن قد قضاهما على ما خبر زكاة بل قضاهما بغير ان التملك لها غير ملاحظ وجوهه ولو دفعه على اثر فقير فما ان غنيا انجحت منه مع بقاء العين بل ومع تلفها على الاصح مع علم الفايض بكونها زكاة وان كان جاهلا بجهزته ذلك

لا يترك ظمنا
حاشا

الاقوى الجواز
بالجارة وكذا
الضعفة والضعفة
فقط بل لا بد له

مع سبق فقر والا
فالاحوط اعتبار
بصد خصوصاً
غناء ظمنا
القال

وبما اختلفنا في المستحقين

او كان احد خصما او كان فقيرا جاز الا حجاب عليه من الزكوة لذلك ويجوز في
الذم في ذلك الكتاب بين المولى وبين العبد لكران لم يصر فيها الثاني فذلك ولو
لا مستغنا ثرا براء وغنما مسترجعت بكل الا حوطان لم يكن اقوى استغناها من المولى
ايضا لذهبت اليه وانفق عجز العبد عن الباقي فما دخل المرق لكونه مشروطا مثلا ولو
كان الذم للكتاب من سهم الفقراء لم يجمع منه ولو ادعى العبد شره كونه يتجن علم
صدا او اقام بينة فالجبت والا فان كذب السيد لم يقبل قوله وان لم يعلم حال السيد
ففي قول قوله شكك بل الا حوطان لم يكن اقوى عدم القبول وان حلف بل الا حوط
ان لم يكن اقوى عدم تصديق السيد مع تمكنه من العبد **السياس** من الغارمون
الذين علمهم الذين في غير محصية ولا اسراف ولم يمتكوا من وفاتها ولو لم يكن اقوى
سنتهم بل لو كان كسوبا يتكمن من قضاء الدين تدريحا اعطى منها وان كان الا حوط خلا
فم لو كان دينه في محصية لم يقض منه من هذا التهم ولو تاب اعطى من سهم الفقراء
اذا لم يكن مال الكالقوت سنته او سهم سبيل الله وجاز له نفسه قضاء دينه منه
والظاهر يجوز وان لم يثبت بناء على المخاوم من عدم اعتبار العدة التي في ذلك مال يؤخذ
الى الاغراء بالقبض بل بقوى الجواز ايضا وان كان مال الكالقوت سنته لكونه فقيرا اعطى
من الدين وان كان تاصرف في محصية لكن الا حوط خلا فكان الا حوط عدا اعطى
من سهم الغارمين مع الجهل فيما افقره وان كان الاقوى الجواز نعم لو علم هو حال
نفسه حرم عليه لاخذ والمجوى والمضطر وغير المكلف والثاسي في الجاهل بالحكم مع عدم
احماله المحبة فضلا عن الجاهل بالموضوع ليسوا من العصاة والمراد بالفرع والاستثناء
ببرائته ولو با خلاف مال الغير بل بقوى عدم اعتبار الحلول فيه وان كان هو الا حوط
واو استدلالا صريح ذات البين كما لو وجد قتيلا لا يدرك من قتله وكذا يقع بسبه
فمنه فيجل رجل بغيره ان استدلالا هذا فيعطى حيث لا يمتنع من هذا التهم مع عدم التمكن
من لاداء اتمامه فالاحوط ان لم يكن اقوى اعطاه من سهم سبيل الله بناء على
عمومه لكل شيء كما لا باس باستدلاله الاقام او ناسبه في ذلك على سهم سبيل الله

بل الا حوط عدا نفسه
حتى مع قصد بغير
غيره لا يمتنع
لا تبرك قسمه طبعا
وامر بقاءه

في زكوة المال

ولقد الكلام في الاستدانة ولو تلف مال لا بد من القرض وخشي من ذلك وقوع فتن
وفي غارة السجدة في الأضياف ونحو ذلك من المصالح العامة بل أوتيج بالتمام
عن شخص لصحة مثلاً اعطى لهم الغارمين مع عدم تمكنه من الأداء وإن كان الغنوة
عنه موسراً ولو كان لمن عليه زكاة دين على الفقير جاز الاحتساب ما عليه من الدين
من الزكاة بل إن علمه جاز له احتساب ما عنده من الزكاة عليه فداء عن الدين
ثم يأخذها مقاصرة وإن لم يقبضها المديون ولم يוכל في قبضها كما يجوز لمن عليه
دهماً للدين فداء من غيره علم منه ولو كان لمن عليه الزكاة دين على دين الله مثلاً
جاز له احتسابه من الزكاة بعد التحول بينهما والأذن لمن الدين في ذلك بل له
احتساب ما على الدين زكاة وفادله عما في ذمة الفقير ولو كان له على الميت دين ولم
تكن له تركه يقضى منه دينه جاز له احتساب ما عليه من الزكاة بل أوتى لو ارت
مثلاً التركة جاز الاحتساب بل لا يجد جواز ذلك إذ تعدد الاستيفاء من التركة
التيكن من اثبات الدين مثلاً ولو كان الدين على من يجب نفقته عليه جاز له قضاء
الدين عنه جازاً وميثاقاً من زكاة وإن لم يجزدها للفقير ولو حضر الغارم مانع
اليه من سهم الغارمين في غيره قضاء الدين أرتجح منه حسبه على الاحتجج وإن بتر
ذمة الدافع من الزكاة ولو ادعى أن عليه ديناً قبل قوله مع قصد بق الفرع بل مع
الجهل وإن كان الأخطأ فيها العلم وما يقوم مقامه فضلاً عن النكر العزم فضلاً
عما لو كان دعوى الدين لأصالح ذات الدين فإن الأقوى فيه اعتبار العلم وما
يقوم مقامه ولو أورد الغارم صاحب الدين بعد دفع السهم إليه ويخرج منه ولو
بان أن دينه في حصته أو غيره غارم على حساب غرضه في الفقير استأفج في سبيل الله
وهو على الاحتجج سبيل الخير كبناء القناطر والمدارس والمجاننات وبناء المساجد
إغارة الحاج والزائر وأكرام العلماء والمشتغلين وتخليص الشيعة من بالظلمة
ونحو ذلك من المصالح الآن الأخطأ اعتبار الفقير الزائر والحاج ونحوها وإن كان
الأقوى خلافه بل الأقوى جواز دفع هذا السهم في كل فتره وإن عكس المدفوع إليه

القرى
قريت ابيهم اذ ين
باب رجب الحرام
قوله: جئت الى ابن كرت
عقرت دهن فخر عات
والقرى البيضاء
جئت فخرهم
والقرى
بجوارها
والقرى
والقرى

لا یتربك فکسونا
دارقانه

القطر
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
والعز من الله ما كنا

آلخان
ایرہا فزون دایم
کے بعد اقصی دعا

صورة عبد التمن من
الزيارة والحج وغيرهما من

في زكوة المال

والاب غيره ومن اعطى منها على اشكال الا حوطر ان لم يكن اقواء العدة نعم لا يعطى ابن
الزمان للمؤمنين فضلا عن غيره وللا بد بالاعطاء الاصال اليهم على الوجه الشهي
فلا تدفع من سهم الفقراء الا بيد الولي ولو الحاكم ودون غيره وان كان مأمونا متكفلا
بامره على الاصح وحكم المحزون حكم الطفل اما التقية فانه يجوز الدفع اليهم وان نعلق
الحجر به نعم لا بأس بالصرف عليهم من سهم سبيل الله واليتيم عند مكان التيم
في الاول عند الدفع للولي ولو اعطى مخالف ذكوتة اهل غلته ثم استبصر اعداها غللا
الصلوة والقنوت اذا جاءها على مقتضى ما ذهب بل لكل الحج وان كان قد ترك منه كما
عندنا على الاصح بل لو كان قد دفع الزكوة لاهل الولاية ثم استبصر اعداها ايضا
على الاحوط وان كان الاقوى الاجراء الوصف الثاني المعدل في الفقير
على الاحوط فلا يعطى غير العدل سببا للتجاهل وان كان الكبار وان كان الاقوى
عند اعتبار الازديان الايمان بالمعنى الاخر وان تفاوت مراتب الرخاء في الاقل
بل بقوى عند الجواز اذا كان في الدفع اعانة على الانام واعزاء بالبيع وفي المنع دفع عن
المنكر نعم هي مقبولة في العالم كاعرف اما العادم وابن السبل والزكاة غير مقبولة
فضلا عن سهم سبيل الله تعالى شانه الوصف الثالث ان لا يكون مخم
نقصة على المالك كالا يوين وان علوا والاولاد وان سفلا والزوج واليحموز
ذكونه اليهم للاتفاق والتوسعة عليهم على الاصح نعم يجوز دفعها اليهم اذا كان عند
من يجب نفقة عليهم دونة كالزوجة للوالد والولد للملوك لها مثلها كما انه يجوز
دفع لغير زكوة لهم ولو للاتفاق على الاصح على زوجة المؤسر الباذل فانه لا يجوز الدفع
لهما للاتفاق اما للتوسعة الا لا يشترط ان يكونا اقوى مجاز والاحوط العدم كما انه يجوز
للزوج فضلا عن الغير دفعها للزوجة للمتمتع بها بل بقوى ذلك في الدائم مع سقوط
نفقة الما الشرط ونحوه بل والنسوة في قوى الوجهين وان كان الاحوط خلافه كما لا
يجوز للمتمتع بها للاتفاق مع اشتراط النفقة عليه بل وكذا كل من وجبت نفقة عليه
بشرط وغيره من الاسباب الشرعية ولو عاها باحدتها جاز ان يدفع ذكوتة له فضلا

الاقوى جواز القوت
عليهم من هذا ايضا
نفسه او بواسطة
يكون هذا التيميم
باب التعليل فقط
الموقوف على القبض
القبض على منع بل هو
كسائر الهام اعم منه
ومن الضرب على الفقراء
ففي اثاره ريفاته
على الاحوط فكذا
دراهم اقاله

لا يبعد جواز للتوسعة
عليهم وان كان الاحوط
ما في المتن فليحتم
مدخله
اذا كان من يجب عليه
بأد لا لا حوطر عند
الدفع فليحتم
فليحتم
لا يترك فليحتم اذ امره

التوسعة
نفسه او بواسطة
كسائر الهام اعم منه
ومن الضرب على الفقراء
ففي اثاره ريفاته
على الاحوط فكذا
دراهم اقاله

وَبَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ الْمُبِينَاتِ

عن غيره للاتفاق ففصل عن التوسعة من غيره في بين القريب الذي لا يخرج نفسه عليه
كالأخ والعم وابن الأجنبي كما لا فرق في الأول بين كونه واردا على الولد مثلاً أو على
الابن بوضع الزوجة ذكراً للزوج وإن انفقه عليها وكذا يخرجها من يجب نفسه
عليه بسبب من الأسباب لا يخرج دفع الزكوة من السيد وعجزه للمملوك للاتفاق
سواء كان أباً أو مطيعاً ثم يجوز دفعها من السيد غيره في ذلك رتبة لو كان مملوكاً
مثلاً ومن سهم سبيل الله كما لو كان مضطراً لم يرز المولى كما يجوز دفعها لمن
وجبت نفقته في وفاء دينه من سهم الغارمين وفي غيره ذلك مما يحتاج إليه
غير النفقة من سهم سبيل الله ومن سهم ابن السبيل **الوصف الرابع** أن لا
يكون لها شيئاً إذا كانت الزكوة من غيره من دون فرق بين الشهام جميعها بل
وبين زكوة المال والقطر ثم لا بأس بتصرفه في المحتدين سهم سبيل الله كالحانات
والأقواف ونحوها وشئت كونه هائشياً بالشيء والبينة ولا يكفي مجرد دعواه
وإن حرم دفع الزكوة إليه فواحدة له بأقراره بل لا يحوط عند دفعها لأبر الزمان
وإن كان الأقوى خلافه وكذا يحول النسب كالقبط أما زكوة الهاشمي فلا بأس
ببناءها منه من غيره في بين الشهام جميعها حتى سهم العاطلين فتجوز استعمالها
على صدقات بني هاشم كالأباس عوار متاوطأ من غير الهاشمي مع الاضطراب ولكن لا
سوطان لم يكن أقوى لاقتصار على قدر الضرورة يوماً فوما كان لا يحوط اجتناباً
الهاشمي مطلق الصدقة الواجبة ولو بالعاریض وإن كان الأقوى خلافه نعم لا بأس
بدفع الصدقة المندبة ولو زكوة بجاه إلهي **الفصل العاشر في الواحق**
فيه مسائل **الأولى** المتولى لأجاء الزكوة في زمن الغيبة المالك ويجوز
وليته ولا يجب عليه نقلها إلينا بها وإن كان هو الأفضل ولا يحوط سيما إذا
طلبها ثم لو قال المالك خرجها قبل تولي من دون بينة ولا عین ولا إعلان بها
أفضل من الأمر بعكس الصدقة المندبة **المسئلة الثانية** في ستم القيمة
في الأصناف الثمانية مع ستمها وجوده بل يجب مراعاة الجماعة التي أهلها فاستمر

اذا لم يكن الولي باذلاً
ولم يمكن اجازة ولا باس
باعطاء الغير ^{له} غرض الضرر
في بقائه وطبعاً كما لو
ابقا طمراً ^{بنا} باطلاً
اقضاه

لا يترك وكذا الخسرو
فيقتصر على زكوة أمه
له طمأننا حاله
أقواله

اللقط
لصحتي فاستعملت
فقد فسد و استعملت
لا يحسن رخصه من
فقد فسد
ممن
نقصه من
كروا من
فقد فسد من
يحيى من
سعد من
ممن

في زكاة المال

في كل صنف منهم حتى ان السبيل وسبيل الله والا فضل تخصيص اهل الفضل في
 القريب بمقدار فضل اهل العقب عن السؤال بل ينبغي تخصيص صنف الخ والظان
 بالمقبلين من الفقراء نعم قد يحصل بعض المرجحات الشريفة في بعض الناس وفيه جند
 مراعاة الميزان ولا يجب شيء من ذلك فلو خصها شخصاً واحداً من الانصاف جان
المسئلة الثالثة يجوز ان يعدل بالزكاة الى غير من حضره من الفقراء
 خصوصاً مع المرجحات بل لا قوى جواز نقلها الى غير اهل البلد لو البعد مع وجود
 المسقى به وان كان بعضهم الوافق بالنقل ومؤنة النقل عليه لان الزكاة ولو لم
 يوجد المسقى فيه تحريم حفظها ومن نقلها الى فقراء غيره ولا ضمان عليه ولو تلف
 مع ذلك القريب وان تمكن من بعض الصراف فيه في لا قوى لا فرق بين القريب
 والبعد مع الاستراك بغير التامة وان كان الاولى التفرق في العريب مالم يكن يخرج
 البعد ولو كان النقل اذن القريب مع وجود المسقى لم يكن عليه ضمان في لا قوى
 الاولى منه ولو تلف في قبضها غيره بالولاية العامة ثم اذن له في نقلها ولو لم يكن لها
 مصروف في البلد تعدد حفظها وجب النقل في لا قوى ومؤنة النقل من الزكاة ولو كان
 له دين في ذمته شخص في بلد آخر جاز الانصاف بآتية ولم يكن من النقل وكذا لو نقل
 قدر الزكاة من ماله الى بلد آخر هل ضرر عوضاً عنها ولو كان له مال في غير بلد وكان
 فيه الزكاة فالأفضل صرفها في بلد المال وان جاز له نقلها الى بلد اخر مع الضمان
 هذا كل في زكاة المال واما زكاة العطر فيبني في اهلها في البلد الذي سبقت عليه
 فيه بينها او في بلد الزور ولو عيها في مال غائب عنه بقيت وجوب عليها
 حكم زكاة المال بالنسبة الى النقل عنه مع وجود المسقى وعدمه بالنسبة الى ناخذها
 مع التمكن منه وعدمه **المسئلة الرابعة** قابض القريب الزكاة بعنوان
 الولاية العامة برئت ذمة المالك وان تلف بعد ذلك بتفريط او بدو وثلاً
 عن الزكاة وتعيينها في مال مخصوص مع عدم المسقى بل مع على الاصح بل الاضل
 له ذلك وح تكون امانته في يده لا يضمنها الا بالعتق والتفريط ولو اخرجها كالبيع

المخلف
 بالحق
 لا بد من
 دفعه

الظان
 في
 ان
 ان
 ان

اذ كان موجوداً
 بعد ذلك
 النقل
 اهل البلد
 الاصول
 التمكن
 حرامها

وكذا لو عيها مال
 حاضر نفسه
 حرامها
 اقل

وبياحكم النقل

له ولو ضيق عليه وكذا لو لم يعطها وانجموع المال التي هي بعضه ولو ادر كنه الوفاة
 اوصيها او جوب الكيفية من الامانات بل هو كذلك وان لم يكن قد عطاها ولو كانت
 الوارث مستحقها اجاز احسانها عليه يستحب في شئ منها الى غيره **المسئلة**
الخامسة المملوك الذي يترى من الزكوة اذا مات ولا وارث له ورثه اربا
 الزكوة دون الامام على الاصح **المسئلة السادسة** اذا احتاجت لقتة
 المجلل ووزن من لا كانت لاجرة على المالك دون الزكوة **المسئلة السابعة**
 اذا اجتمع المستحقين سببان مثلا يفتقرها الزكوة كالعقر والعز والكاتبه جاز ان يحل
 بكل سبب نصيبا **المسئلة الثامنة** لا حد لكثر ما يدفع من الزكوة للفقير
 دفعة فلم يدفع ما يزيد على غناه ثم لو تعاقبت العطية فبلغت مؤنة السنة حرم عليه
 تناول ما زاد عليها للاتفاق بل لا حد للاقل على الاصح حتى في زكوة التقديس فله
 دفع الاقل من الخمسة التي هي اول نصيب القصة منهما ومن نصف الدنار الذي هو
 النصاب الاول من الذهب بل لم يدفع الاقل من النصاب الثاني وهو الفرياطان و
 ان كان الاحوط عند نقصان المدفوع عن النصاب الاول منهما سيما اذا كان اقل
 من النصاب الثاني بل هو مكره بل الاحوط مراعاة مقدار ذلك في المدفوع من غيرها
 ايضا واولى من ذلك اعتبارها عند نقصانها عما يجب في اول نصاب من من كل جنس
 واما ما لم يرضه في احد كالفراش فما يجب ولا اذا بلغ النصاب هذا كله مع بلوغ الوا
 المقدار فضلا عن اما لو اعطى ما في النصاب الاول لو احدث ثم وجبت عليه الزكوة في
 النصاب خرج زكوة وسقط اعتبار التقدير فيه والى المجمع عند نصب كبرة
 تبلغ الاول ولين عند المالك نصابان اول وثان فالاحوط دفع ما في الاول
 لو احدث وما في الثاني لاخر وحوط منه دفع الجميع لو احدث **المسئلة التاسعة**
 يستحب الدعاء من ثائب الغيبة اذا قصر الزكوة بالولاة ثم تعاقبه بل لا حوط له ذلك
 وان يكون فيقول اللهم صل عليه والاولى خافه اجرك الله بما اعطيت وجعله
 لك طهورا وباركنت فيما اقيمت ويستحب للولي العام وثابته حال بطل البد

والاحوط صرفه في
 العمل فقط ظرفا
 داره فانه

وان كان الاحوط لا
 فصار على ذلك الكفا
 خصوصاً في المصروف
 الذي لا تكفي حرمته
 ثم جئنا داره
 تعالى

في بيان وقت الوجوب

يجب ان يزكوا ومن ثم يقع الصدقة في اقوى موضع واكثفه كاصول الاذان والاقليم
 وانما هذا لابل والبقره يلحق ان يكتب على المبيع ما اخذت له من زكوة او صدقة
 او جزية ولو اضاف الله كان ابرك واولى **المسئلة العاشرة** لا يكره للمالك
 ان يطلب من الفقير تلك ما دفع اليه صدقة ولو منتهى تبرع لو اراد الفقير بها
 بعد فقروها عند من يريد كان المالك الشاخي بها من دون كراهته ولو كانت جزء
 من حيوان لا يملك الفقير من الاكسقاء به ولا يشتر به غير المالك ويحصل للمالك
 خسر بشره او غيرهما من دون كراهته ولا بأس ببقائها على ملكه لو عاد اليه
 بميراث ونحوه مما هو غير التملك اختيارا **المسئلة الحادية عشر** اذا
 اهل الثلث عشر فيا يعتبر فيه التحول من الزكوة وجبت الزكوة بل لا قوى استقرار
 الوجوب بذلك وان احتسب الثلث عشر من التحول لاول لا الثلث كان الاقوى
 جواز تأخير الزكوة بعد حلولها ولو مع عدم العزل فزاعا الشهمين والثلث مثلاً
 فضلاً عن التحويل مع العزل والغرض ثم يستحب التحويل بل هو الاحوط بل يكره التحويل
 لا لغرض بل بغيره لما لو تلفت بالتأخير فغيره وان جاز له ذلك ولا يجوز تقديمها
 قبل وقت الوجوب على الاصح نعم ان اراد تحوذك دفع مثلهما فرضا على المستحق
 فاذا جاء الوقت احتسب لك زكوة جلت ان شاء مع بقاء القابض على صفة الا
 استحقال والدافع والمالك على صفة الوجوب لو خرج المستحق عن الوصف واو اد
 الاحتساب على غير استيذان العين من ان دفعها ولا فضلها او قيمتها كما هو
 حكم الغرض ودفع الزكوة لغيره ولو دفع المال على انه زكوة مجزئة كان المال باقياً
 على ملك الدافع مع بقاء عينه وضموه على القابض والمثل والقيمة مع علمه بالحال
 وللمالك الاحتساب بعد ما مع اجتماع الترابط وله العزل عنه لغيره كملدفع
 قرصاً ولو اقرض المصاب كله وبعضه من الحول واثنائه لم تجز الزكوة على الاصح سواء
 كانت العين باقية او الفقرة ولو اقرض المستحق شاة مثلاً قرات زليده مسئلة
 او منفصلة وخرج عن وصفه لا يستحق او اراد الاحتساب على غير كانت له القيمة

الوجوب
 وهو ان يملك
 وهو ان يملك
 وهو ان يملك

الاقرب
 وهو ان يملك
 وهو ان يملك
 وهو ان يملك

الاحوط
 لغرض كاستقرار
 معين او افضل
 كراهته

بل الاولي والاحوط
 الاحتساب حينئذ
 لا الاستعادة طرماً
 كراهته

في وجوب الزكاة

حين القبض دون الالتزام والعين الامع الراضى فيها انفسها دون اللذي هو
تأمة الملك المقترض لو قصت الشاة كانت له القيمة الزبورية على الامتع ولو استغنى
المقترض بعين المال عم حال الحمل جاز احسابه عليه بل في قول فقهاء الفقهاء الذين ولا
يكلف اخذ واحد ثم لو استغنى بغيره ولو ثمانية وارفع قيمته لم يجز الاحتساب
عليه والله العالم **خاتمة** تجب النية في الزكاة ولكن هي الذاعي عندنا ولا يجب
فيها ان يدين المقرض والتأمين دون الوجوب والتدب وان كان هو الاصول فلو
كان عليه زكاة وكفارة مثلاً وجب فيه من احدهما حين الدفع بل لا حول ان لم يكن
اقوى ذلك بالنسبة الى زكاة المال والعطمة ولو اتحد الحق فذمته لم يجب التأمين
واجزؤه قصده لا مثال بادته وان جهل نوعه ولا يقتصر في نية المجلس الذي يخرج
الزكاة منه كالانعام والعتلات والتقديس من غير فرق بين اتحاد محل الوجوب نقد
وبين اتحاد نوع الحق كما لو كان عند اربعون من القتم وخمس من الابل وعمل ككتاب
من التقديس وواحد من انتم وبين كون المدفوع من جنس واحد او عدة ولكن لو
عين تعين وبنيها الحاكم عن الممنوع كما يتوكلها عند الاخذ من الكافرا وعند
الدفع للفقير عنه الكافر وكذا لو اطلق الطفل للمالك عند دفع الفقير للعالم
بضوان ولا يميز عن الفقراء ولا قوى جواز التوكيل في اداء الزكاة على وجه يتولى التوكيل
النية كما ان الاقوى جواز التوكيل في الاصل مع تولي المالك النية وليس الحاكم النية
عن المالك في الاقوى مع عدم التوكيل ولا امتناع كما تجزى النية من المالك عند الدفع
لوكيله على الاصح ويجزى النية من المالك بعد وصول المال للفقير وان تأخرت عن
حال الدفع في الاصح مع بقاء العين بل مع تلفها مع اشتغال ذمة القابض بقضائها
من الدين اقام مع عدم الشغل فلا عمل النية ولو كان له مال غائب مثلاً فقال ان
كان باقياً فهذا زكوتي وان كان تلفها فهو غلظت بخلاف ما لو قال هذا زكوتي
نافذ ولو كان له مالان مثلاً مثلاً او يان او مختلفان حاضران او غائبان او اهما
حاضران او غائبان اخرج الزكاة عن احدهما من غير تعيين اجزائه وله التقين بعد ذلك

الاحول بوليها
حين الدفع الى الوكيل
فكذلك الله
فان

في زكوة الأبدان

في الأقوي ولو نوى الزكوة عنها وزعت بل بقوى التوزيع مع شئ مطلق الزكوة ولو
اخرج من مال الغائب زكوة ثم بان نالها كان عين المال باقيا على ملكه ولو تلف كان
مضمونا على الغائب العالم بالحال فله حقد احتسابا لبعين او مشلها او قيمتها انما
عن غير ذلك من امواله على المدفع عليه الا او على غيره كما ان له اخذها واحتساب
غيرها عليه وعلى غيره ان كان عليه حق ولو نوى الزكوة عن مال برحوصه لم يغير
وصل خلا والله العالم المقصد الثاني في زكوة الامدان المسماة زكوة
القطر التي يقفون على من لم تدفع عنه الموت واركانها اربعة الزكوة الاولى من
يجب عليه وهو المكلف المحر القوي فعلا او قوة وان لم يكن بحد من ضلوا الخطاب
صانع على الاصح فلا يجب على الصبي المجنون ولا على وليهما ان يؤدى عنهما من مالهما
بل بقوى موقوفها عنهما بالنسبة الى من يقولون به ايضا بل ولا على من هل شوال عليه
وهو مفرغ عليه مثلا ولا على المملوك العنق والدمبر واثم الولد والمكاتب المشروط ولا
المطلق الذي لم يفرز منه شيء على الاصح بل يجب على الولي نعم لو فرز من العبد شيء
صحت عليه على الولي بالنسبة مع حصول الشرايط ولا على الفقير الذي لا يملك مؤنة
سنه لم وليا له زائد على ما يقابل الدين ومستغنيا به لا فضلا ولا قوة وان كان الا
حوط للقارم المالك مؤنة سنة اخراجها بل لا حوط لمن يملك عين احد القصب
الزكوة بل وفيه ذلك ايضا بل لا حوط لمن زاد على مؤنة يومه وليته صانع اخراجها
بل لا يجب للفقير مطلقا اخراجها ايضا ولو بان بد برضا فاعلى عيا لم ثم يتصل به على
الاجنبي بعد ان ينتهي الذوالير من غير فرق بين ان يكون مولى عليه منهم وغيره
ويكره له بعد التصديق به على الاجنبي فوله من الاجنبي صك بل وغيره وعلى كل حال
فمع احتياج الشرايط يحل اخراجها عن فقير وعن جميع من يقول به حين دخول شوال
ويوشها من الزوجة والولد الاجنبي الاخ والجد وغيرهم من الاقارب الاجانب بل
ولا سيرة نحوه ولو على وجههم والفقير ولو قبل دخول شوال المحظرة لانام الشهر
ولا فقير ولا الشرا ولا اخر ولا اخو ليرة ولا غير ذلك مما لا بد خلية له في مسماه

على الاحوط والا قوى
اعتبار عند الصلوات
تقربا واخر

وهيأ من يجب عليه

عرفنا ولا يلتزم الاخيرين كما لا عبرة بالضعيف بعد ذلك ولا قبله بعد خروجهم
 منها حين الخطاب ثم الاول خرجها عن المدعوين من اهل البلدة قبله لطلال
 بل غيرهم ممن ياتي من الناس اليك لا اكل لمن لا يمكن من الضعف عرفا ولا يتحقق الاكل
 في الضعف وان كان هو القربى لا اكل كما لا فرق في الجميع بين الضعيف والكبير والحقير والبلد
 طاسم والكافر وكيف كان فالنتية مقبلة فيها كغيرها من العبادات ولا تنقح من الكافر
 ولا الخالف وان كان لو اسلم بعد الطلال سقطت عنه بخلاف الخالف لو استجر
 مسائل **الاولى** من بلغ قبل دخول ليلة شوال بالخطبة بل او قارنه واسلم او زال
 جنونه او الاداوى وانما شرا وطك ما يصير به غنيا او فقرا وعسا وغنيا وجبت
 لفطرة اما لو كان البلوغ والاسلام والعقل بعد ذلك لم يجب لفطرة نفسه
 يتجب اذا كان قبل الزوال وكذا الكلام في الوجوب التمدد لو ملك مملوكا او
 ولدا له ولدا او غير ذلك ممن يكون عبدا لان كان قبل دخول وقت الوجوب او
 مقارنا له وجبت لفطره عنه واللا يجب ثم هو مقبلة قبل الزوال كما عرفت والله
 العالم **المسئلة الثانية** تجب لفطرة عن الزوجة ولو متعة والمملوك مع
 العبد ولو لها وان لم تجب النفقة لها النكاح ونحوه على الاصح ولو لم يعلمها هو ولا غيره
 مع وجوب نفقة ما لا يحوط ان لم يكن اقوى اخرجها عنها كما ان الاحوط ذلك
 وان لم تجب النفقة والا حوى العمد ولو طاهر غيره وكان مؤسرا وجبت لفطره عليه
 زوجها وان لم يخرجها عنها اما اذا كان مسرا فالاحوط اخراج الزوج والسيدة عنها
 وان لم تجب النفقة والا حوى العمد ولو اتفق على الصغر من ماله سقطت لفطره عنه
 وعن الاب والاحوط اخراج الاب **المسئلة الثالثة** كل من وجبت فطرته
 على غيره لغيره او عيالة سقطت عن نفسه وان كان لو انفرد وجبت عليه كما
 العنى فكذلك لو كان عيالا لخصم ثم صار عيالا لغيره وقت الخطاب بل الظاهر سقوطها
 وان لم يخرجها من خوطب بها هم عيالا وان كان الاحوط حينئذ اخراجها عن
 كانت عليه لو انفرد ولو كان العيل غير ماضى والعيال هاشيتون حقت ظنهم

بل لا حوى على الزوج
 فطرا وان غيره
 العمد

كتاب الخمس

لجميع العالمين والوفاء في زمن الغيبة لو فرض تحقق موضوعها وان كان لا يحيط
 الاقتصار على هذا الفقهاء المؤمنين والطفيلين المساكين منهم وان لم يكن فاعاد
 ويجوز ان يتولى المال كخراجها والافضل بل لا يحيط فيها الا الامام ومن نصير
 بالخصوص في زمن الحضور في الغيبة التي فقهاء الشيعة للمؤمنين الذين هم النوا
 فيها وخصوصا مع طلبهم لها ولا سلطان لا يدفع للفقير اقل من صاع او قيمة من
 كان الاقوى يجوز وخصوصا اذا اجتمع جماعة لا تسهم كذلك ويجوز ان يعطى
 الواحد صواعا بل ما يغنيه ويستحق اخضا من ذوى الارحام والجيران واهل الحارة
 في الدين والعفة والعقل وغيرهم ممن تكون فيه احد المراتب الخمسة ومع التعارض ينبغي
 ملاحظة الميزان والله الهادي والمجد لله رب العالمين أولا واخر اظهرنا وبالله

لا يترك في غير ضرورة
 الاجتماع على طلبنا
 حراما باله

الشيعة
 في الامام في الغيبة
 كغيره وكنى اصله
 ان الله عز وجل
 في كتابه
 في كتابه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين ثم ليأمن اقامه
 فيقول العبد العارث محمد بن المرحوم الشيخ باقر بن سمرقاني لما روي عن محمد بن
 في احكام الخمس احتياجا الناس اليها وابتلاهم بحملها من فروعها حيث كانت
 مشتملة على تمامها لسهل تناولها واختصرها من كتابنا الكبير اسئل الله تعالى
 ان ينفع بها كل نفع باخاها فانه المستعان وعليه التكلان **كتاب الخمس**
 فرض الله تعالى شانه لخدمته وذو بيرة عوضا عن الزكاة اكراما لهم عنها وان كانت
 الدنيا جميعها لهم فمن منع منه درهما او اقل كان مندرجا في الظالمين لهم والمغاة
 بل من كان مستحقا لذلك كان من الكافرين ومعه مباحث **الاول** في
 فيه الخمس وهو سبعة على الاصح **الاول** ما يغني باقيا الا ان يعجز عن اهل البيت
 من المسلمين والكافرين الذين يخلد ما هم واموالهم وشئ ثابته واحفاظهم
 سواء في ذلك فاحواه العسكر وما لم يحوه كارض نحوها على الاصح وان كان
 الاخرى ابا حنيفة الخمس من الارض المفتوحة غنوة في زمن الغيبة الا ان لا يحيط
 اخراج الخمس منها في غير ايضا كباقيها كان منها من الاغنياء في سبعة فاشاء

في كتابه
 في كتابه
 في كتابه
 في كتابه

في الخمس

بالنوص جواتا ونحوه ثما هو من غير الجواهر التي يصادفها بالنوص نعم لو خرج في
 بطن الحيوان المخرج بالنوص شيء من الجواهر فعلق به الخمس اذا كان من المتبادل وان
 لم يكن من جنس الاحوط وان كان الاقوى خلافاً والافهار العظيمة كدجلة والنيل والفرات
 حكمها حكم البحر بالنسبة الى ما يخرج منها بالنوص واذا فرض كون ذلك فيها كالحجر
 ما يتحقق به اسم المخرج بالنوص من الماء كذلك المسئلة الثالثة ايضا
 خروجها من العنبر بالنوص يجري عليه حكمه كما يجري حكم المعدن في المفروض كونه من
 ايقاع ذلك فيه الخمس بل الاحوط ان لم يكن اقوى على ملاحظة نصابه في المسئلة
 التي بعدهما فما يجب الخمس في النوص المعدن والذكر بعد اخراج ما يفهمه على الحجر
 والنوص والالات ونحو ذلك بل بقوى اعتبار النصاب بعد الاخراج والله العالم
 الخا صين ما يفضل عن مؤننه لم وليا العالم من التناغات والزراعات واطراح
 البقارات بل وسائر التكنسات ولو عجزا مباحات من غير فرق بين المدن و
 والعدل الذي يؤخذ من الجبال وغيرها واستثناءات واستنتاجات او ارتفاع قيمته
 او غير ذلك مما يدخل تحت معنى التكنس لم يكن ذوالفاء فما فيه الخمس واحوط من
 من ذلك تعاقبه فهو الهبات والهدايا والجوايز والمواريث سمي الميراث الذي لم
 يحسب له من غنم الخلع ونحو ذلك مما ياتي في زيادة وان كان الاقوى على تعاقبه
 لا ياتي في تكتيبه ولا يرفع القيمة السقيمة مع عدم التحقيق الخارج فلوا شترى
 عينا مثلاً للتكتيب بها ضلعت قيمتها ولم يبعها غفلة وطلبها للزيادة ونحو ذلك
 حتى رجعت قيمتها الى اصلها لم يضمن الخمس اذ لم يكن قد استقر فيها بتمام المحول
 ولو اشترى عينا للتكتيب بنماها وناجها او اجارها وزاد عنها او نحو ذلك
 من منافعها ضلعت قيمه العين ولم يبعها لم يكن عليه خسر العين وانما عليه خسر ما
 يحصل له منها فلم لو باعها وجب عليه الخمس في الثمن ايضا ولو اخرج الخمس من العين
 فزادت زيادة متصلة او منفصلة وجب الخمس في الزيادة سواء اخرج الخمس من العين
 او اقيته وسواء في المخرج خساً فخرج ايضا بقله تلك الزيادة ولا ولا يتحقق النج

في الخمس
 من غير الجواهر التي يصادفها بالنوص نعم لو خرج في
 بطن الحيوان المخرج بالنوص شيء من الجواهر فعلق به الخمس اذا كان من المتبادل وان
 لم يكن من جنس الاحوط وان كان الاقوى خلافاً والافهار العظيمة كدجلة والنيل والفرات
 حكمها حكم البحر بالنسبة الى ما يخرج منها بالنوص واذا فرض كون ذلك فيها كالحجر
 ما يتحقق به اسم المخرج بالنوص من الماء كذلك المسئلة الثالثة ايضا
 خروجها من العنبر بالنوص يجري عليه حكمه كما يجري حكم المعدن في المفروض كونه من
 ايقاع ذلك فيه الخمس بل الاحوط ان لم يكن اقوى على ملاحظة نصابه في المسئلة
 التي بعدهما فما يجب الخمس في النوص المعدن والذكر بعد اخراج ما يفهمه على الحجر
 والنوص والالات ونحو ذلك بل بقوى اعتبار النصاب بعد الاخراج والله العالم
 الخا صين ما يفضل عن مؤننه لم وليا العالم من التناغات والزراعات واطراح
 البقارات بل وسائر التكنسات ولو عجزا مباحات من غير فرق بين المدن و
 والعدل الذي يؤخذ من الجبال وغيرها واستثناءات واستنتاجات او ارتفاع قيمته
 او غير ذلك مما يدخل تحت معنى التكنس لم يكن ذوالفاء فما فيه الخمس واحوط من
 من ذلك تعاقبه فهو الهبات والهدايا والجوايز والمواريث سمي الميراث الذي لم
 يحسب له من غنم الخلع ونحو ذلك مما ياتي في زيادة وان كان الاقوى على تعاقبه
 لا ياتي في تكتيبه ولا يرفع القيمة السقيمة مع عدم التحقيق الخارج فلوا شترى
 عينا مثلاً للتكتيب بها ضلعت قيمتها ولم يبعها غفلة وطلبها للزيادة ونحو ذلك
 حتى رجعت قيمتها الى اصلها لم يضمن الخمس اذ لم يكن قد استقر فيها بتمام المحول
 ولو اشترى عينا للتكتيب بنماها وناجها او اجارها وزاد عنها او نحو ذلك
 من منافعها ضلعت قيمه العين ولم يبعها لم يكن عليه خسر العين وانما عليه خسر ما
 يحصل له منها فلم لو باعها وجب عليه الخمس في الثمن ايضا ولو اخرج الخمس من العين
 فزادت زيادة متصلة او منفصلة وجب الخمس في الزيادة سواء اخرج الخمس من العين
 او اقيته وسواء في المخرج خساً فخرج ايضا بقله تلك الزيادة ولا ولا يتحقق النج

لا يزيل هذا الاشياء
 وانما يطابق المبدأ
 والهدايا والجوايز
 بالذي الذي لا
 يحسب عليه
 ذواته
 اقل

وسيا ما يجبت في الخمس

في مثل الحول ثم انجر بزوج ايضا فالاحوط ان لم يكن اقوى اخراج ما يجبت في الخمس من
 الزوج الاول فاذا رجع الاثلاثه ثمانية وكانت مؤنة مائة فخذها واخرى الباقي مثلا
 فخرج خمسين كان تمام الخمس مائتان وثمانون مائة من الزوج الاول وبقية ثمانون
 من الزوج الثاني وهو مائة ايضا فيكون الباقي من الزوج الثاني اربع مائة وخمسة
 مائة فيكون المجموع مائتين ومائتين ولو كان في يده ما الاخر فيه لمكونه مائة
 مثلا وقادها له للتكسب بئانه وجب الخمس في الثمان مائة للاحوط ان لم يكن اقوى اخراج
 الخمس من ثمان مائة وان لم يكن قد حصل للتكسب به وهما مسائل **الاول** في
 هذا القسم وان شارك غيره في توقف فله حصصه على اخراج سائر الزمانات التي
 بسببها الثمان والزوج لكنه يزيد باختصاص تعلقه بالفاضل عن مؤنة السنة التي اولها
 حال الشروع في التكسب على الاصح له وللبال والابوي الثقة عليه وغيرهم مع صدق
 اسم الصلوة عليه عرف والزوج فيها العرف لا خلافا فيها باختلاف لازمته ولا مكنته
 والاختصاص العوارض والاحوال ونحو ذلك من غير فرق بين ما يحتاجه لنقل المالك
 والمشيء الملبس المسكن ونحوها وبين ما يحتاجه لزيادته وصدقاته وجوارحه و
 هذا يراه واضافه ومضافاته والحقوق اللازمة له بنذر وكفارة ونحو ذلك فضلا
 عن ديونته التي منها ارض جارية وقيمة وصل ما تلفه بعد اخطاء وما يحتاج اليه
 من دابة او جارية او عبد وذا راو ظروفت واسبابه وقرش وكتب بل ما يحتاج
 اليه لزوج ولاده واختلافه وما يحتاج اليه المهر في موت احد عياله وغير ذلك
 مما لا يمكن حصره ثم يميز فيه الاقتضاء على اللابيق بحال في العادة من ذلك كله
 بحيث يكون تركه وجبا عن امثال بدون ما كان سقيا وسفاهل للاحوط ان لم يكن
 اقوى مراعاة الوسط من المؤنة بدون الغرض العالما منها الذي نوصله لم يكن مسرفا ولكنه
 من **السنة المستحقة** التي لا يفتقر لواقعته ظلم في غيرها لا التجارة واسرف
 منه كذلك وقلف منه لم يجز من المؤنة فلا يجزى من ذلك بالبيع وان كان
 في عام بل للاحوط ان لم يكن اقوى على جبر تلف حال تجارة بل وصف اربابا

لا يجب هذا الا في حال
 ويكون في الغرض ثمان
 فله ان لم يقاد

فمن شغل التكسب
 في غيره من حين صدر
 الزوج فله ان لم يقاد

فخصا بها
 وهو من المال
 في السنة او اكثر
 وله ان لم يقاد

فكان خارجا عن
 ان لا يفتقر بحال
 في امره

في الخمس

خصوصاً إذا فرض تقبّل الرّيح للغيارة بل لا حوط عند جبه خسارة التجارة الواحدة
 في الوقتين سبباً لو كان الرّيح في الوقت الثاني وأحاط منه حكم جبه في الوقت الواحد
 لو كان التألف بغيره ونحوها لا ينفير السّرخس ونحوه مما يحصل به التحرّج للتجارة وأن
 كان الذي يقوى فيها التجزئ ذلك الحول كجبهان بعض مال التجارة الواحدة ببيع
 البعض الآخر منها في الحول **المسئلة الثالثة** يقبّر في أحساب الدين و
 السّرخس والكفارة ونحوها من المؤنة سبقها على عام الرّيح وخصوها فيه كيهما من
 المؤن دون التجزئ منها بعد مضي الحول فانه لا يزاحم الخمس في بيع العام الماضي حتى
 استطاع الرجوع فانهما من المؤنة بالنسبة للعام الاستطاعة أمّا الاستطاعة من فضلات
 سنين متعدّدة وجب الخمس في السابق على عام الاستطاعة وكانت مؤنة التجزئ ذلك
 العام من جملة مؤنة السنة إذا صادف سر الزّمن حول تلك الفضلة المتقدّمة فلو
 كان حول فضلة سنة الوجوب مضان مثلاً فمضى شعبان المكمل لمحوها قبل سبب
 الفاطمة الحجّ وهذا كل ما يكره الحجّ فانه يجب الخمس في تلك الفضلة أيضاً وإن كانت لا استطاعة
 حصلت في تلك السنة بل لوم يسافر مع سبب الزّمن عصافاً لا لا حوطان لم يكن أقوى
 اخراج الخمس كما يؤمّرنا اقترابه على نفسه سبباً لا بعد تركه فضاء عليه أمّا لو اسرف
 وجب الخمس فيما اسرف فيه وكذا لو ذهب لئال في شراء الحول واشترى فيه من حيلته
 لم يسقط الخمس في الحول ليس شرطاً في وجوبه وإن جاز له التأخير إلى تمامه فاقابره
 لا احتمال تجلّ مؤن لم ولو زاد ما أعدّه للمؤنة من جوب ونحوها أخرج خصمها عند
 تمام الحول أمّا ما كان مناه على الزيادة على الحول كالفرش ولا وافي بل واللباس
 فالأقوى عند الخمس فيها فضلاً عن العبد والغرس مثلاً فلو فرض الاستثناء على وجه
 لا يكون من المؤن فالأحوط أن لم يكن أقوى اخراج الخمس منها والله أعلم
المسئلة الرابعة لو كان عند مال أخلا خمس فيه فالأقوى اخراج المؤنة
 من الرّيح دونها خاتمة ومع التوزيع وإن كان هو أحوط سبباً الأول ثم الظاهر
 عند أحساب عند من دار وعبد ونحوها أمّا هو من المؤنة مع عدمه من الرّيح

منه يمكنه من ذلك
 العام الرّيح على الأحوط
 ثم إذا دار مقامه
 الفاعل

هو ألا فكما لغيره من ربح

المشتر
 فرض على مال آخر
 مضافاً به
 المستفاد من مال آخر
 وهو صحيح
 ١٢١٨

وَبَيَّنَّا مَا يَجِبُ فِي الْخَمْسِ

بَلْ يَقْوَىٰ لَكَ فِيمَنْ تَأْمُرُهُ بِمُؤْتَرِهِ لَوْ جَوِبَ وَتَجَرَّ وَكَذَلِكَ مَا بَقِيَ مِنْ مُؤْتَرِ السَّنَةِ إِلَّا
مَا كَانَ مِنْ بَيْنِ تَأْمِيلِ الْمَدَامِ كَالَّذِي رَوَيْتُهُ الْعِدَّةُ الْفَرَسَ عَنْهَا تَقَرَّرَ لَوْ تَأْمِيلَ وَطَرِيقًا أُخْرَى
أَحْتَسِبُ لَهُ مِنْ مُؤْتَرِ تِلْكَ السَّنَةِ وَلَوْ بَاعَهُ دَخَلَ غَنَمُهُ لَكَذِي يَرِيدَانِ بِسَبْعَةِ
فَانْ تَقَرَّرَ أَكُلَ وَإِنْ انْقَرَضَ بِهِ رَجَعَ دَخَلَ فِي الْأَرْبَاحِ التَّجَرُّبُ فِيهِ الْخَمْسُ كَذَلِكَ الْغَنَمُ
لِلْقَبِيَّةِ إِذَا ارَادَ بَيْعَهُ وَأَوْمَاتِ الْمَلِكِ فَجَاءَ شَاءَ الْحَوْلَ بَعْدَ الرِّجْحِ سَقَطَ الْمُؤْتَرُ فِي
بَاقِيَةِ الْخَمْسِ مِنْهُ كَالْوَأْتِيقِ عِنْدَ الْأَحْيَالِ إِلَى بَعْضِ مَا ظَنَرُ مِنَ الْمُؤْتَرِ وَأَقْبَلَ الْعَامَ
الْمُسْتَعْلَى الْخَمْسَةَ الْخَمْسَةَ الْخَمْسَةَ الْخَمْسَةَ الْخَمْسَةَ الْخَمْسَةَ الْخَمْسَةَ الْخَمْسَةَ الْخَمْسَةَ الْخَمْسَةَ الْخَمْسَةَ
الرَّجْحُ الْوَاحِدُ فِي السَّنَةِ يُؤْخَذُ مِنْهُ مُؤْتَرُ السَّنَةِ الَّتِي مَبْدُهَا مِنْ حِينَ التَّكْسِبِ
عَلَى الْأَخْمِ وَيُخْمَسُ الْبَاقِي بِأَلِ الْأَحْوَطِ وَالْأَقْوَىٰ لَكَ فِي الْبَقَاةِ الْوَاحِدَةِ إِذَا تَقَرَّرَ
وَيَجِبُ بِالْقَلْبِ مِثْلَافِي تِلْكَ السَّنَةِ بِأَلِ الْأَقْوَىٰ وَالْأَحْوَطِ ذَلِكَ بِإِضَافَةِ
الْبَقَاةِ الْمُتَعَدِّدَةِ فَيُؤْخَذُ مِنْهُ السَّنَةُ الَّتِي مَبْدُهَا مَا عُرِفَ وَيُخْمَسُ الْبَاقِي وَكَأَنَّ
لِكُلِّ رَجْحٍ حَوْلَ بَقَاةٍ وَلَا يَأْسُ بِأَحْتِسَابِ مَقْدَارِ مَا وَضَعَ مِنْهُ مِنَ الْوَسْوَاسِ قَبْلَ
حُصُولِ الرَّجْحِ مِنْهُ بَعْدَ حُصُولِهِ وَلَوْ لَمْ يَحْصُلِ الرَّجْحُ فِي تِلْكَ السَّنَةِ بَلْ حَصَلَ فِي السَّنَةِ
الْثَانِيَةِ فَهِيَ أَحْتِسَابُ مُؤْتَرِ السَّنَةِ السَّابِقَةِ مِنْهُ وَيُخْمَسُ الْبَاقِي وَيَجْعَلُ مَبْدَ سَنَةِ
حُصُولِ الرَّجْحِ بَعْدَ تَقْضَاءِ الْأَوَّلِ وَيُخْرَجُ مِنْهُمَا مِنْهُ وَيُخْمَسُ الْبَاقِي وَيُجَانُّ لَا يَخْلُو
ثَانِيَةً مِنْ قُوَّةِ الْمَسْئَلَةِ السَّابِقَةِ الْخَمْسَةَ الْخَمْسَةَ الْخَمْسَةَ الْخَمْسَةَ الْخَمْسَةَ الْخَمْسَةَ الْخَمْسَةَ الْخَمْسَةَ الْخَمْسَةَ الْخَمْسَةَ
هَذَا الْقِسْمُ عَلَى الْأَخْمِ فَلَيْسَ لِنَ فِيهِ الْقَصْرِ فِيهِ بَعْدَ مُسْتَقَرِّهِ بِوُجُودِ الْوُجُوهِ
بَلْ لَوْ كَتَبَ مِثْلَافَيْنِ وَلَوْ فَضَّلَ الشَّاعِ مِثْلَافَ غَنَمِهِ وَلَوْ رَجَّحَ كَانَ لَهُ حَصْرٌ مِنَ الرَّجْحِ
تَمَّ لَوْ كَتَبَ الْدَقَمَ وَدَحْضَهُ فَوَاءَ أَمَّ وَلَمْ تَبْرَعْ دَقَمَهُ وَلَكِنْ لَا حَصْرَ لَهُ مِنَ الرَّجْحِ فِي الْمَالِ
الْمَقْرُوضِ لِشَرَاؤِهِ فِي الدَّقَمِ وَلَيْسَ لَهُ خَافَتُهُ تَمَّ الْقَصْرِ بِرَبِّ الْأَحْوَطِ أَنْ يَكُنْ أَقْوَىٰ ذَلِكَ
فِي خَمْسِ هَذَا الْقِسْمِ قَبْلَ الْحَوْلِ وَأَنْ جَازَ لَهُ الشَّخِيرُ إِلَيْهِ أَوْ قَابَهُ وَجَازَ لَهُ أَيْضًا الْعَطَاءُ بِأَلِ
مِنْ عَيْنٍ أُخْرَى تَمَّ لَوْ تَقَدَّمَ الرَّجْحُ مِنْهُ بِصِلَةٍ مِثْلَافِ الْحَاكِمِ خَالَفَ الْقَصْرِ بِمَجْرَحٍ وَلَا حَصْرَ
لَهُ مِنَ الرَّجْحِ بَلْ لَوْ فَضَّلَ بَحْدَ دَمُونٍ لَمْ يَكُنْ أَشَاءَ الْحَوْلِ عَلَى جَبَرٍ لَا يَفْعَلُ بِهَا الرَّجْحُ أَنْ تَكْتَفَىٰ فَيَلْدُ

بِالْأَقْوَىٰ جَوَازُ الْقَصْرِ
فَلَمْ يَأْمُرْ بِالْحَوْلِ وَكَذَلِكَ
الْحَصْرُ لِلرَّجْحِ عَلَيْهِ طَبَقًا
أَوْ أَمْرًا فَتَقَرَّرَ يَوْمَ
أَوْ أَضَافَةً
أَقْبَلَ

وَبَيَّنَّا مَا يَجِبُ فِي الْحَنْسِ

اوسطها ولا يحكم طهره والخضوص كما لا يحكم ذلك في غير الخضوص الذي يتصل به
 على من شاء وان كان الاوسط له الضمة به عليه مع فرض كونه محلا لذلك من غير فرق
 في المال المربورين كونه بمقدار الحنسا وازيدا وانقص لو علم قبل المال وجهه المالك
 جرى عليه حكم المجهول ولا حنس كذلك لو علم زيدا من الحنس اجمالا وانقص كذلك
 فان كان في الذمة اقصر على دفع ما يرفع به يقين الشغل وان كان في العين فالا
 التحلص ولو بالصلح مع الحاكم على الاعيان زائدة على ما في ذمته وان كان بقوى مع
 اكون المال في ملك الاكفاء باليقين ايضا ولو كان ذلك وجهه المقدار تخلص به بالصلح
 فان لم يقصر على ما يرفع به يقين الشغل كما سمع في سابقه وان كان الاوسط
 صلحه بما يرضى مالم يعلم زائدة على ما استغلت ذمته به ومصرف هذا الحنس ومن
 غيره على الاصح بلا يتوقف على الاذن من الحاكم في القصة فيكفي دفعه مع فرض الشك
 بل يقوى جواز الذم له من غيره ولو تبين المالك بعد اخراج الحنس مثالا لا يقوى
 الضمان حتى المصنف الذي فيه الحاكم عنوان انه الامامة ولو علم زيادة الحرام
 عن الحنس بعد اخراجه منه قصدا بالزيادة ولو خلط الحرام بالحل الا بعد اخراجه من كثرة
 الحرام وتخصيل مقتضى الحنس عصى واجزء اخرجه ولو كان خليط الحرام تمامه
 الحنس ايضا وجب حنس اخرجه من الظاهر ولو علم ان شيئا مما وضعه المخلط جازا
 ولو الحنس الرجوع على كل منه في حنس المخلط دون ما اخذ في عقابه حتى لو جهل حنسا
 فانه يخرج حنسا من غير ما جبره كونه من جهة المالك ولو قصر في المخلط
 تحقق موجب الحنس فيه لم يبق الحنس عنه وان صار الحرام في ذمة وارفع الاخل
 فان لم يعرف من المخلط النجس خفي الاوسط دفع ما يقين به برأته ذمته ولا يقوى
 الاكفاء بدفع ما يرفع به يقين الشغل ولو كان الحرام المخلط بالحل من الوصف العام
 او من الحنس ومن الزكوة فالاقوى كونه معلوم المالك سيما في الزكوة والوقف
 العام والله العالم **مسئلة ان الاول** الطاهر عند اعتبار التكليف والحرية
 في الكثرة والنقص كما سمع في العلل وان وجب الاخراج على الولي والتبدي بالاقوى

لا تترك حنسا
ذامها

هـ

الاقوى اخراج الحنس
في لصورتين اذا كان
في العين حنسا
ذامها

اذ لم يكن هناك استغناء
للملكة او الملكة ذلك
العرف لا يفعله أعضاء
وكذا في السابق فلهذا
ذامها

عـ

محله ما لم يبعد عنه
وجوب دفع الزائدة
طهارة عن
مشكل بالظاهر من

للعلم المالك وهم
الغفلة ولعين كونه
مجهول المالك قبل
التخلص حنسا
مطلوبه

لكي اذا مضى لمعالم
ياحد من مقابل
ظنه بغيره
الغالب

في النجس

الاحوط الاخراج
فلا بد ان يقال
العالى

تعلق النجس في مال غير الكلف المختلط والارض المسترة لو كان ذميا بل لا يخلو وتعلق
 بما يفضل من مؤنة السنن في ربح مال الطفل وذو عذر ونحوها كما سمعته للكلف
 من وجبه وان كان الاوجه خلافه **المسئلة الثانية** قد عرفت عما عدا
 الحول في وجوب النجس في جميع حاله حتى لا يباح وان جاز التأخير الى ربحه كماله كالتب
 ولو ادا التجيل جاز له وليس له الرجوع بعد ذلك لو بان عدم النجس مع تلف العين وعند
 العلم بالحال تمامه سواء العين او تلفها مع علم المستحق بالحال ويكون الدفع له على الوجه
 المنزورة لا قوى الرجوع فيه **الباب الثاني** في قيمته ومقتضيه وفي مسائل
الاولى يقسم النجس ستة اسم على الاصح ستم لله تعالى ثمانية وسهم للشيخ وسهم
 للامام وهذه الثلاثة لان لصاحب الامر روحى له الفداء وعجل الله فرجه ولعنهما
 بالامانة وسهما من ورائته وثلاثة للاتبام والسيالكين وابناء السبيل **المسئلة**
الثانية لا يجب استيعاب كل طائفة فلو اقتصروا كل منها على واحد جاز كالا
 تحت الشاوى لو اريد البسط عليهم بل لا قوى جواز تخصيص طائفة بـ **المسئلة**
الثالثة مستحق النجس من نسب الى عبد المطلب بن هاشم دون اللقب انما هو
 على الاصح بالاجوة فلو نسب بالام لم يحل له النجس وحلت له الصدقة على الاصح وهم
 بنوا ابي طالب الصامق الحارث وابى طالب من غير فرق بين الذكر والانثى بل لم يمتد
 في هذا الزمان الا للنسب الى الاولين بل لم يترك الا في ذرية الاولين منها وينسب
 تقديم الاممعلقة بالنسب على غيره او توفيره ولا يصح ما يدعى النسب على الاقوى نعم
 قد يحل للدفع ليهول الحال بعد معرفة عدلته بالتوكيل على الاتصال لم يقتصر على وجه
 يندرج فيه الاختلاف نفسه مع ان الاول بل الاحوط ان لم يكن اقوى على دفع من عليه
 النجس لمن يجب نفقه عليه سيما الزوجة وسيا اذا كان موسرا على معنى جواز
 احتساب ما وجب عليه من النفقة مما عليه من النجس اما دفعه اليهم لغير ذلك مما
 يحتاجون اليه ولم يكن واجبا عليه كالدواء مثلا ونفقة من يقولون به فلا بأس كالا
 بدع غيرهم ولولا اتفاق حق الزوجة الصنف وجها **المسئلة الرابعة**

خلافه كما ان الاول
ع

وبيا حكم النقل

يجب اتصال جميع الخمر إلى الامام فقال بطلان ما أخذ نصفه بغيره في مائة درهم
 النصف الآخر على أهل بقدر رقتهم بمقتضى فان فضل من شيء كان لهم وان اعور اتم
 من نصيبه على الاصح **المسئلة الخامسة** لا يجوز دفع الزكاة على مؤنة السفر
 للسفوق ولو دفعت وان جاز ذلك في الزكاة والا ففى اعتبار الفقهاء في الساقى اما ان السبل
 اى المسافر سفره طاعة او غير محببة على الاقوى فلا يعتبر فيه التقصير بل انما يتم بغيره
 المحتاج في بلد التسليم وان كان عتيق في بلد كاعتقه في الزكاة التي حكمها حكم ما هنا في ذلك
 في جميع ما تقدم من الفرع بغير خلاف في عدم تمايز مثل هذا كالتبر والتبضع وغير ذلك
 مما لا يخفى جواز دفعه في المقام فلا حظ ويعتبر الايمان بالمعنى الاخص وما في حكمه في جميعه حتى
 الخمر ولا تعتبر العدالة على الاصح وان كان الاولى ملاحظة التجان في الاقرار بسبب البقاء
 بارتكاب الكبائر بل يعقوب على الجواز اذا كان في الذم اعانته على اثم واعزاه الى القبيح في
 المنع عنه والظاهر الحاق من ضعف كل فرعها **المسئلة السادسة** لا يجوز
 جواز نقل الخمر من البلد الى غيره وان وجد للسفوق ولكن مع الصان اقامه عنده فلا نقل
 لو تلف من غير فقر بطيح ولا فرق في ذلك بين البلد القريب والبعد ان كان الاولى الدفع
 في القريب ما لم يكن مخرج البعد لو كان باذن الفقير مع وجود السفوق لم يكن عليه ضمان
 في الاقوى اولى منه ولو دفعه فيها عنه بالولاية العامة ثم اذن له في نقلها ولو نقله لفسد
 ولا مستحق وجب النقل في الاقوى بل مؤنة النقل من الامن للكلف ولو كان له دين في قدر
 شخص في بلد خارجا لا احتساب به حشا ولم يكن من النقل لكان النقل من الخمر من ماله الى
 بلد اخر قد فسد خمره عنده ولو كان له مال في غيره لماله كان فيه التحصيل فانه نقله الى بلد اخر
 مع الصان وان كان الاولى في بلد المال والا ففى جواز تولي من عليه الخمر من نصيب
 غير الامام اليه بنفسه وان كان الاحوط احتياطا شديدا دفعه الى نائب العتبة وهو
 المجتهد الجامع للشرائط اما ما يرجع الى الامام ورجل القضا فلا بد من دفعه الى بلده
 وادبه فيه فان لم يكن في البلد نقل السبل الاقوى جواز النقل الى غيره في البلد بل الاولى
 والاحوط ذلك اذا كان هو الافضل **المسئلة السابعة** يجوز نقل الخمر من بلد الى بلد

على الاحوط نقلها
 دارمهاش

في الانتقال

الذم غير العيب التي هو فيها من غير فرق بين التلقا العرض وبين حق الامام وروحي له
 الصلاح غير وان كان الاصل اعتبار رضى المذموم له بذلك سببا في حق الامام وروحي له
 الفلكا انه يحيط به دفع العروض فثبت نفس الامر كغيره بقبول المذموم لها باضاها ما لم
 يكن على وجه شرع لو كان الخس في عينه فرفع حق الطوائف مثلا من غير ملك هو النصف
 المتاع فيه فاذا دفع الحاكم عوض الاخر ملك الجميع ولا يبره من الخس سواء كان في العين له
 في الذمة لا يقبض من له القبض من الميراث والحكم والاحوط ان لم يكن اقوى من تخصيصه
 ولو كان الخس في الذمة جازا حاله الحاكم الشرعي عن الامام وروحي له الفداء بما له في ذمة
 اخرون بقوى جواز ذلك في الجميع اما حاله شخص معين من الطوائف فالاحوط ان لم يكن
 اقوى عند صحته ولما احتساب ما له في ذمة احد الطوائف فحساب له احتساب ذلك من
 حق الامام وروحي له الفداء باذن الحاكم واقباله العالم **المبحث الثالث في الانتقال**
وهي ابي قسم الامام في الاموال بالخصوص كما كان للنبي توفيقه فضلا الاول
في فداها وهي عدتها منها الارض التي لم يوجع عليها الجمل ولا ركاب سواء اعجل عنها
اهلها او سلموها للسليدين طوعا ومنها الارض الواط التي لا ينفع بها استيصالها
او لا تنقطع عنها واستيلائه عليها واغني ذلك ولم يجز عليها ملك لاحد كلفا وز
او جرى ولكن قد باد ولم يعلم الان فليس منها حينئذ موات معمو المفقوحة عنوة
حسن الفتح نعم قد يقوى بان منها العموي عند الفتح المعلوم احياء الكفار لم يعد نزول
اهل الانتقال ومنها سفل الجاد وشوط الاهداء بل كل رضى رب لها وان لم تكن
بل كانت باقية للاشتغال من غير كلفة كالارض التي تخرج في ذلة والقرات وغيرها السعلاة
بالجيرة ومنها دوس الجبال وما يكون بها مما هو منها ويطون الادوية والاحام غنى
فرق في الثلثة بين مكان منها في رضى الامام وغيره على الامتياز بل لم يكن الاول
من الموات بل كان كانت في المفقوحة عنوة حال الفتح اما الوصارت جبلا واستويحت
بعاد ان كانت معقوبة حين الفتح هي اقية على ملك المسلمين ومنها ما كان للملوك من
قضايع وصفايا في المفقوحة عنوة اذا لم تكن غصبا من محرم المالك ومنها صفا الغنمة

الكتاب
 في الاموال
 في الفداء
 في الميراث
 في الخس
 في الطوائف
 في الانتقال

الاجلاد
 في الاموال
 في الفداء
 في الميراث
 في الخس
 في الطوائف
 في الانتقال

الانتقال
 في الاموال
 في الفداء
 في الميراث
 في الخس
 في الطوائف
 في الانتقال

فما كنت لحب السفر الحج

[illegible][illegible][illegible][illegible]

فِي الْحَجِّ وَالْأَسْفَرِ إِلَى الْحَجِّ

وهذا المسمى اذا كان في سفر الحج ونحوه وليما حفظ المسلما فخرج منية لقمان الذي دعا فاما الله
 الحكيم لولا ما بقي اذا سافر مع قوم فكثر استسارهم في مرك واكثر التمس في وجوههم
 ولكن كما على ذلك وانذرتك فاجيبهم واذا استمعوا لايك فانهم واستعملوا لولا العفت وكثير
 الصلوة وسواء الشريعة ما علمت من وانقر وما زاد واذا استشهدت على الحق فاشهد لهم
 واجهد واياك اذا استساروك ثم لا تفرغ حتى تنتهت وتظهر لا ينبغي في مشورة حتى تقوم
 فيها وقصد تمام واكل فضع وانت مستعمل كونك وحكمتك في مشورتك فان من امر
 يحض الشريعة استسار وسليم الله رابو فزع من الامانة واذا رايت احبا يات بمشون
 فامش معهم واذا رايتهم يعلون فاعلم معهم واذا قصد قوا واعطوا فضا فاعطهم منهم وادع
 لمن هو اكبر منك سنا واذا امرتك بامر وسئلك شيئا فقل نعم ولا فقل لا فاعلم اني وتوهم
 واذا تخبرت في الطريق فانزلوا واذا سئلك في القصد فقلوا او توهم واذا رايت شخصا واحدا
 فلا تسئله عن طريقك ولا تسترشد به فان الفصل الواحد رب علمه يكون عين الاصول
 او يكون هو الشيطان الذي جبرك واحد والشاهد يرى ما لا يرى الا ان كان
 العاقل اذا بصي يصبر شيئا عرف الحق منه والشاهد يرى ما لا يرى الغائب ياتي اذا
 جاءه وقت الصلوة فلا تؤخرها التي صلها واسترج منها فاعاد من وصل فجاءه وتو على
 وان سرج ولا تمام على ما تبك فان ذلك مريح في دبرها وايسر ذلك من فعل الحكماء
 الا ان تكون في محله فكنت التمدد لاسترجاء الفاضل واذا قربت من المنزل فانزل عن
 دابتك وابلد بعطفها فاما نفسك واذا اردت التزول فليكن من بقاع الارض فاما
 لونا واليه ان تير واكرها عني واذا انزلت فصل وكثيرين فصل ان تجلس واذا اردت
 قضاء حاجتك فابعد المذنب هب الارض واذا دخلت فصل وكثيرين ثم ودع الاثر
 التي طلت لها وسلم عليها وعلى اهلها فان لكل بقعة اهله من الملكة واذا استغثت
 ان لا تاكل طعاما حتى تبتد وتصدق من فاضل عليك بقرائة كتاب لله ادمت
 وباكوا عليك بالتيكج مادمت حاملا عيلا ووعليك بالدعاء مادست خائبا واطايتك
 واليتي اول الليل وسواخره وباكوا دفع القوت ما ياتي ما فريهيفك وحققا

في ذكر شرف الحج المتمتع على الأول

على الأصح ^{الاصح} الاجتزاء بالطواف والسعي تمام ذي الحج ^{واقتداء} وطهر سواء كان واجبا أو مندوبا فاشتهر **الأول** وهو على الأصح سؤال وهذا القصد وذكرنا

الثاني الايمان بالحج والعمرة في سنة واحدة على معنى ارتباط المتمتع بالحج في تلك السنة **الثالث** الاحرام بالحج من مكة والا حوط ان لم يكن اقوى اعتبارا بينه حج المتمتع وحج ذلك مضاناً لآية التفصيل في افعالها فيكون حراما بعد ولو لم يجر بالعمرة في غير شهر الحج لم يجر له التمتع بها وكذا الوصل بينهما في شهر الحج نعم الاقوى ضمها عمرة لا تمتع ولا حجاج ^{والاول} والا حوط للتمتع بعد احواله من عمرة ان لا يجر من مكة الا حراما بالحج وان طال ذلك عليه ولو خرج محلا ورجع كذلك ولو انما بعد شهره فالاقوى صحة تمتعه بالعمرة السابقة ولو رجع بعمرة تمتع بالاخيرة المتصلة بالحج ^{والاول} والحق للنساء الاول الذي دخل عليهما بالقبعة ربنا قارب النساء ولو خشي التمتع حين الوقت عن الايمان بعمرة التمتع بفوات اختيارى عرفه على الاصح جاز فقل لئلا يترجح الراجح الا ان كان عليه عمرة مفردة وكذا الحائض والنفساء اذا منعهما عن ذلكا عن التمثيل ونساء الاحرام بالحج لضيق الوقت عن التبرص بعشاء افعال العمرة ولو جحد للجحد والنفساء قد طافت ربة مشاوط فاعدا صحت متعتها فانتزعت سعة الوقت طهرها ثم تطوفها وتسعى ثم تقصر ثم تحرم بالحج اما اذا كان الوقت ضيقا سعت ثم تقصرت ثم احرمت من مكة بالحج وانت ببقية الاضال ثم قضت ما عليها من طواف العمرة مقدما على طواف الحج او مؤخرا عنه ومن كان الاول والى ولو طافها الحائض مثلا على الأقل من الاربعين كانت لائمه ونحوها وكان الوقت ضيقا بطلت طوافها وانقلب محلا اذ اتممت بعد الحج من ميعات العمرة ومتى خرج التمتع سقطت العمرة المفردة

واما حج الافرنج فهو ركن على الاجمال ايضا لثبوت الاحرام من الميقات او حن يسوع له الاحرام ولو لم يذبح من ثيابه او غيره على وجهه لا يمكن من الرجوع الى الميقات ثم يقضى الى عرفات فيقف بها ثم الى المشعر فيقف به ثم الى منى يوم النحر فيقضى بها ثم الى مكة فيرثها ويصل الى مكة فيطوف بالبيت ويصلى ركعتين ويسعى بين

السئلة في غاية الا
شكال فلا تترك الا
خطا فخطا دارا
اقبالا

الاحوط الايمان به
والاول ان يقصد
العمرة من غير تعيين
اثر الاول والاخيرة
فقط انما اقبال
القال

في بيان خروج الأهل من القبر على الأهل

والمرء يطوف طواف النساء ويصل ركعتين يجوز له تقديم الطواف التسعة على الموقنين
 وعليه جزمة مفردة بعد الحج ان كانت قد جبت عليه لا فائده له فيها فافق بالاحكام
 لها من احدى الحلق والواحد للمواقيت بل لا أقوى الجواز فيا بينهما ايضا وان كان الاوط
 العمد كان الاقوى جواز تقديم العرة المفردة على من وجبت عليه مع الحج وان كان لا يحق
 تأخيرها عنه احتياطا موكدا وينص في جميع السنن وان وجب للفور بها **وشروط**
 الحج ثلاثة التبت وقوعه بتأثير شهر الحج وعقد الاحرام من الزمان بالميعات ومن منزله
 من دون الميعات **واما القرائن** فقال له وشروطها كالافراد على الاصح عبارة بغير
 عندها بيان القرائن عند احرامه بغير القارئ في عهد احرامه بين التلبية وبين الاشهاد
 والتقليد الاول بل الاوط التلبية بعد اختيار العهد بالاشهاد كما ان الذي سيجب
 له اشعار ما يوق من ان لا يقوم الرجل مع غيره كثرها من الجانب الايسر فيشوق سنامه
 بحمد يدق من الجانب الايمن باركة مستقبلها القبلة يلح صوته بغير سائر فانه هكذا
 وان كانت كثيرة قام بين كل بدنتين منها فيشوق هذه من الشق الايمن وكذا والآخرى
 من الشق الايسر ويستحب له مع ذلك تقليد ما ينقله من صوته ويغتر البقر والغنم
 بالتقليد لتودخل القارئ والفرقة مكره واد الطواف للثنية هذا زعمنا وكذا الطواف و
 التسبيح اولى جازان على الاصح كما سمعت وسمعته ان شاء الله ثم ولكن الاول بعد التلبية
 عقب صلوة الطواف وقبلها لا لا يحل وان الاقوى على الاحلال بذلك كما
 يقوى ايضا جواز الطواف ند بالاشهاد اذ احرم الحج من مكة وان كان الاول له تركه كما
 ان الاول له ايضا التلبية بعد صلوة وقبلها ويجوز بل يرجح الفرقة التي يجوز له التمتع
 اذا دخل مكة ان يعدل الى التمتع اختيارا فيطوف بالبيت سبعا ويصلي من الصفا
 المروة كلت ويقصر ويجعلها متعة ثم يحرم الحج من مكة كغيره ممن حج متعيا بل الاقوى
 ان لم ذلك وان لم يبق بعد طوافه على الاقوى وكذا يجوز ذلك لمن دخل مكة معه امرأة
 مفردة وكان في شهر الحج فان لم ان يفعلها الى المتعة بل لا يبعد جواز العدول بالحج مفردا
 الى عرة الافراد وان كان الاوط خلافه لم لا يجوز للقارئ العدول الى التمتع اختيارا

هذا الاحتياط لا يثبت
 فلو لم يقرأه موقنا
 القائل

بالضيق بعد التلبية
 على الاقوى فلو لم يقرأه
 دار اقبال

لا يثبت هذا الاحتياط
 بل يثبت منه تقوية
 الوجوب وان حصل
 العقد بالاشهاد
 فلو لم يقرأه موقنا

لا يثبت الاحتياط لا يثبت
 فلو لم يقرأه موقنا
 القائل

بل لا يحل طوافها
 من مرقاها
 الاوط المدام التلبية
 فلو لم يقرأه موقنا
 عروة القائل

لا يثبت هذا الاحتياط
 في غيره ان ضرر قد
 في غيره ان ضرر قد

في واجبات الاحرام

اسفله بل الاول مع ذلك جل ظاهره باطنا بل ظاهره وجوب لب عليه عوض
الزاد بل الظاهر جواز لبس غير النجاسة كالقبض من نحوه ككف فطره على عنقه عوض الزاد
بعد ان ينكس ولو لم يكن له الزاد انزوي ولبس النجاسة مثلاً منكوساً عوض الزاد
ولو لم يكن معه اذا جاز له بل وجب عليه لبس التراب بل عوضاً عنه من غير قد تبرؤ
لا يجب عليه فقته وان كان هو الا حوط ويجب التوبين حال الاحرام بها كوفها
تجاوز الصلوة فيها فلا يجوز في النجس نجاسة لا يعفى عنها ولا في المنسوجين
من صوف ما لا يؤكل لحمه ولا في الغصوب ولا في الحرير ولا في اللين ذهب لا في غير ذلك
تجاوز الصلوة فيه ولكن لا يبطل الاحرام وانما تأثم به بل الاول جناب ذلك
في الاستدانة وتاول مسراة النجاسة عن المحدث ايضا ابتداء واستدانة ولا
يجب تنبي من ذلك كما ان الاول ملا حظ صدق التوب فلا يحرم التخذ من جلدها
يؤكل لحمه ونحوه مما لا يمتنى توأ وان كان الاوى جواره مع فرض جلده عن موافق
الاحرام كما ان الاوى جواره في المحدث من النبات ونحوه مما لا يصاد انما اذا التاب
منه وان كان الاول ايضا احتسابه ولا فوى جوار لاهرام في المحرم المختص للفساء
وان كان مكرهاً بل الا حوط لمن اجتنبه كالزبال كما ان الاوى يعدم وجود لبس
توبى للاحرام لمن وان كان هو الاول ايضا بل في خبر الدعام تفرق المحرم في توبين
ايضين وان كان هو محرم على التدبى الله تعالى ولا يجوز لبس احرام بفساد يفسد
احراماً اخر لغيره حتى يكل فقال ما يحرمه الله فان صل كان احراماً باطلا وان كان ناسباً
بل هو اثم مع العلم والعهد فلو احرم متمسكاً ودخل مكنة وطاف وسعى واحرم بالجمع قبل
القبض ناسباً كانت عبرة صحتهم وصحة صحتهم ويستحب الفداء نشاء بل هو الا حوط
وان فعل ذلك عامداً بطلت منته وصار محرم افراد على الاصح ولا حوط بخلافه
احرام الحج الافراد لا يحرم به ذلك عن فرضه الذي هو المنع واحوط من ذلك
ان يقضى وينتفى احراماً الحج المتع تم يستأنفه من قابل المبحر الرابع في
الواقف اي الواضع المباشرة للاحرام منها على وجه لا يجوز فعلها ولا بعد هذا

بل الا حوط على طهارة
واما قاله

القبض
القبض من غير
القبض من غير
القبض من غير
القبض من غير
القبض من غير
القبض من غير
القبض من غير

الا حوط الفداء طهارة
واما عن

بناء على عدم شرطية
لبس التوبين للاحرام
ونصدية وجوبه
فقط اذ ادم بقاءه

لا ينك هذا الاحتياط
حتى لا يستدانة

ايضا حوط طهارة
واما قاله

بعض الاحرام الثاني
فقط اذ ادم بقاءه

لا ينك هذا الاحتياط
فقط اذ ادم بقاءه

واما حوط شكل
فقط اذ ادم بقاءه

فقط اذ ادم بقاءه
فقط اذ ادم بقاءه

في المواضع العينة للأحرام

مع الاختيار من غير فرق بين الحاج والمعتمر طالما قام من أراد العترة في وجب و
 فوات أحرامها ان احتل المقات جازله الاحرام قبلها وكذا من نذر احرام عمره
 مفردا وحجافا شهره ولو تمتعنا من غيرها احرامه على الاصح والاحوط اعتبارا
 بالمقات ايضا والا فوى على الحاق العهد اليه من بذلت احد لها العقيق
 لاهل المراق ومن يزم عليه من غيرهم وفضل اوله وهو المسلم ثم وسطه ثم
 واخره ذات عرف والاحوط على تأخر الاحرام الالقية ومرض وان كان الا فوى
 خلافا ويجوز له الاحرام من الاول حال القية وما يبقى على ثابته الى ذات عرف فقط
 ويكون ذلك مما بين الفضل والقية ويكفي في معرفه هذا الوقت وغيره اجابا لا
 عراب عنه قائمها ذوالحليفة والاحوط ان لم يكن اقوى خصوص من مسجد النجف
 منه المعروف لان الحبب والحاض للقاء لا يحرمون منه التجازير مع
 تعدد الاجياز يحرمون من خارجه بما احاذه ولو تمكنوا من الانتظار للطهارة
 انظروا ويقوم التيمم مقام الماء مع تحقق موضوعه باقطلاع المحض وعدم الماء
 وينبغي ملاحظة وجوه الاحتياط في ذلك ويرخص للمريض والذئيف الاحرام
 من المحقة التي هي ميعات لاهل الشام ومصر وغيرهم ممن لم يبنى الى الحليفة ولو
 المدين في طريق لا يمتد على ذى الحليفة ويوصل الى المحقة جازله الاحرام ابتداء
 منها وكذا العقيق وان كان الاولى لمن دخل المدينة ان لا يحرم الا من ميقاتها
 بل يترده لولا ذلك ولو لم يبنى الى ذى الحليفة فله يحرم حتى دخل الى المحقة ثم يخرج
 احرامه منها والاحوط العود الى ذى الحليفة الثاني المحقة تعرف بالابع
 يعلم لاهل اليمن الحاصص قرن للنائل لاهل الطائف اساسا
 نل من كان مثله اقرب الى مكة من الميعات من غير فرق بين العرة المفردة و
 حج لا فراد واهل مكة يحرمون منها الا ان ذلك كله رخصة والا فالفضل
 الاحرام بالميعات بل الاحوط للمجاور الذي ينتقل فسهل الى اهل كثر الاحرام
 من الجسر انما الساب مكثر من حج متمعا والفضل للمسجد الفضل المقام ولما

يطلبه في الموضع
 من غير فرق بين
 من نذر احرام عمره
 مفردا وحجافا شهره
 ولو تمتعنا من غيرها
 احرامه على الاصح
 والاحوط اعتبارا
 بالمقات ايضا
 والا فوى على الحاق
 العهد اليه من
 بذلت احد لها
 العقيق لاهل
 المراق ومن يزم
 عليه من غيرهم
 وفضل اوله وهو
 المسلم ثم وسطه
 ثم واخره ذات
 عرف والاحوط على
 تأخر الاحرام
 الالقية ومرض
 وان كان الا فوى
 خلافا ويجوز له
 الاحرام من الاول
 حال القية وما
 يبقى على ثابته
 الى ذات عرف
 فقط ويكون ذلك
 مما بين الفضل
 والقية ويكفي في
 معرفه هذا
 الوقت وغيره
 اجابا لا عراب
 عنه قائمها
 ذوالحليفة
 والاحوط ان لم
 يكن اقوى
 خصوص من
 مسجد النجف
 منه المعروف
 لان الحبب
 والحاض للقاء
 لا يحرمون
 منه التجازير
 مع تعدد
 الاجياز
 يحرمون من
 خارجه بما
 احاذه ولو
 تمكنوا من
 الانتظار
 للطهارة
 انظروا
 ويقوم
 التيمم
 مقام
 الماء
 مع تحقق
 موضوعه
 باقطلاع
 المحض
 وعدم
 الماء
 وينبغي
 ملاحظة
 وجوه
 الاحتياط
 في ذلك
 ويرخص
 للمريض
 والذئيف
 الاحرام
 من
 المحقة
 التي هي
 ميعات
 لاهل
 الشام
 ومصر
 وغيرهم
 ممن لم
 يبنى
 الى
 الحليفة
 ولو
 المدين
 في
 طريق
 لا يمتد
 على
 ذى
 الحليفة
 ويوصل
 الى
 المحقة
 جازله
 الاحرام
 ابتداء
 منها
 وكذا
 العقيق
 وان كان
 الاولى
 لمن
 دخل
 المدينة
 ان لا
 يحرم
 الا
 من
 ميقاتها
 بل يترده
 لولا
 ذلك
 ولو لم
 يبنى
 الى
 ذى
 الحليفة
 فله
 يحرم
 حتى
 دخل
 الى
 المحقة
 ثم يخرج
 احرامه
 منها
 والاحوط
 العود
 الى
 ذى
 الحليفة
 الثاني
 المحقة
 تعرف
 بالابع
 يعلم
 لاهل
 اليمن
 الحاصص
 قرن
 للنائل
 لاهل
 الطائف
 اساسا

في المواضع المعتبرة للحرم

التشيع والجماعة والمحدثين فظاهرهما ما كان مخصوصة لادنى محل الذي هو
 للعمرة واختلفت بالقرب البعد الاقوى والاحوط الاحرام الصديقان من الميقات
 وان دقق في لبس الخط خاصة التي فتح فيردون ح ويحجبهم الولى ما يجب على الحرم
 اجتنابه ويضلع عنها بكل ما يبرزون عنه من ثيابة وطواف وسعي وغير ذلك ويجب
 الكفاية والافاء عليهم من ماله بفعل الصبي او وجهه لمعذرا وسهوا او عدا
 على الاصح ويجب عليه الهك في الشفع ايضا فان عجز صام او امر الصبي بالصوم
 وكل من حج على ميقات كالشامي والعراقي يبرئ من الخليفة يجب عليه احرامه
 وان لم يكن من اهله ولو حج على غير ميقات كفنه المسامحة لربى براو جعل فان
 لم يتيسر كراه الظن وتوحيين فساد ظنة بقدام الاحرام وكان لم يتجاوز اعدا ولا
 فلا يعود مع الامكان لو ظهر التأخر ولو لم يعرف خلة الميقات لا اعلى ولا فلما
 احرم من بعد بحث يتقن ان لم يجد الميقات لا يحرم ما وبلغ ما مرار التثنية
 هي الداعي عند نافي مواضع الاحتمال والظاهر احاطة المواقيت بالحرم ولا تعد
 حينئذ المسامحة ثم الاحوط لم ان لا يلبس طريقا لا يمر فيه ميقات وان
 كان الموقى خلافة هكذا وقد عرفت سابقا انه لا يجوز الاحرام بها الميقات
 الا ان سمعت ولا يجوز ان يبرؤ عليه لو فصل الامع يجد بل الله واسنبت وكذا
 لا يجوز التأخير عنه اخيرا والحق لو كان مريضا متعذرا من التبر والتعبية احرم
 منه كل وان لم يتمكن من التبر فاذا زال العذر رجع وح ولا يجب عليه احرام
 الى الميقات على الاصح وان تمكن ثم لو كان له عذر اصل فانه لا احرام كما
 ونجمل ولم يبرأ انشك ثم المانع وبذلك اذلة اذ لا عادى في ميقات
 ان لم يكن امامه ميقات احرم لا يبرؤ على يجوز ان يبرؤ على الميقات
 الى الميقات الاول فان تعدد ولو لصيق الوقت ولم يكن ميقات اخره
 زال العذر اذا لم يكن قد دخل الحرم والاخرج منه واحرم من ثمار ولو في سنة
 والاحوط ان لم يكن اقوى في الخاص التي لم يجرى في هذه الميقات وحظفت

في وجوهها فاما
 هذا اشكال وان كان
 عوط فله طبا
 دار بقائه
 وان تجاوز بعدد
 الامكان طبا
 دار بقائه
 المسامحة
 لربى براو جعل فان
 لم يتيسر كراه الظن
 وتوحيين فساد ظنة
 بقدام الاحرام وكان
 لم يتجاوز اعدا ولا
 فلا يعود مع الامكان
 لو ظهر التأخر ولو لم
 يعرف خلة الميقات لا
 اعلى ولا فلما
 احرم من بعد بحث
 يتقن ان لم يجد
 الميقات لا يحرم ما
 وبلغ ما مرار
 التثنية هي الداعي
 عند نافي مواضع
 الاحتمال والظاهر
 احاطة المواقيت
 بالحرم ولا تعد
 حينئذ المسامحة
 ثم الاحوط لم ان
 لا يلبس طريقا لا
 يمر فيه ميقات وان
 كان الموقى خلافة
 هكذا وقد عرفت
 سابقا انه لا يجوز
 الاحرام بها
 الميقات الا ان
 سمعت ولا يجوز
 ان يبرؤ عليه
 لو فصل الامع
 يجد بل الله
 واسنبت وكذا
 لا يجوز التأخير
 عنه اخيرا والحق
 لو كان مريضا
 متعذرا من
 التبر والتعبية
 احرم منه كل
 وان لم يتمكن
 من التبر فاذا
 زال العذر رجع
 وح ولا يجب
 عليه احرام الى
 الميقات على
 الاصح وان
 تمكن ثم لو
 كان له عذر
 اصل فانه لا
 احرام كما
 ونجمل ولم
 يبرأ انشك
 ثم المانع
 وبذلك اذلة
 اذ لا عادى
 في ميقات
 ان لم يكن
 امامه ميقات
 احرم لا يبرؤ
 على يجوز ان
 يبرؤ على
 الميقات الى
 الميقات الاول
 فان تعدد
 ولو لصيق
 الوقت ولم
 يكن ميقات
 اخره زال
 العذر اذا
 لم يكن قد
 دخل الحرم
 والاخرج
 منه واحرم
 من ثمار
 ولو في سنة
 والاحوط
 ان لم يكن
 اقوى في
 الخاص التي
 لم يجرى في
 هذه
 الميقات
 وحظفت

في حرارة ائمة التمتع

جانزله مع علك التساب يدنو او ثوبه من حجر لکن ایستاقفه علی الاقوی الاصح
 فيما بين الصفا والبرقة اذا جاء ریح الطیب من الطارین وكذا لو اراد ببعده وشراؤه
 او نحو ذلك بخلاف الزائجة الكهنية فان حریم علیہ مسك الاف عینها علی الا
 حوط ان لم یكن اقوی فاقه حاشة التمتع یقطع عنه ذلك ویجب علیہ ان التمتع
 اصابعه منه فخره واول الا حوط ان لم یكن اقوی عكس ما شرعنا التمتع به من یك
 الحلال الفضل ویزید بالخراسان عنه بل لو كان معه ماء لا یكفی غسل الثوب
 والطهارة ولم یكن یباع واشتد الطیب بشئ غیر الماء فالاحوط صریق غسله و
 اذ لم للطهارة بل وكذا الخافس وان كان یغوی التمتع حتى في الاول ثم لا یاس باكل
 دی الزائجة الطیب كالتفاح وغیره مما هو مطبوخ كالا یاس ثم الزاجحس وغیرها
 مما هو لبس من الطیب عا وان كان درج ضنر الا یاس ثم غلوت الكهنة ان
 غلوت تنقی من ذایه والمراد به طیب مخصوص كی غوی الحاق غیره الطیب به
 حتى الزعفران والتجیر ولكن الاحوط خلاف ذلك لا یاس استعمال الطیب في حال التمتع
 كالسداوی نحوہ ثم یبغی الاقتصار علی غارها التي قد تكون في الاكل والاسما
 دون التمتع وبالعكس ولا فرق في حرمة الطیب علی المحرم من استعماله فضله ومن جهر
 بغيره ثم لو استعماله لم یكن باكله واستعماله یاس بل یحرم علیہ مع تضییق وجوب
 الاحرام استعماله قبله علی جهر یفی ان بعد الاحرام علی الاصح كالتجیر في المحرم
 علی الاصح والا وط مطلق الاضغان بالزیت والتمس ویتجوز ان لم یكن جهر
 طیب حاراة اسع الصیور كالتفق الی بی الحج وانه لا یكفی ان یكفی
 دوام طایل الا ویرك استعماله حال الاضغان یكفی ان یكفی ان یكفی ان یكفی
 والله العالم انما اسع لبس الخبث الاحبار المتجملات ان لم یكن یكفی ان یكفی
 سوی الاصح علما ان حرمه وبعثت من الاوصیة ان قلت تجر ائمة كذا
 لا حرمه الا اقوی به لبس ما یستحق اوقافا ویرك ویرك وان یكفی
 حنطة كالدروع النسوج والمقود من غیره من غیره من غیره من غیره من غیره

لكن على الاحوط
 فكذا على ما قبله

الاحوط في التمتع
 فكذا على ما قبله

توفي
 في سنة ١٢٠٠
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٢٠٠

فترک احرا عسر و آفت

ونحوها أما إذا لم يكن هيئة شيء منها وكان متلبداً وملتصقا ببعض بعض الأجزاء
 فيه فالأحوط اجتنابه وإن كان يقوى جواز لبس الحرمل إلا أنه لا يلحق بقية المنسوج
 في ثوبه إلا أحوام ولا يحرم غير اللبس من الخط فلا بأس بنقله وقطره أو شربه أو التدفئة
 به وإن كان الأحوط خلافه كما أن الأحوط اجتناب التوشيع فيه وأحوط من ذلك
 اجتناب ما يستعمل الكف وقول الترمذي في الأئيين من الخط للثوب في الغارسية ^{التي} للثوب
 مع عدم الضرورة والغذاء بنائه معها وإن لم يكن هو من اللباس المتألف للخط ^{الذي} للخط
 هو نحو الأشياء المنبورة ولذا يقوى الجواز إذا هو أشبه شيء بالمنطقة التي لا بأس
 بلبسها للحرمة سيما إذا كان فيها الاستيناف للفتة وكذلك للملحمان التي هي في رجلي
 بطمر وإن عقد بعض سيوره ببعض الأذن الأولى عدم العقد مع عقد الحاجة اليه
 بل يقوى جواز شد العاترة على بطمر ولو بقصدان يصيب بها الأذن ولكن الأحوط
 خلافه كما أن الأحوط اجتناب عقد الرد وتخليعه وفده وإن كان الأقوى الجواز
 كالأزاره ذلك في الرجال وأما النساء فلا بأس بلبسهن الخط على الأصح بل وكذا
 المحتسب المشكل من غير فرق بين القيص السراويل وغيرهما بل ينبغي القطع بجواز
 الخاقص منهن الغلالة أي الثوب التي تلبس تحت ثيابها الأثقل القدم ثم يحرم عليهن
 القفازان خاصة وإن كان الأحوط الحاق البرقع به ولكن الأقوى خلافه ويجوز
 لبس السراويل للرجال إذا لم يكن عذاراً ولا يجب عليه مقها كالأزاره أيضاً إلا الإيج
 عليه بذلك فده تبر ويجوز له أيضاً لبس الطيلسان وإن كان له الرد وإن كان الأذن
 له فزع أزاره كما أن الأحوط أن لم يكن أقوى عده إن لم ينزعها وكذلك يجوز له لبس
 القملين بأذن سمعت سابقاً جواز لبس المباءة لم يقلوا غير خارج يديه من ذراع
 عن الرداء والله العالم العاشر لبس الخف والجورب والتمشك اختياراً بل كل
 لباس يستبرأ به من ظهور القدم على الأحوط أن لم يكن أقوى أن لم يكن محطاً بل الأحوط
 اجتناب النساء ذلك ثم يجزى غير لبس ما يستبرأ به من ظهور القدم فلا يحرم ستره ^{بعضه} بضع
 من غير اللبس كالجوارب والقضاء لرداءه وكذا تحت الخط عن ثوبه عند

الاقوى جواز

الأكفاء كما سبق

الماتن ظمربنا

حزق مرقا

هذا الاخياط لا يترك

وكان في الأثر خوصاً

في الأول وخصوصاً في

عَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ ثَعْلَبَةَ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ جَاءَ بِمَنْفَعَةٍ لِقَوْمٍ فَهُوَ شَرِيكٌ لَهُمْ فِيهَا».

العالم

ملازمینا احوط طری
عآلما اقل

عبد الرحمن بن عبد الله

في الحديث المرفوع

وَمَا جِئْتُمْ بِهِمْ إِلَّا الْقَوَاعِدَ
الْمُضْمِرَةَ الْبَشَرِيَّةَ يُعْطَرُونَ

عاشق و بیگانه که در دوار و در

محراب جو 2 پر من البراجع
محراب برقع المرقع بالسنہ

من يكره ويرف المنة فليجيبها

بفتح و زير قف اي نسبت البرک
که در قم مصاحف است

لاحظ الشئ ظريفا

طَبِيبَانِ مِنْهُمَا

سجده بسم الله الرحمن الرحيم

خط و دهر من بیا من لایحه
بهمه لایحه - نامه - فرستای منسوب

لاستفادہ کے لئے جو کچھ بھی لکھا ہے

[illegible]

وَقَدْ أَخَذَ الْخَلِيفَةُ بِغَدَاةٍ

تیسویں من ایسے اعلیٰ اعلیٰ
محکم دلائل سے مزین

في قول الحارث بن ابي اسحق

صادق اوله دعوى طلبة او نحوه ذلك في غير مقام الجادلة كما ان لا بأس به مع الاضطرار
 اليه والله العالم **الخامس عشر** القاء القمل عن جسده او شمه او شيئاً به او عن محرم
 او كوكب بل قد مر مباشرة وتبسيباً بالزئبق ونحوه بل يجوز عليه تعليق القمل وان لم يكن
 محرماً من قبله والقائد بل الظاهر الحاق ما يتكون من الجسد من الذواب به ايضا
 بل الظاهر الحاق الصلتان الذي هو تابع القمل بل لا يحوط اجتناب للبرخوث فيق
 خصوصاً في الشعر وان كان الجواز للذئب عنه وكذا يجوز القاء ما لا يتكون من جسده
 من القمل والحلم ونحوها عنه بل يجوز له القاء القمل عن البعير بخلاف الحلة فان لا
 قوي الا يحوط على جواز القاءها عنه كما يجوز له نقل القمل مثلاً من مكان الى اخر
 بل ومساو له بل وافصح بحيث لا يكون معصياً للسقوط وان كان الا يحوط الاقتصار
 على الاثنين **السادس عشر** لبس الخاتم للزينة على الا حوط والا يصح بل هو مكنت
 وان قصد معها غير ما خصمها ومستغلاً لم لا بأس به للستر وغيرها بل وكذا لو
 كان معها العلة بل لا يلزم المحرم اجتناب كل ما ينافي كونه اشعث وغيره على الحرمة
 احداث لبس الخمل للزينة ولو لم يتعد وغير الشهور وكفى البطن بل لا يلزم لها اجتناب
 كل ما كان زينة في نفسه وان لم يقصد ثم لا بأس بما كان عليها من الخمل في الاكل
 ولكن لا تنظم للزوج بل لا نكره **السابع عشر** ازالة الشعر قبله وكثيراً ولو شعر
 الشعرة عن الرأس والليجة والابطا وغيرها بالحق او القص والتف والنفرة وغيرها
 ثم لا بأس بها مع الضرورة من قبل او فرج او غيره لك والا حوط والا قوي توش
 القدر به عليه بذلك من غير فرق بين الاذنة بنفس الشعر وبغيره كالقمل ولكن يزال
 الشعر مقدماً ولو قطع عضو مثلاً وكان عليه شعر لم يكن عليه فدية ولا يجوز له
 ازالة شعره غير بل لا يحل على الا قوي والا حوط وان لم يكن عليه فدية ولا بأس
 بالحل الذي لم يعلم زوال الشعر به بل وكذا التشجيع وان كان الاوى القمير ياء
 ولو سقطت شعرة بمائة الف حبة مثلاً وعلم انها منسلة فلا شيء ولو شئت في
 كونه نابتة ولا فلا حوط القديرة وان كان الا قوي عدلها **الثامن عشر** تطيئة

الا حوط ترك مطلق
 الدين ولو في غير مقام
 المحضومة كما عرفت
 نعم يجوز ذلغ القمل
 الباطلة اذا كان في
 تركه ضرراً عظيماً
 حراماً قاطعاً
 محل اشكال ظاهراً
 حراماً قاطعاً
 ان يصب الى السبيل
 والا فحل اشكال
 تطيئة الارض
 الصلتان
 الصلابة من قبله
 او من غير ذلك
 صلتان او غير ذلك
 قائل من القمل في
 بعضه او من غير ذلك
 فزاد وادخله في
 حراماً قاطعاً
 الحلة من قبله
 او اعادة حلقه
 الشعث شعثاً
 فزاد من
 وقدم القمل فدية
 او غير ذلك
 حراماً قاطعاً
 حراماً قاطعاً
 حراماً قاطعاً
 حراماً قاطعاً

في ترك الحرا عظم التمسح

بالمضطر للخالك لعلمه فيها وخوف حصولها فيه والاحوط ان لم يكن اقوى على
 الكفاءة بطلان الاذنية التي لا يقطع معها التكليف وان نوى الكفاءة كما ان الاحوط
 عند الاستئذان بالتوبع نحوه عن التمسح مثلا على وجه لا يكون على ناسه وان كان اقوى
 جوازه على كراهته ولا ذوق في حرمة التظليل المزبور بين الرأكب الماشي فلا يجوز له
 التظليل بتمسيته ونحوها نعم يجوز له المشي بظل الحمل مثلا عند سبل التمسح الى احد جانبيه
 بل هو جائز للرأكب ايضا اما المشي تحت الحمل والحمل ونحوهما فهو من التظليل فوق الرأس
 في الاحوط والاقوى بخلافه للكون والمشى بل الركوب تحت ذى الظل المستقر في
 والبناء فان الاقوى جوازه وان كان الاحوط اجتنابه مع الاسكان حال السبر بل يجوز
 جواز التظليل حال الاستسقاء لقضاء حاجته ونحوه كما انه لا اشكال في جواز الجلوس
 تحت الظل حال النزول فضلا عن النوم ونحوه بل يقوى جواز التظليل بتمسيته ونحوها
 بعد النزول فالحمل مثلا حال النزول في موهه وحواجزه الا ان الاحوط خلافه ولا
 بأس بالتظليل على الصبيان ولو زامل الصبي على امانة اخفق العليل والمريض
 بجواز التظليل واظهاره صدق الاستسقال بما يبقى من خشب الحمل ونحوه بعد
 وضع الستف مثلا وان كان الاضطرار مع الخشب جميعه والله العالم **الحال**
والعشر من نجاة الامع الحاجة بل الاصح والاحوط ويطبقها الغضد
 وحال الجسد والرأس المضي الى الامعاء باق لتساو كلاك بل الاحوط ان لم يكن اقوى
 الحاق مطلق الاذنا بالاحوط الغديته ببناء مع الاختيار واحوط من ذلك طاعنا
 مسكين ايضا وان كان الاقوى على وجوب شيء من ذلك مع الاختيار فضلا عن
 الاضطرار الذي يرتفع عنهم مع ايضا ومنه الجهر بنودى له ان لم يحكم على وجه
 بسبيل الدم وتكونه عصب الدم و ربط الخثرة عليها **الثاني والعشرون**
 قطع القوس وان لم يكن في الاحوط والاقوى الامع الاذنية ببقائه بل الاحوط
 انفسه ببناء **الثالث والعشرون** قلم الانفارة وبعضها ولو واحد
 بل ونحوه من المفراض وغيره الامع الاذنية ولو بانكسار بعضها بل الاحوط

هذا الاحتياط لا يلزم
 في جوازها من جهته

الآراميل
 الزممت لولي الذي
 برأى ملك اي بها وكتبه
 في سنة الف وستمائة
 وكتبه بامام
 في من حضره كثر
 حرمه بسم الله الرحمن الرحيم
 على ابي محمد بن عبد
 وطلع بغير

على المحرم من الاحوط
 لا يضر من نوب طيها
 حاتم بن

لاقوى تا
 طر جازا
 انقلد

في وجوب الاحرام على بدن الانسان

نرى في الحرم كيف شاءت كانت لا بأس بالشيء ان رض الحرم على الوجه المتعارف لما قد
 لا تعذر فيه بقطع شيء من بنائه ولا يجوز له الاحتشاش من الحرم لدوابه والله العالم
تليها الاول لا يجوز تفصيل الحرم ولا تحيطه شيء من الكافور بل ولا غيره من
 الطيب يجري عليه حكم الفسل التام وان قد لا الكافور **الثاني** كل من يريد الدخول
 الى مكة يجب عليه الاحرام لنفسه وعمره وغيرها قبل الدخول الى الحرم وان كان فاطنا
 فيها وفاتخرج في حلة مثالا الى خارج حرمها الا ان يكون مريضا لا يستطيع ذلك مع
 ان الحرجة الثابتة ثم لو كان الخارج لا يجاوز الحرم ليجب عليه الاحرام لدخوله ولو
 امر السيد عبدا بدخوله الحرم وان لم ياذن فيه بالخصوص بل لو كان ابفا لا لاخطوط
 له الاحرام ولو امره بدخوله وفاء عن الاحرام لم يجز طاعة كما ان الاجبر لو استوجبر
 على خوطها كك مثالا لم تقع ولو كان ممن يتكرد دخوله بحيث يدخل في الشهر الذي
 خرج فيه كالحطاب الحشاش الزاعي وناقل الميرة ومن لم يصبره يتكرد دخوله وخروجه
 اليها لم يجز عليه الاحرام بل يقي جواز ذلك لمن يتكرد دخوله من هؤلاء ولو بعد الشهر
 الا ان الاخطوط خلاصه كان الاخطوط الاحرام لمن يدخلها بقبال مباح وان اغفر له
 ترك الاحرام كحل السلاح وتغطية الرأس بالعفد بخود ذلك وجوب عليه حكم المصدر
 لو فرض عدم الفسك من انعام الفسك ولو كان قد دخلها عمره مرة ثم خرج منها فان عا
 إليها قبل مضي شهر من الاهلال والاحلال والخروج جاز له الدخول حال الاخطوط بل الله
 ذلك ايضا لو كان يخرج بل يقوى لك لو كان دخوله قبل مضي شهر من يوم الخروج من مكة
 التفات الى الاهلال والاحلال بل لو كان بعد احلاله من الاحرام با شهر وان كان
 الاحتياط لا ينبغي تركه والله العالم **الثالث** تعرفت سابقا ان احرام المرنين
 كاحرام الرجال لا يفهم استثنائه من لبس الخيط والتقليل من سائر الزاخر بخود ذلك ولو
 حضرت المرنين الميقات جازها الاحرام ولو كانت حائضا ولكن لا تصلي صلوة الاحرام
 ولو تركت الاحرام طئا منها لم يجوز وجبت للميقات ولو تعدد عليها ذلك احراما
 من موضعها ان لم تكن دخلت الحرم ولا خرجت الى الدخول والاحوط هو وجبها الى مكة

الاحرام
 على بدن الانسان
 بغير احرام
 بغير احرام
 بغير احرام
 بغير احرام

وان كان هو الاحرام
 فليأخذ احرامه

الاحرام

الاحرام
 على بدن الانسان
 بغير احرام
 بغير احرام
 بغير احرام
 بغير احرام

لا يترك هذا الاحتشاش
 فليأخذ احرامه
 الاحرام

لا يترك هذا الاحتشاش
 كما تقدم في المتن عليها
 من احرامها

في كتاب الميعال العرفي هو الطواف

عليه من الحاشا فقد واحسنت من موضع الادكان ولو مكنه واقعه العالم الثاني
من افعال العرف الطواف وهو ركز فيها كما ان ركز في غيرها من الشك يبطل تركه عند نحو
نحوه من الاركان الا ان المراد من تركه في جميع التمتع والقران والاخر اذ كل حمله مقام
ذي التحيز وفي عرفة التمتع على حتى يضيق وقت وقوف عرفة وفي العرفة المفردة العرفة له
تمام ان يركل وكذا الجماعه في الافراد والقران بناء على عدم وجوده في ستمها كما هو الاصح
والاخرى تلك التسعة نعم الظاهر خروج طواف النساء من ذلك فهو واجب غير ركز
بقوى علما لا يحتاج الى المحلل بعد فساد الشك بتقدير ترك الطواف للصبر مثلا ولو
الا حوط الصلح بافعال العرفة ولحوط منه البقاء على احواله مع ذلك الى ان ياتي الفصل
القائمت في محله ولو في السيرة لا يثبت ولو في الطواف في الحج او العمرة فضاءه نفسه ولو بعد
اداء المناسك وانقضاء الوقت والا حوط ان لم يكن اقوى عادة انتهى مع ولو بعد
عليه العود وسق استجاب فعلى ان يثبت بطلان يكون بدنه ولو واقع بعد الرجوع
الى الهله في طواف الحج وان كان الاقوى عدم الوجوب نعم هو كذا في الصلح ولو لو حوط
وفي النساء لو واقع بعد التذكر كما ان ينبغي له بعد بدنة بستر الاحرام صرة لوما للثبوت
فيصمى الفائت قبل الايمان بافعالها او بعد وان كان الاجتزاء بحكم الاحرام الاول
ولو شك في المزمك انه طواف الحج او العرفة فاعادوا على نفسه فالاحوط الطاعة
ومن نسي طواف النساء حتى يرجع الى الهله لم يحل له التسليم حتى ينصرف او ما يشر سواها
للوديع او لا ولو تذكر قبل الرجوع الى الهله ولا ان كان بعد رجوعه الرجوع بنفسه او
بغيره استجاب بكل لا يبعد ذلك مع عدمها ايضا وان كان الاحوط الرجوع بنفسه
سيما اذا كان بالقرب من مكة ولا مانع من الرجوع ولا فرق في ذلك بين التزجل والمزج
فيخرج عليها تمكن الرجوع قبل الايمان به ولو ماتت ففرضه بنفسه او غيره فضاءه
وليه وجوبه ويقوى جواز فعل العرفة ولو نسي او نسي طواف الحج كان باختياره
في تأخير التسليم الى زمان سابق على صدق ما هم القدر ولو قبل الفجر اما التأخير اليه فغير
جائز نعم التمكن ومع عدمه يجوز حتى يضيق الوقت ويجب على التمتع تأخير الطواف

لا يترك هذا الاحتياط
فمن عرفة التمتع يمكن
الصلح الى الحج الافراد
ايضا وان كان لا يكتفي
بما اذا كان وليا للميت
فما راجع اليه
لا يجب هذا الاحتياط
فمن طوافه او غيره
الاحوط البتة في
العرفة ايضا
فما راجع اليه
الكتمان في الجهل لا
توقف على الواجب
بجدة ابطال الشك با
لتركه والا فوى العالم
الصالح وان كان احوط
فمن طوافه او غيره
والاحوط مراعات
الترتيب في الحوط
مما عليه
لا يترك هذا الاحتياط
فمن طوافه او غيره
الصلح

في مستحبات طواف العمرة

اللهم نب على حتى لا اعصيك واعصني حتى لا اعود ثم رجع بك مجدداً ويقول يا طاف
 العافية وخالق العافية ورازق العافية ولنعم العافية ولثان العافية والتفضل
 بالعافية على وعلى جميع خلقك يا رحمن الدنيا والاخرة ورحيمهما صل على محمد وآل
 محمد وارزقنا العافية ودام العافية وتمام العافية في الدنيا والاخرة يا ارحم الراحمين
 وينبغي ايضا استقبال المنابر قائلاً اللهم اعنق رقبتي من النار واوسع علي من
 رزقك الحلال وادر عني ثمرة فقه الجن والانس وفسقه العرب والعجم وادخلني الجنة
 برحمتك واجزني برحمتك من النار وعافني من السقم وعن النبي ما من طائف
 يطوف بهذا البيت حين نزول الشمس حاسراً عن رأسه حافياً يعارب بين يديه
 وينض بصره ويستلم الحجر في كل طواف من غير ان يؤذي احداً ولا يقطع ذكر الله عن لسانه
 الا كتب الله له بكل خطوة سبعين الف حسنة ورفع له سبعين الف درجة و
 اعنق عنه سبعين الف درجة من كل درجة عشرة الاف درهم ويشتم في
 سبعين الف عام من اهل بيته وقضى له سبعين الف حاجته ان شاء الله تعالى وانشاء الله تعالى
 ويتبع ان يكون في تمام طوافه ماشياً لا راكباً بل هو الاحوط على سكينته وقائه
 في شيه لا مسرعاً ولا مبشاً من غير فرق بين طواف الزيارة والقدر وغيرهما كما لا
 فرق بين الاشواط جميعها بل لا يجوز له الطواف خيلاً او على يد غيره وجلب على الا
 صعب من غير فرق بين الواجب المندوب بل او عجز الاعن ذلك فالاحوط له ان
 وان كان الاقوى الجواز كما ان الاقوى على جواز الطواف بغير ذلك من الهبات
 الخارجة عن صفات الشئ اختياراً وينبغي ان يلزم المستحبات المسمى بالتمتع والشوق
 في الشوط السابع ويبسط يديه على طيطر ويصق به بطنه وحذاءه ويقرب ذنوبه من مئبرها
 لها ويتوب ويستغفر الله منها ويقول اللهم البيت بنك والجد عندك وهذا
 مكان العائذ بك من النار اللهم من قبلك بالروح والفرح والعافية اللهم ان
 علي ضيف فضا عفرني واغفر لي ما اخطيت عليه متى خفي على خلقك ويحجني من
 النار ونجني من نفسك من الذلاء والوجاه والمسيحاة عداً او نياتاً الى الزكن فالاحوط

يوسكو العافية

سبعين الف حسنة
 وهي عن عمر بن عبد

في مستحب طواف العرة

علم الرجوع بل هو كرك وان لم يفته الى الركن وان كان القول بالجواز لا يخلو من قوة
مع عقديت لما بعد ذلك على موضع الرجوع طوافا وينبغي ايضا استلام الاركان كلها
سيما الذي يحيط بالحجر البالي وهو الكه وهو كرك منها وهو كرك منها ويجزى عنه السبع باليد ان
كان الاصل الاكثر من اصناف البزك بمواضع الطن والوجوه والا لترا لم يقبل
ونحو ذلك وليست ان من السبع في طوافه وليست ان يطوف مدة مقامه على ركنه
وستين طوافا فاما السبع في كل طواف سبعة اشواط فيكون الفين وخمسون
عشرين طوافا لم يمكن فيلغا ثمة واربعه وستون شوطا اثنان وخمسون اسبوعا
كل سبع سبعة ايام على ايام السنة الثمينة فان لم يستطع فما يقدر عليه وهو
كالصلوة ان شاء استقل وان شاء استكثر ويكره فيه الكلام الا بالذكر والثناء
وقرائة القرآن بالانبياء في كل الشرف والصلوات والتهنئة والثناء في كل صلاة
الاجنتين وغير ذلك مما يكره في الصلوة ويكره الطواف في البركة بل الاولى ترك
ايضا ما لم يكن من ذي البهائم والمراد بها الصلوة طوية كانت تلبس قد يما هذا
لم يحرم عليه نظيرة الرأس والاسواق والاسواق **الحكمة الثانية** في واجباته شرطا
اجبة او كفيته وهي امور احصلها الطهارة من الحدث الاصح والا كبر حتى اذا
كان حرة حرة مندرة ارجح كرك وتقوم الترابية هنا مقام المائنة ويجزى المستحبات
والصلوات غيرهما من ذوي الاعذار طهارة الاضطرابية حتى البطون الذي يمكن
حتى من الطهارة وازالة النجاسة والبناء كالصلوة التي لا ريب في اولوية الطواف
منها بل لا فان لم يمكن طيف غير بل الا حوط الاستنابة مطلقا مع صلوة الربوب
اولا ولو ذكر في الواجب عند الطهارة من التحذ استناف معها استنافة
للماء بالاصلة ولا في الاخرى عند انية الطهارة من الحدث ولو الا كبر بقم
فستجيب ان مؤكدا غير هو محيط ولو شك في الطهارة من الاثناء وكان عندنا
سائجا اولم يعلم حاله استنافة اما اذا كان عن يقين الطهارة ثم يفتت ويكثرو
شاك في اجزاء الصراخ حتى لو علم الطهارة والنقص لم يعلم السابق منهما وان كان في

الصلوات
قوة من كرك في كل
صلاة من كرك في كل
وطوف من كرك في كل
بالفكر كرك في كل
من كرك في كل
من كرك في كل
من كرك في كل
من كرك في كل

في وجبات طواف التمر

في الاستيناف ثم ولو أحدث في الاشياء فان كان بعد تجاوز النصف ظهر في
 والا استأنف فأبطلها الطهارة من الخبث في الوضوء البدن على الأصح بل لا يجوز
 ان لم يكن أقوى على العفو عن الأقل من الذرهم وفيما لا يتم الصلوة فيه لم الظاهر
 الصلوة من دم الجرح والقرح وعن الجاهل به حتى يفرج بل والناسي له ركع وان
 كان الاحوط الاستيناف ولو علم في الاشياء ازاله وتم الطواف ثم لو احتاج ولم
 الفصل يقطع الطواف بمثلها فالأحوط ان لم يكن أقوى من إعادة تجاوز النصف
 عدمه فيزيله ويدين في الأول ويستأنف الثاني فالشها طيرة الباس في الاحوط
 ان لم يكن أقوى بل لو طاف على ثوب مفضول وقد ترك ذلك لم يضر فضلاً عن
 العصبية ينقض تخيير **وابها** ستر العورة على نحو ما في الصلوة للذكر والا ففي
 في الاحوط ان لم يكن أقوى بل ينبغي القطع بعد جوازه من غير ان يمسها
 الختان للرجل بل والصبغ في الاحوط ان لم يكن أقوى بل والخشيش المشكل نعم لا يضر
 المزنة وإنما غير الممكن فيقوى التحريم الى سنة الممكن ولكن الاحوط مع ذلك فعله
 والحوط منه الاستيناف أيضاً **سأ** اسمها التيمم وهي عندنا الداعي ولا يصح فيها
 ان يدين التعيين على حسب ما يصح في الاحرام وغيره في العبادات وان كان لا
 لم ان يقول اذا زاد الاخطار الجامع للاحتياط في عمرة التمتع مثلاً طواف البيت
 سبعين شوطاً لعمرة التمتع الى الحج الاسلام لوجوبه قرينة الله تعالى **سأ** اسمها
وقا منها الابتداء بالحجر الاسود والاختتام به والا أقوى عند وجوب قصد التيمم
 والختم به بعد حوطاً منه ولو من غير قصد فلو ابتدأ بنفسه ثم قبله ولو
 بعداً لم يصد بذلك السوط الى ان ينتهي الى أول الحجر **سأ** اسمها الحساب منه حجة
 التيمم من مضاعفاته وقع منه سابقاً والاحوط بل لا أقوى عند تفرق التيمم على الاجزاء
 والمدار على صدق البدن به والختم به جاعلاً له على يديه نحو طواف بيت
 البيت بل الاحوط ان لم يكن أقوى اعتباراً بمحاذاة الحجر في آخر شوط كما يندب في
 من غير فرق بين الأول وغيره فينبغي حينئذ وضع علامة للحل الاستدلال

فولجیانہ طواف العمرہ

كان الظاهر على الباس بالزيادة مقدّمه ومنهنا لو قدّم الحج في هذه الليلة وقام
عنه في الختام لم يقع اشكال في المقام لان يحصل به الطواف بالحجر ومنه واحوط
من ذلك ان يحاذي اول جزء من الحجر لا اول جزء من مقدّمه بدنه بحيث يمر كل على كل
ان لم يكن منافي للقبية ولا مثار للوسواس **قاسمها** جعل البيت على اليبان
على صدق عليه ذلك فلا يفتح الانحراف اليه الى الذين يجبت لبناء ذلك نعم
لوجله على منبره واستقبل بوجهه واستدبره عمدا وسهوا لم يفتح ولو بخطوة ونحو
فما بنا في الصدق الذي يور ومنهنا ينبغي المحذر عند فتح الحجر وعند سائر الاركان
بالتيار عنهما مع المحافظة على جعل البيت على اليسار بل ينبغي مراعاة ذلك اذا
شخص حال الطواف قلبه عن مجراه واعبر ذلك **عاشرها** ادخال الحجر اسمعيل
في الطواف فلو طاف بيمينه وبين البيت ليضم له ذلك الشوط حتى يتذكره من رجل
الحافة والاحوط استيناف الشوط من راسه واحوط منه استيناف الطواف
من راسه بعد تمام الاول وان كان قد تجاوز النصف منه **حادي عشرها**
خروج من البيت والحجر على وجهه صديقا عليه الطواف بها فلو مشى على شاذرون
الكعبة او على حائط الحجر لم يجز بل الاحوط ان لا يمس الجدار بيده لانه يفتق محاذي
الشاذرون وان كان الاقوى خلافا مع فرض هذه الطواف عليه لم يخرج
بدنه فضلا عن مشيه في موازاته ولكن الاحتياط لا ينبغي تركه بل الاوط ان لا يصل
اصابعه قد ميه باسائر الحجر والشاذرون وان لا يدنو من الشاذرون تمام حول
الباب بل يحصل بينه وبينه ذراع اصابع تقريبا ليكون بينه وبين البيت
مقدار عرض الشاذرون من الجانب الاخر **ثاني عشرها** كون بين البيت و
القضرة التي هي المقام مرابطا قدر ما ينه في جميع الجهات حتى من جهة الحجر فيجب
منها وان لم يجز سلوكه لما عرفت من وجوب الطواف به والمراد الطواف بالتقدير
المخصوص ان حول المقام عن مكانه كان المراد من الطواف بالبيت الطواف بالحجر
وان هدمت الكعبة العيان بالله نعم لا يجوز الطواف خارجا عن المقدار المذكور

المنازل
نار الفيل في بلاد الروم
منه ثمارت القصب اى اجبت
وملح ثمارت بستان
التي بان العسل
محفوظة

السيد
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

فواجبنا طواف الكعبة

الإلحقة **ثالث عشر** لها العدد وهو سبعة اشواط فانقص شوطاً وبقيته
 ولو خطوة لم يصح طوافه وكذلك لو زاد من ذلك سواء كان في بدله البنية او في الاشياء
 بل الاحوط ان لم يكن أقوى ذلك بعد الاكمال ايضا فم لا بأس بضعها لا بعنوان التراب
 عليه فضلاً عما لو زاد الخرج عنه بل لا بأس بالزيادة مقدمة على الاصح ولو اراد
 شوطاً سهواً يبطل طوافه على الاصح فضلاً عما لو نقص من ذلك ويستحب له اكمال ما جا
 فيكون طوافاً غير نافله ويصل الى الاول قبل التسبيح للاربع بعد ولو كان اقل من شوط
 فالاحوط ان لم يكن أقوى العاؤه وعمل اكمال كما ان الاحوط ان لم يكن أقوى فيما
 زاد على الشوط الاكمال ايضا ويكره القرائن بين طوافين في المنافرة بمعنى عدم الفصل
 بينهما بالصلوة فلو فصل بينهما القطع على ترك التلثم والخشعة ويحرم في الفريضة ولا
 يبعد بطلانها معاً وتونقص شوطاً سهواً او اقل او زبلاً ثم ان كان في المطاف ولم
 يصل المنافي ولو فوة الموالاة على الاحوط ولاصح والا استأنف الطواف فالم
 يكن طواف نافله فانه موالاة به وفريضة ولكن قد تم لاربعة اشواط لا اقل ولو
 الا يزيد من النصف على الاصح فانه ينجح على موضع القطع لا من الزكن على الاصح كما
 قطع الحاجة ولو الاستراحة او صلوة وتر أو اخاف فوة وقته او صلوة فريضة
 في اقل الوقت او صلوة جنازة او ضرورة كفاجأة جفرا وعدت او مرض أو آتيا
 لو قعد قطع لذلك فالأقوى البطلان والاحوط البناء مع تمام الاربع ثم الا
 وكذلك لو قطع لدخول البيت والتأهرا لاجترأ به الاستيناف في موضع البناء و
 ان كان الاصل والاحوط عدم ذلك ولو سلك في موضع القطع طواف من التلثم
 والاحوط ان لم يكن أقوى على جواز قطع طوافه لفريضة اقرأها بخلاف ان قلته
 ان كان الاحوط ايضا عدم ذلك كما ان الاحوط تجديداً للنية وان كان الاقوى
 الكفاية بالعود للاتمام ولو استقر به امر حتى ضاق الوقت طيف به مع الاكمال
 والاولى خط رجليه حتى تمت قلماءه الارض وان لم يمكن الطواف به لم يكن بسوء
 او عني عليه طيف به لم يكن يذكر حتى رجع الى هله مثلاً ولم يتمكن من الرجوع

بل هو الاقوى نظريا
حارثية

بل الاحوط ذلك في
احوط منه اعادة العمل
ايضا ثم يبالا
اقتاله

بجواز البناء ولو كان
المانع به أقل من الأثر
في خوف فوت التوترو
المتأولة أو الوقت لا
يجلو عن قوة ظمناً
في إرضاءه

[illegible]

مل لا حوط حط حط حط
عظم العظم
الحط
حط حط حط حط حط حط
علا حط حط حط حط حط حط

فيما طواف العمرة

ولو للثقة فان لم الاستبانة جفت في الاطواط ان لم يكن اقوى الاقوى في الاقوى
 عن الميض والظواف بل القيق كما ان لا حوط الجمع بين صلوة الثائب والظواف
 عنه الطواف مع فرض عكته منها وان كان الاقوى وجوب الصلوة عليه نفسه
 ولو شرع في السعي فذكر نقصان الطواف وجع البتة فاعلم ان كان قد فعل ذلك اربعة
 ثم اتم السعي من موضع قطع بجواز نصفه ولا وان لم يكن ذلك اربعة استأنف
 الطواف من راس ثم السعي ولو شك في جواز شواطعها الفريضة او حصتها
 لم يلتفت ان كان بعد اعقاد التمام والانصراف بل ذلك اذا استقر اعقاد التمام
 وان لم ينصرف عن المطاف وكذا ان كان الشك في الزيادة كالسبعة والثمانية عند
 الحج ولو كان قبل الوصول الى الركن استأنف الطواف كما في غيره من صور نقصان
 نحو الثلاثة والاربعة حتى يحل معه الزايد كالسبعة والسبعة والثمانية وان كان
 الاطواط تمام فليبدأ بعد البناء على الاقل ثم الاستيداف ولو كان طواف
 نافذة فالاطواط ان لم يكن اقوى البناء على الاقل ويجوز الاخلاص الى الغير الصلوة
 مع حصول الظن به وان كان فاسقاً بل وصلياً بمنزلة بل مطلق الظن كالصلوة و
 ان كان الاطواط خلاف بل الاطواط عند الاخلاص ولو كان ذكر احكامه والبع
 حشرهما الركنان اللذان كيفيتهما نحو كيفية صلوة العج الا انه يتغير فيهما بين
 الجهر والاختاف ويتجرب قرارة التوحيد في اولهما والكا فيون في الثانية وهما
 واجبتان في الواجب على الاصح ومنه وبتان في المنادى ببعي القود فيهما
 بعد الطواف ولو في الاوقات التي يكره ابتداء النوافل فيها اذا كانت الطواف
 الفريضة ثم ببعي اخبرهما عنها اذا كانت الطواف للنافلة وان كانت الكراهية فيها
 ايضاً خفيفة بل لا ينبغي ترك الطواف في هذه الاوقات لذلك ويجوز على الاطواط
 والاقوى مع الاخبار وجوب الطواف بقاها في مقام ابراهيم حيث هو والا
 لا حيث كان على عهد رسول الله ص والمراد من مقام ابراهيم العصرة التي عاينها
 اثره من ومن الصلوة في الصلوة عند فلو صلى متابعاً لها على وجهه لا يبق

لا يثبت هذا الاطواط
 فلو كان ابراهيم
 الثاني

الاحكام
 الحظر الى السعي المستند
 الى هذا القول الى الاستبانة
 ولو لم يكن ذلك فربما يتغير
 في ذلك الزمان من وام كذا
 وحسن هذا القول
 في حقه

بل الاطواط الفريضة
 طباذ ابراهيم

في الثالث من العشرة التي في

عندما لم يصح بل الاقوى والاحوط اعتبار كون ذلك في جهنم الخلف فلو صلى
 امامها اوفى احدا بها لم يصح وان كان مشكلا لابل الاول استقبالها ياها
 بوجههم نعم لو صدق ذلك عليه او نفسه لزاما وغيره وقد ضاق عليه الوقت
 صلاهما جئنا تمكن من السجدة لاجل الاقرب لا قرب على الاحوط ولو نساها
 وجب الرجوع لصلاتها فيه مع الامكان وان شق عليه لم يجز له فيها شيئا
 من البقاء والاحوط اعتبار اعتذار الحرم مع ذلك واحوط من الاستناة في فعلها
 فيه مع ذلك ولو ماتت لثا سوطها فصاها الولى عنه والا فوجز قضاء غيره
 الولى والجاهل والعلماء كالتاسي لا يبطل شيء من الافعال المشروعة بتركها حتى
 مع العبد على الاصح واما طواف التاقله فيجوز صلواتها حيث شاء من مسجد بل
 والبلد وغيره بل الظاهر جواز تركها والله العالم الثالث من افعال عمره
 التمتع الى الحج وهو السعي يكن فيها ايضا يبطل الحج بتركه عزاء على حسب ما يستخرج الطوا
 ولو تركه ناسيا وجب عليه الاتيان به ولو بعد خروج ذي النجدة فان خرج عا
 اليم بنفسه فان تعدد عليه بل وشق استناب فيه ولا يحل من اخل به حتى
 يات به كمالا بنفسه او ناسيا بل الظاهر لزوم الكفارة لو ذكر ثم واقع والجاهل كالمعلم
 على الاقوى وفيه ايضا جمان الاول في السن قبله وبعد وفيه يستحب
 بعد الفراغ من ركعتي الطواف واذا زاد المخرج الى الصفا فقبيل الحجر واستلامه
 فان لم يتمكن فالاشارة اليه والاستقاء بنفسه من زمزم ولو اودع في يمينه
 منه ولصبت على راسه ظمروا ويطمن ويقول وهو مستقبل الكعبة اللهم اجعلني
 علانا فها ورزقا واسعا وشفاء من كل داء وسقم ولكن ذلك من الدلو الذي
 يجذاه الحجر الاول استلام الحجر قبل الشرب بعد عند خروجه الى الصفا قبل الحج
 له ان يات زمزم والتطلع فيها والاستقاء منها بالدلو المزبور والشرب والصب
 على بعض جسده وان لم يرد السعي ويستحب له الخروج من الباب الذي فيها بل الحجر
 سود بسكينته ووارحتي قطع الوادي والصعود الى الصفا بحيث ينظر الى البيت

وان كان الاقوى
 القبر بين الاستناة
 وعلمها حيث شاء
 ظهر لها دار
 الاحوط في العلم به
 علمه على التماسين بان
 بها في المقام بهما تمكن
 واحوط منه عادة
 الحج ايضا وكذا الجاهل
 المصطفى في فهمها نعم
 الجاهل اصل وحجها
 كالتاسي فسلمها
 دار بقائه
 في جواز الاتيان بهما
 في غير مكة اشكال الا
 ان قصد غير مكة
 حيا لته فسلمها
 دار بقائه
 الاعلى

في استحقاق الجنة بعد الموت

ان لم يكن حاجب فان النظر اليه ايضا صحيح في ذلك في حق الرجل ليستقبل
الركن الذي فيه الحجر ويحمد الله تعالى عز وجل في ثلثي عليه يدرك من الآلهة وبلائته و
حسن ما صنع اليه ما يقدر على ذكره خصوصاً الدعوات والادكار لما ثور
وليكره الله سبعاً وبه الله سبعاً ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك
وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ثلث مرات ثم
يصل على النبي ويقول الله اكبر الحمد لله على ما هدانا لهذا الحمد لله على ما ابلانا والحمد
لله على القيوم والحمد لله على ثلاث مرات وليقل شهد ان لا اله الا الله وحده
لا شريك له واشهد ان محمداً عبده ورسوله لا نبيا الاياه مخلصين له الدين ولو
كروا المشركون ثلث مرات اللهم اني سئلك العفو والعافية واليقين في الدنيا و
الاخرة ثلث مرات اللهم آمين في الدنيا حسنة وفي الاخرة حسنة وقاعد العبد
ثلث مرات ثم ليكره الله مائة مرة ويحمد مائة مرة ويحج مائة مرة ويسبح مائة مرة و
يقول لا اله الا الله وحده وحده اعجز عدا وصغر عدا وغلب الا حواب وحده فله
الملك وله الحمد وحده وحده اللهم بارئك في الموت وفيما بعد الموت اللهم اني اعوذ
بك من ظلمة القبر وحسنة اللهم اظلي في ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك وليكثر
من استبدل الله دينه ونفسه واهله بان يقول ستودع الله الرحمن الرحيم
الذي لا تقصع ولا تشع ديني في نفسي اهلي اللهم استعملني على كتابك وسترنيتك
صلى الله عليه وآله وتوفني على كلمته واعينني من الفتن ثم ليكره الله ثلثاً ثم
يعيد هارين ثم يكره واحدة ثم يعيد هاراً ويطلبه قوفه على الصفا فان النبي ص
كان يقف عليها بقدر ما يقر البقرة مترتلاً وان طول الوقوف عليه يكره اليه
ويجوز ويقف على الرفاة الربيع جمال الكعبة ويقول اللهم اني اعوذ بك من
عدا بالقبر فقتله وحسنه وظلمته وضيقه وضيقك اللهم اظلي في ظل عرشك
يوم لا ظل الا ظلك ولا يرضيه ثم يقول اللهم اغفر لي كل ذنب ذنبت فان
عدت فعدي على بالغفرة فانك انت الغفور الرحيم اللهم ارضني فانك انت اهل

في واجبات الشئ

بعد البتة ثانياً فيها البتة بالصفاعل جبر يحصل عقبه الذي هو ما بين الشاق
والقدم ملاصقاً له والاحوط جعل التقين فاذا عاد الصق اصابع قد ميه موضع
التقيا ولا وهكذا على الاحوط وان كان الاقوى خلاف ذلك وعليه يستقيم
للساقبة السعي بينهما وان لم يكن بالخطا للقيم ولكن الاحتياط لا ينبغي تركه كما انكره
ينبغي تركه الصعود للدرجة الرابعة مقدمة وان كان على وجوبه وسعي الزاكب
باستيعاب للساقبة بينهما من مثل عرقا قالها الحتم بالمره على وجه يلصق
قد مر بها والاحوط القدمين فاذا عاد جعل عقبه في موضع اصابعه ولا يجب
الصعود عليها ايضاً وان كان هو الاحوط يقصد السعي من الاعلى ويقصده
من الاسفل وكيف فيهما استمر الداعي لتوبة بالمره عاملاً او ساهياً استأنف
ولا يخرج من واقع منه من شوط الصفا جلدان لم يكن قد ابتدأ به واعلم الله
وهو سبعة شواط من الصفا الى المدة شوطاً لانها معاً شوط تمام الشئ يحصل
حينئذ بالذهاب ربعاً من الصفا الى المدة وبالايااب ثلثاً منه اليها ويجب في السعي
الذهاب بالطريق الممهود فلما فهم المصير المحرم ثم خرج من باب الخولم جبريل وكذا لو
سلط سوق الليل فيجب فيه استقبال المطلوب بوجهه فلو عرض او مشى القهقري
لم يخرج ثم لا يضر الالتفات بالوجه قطعاً ولو زاد على السعي بطل على حسب ما مر من
الطواف ثم الظاهر عند تحقق الزيادة لا يقصد هاهنا على انها من السعي فلو تردد في
اتناء الشوط او رجع لوجهه ثم عاد لم يكن ذلك قادحاً في القصر ولو زاد شوطاً معاً
تحرر من البناء على السبعة والقضاء ما زاد وبين الاكمال السبعين وان كان الابتداء
في ثانيهما من المدة ولم يحصل التثنية في شوطه ولو كان الاحوط اختيار الاول ولو
كان الزايد اقل من شوط المعاد ومن سقى عن مائتين من الاشواط وشك في ما
بانه في ابتداء الامر قبل الالتفات الى حاله فان كان في الاثنين والاربعة والستة
وهو على الصفا او متوجه اليه فقد صح سعيه للعالم حينئذ بانته بغيره سبعة
ولا شئ عليه وان كان على المدة او متوجها اليها وعلم بالاثنتين والاربعة والستة

ومن المدة الى الصفا

الاقصا من
المرحلي على
دعوة محمد بن
موسى

حال المشي على
حاشي بقائه

بعض ان سعيه صحيح
يستحب الاكمال على
فريقين او اربعه
الحال

في واجبة السعي

اعداد سبعة لانه لا يكون ذلك الا مع البناء بالمرّة البطا عدا وهو في ابتداء
 السعي فكذلك العلم الواحد والثلاثة والخمسة والتسعة وهو على علم ^{باعتباره} لو علم ذلك في
 على المروعة فتح سبعة والشك في علاه كالثبات في الطواف من عدم الالتفات
 اليه بعد تيقن الفراغ ومع كون الشك بما زاد على السبع على وجه لا ينافي البناء
 بالصفا كما لو شك بينه وبين التسعة وهو على المروعة والاستيناف لو كان في
 الاماء ولو نقص ساهبا اكملهم من غير فرق بين الشوط والاقل منه وبين الذي كره
 فواء الموالاة او بعدا لعدو وجوبا منه وبين تجاوز العتف وعدمه على الاصح
 وان كان الاحوط مراعاة الاجرة والطواف ولو علم النقص لم يرد ما نقص استأنف
 ولو زعم الفراغ من السعي فاحل وواقع النساء ثم ذكر اكمله كان عليه بقية بل الاحوط
 ذلك لو لم اخطاه واحل بل الاحوط الجمع بينهما وبين البدنة لو كان في شك
 يجب فيه طواف النساء كالحج والعمره للفرقة ولودخل وقت الفريضة وهو في السعي
 في اي شوط كان خاتمه القطع ثم البناء بعد الصلوة على ما قطع من اسواطه
 كذا الحاجة لمر وغيره فضلا عما تقدم من سابقا من قطع النسيان وكفى الطواف
 ثم البناء والاحوط مراعاة مجاوزة النصف عدلها في الحاجة ونحوها كما ان الا
 حوط اعتبار الموالاة فيه غير ذلك وان كان الا حوط عدم وجوبها به بل الا
 والاحوط عدم قطع الحاجة التي يمكن تأخيرها فسد عن قطع الحاجة وسمعت
 جواز الجلوس في اشائه للراحة بل غيرها ولا يجوز تقديم السعي في الطواف لانه
 عمره ولا في حج اختيارا كما انه لا يجوز تقديم طواف التمتع على السعي اختيارا فان
 على طواف التمتع اعمد الذي لم لو قدمه ساهبا اجزأه . . . اكلا ما في وقت تقديم
 الطواف الضرورة والخوف من الخوض بل فيما لو . . . من بعض اهل العلم
 وان كان قد تجاوز نصفه في الطواف بالبيت وضع السعي وانه لم يفسد . . . في
 الاستئناف الطواف من راسه ولو سعى على اية معصوية او ايا . . . بطل على
 بقوة ترك اللباس منصوب بل المحل . . . حوط وانه العلم . . . الجمع والتصوير

في الحج اقل المعاني هو الاحرام

وهو واجب بعد اكمال التمتع وذلك في نفسه استباحته مخطور وان كان برجل
 من احواله التمتع بل هو متعين فيها والظاهر حصوله بمناه الذي هو الاخذ
 عن شعر الرأس والشارب والحية والحاجب والالطاف بعد يدوسن
 او نحو ذلك وان كان الاطراف الاخذ من جميع جوانب شعره من متدنيا
 بالناسية منه ومن الحية والشارب والالطاف ولا يجوز له حلق جميع الرأس بل
 التقصير فلو فعل كغيره لم يشاء على الاحوط ان لم يكن اقوى بل الاحوط ذلك حتى
 في الناسي والمجاهل بل الاحوط له التقصير بغير ذلك نعم كعدم عليه حلق بعض الرأس
 وان كان الاحوط له عدم الاجتزاء به عن التقصير وكذا عدم عليه حلق جميع الرأس
 بعد التقصير فضلا عن البعض بل وكذا ثم وان كان الاحوط له تركه ولو تركه التقصير
 حتى اهل الحج فهو اصح متعة وكغيره لم يشاء على الاحوط ان لم يكن اقوى ولو
 كان عن عدمه لو جهل بطلت متعته وصار حج افراد فيعتمر بعدها والاحوط
 له استيفاء الحج من قابل ولو جامع عامدا قبل التقصير فالاحوط ان لم يكن
 اقوى بدنة ثم اذا قصر للتمتع في عمرته حل له كل شيء حتى الدماء وان لم يطف
 طوافه لم يعرف من عدم وجوبه فيها على الاصح والاحوط اجتنابها حتى
 يعلم مع ركنه ويستحب له التمسك بالمعبرين بعد التقصير كما ان ركنه لا هل له
 ذلك بتمام الحج والتمتع العالم الثاني في الحج واول فعله الاحرام بل هو من
 ادكانه يبطل تركه على حسب ما عرفت في العمرة وابتداء وقته بغير التمتع اول
 اشهر الحج ويمتد الى ان يفتيق وقت الوقوف بعرفة والتمتع اذا فرغ من عمرته و
 تمتد تلك ثم افضل وقته يوم التروية وهو اليوم الثامن من ذي الحجة بل هو
 احوطها واصد بغير الامام عند الزوال منه بعد صلوة الظهر فالصبر فيه حتى
 مفضته وان كان لا بأس بوقوعه قبل الزوال بعد نوافلة التمتع والاربع او الا
 والمجاهد بمكة بغيره الاحرام من اول ذي الحجة وثانيه اذا كان ضرورة والا
 فبصدقه حتى حسمته اتمام والا يوم التروية كالتمتع وعلى كل حال فقد عرفت سابقا

اكثر لاجل الوقوف بال
 عند بعضهم التقصير
 عندنا لا من حيث
 هو نفسه بل احرام
 اقباله
 الا يستحب له ان يعمل
 عن قوة ظهره فلهذا
 ذام بفاته

وكذا اهل مكة ولذا
 بالمجاهد من انقل
 فخره عن التمتع كما
 هو الظاهر من الاجابة
 لمطرحه لانه افضل
 العالي

فِي مُسْتَحَبَاتِ الْوُقُوفِ لِعَبْرَةٍ

بالحق والبلوغ حتى فرغ من الوقفين مثلاً مع جميعهما وأبغضهما عن حجة الإسلام
 بل الأقوى عدم اعتبار الاستطاعة المالية من بلدتهما وإن كان الاحتياط لا
 ينبغي تركه نعم المراد بالولي والمالك كاتب العدل والوصي والمخاطم على الأصح
الثالث في المنقبات وهي كثيرة منها الوقوف في سيرة الجبل طريح
 منه والفصل بجمع الظاهر والعصر إذا كان واقفاً متيناً ما كان أو ما موثراً أو متغيراً
 متناً أو مقصراً أو ضرباً غيره وجمع منافع بعضه إلى بعض هذا الفرج بين
 وبين أصحابه بنفسه أو صلحاً إن كانت والباية إلى الذلاء لنفسه والباية
 ولا حوانة المؤمنين أكلهم أو بيعون والتوبة والاستغفار والاستعاذة بالله
 من الشيطان الرجيم والصلوة على النبي وآله الطيبين والتجمل بخوفهما من الأعداء
 والادعته من الأخطار ترك الذلاء بل يكره الزكوة الجلول إذا لم يتبعه الصبر
 بحيث يتعدى عن الدعاء والابتغال فيه ولا فضل للدعاء بالمال أو تركه عليه حين
 عليه السلام في يوم عرفة وعلى من ولاد في الضعيفة ودعاء النبي الذي علمه الحق
 قائلاً له هودعاء من كان قبل من الأبناء لا اله الا الله وحده لا شريك له لم
 الملك ولم الحمد يحمي ويميت ويحيي هو حي لا يموت بيده الخير وهو على
 كل شيء قدير اللهم لك الحمد كما تقول وخير ما تقول وفوق ما يقول لغافلون اللهم
 لك صلوات وسليمان وجبائي حماني ولك تراتي وبك حولي منك
 قوتي اللهم اني اعوذ بك من الفقر وسائر القدر ومن شتات الأمر
 ومن عدائ الغلبة اللهم اني استنك خير الرياح واعوذ بك من شر ما يحيي به
 الرياح واستنك خير الليل وخير النهار اللهم اجعل لي في قلبي نوراً وفي سمعي
 وبصري نوراً وفي فمي عطاء وفي عروقي ومعقدي ومغامي مدخل
 وخروجي نوراً واعظم لي نوراً يا رب يوم القاءك انك على كل شيء قدير وفي صحيح
 معاوية عن الصادق ع اذا وضعت لمرات فاحمد الله تعالى وهللته ومجده وان
 سلبك كبره ما نثره واقره قل هو الله ما نثره وتخير لنفسك من الدعاء ما احببت

التفصيل
 في الوقوف
 في سيرة الجبل
 طريح
 منه
 الفصل بجمع
 الظاهر والعصر
 إذا كان واقفاً
 متيناً ما كان
 أو ما موثراً
 أو متغيراً
 متناً أو مقصراً
 أو ضرباً غيره
 وجمع منافع
 بعضه إلى بعض
 هذا الفرج بين
 وبين أصحابه
 بنفسه أو صلحاً
 إن كانت
 والباية إلى
 الذلاء لنفسه
 والباية
 ولا حوانة
 المؤمنين
 أكلهم أو
 بيعون
 والتوبة
 والاستغفار
 والاستعاذة
 بالله
 من الشيطان
 الرجيم
 والصلوة
 على النبي
 وآله
 الطيبين
 والتجمل
 بخوفهما
 من الأعداء
 والادعته
 من الأخطار
 ترك
 الذلاء
 بل يكره
 الزكوة
 الجلول
 إذا لم
 يتبعه
 الصبر
 بحيث
 يتعدى
 عن
 الدعاء
 والابتغال
 فيه
 ولا
 فضل
 للدعاء
 بالمال
 أو تركه
 عليه
 حين
 عليه
 السلام
 في يوم
 عرفة
 وعلى
 من
 ولاد
 في
 الضعيفة
 ودعاء
 النبي
 الذي
 علمه
 الحق
 قائلاً
 له
 هودعاء
 من
 كان
 قبل
 من
 الأبناء
 لا
 اله
 الا
 الله
 وحده
 لا
 شريك
 له
 لم
 الملك
 ولم
 الحمد
 يحمي
 ويميت
 ويحيي
 هو
 حي
 لا
 يموت
 بيده
 الخير
 وهو
 على
 كل
 شيء
 قدير
 اللهم
 لك
 الحمد
 كما
 تقول
 وخير
 ما
 تقول
 وفوق
 ما
 يقول
 لغافلون
 اللهم
 لك
 صلوات
 وسليمان
 وجبائي
 حماني
 ولك
 تراتي
 وبك
 حولي
 منك
 قوتي
 اللهم
 اني
 اعوذ
 بك
 من
 الفقر
 وسائر
 القدر
 ومن
 شتات
 الأمر
 ومن
 عدائ
 الغلبة
 اللهم
 اني
 استنك
 خير
 الرياح
 واعوذ
 بك
 من
 شر
 ما
 يحيي
 به
 الرياح
 واستنك
 خير
 الليل
 وخير
 النهار
 اللهم
 اجعل
 لي
 في
 قلبي
 نوراً
 وفي
 سمعي
 وبصري
 نوراً
 وفي
 فمي
 عطاء
 وفي
 عروقي
 ومعقدي
 ومغامي
 مدخل
 وخروجي
 نوراً
 واعظم
 لي
 نوراً
 يا
 رب
 يوم
 القاءك
 انك
 على
 كل
 شيء
 قدير
 وفي
 صحيح
 معاوية
 عن
 الصادق
 ع
 اذا
 وضعت
 لمرات
 فاحمد
 الله
 تعالى
 وهللته
 ومجده
 وان
 سلبك
 كبره
 ما
 نثره
 واقره
 قل
 هو
 الله
 ما
 نثره
 وتخير
 لنفسك
 من
 الدعاء
 ما
 احببت

في مستحبات التوبة

واجتهاد في يوم دعاء ومسئلة وقودها لله عز الشيطان الرجيم فان الشيطان لن
بذل هلك في موطن خط احب اليه من ان يذل هلك في ذلك الموضع اللوطن والياك
ان تستغل النظر الى الناس واقل قبل نفسك ولكن فيما تقول اللهم رب الناس اعط
قلب وقبي من النار واوسع علي من رزقك لعلك لا تاد وعني شرفه الجنة والا
اللهم لا تمكر في لا تخدعني لا تستدجنني يا اسمع السامعين وبالصبر الشاظرين وب
اسرع الخاسبين وبأرحم الراحمين اسئلك ان تصلي علي محمد وال محمد ان تصلي علي
كذا وكذا وليكن فيما تقول وانت واضع يدك على اسماء اللهم حاجتي اليك التي انت
اعطيتها لم يضتر ما تمنعني وان منعنيها لم ينقص ما اعطيتني اسئلك خلاص
رفعتي من النار اللهم اني عبدك وملك تاصيتي يدك وعليلك اسئلك
ان توفقي لما يرضيك عني وان سلمتني مما سئلتني اربها خلدك ابراهيم
ودلت عليها بايتك محمد اصيل الله عليه واله وليكن فيما تقول اللهم اجعلني ممن
رصدت علمه واظلمت عمره واجبت بعد الموت حوجة طيبة وفي خبره الاخر عافية
ربادة واحدة ما تتر مرة وسبقه ما تتر مرة ثم قال وليكن فيما تقول اللهم اني عبدك
فلا تجعلني من اجبت ذلك وارحم مسيري اليك من الفج الصبح اللهم اني اسئلك
وجودك وكوئك ومثك وفضلك يا اسمع السامعين وبالصبر الشاظرين
المحدث ولعل عند ما تتر في الثمن ان تغيب اللهم اني اعوذ بك من الفقر
ومن تشئت الامر من شئ ما يحدث لي بالليل والنهار امسي علي مسجدي امسك
وامسي خوفي في مسجدي امانك وامسي في مسجدي امسك وامسي وجهي العالي مسجدي
بوجهك الباقي ياخير من سئلك يا اعظمي جلالتي برحمتك والبسني غايتك وقهر
عني شرجح خلقت وفي خبر ابي بصير اذا قلت لتوقف فاستقبل البيت وسبح
ما تتر مرة وكبر الله ما تتر مرة وتقول ما شاء الله لا حول ولا قوة الا بالله ما تتر مرة
وتقول شهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له اسئلك ولله الحمد يحوي بميت
بميت ويحيي وهو حي لا يموت بيده الخيرة هو على كل شئ قدير ما تتر مرة ثم تتر مرة

في مستحبها الوقت بعد

[illegible]

في مستحبات الوضوء بالمسح

يجز من لم يقف بالمسح لئلا لا بعد الفجر ذلك عامدا بخلاف من تركه ناسيا او بعد
وكان قد وقف بغيره الوضوء الاختياري لو تركه اجمعا اجتنابا واضطرارا
بطل حجه عامدا وساهيا وتقدم في وقوف عرفة في القبول المبحث الثالث
يستحب ان يصبح على ظهر فصل الغداة ثم يصف فيهما من الجبل في سحره وفيهما
الى القبلتين وبعد الله وليكبره وليسبح عليه بعد كون الامة وبلانته ما يقدر
عليه ليسبغ الشهادتين ويصل السجدة وليذكر الائمة واحدا بعد واحد
وليبيع لهم وليبر من عدوهم بل الا حوطا عند ترك الذكر والصلوة على النبي
وليكن من قوله اللهم رب الشعر الحرام فك رقيق من النار واسرع على من عذبت
الحلال واودر على من غفرت الحسن والانس اللهم انت خير مملوك وبالمسح وخير
مادعو وخير مسئول ولكل طاعة فاصلا جات في موطن هذا ان يقبل
عن يمينه ويقبل معذرتك وتجاوز عن خطيئتي ثم اجعل المقوى من الدنيا زائدا
برحمتك يا ارحم الراحمين وادع الله تعالى كبر النضك ولوالدك وولدك
واهلك ومالك والؤمنين والؤمنات ثم ليكبر الله سبحانه ما تشرقه ويحيى
ويجرحه هذا لك ويصلي على النبي وآله ويقول اللهم اهدني من الضلالة
وانقذني من الجهالة واجمع لي خير الدنيا والاخرة وخذ بنا صلي الهلاك
وانقلني الى رضاك فقدرني مقام هذا الشعر الذي انخفض لك فرفعه فذل
لك فالكرمته وجلبته على الناس فبلغني فيه ما في ينل رجا في اللهم اقم
استلك بحق الشعر الحرام ان تحرق شعري بشرى على النار وان تروني خجوة في
طاعتك وبصيرت في دينك وعلا بغير نصك وانما انا وامرك وخير الناس وان
تخطني في ضيق والدي وولدي اهل واهلي برحمتك واجتهد في الدعاء
والسئلة والتضرع الى الله سبحانه وابتهلك حتى تطلع الشمس كأنه يبعثني الاجتهاد
في الدنيا عاكف ذلك ليلته ذلك اليوم بل يبعثني احياءا فان ابواب السماء لا تقام فيها
ويقول الله فيها جمل ثمانية انا ربكم واتم عبادي اذيتهم حتى وحش على ان اسبغ كبر

تقبل
الله من
من يترك
البر

القول في فعال مني

اللهم هؤلاء حبيباتي فاحصيتهم في ارضهم في عملهم في قولهم في كل حصاد الله
 اكبر اللهم اني ارجو ان الشيطان الذي يصدني بكايات وعلى سنة نيك اللهم اجعلني
 بجاههم ذكرا وعلا مقبولا وسما مستكورا وذمنا مغفورا فاذا ابدت محلات ورجعت
 من الرمي قبل اللهم بك وثقت وعليك توكلت فقم الرب وبقم المولى فقم النصير و
 ليصقبني اعد عشرة اذرع والاضل حست عشرة ذراعا والخذل في الرمي ان توضع الحرة
 على الابهام وتضع بظفر السبابة يلهو الاحوط والرمي اجل ابل يستحب الشيء الى رمي
 بالحجارة واستقبال حجر العقبة على وجهه يكون مستدبرا القبلة بخلاف غيره فانما يستقبل
 والقبلة الثاني الذبح والقر وفيه فصول **الاول** هو واجب على التمتع ولو نذر
 ولو مكح على الاحوط والا فوى ومن المفرد وان كان مفترضا بل والقارن على معنى
 عند وجوب اصل القران عليه اما لو نذره مثلا وجب عليه كما يجب عليه ايضا بالالا
 شعار والقابلة في غير موطن الماذون في التمتع بين الذبح عنه وبين امره بالصوم
 ولو امتنع للمولى عن الذبح فعين الصوم على المملوك وليس المستدفعه ولو ادركت
 المملوك التمتع احد اللوحيين معقالاته لم يملك مع القدرة ومع التقذر والصوم
الثاني من لم يجد الهلكة ووجد عشره واذا انصرف وعنده على الاقوى
 عند من يشق به من يجد عشره طوي الى الحرة فان لم يوجد ففي العام القبيل في ذي الحجة
 والاحوط مع ذلك الصوم ولا يجب عليه بيع شيء من ثياب القبيل في الهلكة وان كان
 لو وصل اجز في الاقوى الاحوط الصوم ولا يجب عليه التمسك بالاقوى حال التمسك
 وان كان هو الاحوط والدار على القدرة في موضعه لا يلبس الا اذا تمكن من بيع
 ما في يده مما لا يتضرر به او من الاستدانة عليه فيجب له الاحوط البيع بدون
 من الشل ولا يجوز الهلكة الواجب الواحد الا من واحد من غير فرق بين حاله
 الضرورة والاختيار وبين اهل خوان واحد غيرهم وبين الحرة والسبعة وغيرهم
 نعم يجوز للمنتدب كالاخص من المعتد كاشا ما كان ولو وصل الهلكة فذبح غير
 صاحبه نأويا بانه مني اجز عنه في الاقوى لو علم به الا ان الاحوط والا فوى

اذا وجد الهلكة الثانية
 فالاحوط التمسك به
 بين ما في المنى
 حرام اقباله
 الاحوط في حال الضرورة
 التمسك بين الاشرار
 بين القوم
 حرام بقاءه
 هذا الاحتياط
 قسمه الى اربعة
 التالي

فَحْكُمْنَا لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

في اول يوم القرونانيه فالثاني فيه يضحى عشيره وليتصل منه ويكسر وليقطع
الاكل منه ومن ضل هديه ويطلبه شره اخر فان وجد بعد الشراء فذبح الضال
وليتقبله ذبح الثاني معه ايضا ولو وجد بعد ذبح الذي اشتراه استقبله وكذلك
يخبر ايضا ولا يخرج شيئا من الهك الواجب الذي يضحى من حق التسام وليلحقه
عن متى لم ذالم يكن لم مصروف فيها اخبره منها ولو اشتراه من المسكين مثلاً الثالث
من ايحد الهك ولا تخمر يصوم يله وجوباً عشرة ايام ثلثه منها عتالية ولا افضل جعل
يوم عرفه اخرها وان قدت على يوم القرم لو اقصى على يوم الترتوية وعرفه اجوز
الثالث بعد ايام القرم اذا كان بمنى والا فيوم القرم حتى اوصل ذلك تخاراً على
وان كان الاحوط الاقتصار على حال القروية في هذا القرم ولو فات يوم الترتوية او
يوم عرفه صامها في الحج والا حوط المبادرة فيها بعد ايام القرم وان لم يكن بمنى لان
الاقوى ما عرفت كان الاقوى جواز قدتها من اول ذي الحجة بعد التلبس للعتة
وان كان الاحوط صيامها في الثلثة المتصلة بالقرم فحصل ان الاقوى عند الانم
بناخيرها تمام ذي الحجة عند العتة ايام القرم من كان بمنى فضلاً عن الاجزاء
ان الاحتياط بما عرفت لا ينبغي تركه فلهذا صومها الاثني بعد التلبس للعتة
ولو ايام عرفها وان كان الاحوط التلبس بالحج كما انتهى فيها التولية بالاعرف في
غيره سواء كان بعد ذلك على الاحتج والا حوط واخرج ذي الحجة وله يصام فيه هك
فلومات خرج من اصل ما لم تكبره ممن يعين عليه الهك ولو قصرت التركة وزعت
على الجميع فان لم تقاخصت به الهك وجب الحجز مع الامكان والاصح في الذين على
الاقوى لو وجد الهك بعد صوم الثلثة كان له الاجتزال بالصوم وان كان الافضل
الرجوع الى الذبح بل الظاهر يقته اذا كان الواحدان قبل تمامها ولا يجب على
الصالحين تمام الفتن الا شرتك مع غيره ببعضها ايحد منهم مع الصوم وان كان
له الا حوط هذا كله في صوم الثلثة واقا السبعة فيصومها اذ رجع الى اهله و
لا يجب فيها التولية على الاحتج وان كان هو الا حوط ايضا ولو عجز له ما يمنع منه

[illegible]

لا ينج هذا الخبيلا
 خصوصاً في الشتاء
 الجمل من الأضاحك
 على ملك الأخرى من
 طينها دار
 العائل
 من جوارسها على
 ذي الحجة من جوارسها
 فإمام القس في ذلك
 من قس قبل
 بقائه
 الاخوان بقصد
 طوافه ثم من
 أو الكارة وطول
 فلف الجميع
 شاقين وسوء
 فيه الصواب
 الحجة في الزمان
 بعد عن التسان
 في الفضل
 الكافي

منه الى خاتمة

الله

و حکم فرمایا کہ اہل مذہب

الثالث في سفره وجب عليه صوم العشرة عند اهله ولا يطأ الثفر في بين التثنية والسبعة
ان كان الاقوى لم اعتبر به ولو ان المقام بمكة ولادعوا السبعة فيها ترك الصوم فقد
اقل الاربعين من صغى شهر رمضان الوصول الى الاهد وصام والاخطوان لم يكن اقل
اختصاص ذلك في خصوص القيم بمكة اثنا الاقوى احتساب الشهر من الثامن يام
الشرقي الذي هو يوم الثقلان كان قد خرج من موفيه والا فتم ابعده ولو مات من يوم
عليه الصوم ولم يصم بعد التمكن منه وجبت له صومعنه ولين الثلاثة بل والسبعة
على الاصح والاخطوان اقل اربع يجب التثنية في الذبح والفرع على حسب غيره مما عرفت من
الاختلاف اثني باشها الناسك ويجوز التثنية هنا على وجه يتولى النائب التثنية
والفعل حتى اذا كان النوب عنه حاضرا وان كان الاخطوان التثنية مع حيلته ولو
استتاب في الفعل فاضته قوله والنية وان كان الاخطوان هذه الاستتابة ولو غلط
الحيك في تسمية الكل له يصير اذا كان غلط في اللسان اذ لا بد له على الفصد لانه يربو
ذبحه عن مع نسيان اسمه ولو جعل له مع هذا الذبح فوفا على الاخطوان لم يكن له
وكذا يجب ان يكون ذلك في يوم الفرع الاخطوان كان الاقوى جواز تأخير الى اخر
ايام الشرف اما الاجزاء فيجزي تمام ذبح الحجة للعام ان اتم فضا عن السامع وغوا
من هو معد وفان لم يتمكن اخره الى القابل وان يكون في معنى اذا كان الهك الواجب
الحامس يجب ان يكون من التمام لابل والبقرة والغنم بل يجزي لا الشيء منها الا
الضأن يجزي الجذع وهو اي الشيء من الابل مادخل في التسلسل ومن البقر والغنم
مادخل في التثنية على الاخطوان والاقتوى كان الاخطوان في الجذع مادخل في التثنية
وتجب ان يكون صحيحا تاما فلا يجزي انعواء سبعا البتين عوروه ولا العرجاء البتين
عرجها ولا المفسرة ولا الكبرة التي لا يوافقها مفسرة العرت الدخول ولو تلتها ولا
مقطوعة لاذن او بعضها او غيرها من الاعضاء ولا الهذيل الا اذا اشتبه على انها
سبعة فانت مهزولة بعد الذبح وهي التي لا تنضم على كسبتها ولكن الاخطوان اذا اخرج
بمناها عرا وان وجد على كسبتها ثم ولو اشتبه على انها مهزولة فانت سبعة اجرت

[illegible][illegible]

Handwritten text in Urdu script, likely a continuation of the letter or a separate note, written in a cursive style.

في حكم هذا القرن

ملاحظة الفرق في ثلث الحدودية فضلا عن ثلث الضمان كان الاقوى علم اعتبارا للفرق
 في صرف اللفظة **النسابع** لا يخرج هذا القرن عن ملك سائقه بشرائه واقلاده
 وسوقه لاحل ذلك قبل عقدا الاحرام به بطلان الدلم وركوبه وتناجده والتصرف في التملك
 وغيره نعم متواشرا وقلدها عاداته الاحرام او مؤكدا به التلبس الصاغة وتوجب محرمه او ينجيه
 ولا يجوز له ابداله ولا التصرف فيه بما يمنع من محرمه وان بقي هو على ملكه ايضا بل يجوز له
 التصرف فيه بالركوب نحوه مما لا يمنع من محرمه وتناجله وان وجب عليه في محرمه معلمه
 وكذا لو عثر بالندرة فتمت وان لم يشمره او يقلده لكن لو تلف من غير قهر لم يصح بيعه
 ما لو كان التذمر مطلقا وجب الفسخ وقوله وان قال هذا ما على من التذمر على الاحوط
 والاصح ويذهب او يخرج هذا القرن متى ان كان قد سبق به عقدا احرام النجس وان كان لاحرام
 العمره يخرج ويذهب بمكة ولا حصل بل الاحوط الفحرة منها ومن نذر ان يهرده نذر او هديا
 او نحوها مما هو طاهر في رادة ذلك بمكة فان عتق موضعاً وجب ان اطلق ضمها بمكة
 والاولى المحررة منها اتمام مع اطلاق نذر الذبح والقرض في نذر في مكان شامع
 الاضراف الى مكان مخصوص لو هلك هذا القرن بدون قهر لم يكن قد ساق
 نظوما لم يجب قامة بدله في الاصح نعم لو ضمنوا بان كان واجبا اصله لا بالسياق
 وجوبا مطر وجب قامة بدله ولو خرج هذا السياق بعد شعاره او تقليده عن الوصول
 الى المحل ذبح او نحرق بحله وصرف على من خصه فان لم يمكن ذبح او نحرق علم على انه هلك
 بكتابة او بتلف النعل ونحو ذلك مما يدل على انه من ذك ولو كل لا يجب عليه ابداله الا
 ان يكون ضمنوا عليه بغير مطلقا وكفارة فيجوز له في محله على ذلك على الاصح وكذا لو
 انكسرت ناله بجواز بيعه والتصدق به من مع ان الاقوى جواز ذلك في الاول وان كان
 الاحوط خلافه ولو سبق هذا السياق من غير قهر لم يضمن وان كان قد عثر بالندرة
 بضمه ان كان من ذراعه او كان كفارة على الاصح اتمام مع القهر في الاقوى والاحوط
 ضمنا بعد تقيته للذبح بالاشعار مثلاً ولو ضل من بحر الواحد في محله عن صاحب الجوز
 وان كان واجبا عليه من غير فرق بين معرفه صاحبهم وعدمه وبين كون الضال من طير

هذا اذا كان المتذمر
 الفسخ والقرض اما اذا
 نذر ان يهرده نذر
 في فسخه لم يضمن
 الوفاء بمحرمه النوق وكذا
 الحال في الفسخ الا يمتنع
 فله ان يهرده نذر
 فانه لا يضمن
 فانه لو وقع كان من ذك
 انكسرت ناله بجواز
 بيعه والتصدق به من مع
 ان الاقوى جواز ذلك في
 الاول وان كان
 الاحوط خلافه ولو سبق
 هذا السياق من غير قهر
 لم يضمن وان كان قد
 عثر بالندرة بضمه ان
 كان من ذراعه او كان
 كفارة على الاصح اتمام
 مع القهر في الاقوى والاحوط
 ضمنا بعد تقيته للذبح
 بالاشعار مثلاً ولو ضل
 من بحر الواحد في محله
 عن صاحب الجوز وان كان
 واجبا عليه من غير فرق
 بين معرفه صاحبهم
 وعدمه وبين كون الضال
 من طير

بان كان نذرا او كفارة
 فله ان يهرده نذر

في ان الاضحية مستحب لمن تمكن منها

وعنه ولو ضاع فاقام بدله نذرا مائلا ثم وبعد الاول بحره والمحب في بيع الاضحية لم
 يكن قارا شرعا والاذبح في الاضحية والاقوى وكذا لو كان قد نذح الاضحية الذي هو واجب
 ثم وبعد الاول الذي يحل فيه النذح بالاضحية ويجوز وكوب الهك المستحب به ما لم
 يتقرب به وشرب لبنها لم يفتر بولده الذي حصل جدا شعاره اما الضمون كالكفاة
 والنذر فالاحوط على الاستقام بغيره ولو فعل ضمن قيمته او مثله لمساكين الحرم
 ويجب عليه نذح الولد الذي حصل منها احد فبينما النذح اما اذا كان موجودا
 قبل الشوق ولم يقصد الناسك سوف معها فلا يجب بحره ولا ضمن نقصه ولو اضطر
 به شرب اللبن والاحوط ان لم يكن اقوى بغيره الضوف والشعر الهك من غير فرق
 بين ما كان معه من الاشعار وبين النذح فلا يزال جديدا عن الامع الاضحية
 فينصدق به على مساكين الحرم وكل هك كفاة او قدما واذا رصدا فلا يجوز ولا اكل
 منه فان اكله ضمن قيمته وكله فلا يجوز له اعطاه الجزار من منها شيئا اجرة بخلاف
 ما لو كان صدقة وهذا السباق المستحب به للناسك واهل بيته تلك ويتصدق بثلاث
 وهكذا تلك كذا التسع والاحوط اكله من الثالث وكذا الاضحية المستحبة الثامن
 يستحب الاضحية لكل من تمكن منها اية نجبا او موكدا حتى ودانها واجبة على من جحد
 ان يفتر لصالحها عندا ولا طرفة تقطر من دمها ومن لم يجد فليستقرض فيضيها
 دين مقفقا بل يكره الترك بل الاحوط الفصل ويصح النذح على الحي والميت والنخل
 والتمتع والمذكور والاشي كالهاشم وعنه لغير الكفاف على معنى فعل الولي لها عنه نعم لا
 يضي عما في البطن وكان على ان يقول كذا فضا عدا واشتره سليمان الاذنين والعينين
 فاستقبل القبلة حين توبدان نذبحه وقل وجعت وجهي لا يذلة الله ثم تقبل على يمين
 الله الذي لا اله الا هو والله اكبر صلى الله على محمد واهل بيته ثم كل واظم وقال الكاظم
 عليه السلام غرض بكسر الملح اقرب فحلا مينا فان لم يجد كبشا سميا في نحو المزار
 موجود من الضان والعرقان لم يجد فخير من الضان سمينة ووهما يتنوا ويسرا
 اقطا يوم النحر وفي غيرها ثلثة ايام اقطا يوم النحر واقطا يوم العيد هذا طلوع الشمس

الضحية
 جزاره فذبحه
 فاشترى مسكينا
 كذا شرعا
 كذا كذا
 جزاره وجزه
 نذح

الاضحية
 مستحب لمن تمكن منها
 جزاره فذبحه
 فاشترى مسكينا
 كذا شرعا
 كذا كذا
 جزاره وجزه
 نذح

فَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هُوَ الْخَلْقُ وَالْقَصِيرُ

الى مضى قد وصلوه الصبي لا باس باذخار محمها بعد الثلثة ويكره الخروج به من موى
ولا باس باخراجه ما يضيحه غيره اذا كان هذا هكذا البلم وقصد في بعلمه واشتره من
الفقر ولو من اخية ويخرج هكذا الولجب عن الاخية والجمع بينهما افضل ومن لم يجد
الاخية تصدق منهما فان اختلف جميع الاعلى والوسط والادون وقصد في بثلث
المحبة وتكره التقصير عما يربيه ويستحب الصدقة بملو الاضاحى اليك وماخذها طاعة
الجاردين اجرة وتكره التقصير بالثور والوجوه بل بالجل بل الاول ترك الجاكوس سينا
الذكر منه وسيتانى معنى ولله العالم **الثالث** من مناسك من يوم القر الحلق
او التقصير ويجب احدهما بمعنى قبل الفنى الى الطواف يوم القر بعد فوج الهدى
على الاوطان لم يكن اقوى والحلق افضل سيما للبلدة الصيرة ومقصود الشعر
هو فيها الحول وليس على النساء حلق لا تبيها ولا تخير لهن هوام عليهن فينصبن حتى
حشهن التقصير ويخرج للمتى وان كان الاول ولا لا غلبة بل الاوطان الغلبة والاولى
الجمع بين ذلك وبين التقصير من اخافهن ولو حلفت لامرته فالأوطان لم يكن
اقوى عند اجترأها بذلك عن التقصير خصوصا اذا نوت الحلق بأول اجرة منه فلا بد لها
منه معتد الخوف الشك تقصير اذا لم تكن احدا للثلاثة الى للبلدة الصيرة ومقصود بل
وان كانت بناء على ما هو الاصح من التغيير طالما على التبين فالتجسس فلهما مائة تسقوط
الحمة الشعرية للاضباط وعلى تقدير الذانبة بغير التغيير ويجب تقديم الحلق والتقصير
على زيادة البيت لطواف الحج وسببه فلو قدم طالما اعاد اعادة وجهه وشاة ولو كان
ناسيا اعاد ولا شئ عليه بل كذا الجاهل يجب الحلق او التقصير معنى ويستحب فنه فيها
بل هو الاوطان وان يكون في خطا لم يفرط على ما اوجاهلها وناسيا رجع وحلق او
تقصيرها فان لم يتمكن من الرجوع حلق وقصر مكانه وبعت به نداء بل هو الاوطان
ليدفع بها نداء بل هو الاوطان ومن ليس على ناسر شعر ناقة او غيرها سقط عنه الحلق و
تقرب عليه التقصير وان كان الاوطان مع ذلك امر او الموسى على ناسر سيما اذا لم يكن
عند محبة او غيرها تقصير منه وسيتا اذا كان صيرة او ملبدة الرأس ومقصود الشعر

لا تترك هذا الإختيار
فمآله الآل

[illegible]

في آيات التلاوة التي هي الحكمة والتقصير

ويستحب أن يبدؤ في الملقح يعني وغيره ما وفي آيات التلاوة صغيرة من قرن من الإيمن ويتهتم في
 الملقح إلى الظنين الثابتين الذي عند منتهى الصدخين قبل التلاوة ولا لاذين باستقبال
 القبلة والتسمية والذلة على الله اعطى بكل شرة نورا يوم القيمة وحسنات مضاعفة
 وكفر عن السيئات تلك على كل شيء غير واجب الترتيب في هذا المناسك التي هي التلاوة
 ثم الملقح في الأصح والأحوط هو قدم بعضا على بعضا على ما إذا اتم ولا إعادة بخلاف
 الناسي والجاهل بخلافه من هو معدود بل هو مفضل الذي ينها يوم القيمة بل لا يحوط ذلك
 في الآخرين كما عرفت سابقا مثل ذلك **الأول** مواضع التلاوة **الثاني** الأول
 الملتصق حبيب الذي هو الملقح والحق والتقصير عن جعل لكل شيء على الصد من
 حيث لا احوام على الأصح لا الطيب التلاوة حقا المقتدر عليهم على الأصح فمن
 غير عليه التقدير من حيث الحر ولا يصير قريب التلاوة في هذا الفصل بل يصير كونهما في
 على الأصح والأحوط أما غير الملتصق فجعل بينهما مع ذلك الطيب يقع على الأصح سواء كان
 قد قدم الطواف والسعي أو لا وان كان لا يحوط إلا فصلا على **الأول** التلاوة **الثاني**
 إذا طاف للملتصق بعد مناسك في الحج وصل في سعي حل له الطيب أيضا بل بقوى من ذلك
 له لو كان قد قدم هذا الطواف والسعي ضرورة وان لم يأت بتمام مناسك في ذلك
 كان قد قدم طواف النساء حيث يجوز له حلل له أيضا فيكون له محلل واحد هو الملقح
 وكذا القارن والفردي ولا يعمل للملتصق الطيب حين الطواف لو قدمه قبل الوقوفين على
 الأصح **التلاوة الثالث** إذا طاف طواف النساء حلل له كما يحل الرجال من به إذا
 هو واجب على كل مكلف بل يجب قضاءه عن الميت بل يحرم على الميت بعد بلوغه ولو
 كان قد تركه بل يبطل العقد لمن وليته عليه من بل وكذا غير الميت لو اتم به حتى يطاف به
 عن طرف أو ياتي به وهو بعد بلوغه ولو بالاستئذان وكذا الكلام في الجنون ونحوه النساء
 على الصبي المداون باحواله ان لم يكن مترقا فلو اذن له في الترتيب وهو يعلم ان عليه
 طواف النساء فقد اذن له في الحضي المقتضاه والأحوط ان لم يكن الاقوى التصريح بذلك
 كأنه لا يحوط التصريح بفعله من اذن له في الاحوام وقد كان مترقا وجاوبه للملتصق الملتصق

لكن لو لم يعلق في سعي
 لم يمكن الرجوع بعينه
 غير كما تقدم فطسها
 حاشا له

فِيمَا جَاطِنُ الْخُتْلِ ثَلَاثَةٌ

ونقطة الرأس حتى يطوف طوافاً لازماً بعد مناسك منى فإن جازله ذلك مكانه
 بكره من الطيب بعد الطواف حتى يطوف طواف النساء **مسألة** إذا أتت
 إذا قضى الحاج مناسك يوم النحر فافضل المضي إلى مكة للطواف والتي يومه فإن أقر
 من غيره وثبت ذلك في حق الملتزم فان لم يفتح عن الفدا شددت الكراهة بل لا حرج
 له عند التأخير وإن كان يحجزه طوافه ومعه طواف إلى الحج وكذا الكلام في الفرة والفتا
 وإن كانت الكراهة فيها **مسألة** إذا أتت المرأة بغير حائض لم يضر من مضى إلى مكة
 والتي غسل قبل دخول المسجد بل يكفي في تقديم الإفطار والاختار في الشارب
 الله أعلم إذا وقع على باب المسجد بما عن الصادق عليه السلام اعني على نكاحه وسخيه
 سلم إلى أسلاك مسئلة العليل الذي ليل العترة من غير ان تغفل في ذنوبه ان حصى
 بجاني المأثم إلى عبدك والبلد بلدك والبيت بيتك حيث طلبت حمتك وأقر
 طاعتك تبعاً لأمرك وأيضاً بقدرك أسلاك مسئلة الفقير الضطر لا مرأى له
 من عذاب الخائف العقوبتك من سلفي عفوك وتجزي من النار برحتك ثم تأتى
 الحجر الأسود فتقبله وتقبله فان لم تستطع فاستقبله وأوم اليه ويكبره وقيل كانت
 يوم قدم مكة ثم خلف بالبيت سبعة أشواط على جماعة قمر سابقاً ثم صلوا عند
 مقام إبراهيم ركعتين فقرأ فيها قل هو الله أحد قل يا أيها الكافرون ثم أرجع
 إلى الحجر الأسود فتقبله ان استطعت والا استقبله وأوم اليه ويكبر ثم أخرج إلى الصفا
 والمرتبة فلتقي يمينها كعرة فيها مضى فإذا فعلت ذلك فقد حلت من كل شيء ثم
 منه إلى النساء ثم أرجع البيت وطف به سبعة أشواط ثم صلى ركعتين بحملها
 وقد حلت منهن أيضاً والأحوط صلوة في وقت طواف الحج بل لا يؤخر مع الاختيار وإن
 أحوالهم التي تشرى فضلاً عن تأخيرها زيد من ذلك وإن كان لوصل اجزائه بل لا يأم عليه
 في الأصح **فصل** في التوديع من الطوافين والتي وجب عليه الرجوع
 إلى منى لو قبل الغروب لأنه لا يجوز له البيت ليلة الحاد بعشرة والثاني عشر إلى الجاه
 من الثالث عشر لم يتق النساء والصبيحة أحرام ومن غرت عليه الشمس بها

في انما العيد العوالم

حياة بل في اليوم الثالث عشر كذلك ايضا ان اقام ليلة وان لم يجب عليه البيت
فيما يجب هناك فادارة على ما تقتضيه شروط الرمي للترتيب بينه بالاول ثم الوسطى
ثم حجر العقبة فلو رماها من كوستة اعاد على الوسطى وحجر العقبة ووقت الرمي للترتيب
ما بين طلوع الشمس والغروب على الاصح والافضل بل الاحوط بقاها عند الزوال كما
ان الافضل في كيفية ما في خبر من غار عن الصادق ع قال رمي كل يوم عند زوال
الشمس قل كانت حين رميت بحجر العقبة فابدا بالحجر الاول فادها من يداها
في جبل المسيل قل كانت يوم الفجر ثم غروب الشمس والطريق واستقبل القبلة واحدا
واثن عليته صلى على النبي ثم تقدم قليلا فنادى وندى فاستقبل منك ثم تقدم
ايضا ثم افضل ذلك ايضا عند الثانية واصنع كما صنعت بالاولى وقف وكن على الله
كادعوت ثم تمضي الى الثالثة وعليك بالسكينة والوقار فادها ولا تقف عندها
ويستغفر ان يرميها مستند بالقبلة وكيف كان فلا يجوز الرمي ليلان الا عند الحاجة
والمريض الرخاوة والبيد في حوزة رمي حمرات كل يوم في ليلة ولولم يتمكن من ذلك
جاز الحج في ليلة واحدة ولو رمي بالحجر الاخرة بعد ان رمي السابقة واربعة حصيات
فاسيا بن مجزيح اكل التسابعة سبعا ولو كان اقل من اربع استأنفها مع الاخرة
ولا يكفيه اكل التسابعة واعادة ما بعد في الاصح والاحوط نعم لو كان الناصر الثاني
اكلها والكتي فلو رمي بالحجر الاول اربع سلا وكلا من الثانية والثالثة سبعا
اجزئ اكل الاول سبعا اما لو كان قد رماها اقل من اربع اعاد على الحمرات الثلاث
ولو رمي الاول سبعا والثانية ثلاثا والثالثة سبعا استأنف الثانية والثالثة
انما ورمي الثانية اربع ايضا اجزئ اعمامها سبعا ولكن الاحوط الاستينافق
جميع الصور اذا فانت الموالاة كان الاحوط والا فوجه ذلك ايضا في العالم العابد
بل الاحوط الحاق الجاهل بكونه في يوم وتركه بعد اقصا في الغد في وقت الاداء
على الاصح مرتبا بينه بالثالث ويعقب بالحاضر ويستحب ان يكون ما يرمي به
بكورة في بعد طلوع الشمس ما يرمي به عند الزوال ولو كانت بحجر وجعلها

وان كان الاخرى
ما تأسف عليه
بقا

فما يفعل في منى بعد الحج

اعاد على الثلاث منى وكذا الوفاة أربع حصاة من جرة وجهل عنى آخر الوفاة دون
 الأربع من جرة وجهل عنى آخره على الثلاث ولا يجب للترتيب لأن الفات من
 واحدة أما الوفاة من كل جرة واحدة أو اثنتان أو ثلث ويجب الترتيب لوفاة ثلاث
 وسك في كوفها من واحدة منى ولو كان الفات ريباً استأنف وتولى في الجار
 حتى دخل مكة رجع ورعى مع بقاء الوقت وكذا العالم العام فضلاء عن الجاهل لما اتا
 فات الزمان فلا يجب عليه في العام شيء وإن كان الاخط الرمي بضاعتهم يجب عليه
 في القابل القضاء بنفسه وإن شق في الاخط والاقوى لا يحرم عليه النساء ما بين ذلك
 لو كان قد نفذ ترك الرمي على الأصح كما أنه لا يجب عليه الحج من دبل وإن كان الاخط لم
 ذلك ويجوز أن يرى من السنة ترك الرمي ونحوه من لا يستطيع الرمي بنفسه بل الظاهر
 ذلك وإن لم يكن ما يؤمن به تركه كأنه لا إعادة عليه لو اتفق بره والوقت باق وإن
 كان هو الاخط ولا تبطل النيابة هنا باعاً للثوب عنه على الأصح بل هو يجرى الجزاء
 عنه من بدون استئانته من وإن وجبت مع قابلية طائل ينبغي القطع بجرم من الخي
 وإن كان الاخط مباشرة الولي لذلك كما أن الاول جمل إلى الجار مع الامكان وضع
 الصلوة في الرمي على الامكان والاربعاء في يد والاخذ هاتمة ورماها والما
 بحق أيام الشرف بعد فضلاء من الرمي فضل من الحي إلى مكة للطواف ليستصفاً مناد
 نحوه وقدرت فبما مضى استقبال الووقوف عند كل جرة داعياً بالمانور ورميها
 عن يسارها مستقبل القبلة على جرة العقبة فانه يستدبر القبلة ويرميها عن يمينه
 والتكبير عن عقب خمس عشرة صلاة أو يظهر يوم النحر في الامصار عشرة يستقبل
 هو الاخط بل يوم يفر يوم الثالث عشر يستقبل التكبير بعد صلاة الظهر والعصر
 للعرض النساء بل يستقبل التكبير عقب التوافل والاولى في كعبته تكبير في طم
 ثم يقول لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر قل الله اكبر على ما اهدانا الله اكبر على ما
 زدنا من هبة الانعام الحمد لله على ابلائنا ونحوه في اليوم الاول وهو اليوم الثاني
 من ذي الحجة ثلث اجتناب وطى النساء والاخط الحاق القبلة والسر شهوة والعقد

ومن واحد أو أكثر طاف
 من كل مرة

فما يفعل في منة العيد

وشهدا تدميه واجتنب الاضطهاد والاحوط الحاق الاكل والاخذ والدلالة وقطر
 ونحو ذلك ولكن بعد الزوال من اليوم الزور دون ما قبله في الاصح والاحوط الا
 لغير ورة واحدة ويقطع عن الزم في اليوم الثالث عشر ثم يقبض القاء ما عدا
 من المحصر في بل الاول له دفن فيها والافضل له المقام الى النفر الثاني حتى ياتي بالزحى
 وآما من لم يجنب النساء والصيد فلا يجوز له النفر الا في الثاني واليوم الثالث عشر
 كن لم ينفر في النفر الاول وبق في منى حتى غابت الشمس فانه لا يجوز له النفر الا في اليوم الثاني
 عشر ايضا والاحوط للضرورة عدا النفر الا فيه وان كان مترافق النساء والصيد فم
 يجوز للجميع النفر قبل الزوال بل يستحب ذلك خصوصا الامام الذي ينبغي له صلوة
 الظهر والعصر في مكة بهذا وينبغي الفقيه ان يوقع صلواته كلها افرعها ونفلها
 في مسجد الخيف والفضل مصلى من لا لله فيه وهو من الشاة الى نحو من ثلثين ذرا
 من حجرة القبلة وعن يمينها ويسارها وخلفها ويستحب التسيب والنهليل والتعبد
 مائة مائة وصلوة مائة ركعة فيه وست ركعات في اصل الصومعة والاولى
 كون هذه الست عند اداء الرجوع الى مكة للوداع اذا ابضت الشمس من البوالت
فوائد الاولى من احب ما يوجب تقربا واحدا او فصاعدا ونجا الى الحرم حتى
 عليه المظم والمشرى المبشرة حتى يخرج ولو احدث في الحرم احد الحق منه فيه ولا
 يبعد الحاق مسجد النبي ومشاهد الاثمة عليهم السلام بذلك **الثانية** ان يكون
 ان يمنع احد الحاج والمعتمر من سكنى ورة مكة بل الاحوط ذلك **الثالثة** ذكره
 ان يرض احد بناء هو الكعبة ولو بناء مسجد بل الاحوط الترتيب **الرابعة** اذا ترك
 الناس الحج او ذارة النبي كان على الولي جبر ما حصل الكفاية منهم على ذلك فان لم
 يكر لهم مال نفى عليهم من بيت مال المسلمين بل الاولى كون المقام عندها كذلك
الخامسة اذا اراد الخروج من مكة وايانا اهله يستحب له الطواف البيت
 اسبوعا واستلاد الحجر الاسود والركن الباقى في كل سوط مع الاسكان والافصح به
 واختمهم مع الامكان ايضا بالي المسجدا فيضع عنده مثل ما صنع يوم قدوم مكة

لا يجب العمل بهذا
 حياط فكم ملبسا
 حاتم بن خالد
 الخليل

فَإِذَا نَزَحْتُ الْغَيْبُ عَنْ خُلُوعِ الْمَلَأَةِ

مكة حرام ايضا والغاريجيل حملا الذي كان رسول الله في ابيه له الوحي بعد ظهر الغار
الذي يحمل نور شجرة النبي عن المشركين وكذا يستحب لمن رجع على طريق المدينة القزط
في قبر من النبي وهو الان على ما قبل مسجد بازاء مسجد النخلة الى ما على القبله ولا يدخل
قبره قليلا ولا اقصا واصله ركنه قبره ولو في الوقت الكرو وما ظالم يمكن من استعا
خر وجه بل لو تركه عمدا او نسيانا استحب الرجوع اليه والتعريض فيه وكذا يستحب له ايضا
الصلوة في مسجد غد بزم والاكثر من الدعاء فيه وهو موضع النص من رسول الله صلى
الله عليه واله على امير المؤمنين عليه السلام واقام العالم الهادي خامسة وفيها فضلي
الاول للمدينة حرم وحده من عاتق وتغير وهما جبلان يكسحان المدينة من المشركين
والغريبان كان لا يجب الاحرام فيه الا ان الاحوط ان لم يكن اولى ان لا يقطع نهر قسبا
القلب من مكة ما استثنى عما مضى في حرم مكة بل الاحوط ان لم يكن اولى جناب حيد
ما بين الحرمين منه بل الاول جناب مطلق الضد فثبت ويستحب الغسل عند دخوله
او حين بدخلها ثم المضي الى زيارة سيد النبيين بقبول احوال ذلك الغسل التي
استحبها خصوصا الحاج من ضروريات الذين بل قد عرفت جبر الوالي الناس عليها
لو تركوها وانتهى عنهم من بيت مال المسلمين ان لم يكن عندهم من وكيفية زيارة
في كتب الزارات ويستحب الصلوة في مسجد رسول الله فاما قبل الف صلوة وخصوصا
بين القمر والمنبر الذي هو روضه من رياض الجنة وفي بيت فاطمة صلوات الله وسلامه
عليها الذي هو افضل من الصلوة في الروضه والضموم ثلثة ايام وان كان ميسر عز وجل
ان تكون الاربعاء والخميس الجمعة والجمعة الاربعاء ويومها عند اسطوانه ابي
النساء السماعه باسطوانة التوبة وليلته الخميس ويومها عند الاسطوانة الى ثلثها اياما
النسبة وليدة الجمعة ويومها عند الاسطوانة التي على مقام النبي وان استطعت ان لا
سكت في هذا اياما الا بالبرك منه فاعلم انك ينبغي لك الاعكاف بهما بل
ينبغي ان لا تنام فيها في ليل ولا نهار الا مفلا والضرة واستدل الله كل حال لك
دينا واخرة وليكن فيما تقول اللهم ما كانت لي منك من حجة سجدت في ظلها او

الاحوط العمد خصوصاً في الاخير خصوصاً في المحرم كان الاحوط والاخوى عنه
قتل الزبور اذا لم يرد ولا كفارة في قتل خطاء بل ولا كفارة اذا كان قد اراده وان كان الا
حوط دفعها كما لو قتل عدواً مع ما ارادته وهي الهطام شيء من الطعام ولو كفت والاحوط
بالكثرة دم شاة مع ذلك ويجوز شراء الطيور للتمامة بالقمارى والد ناسخ اخر اجمن
من مكره على كراهته بل الاحوط احياها شدة بدل الاجتناب لا يجوز له بيعها واكلها في
المحرم والاحرام بل الاصل اجتناب الاكلات والاكل اخرج بها العمل من المفضل
الثالث فيما يكون لكفارة بدل مخصوص هو خمسة اشياء الاول الثمارة وفي
قلمها بدنة والاحوط بل الاخوى كوفها من الابل وان تكون ثياباً لم يخرج دخل
في السادس بل لاولى كوفها ناقرة ولو عجز عن عين البدنة دفع عن قيمتها بغيره
فما يجزى في الكفارة وان كان هو افضل بل حوط ونصدق به لكل مسكين مدان فان
زاد ذلك عن سنتين لم يلزم به كما انه لا يجب عليه كماله لو نقص ولو عجز عن دفع قيمتها
كذلك صام عن كل مدني يوماً حتى يبلغ السنين لو كانت فلو عجز عن صوم السنين
ثمانية عشر يوماً ولا يجب الزيادة وان تمكن منها وان كان هو الاحوط ولو عجز بعد ذلك
شهر الاخير فالاخوى التسقوط والاحوط صوم تسعة أشهر ثم التسقوط وفي فسخ الثمارة
ما في سنة من صغار الابل والاحوط البدنة والاحوط بل الاخوى للترتيب بما سمت في
هذه الكهانة كان الاحوط اعتبار الشايع فيها **الثاني** بقر الوحش فيه بقرة اهلبنة و
كذا سمائر الوحش وان كان الاحوط مع ذلك بدنة ومع الهجر دفع عن القيمة بغيره وما
يجزى في الكفارة وان كان هو افضل بل حوط ونصدق به لكل مسكين مدان حتى
يبلغ ثلثين ولا يلزم بالزائد كما لا يجب عليه كماله لو نقص مع الهجر صوم كل مدني
يوماً فان عجز صام تسعة ايام **الثالث** الطيور في قتل شاة ومع الهجر يدفع عن قدر
قيمتها بغيره وما يجزى في الكفارة وان كان هو افضل والاحوط ونصدق به لكل
مدني ولا يلزم ما زاد على عشرة كما لا يجب عليه الاكمال في النقصان فان عجز صام عن كل
مدني يوماً فان عجز صام ثلثة ايام وكذا الكلام في الغنم الارنب على الاصح **الرابع**

لا يترك في الكفارة
على الاحوط في الاذوق
السنين والاخوى
بذلك كل مسكين
في الكفارة
بل عن كل مدني
في الكفارة
لا يترك في الكفارة
في الكفارة
على الاحوط والاخوى
لها بدنة واحدة
مدني
ل عن كل مدني
في الكفارة
على الاحوط
في الكفارة
ل عن كل مدني
او اربعة ايام
ضماناً

فی وجبنا الضماوی ثلاث

كأل الجراء ولأوابطل أحدا متناعبه كلفي النعمانة والذرائع ضمن الأرض فطعا ولو قبل
الحرم جونا وشاق في كونهم صيدا لم ينعف كذا الوصل في غلبته في الحرم وكذا الوصل في
الأصناف وعد ما قبل كذا الوصل في كونهم صيدا لغير الفصل الخامس في
موجبات الضمان وهي ثلثة مباشرة الانلاف والبدلة النسيب أما الأول فمثل
الحرم الصيد في الحرم موجب لغيره فان أكله لم يضر فداءه أو حمله لا يضره ولو كان في
الحرم تضاعف الجزاء ولو روى صيدا فاضا به إلا أنه علم صيدا أثره لم يوجب الجراح ولا
كسر ولا غيره فلا فائدة ولكن يستغفر الله تعالى ولو روى صيدا فأكسره بغيره لم يضره
بعد ذلك قد صلح ويرى عليه ربع قيمته وان جرحه كذلك فغيره لا يضره فغيره
أفراد الأصناف لوجوبه لتعريفه ومع ذلك العلم بمقتضى الأرض وقد صدق في ذلك بمقتضى نظام
عليه لو لم يعلم بحال الحرم الفداء كما لو علم أنه أصابه ولم يدان أنه ارتقى به أو لا فناء لو
لم يعلم الأصناف فلا شيء مع أن الأخطار الجزاء أيضا ويضمن إضاعتها الصيد كما يضمن الجزاء
فيكون عليه لا يشرح إلا في الغزاة في الحرم واحدة قيمته في الحرم ربع قيمته وفي كسر قيمته
نصف قيمته وفي فناء عليه قيمته تمام قيمته وفي كسر أحد كيد به أو جرحه نصف قيمته
وإن حصل به ذلك في الحرم كان عليه قيمته مضافا إلى ما لم يصب ولو اشتبك بجائعه
محرور ومن قتل صيدا في الحرم كان عليه قيمته واحدة تمام فداءه كامل في الحرم المضاعفة لغيره
ولو كانوا محالين في الحرم كان على كل واحد منهم القيمة ولو اشتبك محمل ومحرم في الحرم
الحرم كان لكل منهما حكمه لو كان مستقلا وكذا يجب الفداء الكامل في الاشتراك لئلا ياكل
الصيد أيضا ولو اصطاد المحرم طيرا في الحرم فضر به الأرض فقتله بذلك الصديقان
عليه الجزاء وقيمتان والتعزير ولو أخذ ثدي طيعة فاحلته شرب لبنه لم يضره وقيمة
اللبن ولو روى الصيد فهو حلال فاضا به محرم لم يضمنه كما لو حصل في راسه فقتل
الصيد أحرم فقتله ذالم يقتل من الأذن حال الجوارح والأخص وكذا لو نصب شبكة
للصيد حلالا فاصطادت محرم أو أحقره بذلك ثم لم يصبه نصيبه بما فاضل
لم يضمن الثاني أي من الحرم ومعه صيد زال ملكه عنه وجوب عليه إن سأل

وكذا عليه الفداء والأكل

اذا فجع غيره او ذبح

وهو عمل وأكله عزيمة

طريقنا

418

ایک عجیب علیہ فالج

عن ابي بصير ايضا طرنا

هذا الكتاب من كتب

مصدقہ رسمہ والا

فیریک خستیا

حاضر اقبال

بنا على الاخطا

طباطبائی

۲۱ اکبر لوان رحلا
المنی مت قوم صفاء عزله

لین ہندو مت میں ایسی عقائد و
مفہوم انہما کہ انہما کہ انہما کہ

حق با غنی عیون الکفره و یهودی

صفوحا و عسرا و عن فخره
گفتا و گریه ای صبح کنی

١٥٥

حرام بقائے

معنی حتی مع النکون میں لا

والله اعلم بالصواب

187

عمل اشكال طيورنا

در امر عصا

المسألة

في وجوب الأضحية في الأضحية

فلو مات حقة فقد ضاع بها الواجب قبل ان يسأل المالك له ولو ضاع من غيره فربما
 بين الحشر وغيره نعم لو لم يمكنه الا ان يسأل حتى تلف فلا ضمان على الاقوى ان كان لا
 ذلك ايضا ولو لم يرسله حتى احل لم يكن قد دخل الحرم فلا شيء عليه سوا الاثم والاعوج
 ان لم يكن اقوى وسأله بعد الاحلال ذاك ان قد وجب عليه حال الاحرام بان كان
 منذ كراهي لم يل الا حوط ذلك مطلقا وان كان الاقوى خلافه ولو ارسله من غيره
 مرسل فلا ضمان عليه لكن دفع الخصم على المالك من يد الغاصب لو ادخل الحرم ثم اتى
 اعاده اليه على الا حوط فان تلف قبل ذلك ضمنه ولو كان الصيد بيده ودعيته
 او عتبه او شبهه ما وقع ذلك دفعه الى يده وهو الحاكم او يكلفه فان فقد ظل
 بعض العدل فان فقد راسه ضمنه ولو كان الصيد نائبا عنه حال الاحرام بان كان
 في منزله او غيره لم يزل ملكه عن روح قلبه البيع والحبة وغيره ما لم يملك الصيد الهبة
 او انها تفيض الا عن الذبح في ملكه بالارث ولو امسك الحرم صيدا في الحبل فلا يجرم
 اخره من كل منهما فله كما لا يذبح ولو كان في الحرم تصاعف الجرح ما لم يبلغ بدنه بل وان
 بلغ على الا حوط ان لم يكن اقوى لو كانا على يد غيره لم يتصاعف ولو كانا الذبح والمساك
 محرما والامر على تصاعف الفداء في حقه دون الحبل ولو امسك الحرم الصيد في الحبل فذبح
 الحبل فيه ضمنه الحرم خاصة ولو فعل الحرم والحبل في الحرم بيضا عن موضعه فمضى
 ونحوه ضمنه بل الا حوط ان لم يكن اقوى فانه ما لم يتحقق على خروج الفرج منه سليما
 ولو جهل الحال ح ضمنه ولو اضمنه طهر الفرج في الفرج سليما لم يضمنه وكذا لو كثر في
 فاسدا ولو ذبح الحرم صيدا لم يضمنه اذا كان ميتا في الحبل فضلا عن غيره بخلاف ما لو
 اصطاد الحرم وذبح الحبل فانه حلال للحل والله الشاكت لئلا يفسد فيه مما قاله
 من اخذ على جام من حرام الحرم وفرج ويصير بالاعلاق فان زال السبب ارسلها سليمة
 سقط الضمان ولو هلك ضمن الحرم الخاصة بشاة والفرج بحال البيضة بدوهم والحمل
 بدوهم والفرج بنصف درهم والبيضة بربع درهم الشاكت من الا حوط ان لم يكن اقوى
 وجوب شاة واحدة على من قتر حرام الحرم وعاد عن كل حامة شاة اذ لم يعد ولو شاة

يعني هذا انه قد مضى

حرام بقاءه

على الا حوط بالفسحة

الى غير الحرم فانه لا شيء

على اشكال في حقه

حرام قاله

يعني

وان كان انزل الحوط

فربما اذ امرضاه

الاعمال

يعني

بوجوب القيمة

من طاعة الغالي

يعني

يعني الفداء في حقه

لما مره اياها فاشا

الاعمال

في موجبات الضمان وهي ثلاث

المدة بنحو على الأقل وفي النوع على السدوم والاخرى لساوى الحرم والحلل هناك في ذلك والآخر
 انتم لا شئ في الواحدة لو نفرها ووجبت ولو اشرك في التقية جماعة فلا قرب جوب جزاء
 واحد عليهم سواء كان فعل كل واحد منهم موصيا للفقير ولو انفقوا وسواء عاد الحرام
 او لا بل الظاهر من الفرق بين كون الجميع عابدين ومحرمين او مختلطين في الحرم وفي
 المحل ثم الحكم مقتضى على طهر الحرم دون غيره من الظباء ونحوها ولو عاد البعض في كل
 واحدة لم تعد شاة واما العائد فلا يجب له شئ ولا يحوط وجوب جزء من شاة بغير
 الجميع فلو كان الجميع اربعة وعاد ثلثان منصف شاة ويجب على اشقة السعي في اخذها
 مع الامكان ولو اقل من ذلك وجبت ايضا ولو لم يخرج الحرم ولم يتعد كثيرا من محلهما
 الذي يفرها منه لم يجب السعي في الافادة وان قلنا بوجوب الجزاء المشا للشر المحرم
 اذ لم يما صيدا فاصلا بحددهما كان على كل منهما جزاء وكذا المحرمون ثم لا فداء على الخطي
 من المحلين لو رميا في الحرم التي بعد ما اذا اوقعت جماعة محرمون نارا في المحل فوقع فيها
 صيد فان كان قصدوا ذلك باقضاءها الزم كل واحد منهم جزاء والا لزمهم فداء
 واحدة لو قصد بعضهم دون الاخر وجب على كل قاصد الجزاء وعلى مجموع الباقيين على
 واحد وان كان الباقي واحدا على الاحوط ان لم يكن اقوى لو فعل ذلك المحل في الحرم
 قاصدا وجبت لغيره بل لا يحوط ذلك وان لم يكن قاصدا ويتضاعف الجزاء على المحرم
 في الحرم مع القصد بل لا يحوط ذلك مع عدمه ايضا ولو كان الوقت احدا رديت الشاة
 قصدا ولم يقصد المحل امسكتا فادري صيدا قصدا وجرعة لم يعلم خالدها كن اضطر
 قتل فرها وصيدا او كان عليه فداء الجميع من غير ذلك في ذلك بين الحرم في المحل
 المحل في الحرم ومن جمع الوصفين تضاعف عليه فداء الميت امسكتا الحرم السائق
 للذات في المحل يقتض ما يقتضي ما يقتضي جزاء منها وكذا الرأى في ذواتها واما اذا
 شافضين ما يقتضي صيدا فادري صيدا كالحالة نحو الحرم في الحرم ويتضاعف الجزاء
 مع الاحتياج المشا لعمدة اذا امسكتا الحرم صيدا في المحل وفي الحرم وكان له فعل
 في المحل وفي الحرم قتل الطفل امسا كرهة في مثل ذلك الا يحوط ولو وقع متضاعف الجزاء

بل يجرها ايضا على
 حوط وكذا الفداء
 جزاءا شاة

في وجبات الضمان في ثلاثة

ضمان الام لو تلفت بالامياك وكذا لو امسك الحمار صيد في الحبل لم يخل في
الحرم فلف الطول امياك ثم لا يضمن الام لو تلفت الا اذا كانت في الحرم ولو امسك
الحبل الا في الحرم فالتلف في الحبل فلف على الاحوط بل لا يضمن الا في الحرم فلا اشكال
في تلفه **الثاني** اذا اغرى الحرم كلب بصيد هائل سواء كان في الحبل وفي
الحرم وان تضاعف الثاني بل ان اغراه الحبل في الحبل لم يخل الصيد في الحرم فاذا غرم
وبحكم الاغراء حل الكلب لم يوط في الحرم او هو محرر والصيد حاضرا مثلاً بل وكذا لو
حل الصيد لم يوط فاختار الكلب بل وكذا لو اخل باط الكلب بقصير في الربط بل لا
حوط ان لم يكن اقوى ذلك لو قصير في ربط كلب غيره وان امره الغير بفتح ضمان بغير
استحضار مع عدم التقصير في الربط مع ان الاوط في ذلك غيره بضمانه اما لو لم يكن منقصاً
لم يلزم ذلك في الحرم او غيرها وقد لا يفرقه فلا ضمان ولو خفف في جعله وان اقرض في
صيد من بل الاحوط الضمان بالحفر في ملكه وموات كالحفر في ملكه والحرم وضبط
الشبكة في لو ارسل الكلب وحل باط ولا صيد فرض له صيد ضمن على الاحوط ان
لم يكن اقوى **الثالث** لو نقص صيد في ملكه بمصادفة شيء واحد خارج ملكه
صيد آخر يضافه ضمن نعم لو عاد الى كره او في حجره او في انفرجه ونظف بعد ذلك
لا ضمان بل وكذا اذا سكن في حجره ذلك ذالم يستند التمسك ما سكن فيه اما اذا
استند منه كما لو تلف قبل افرسنا ونية **الرابع** لو وقع الصيد في شبكة
اراد تحلصه فذلك اصحاب ضمن في الاحوط كما لو خلس من ثمرة او سبع او شئ
جدا واخذ له ويد ويتعقد فمات فيه بما ناله من التسع مثلاً وان كان الاقوى
على الضمان **الخامس** من دل على صيد من الحرم في الحبل والحرم والمخاليق في
الحرم فقتل او سرح واخذ ضمن نعم لا ضمان مع عدم ترتيب شئ على ذلك لا لانه وكذا لو
راه المدلول قبل ذلك لا لانه وكذا ان فعل ما ظن بغيره ولم يكن قصد به ذلك ولو دل
على صيد على الصيد في الحبل لم يضمن في الاصح **الفصل السادس** في صيد
الذي هو محظوظ بملكه من جميع جوانبها ويحرم من الصيد فيه على الحبل ما يحرم في الحبل

على الحرم ثم من

في قنطرة صيد الحرم

وجدت من قتل صيد فيه من الحلالين كان عليه قيمته ولو كان محرماً وجب معها
الفداء إذا كان مما له غداء ولا تضاعفت القيمة للأحوام والحرم ولو اشتد جاعته
من الحلالين في قنطرة صيد على الأقوى كما تقدم الكلام فيه حتى غير
سابقاً ولا شغل على الحل في قتل القتل والبرهنية والتل في الحرم ويكره الحل قتل الصيد
الذي يقصد الحرم على الأصح كما ضمان عليه حتى لو أصابته دخل الحرم فقات فيه
وان استغنى له ذلك وكذا يكره مثله خارج الحرم إلى بردين كل جانب هو المسمى
بحرم الحرم وان استغنى له الحرم كما يستغنى له الصيد لو أصاب صيداً فيه فقتله
أكثر من ولو ربط صيداً في الحل فدخل وباطل في الحرم ليجوز أخراجه إلى الأولى ولا
سقوط اجرام صيد الحرم عليه ولو كان في الحل فرغ صيداً في الحرم فصيد حرماً
ونحو ما سأل الكلب عليه أمّا إذا أسلم على صيد في الحل فدخل الكلب بنفسه
إلى الحرم فقتل صيداً آخر على وجه لا يكون صاحب سبباً في ذلك فلا ضمان كما لو سئل
من جيران برسله صاحب ثم لو أسلم على صيد في الحل فدخل الصيد الحرم فقتل الكلب
قتله في الحرم فمن على الأحوط ان لم يكن أقوى كما أنه ضمن لو كان في الحرم فقتل صيداً
في الحل فقتله وكذا لو كان بعض الصيد في الحرم فأصاب ما هو في الحل منه فقتله
هو في الحرم فقتله ولو كان الصيد على فرع شجرة في الحل فقتله ضمن إذا كان أصلها
في الحرم وبالعكس من الأحوط ان لم يكن أقوى فتليج بنب الحرم مكان بعض الفروع
وان كان الأصل في الحل ومن دخل الحرم بصيد تحت وجب عليه إرساله ولو أخرج
من الحرم فقتله كان ضماناً عليه سواء كان التلف بسببه وبغيره ولو كان طائراً
مقتضواً وجب حفظه حتى يكمل ليسر ثم يرسله ويجوز استئجاره ولو من امرئ
الأحوط اعتبار العدة له ولو توقف قبوله على إجماع كما يجب لمؤنة أيضاً عليه زمان
بقائه ولو أسلم قبل ذلك ضمنه مع تلفه واشتباؤه حاله ولا بأس بالخاف غير الطير
في ذلك ولو كان هو الذي يتفريش الطير كان عليه إكراه مع وجوب حفظه
يكمل ليسر ويجوز للحل صيد حمام الحرم وهو في الحل على الأقوى ان كان الأحوط

الأحوط في القنطرة
وبعضها أكثر لا من
من القيمة والقدر
الذي من الذي
نفسه ودبره
حلها
بل على الأحوط
ولا مراعاة

من غير البيع
ولا إرضاء

في كتاب الصيد المحرم

خلافه ومن تنف ريشته من حمام الحرم كان عليه صفة ولا يحوط ان لم يكن أقوى ان يكون اليد التي تنقبها ولو تنفذ تنفذ الريشة تكثر في الغد يترك الحوط الأرض مع ذلك وان كان الأقوى خلافه فم لو حط بالشف عيب من الارش ولو تنفذ الحوط من ريشته دفعة فلا يحوط ان لم يكن أقوى تنفذ الحادة ايضا اما لو تنفذ غير الريشة او الريش من غير حمام الحرم كان عليه من القصر الحوط الحاق بغير حمام الحرم من طيور بركان الحوط الحاق غير الشف مما يجوز في الايقظ الصفة ولا الارش الثالث ومن اخرج صيدا من الحرم غير الذي يأمى القمارى يجب عاده اليه ولو تلف قبل ذلك ولو حقت نفقه منه والاولى شيء شاء يخرج اجمعه ولو ربي به في الحل فحل الحرم ثم خرج الى الحل قبل صيد لم يجب الفداء بل وكذا الوارثا كجلبا في الحل الى صيد فيه لكن قطع في روده واليه جزء من الحرم ولو دبح الحل فضلا عن الحرم والحرم صيدا كان ميتة ولو دبح الحل في الحل دخل الحرم لم يحرم على الحل بخلاف الحرم والصيد في الحرم غير ما قبل ذلك فيجب اسباب الحل فضلا عن الحرم فم لا بأس بذلك الحل وهو في الحرم صيد في خارجة باطيان وكل او شراة فضلا عن الارث **الفصل السابع** في اوقات الصيد فاعرف سابقا وجوب الفية على الحل في الحرم وجوب الفداء على الحرم في الحل ان كان له فداء وجوبه مع الفية على الحرم في الحرم وان لم يكن له فداء ففيتان واما الحوط ان لم يكن أقوى ذلك فيما وجبت فيه البدن فم فيه حيفته في الحرم بدنتان كما ذكر من الحرم الجارية على الصيد شيئا لا اللهوا ويجب عليه فم انه فكره الحارة يتكرره وكذا لو كان خطا وان اردت ان تحصد القرب بل وكذا ان كان عن جهل بالحكم الشرعي على الأقوى ما اذا تعدت الحارة للادوية وغيره الذي يرجع الى انتقام الله تعالى حتى لو كان الاول جملة والثاني فاعنه ولكن الحوط التكرار في الظاهر لاختصاص ذلك بالحرم دون الحل في الحرم فيكره بتكرره مطلقا بالاجراء الواجب دون الامور من فيكره فكان يفارقه ماها بان كان في اخر الاول واول الثاني فضلا عن الامور من في عامين بل لا فرق في التكرار فيهما بين ارتباطا لهما بالامر

الأقوى من القدر
وان كان الحوط
ظاهرا قبله

بل مطلقا على الامر
ظاهرا بالامر

حل اشكال
منه

بل من دفعه
دام فضله
الغالي
غير الصيد فم

في توابع كاسرة الصيد

كل ما اشترى وعمره وعلمه كج الافراد وعمره كانه لا فرق في هذا الشكرا في الصيد على كل
التفصيل عدمه ثم يترتب فيه كونه عقيب عدما اذا كان عقيب الخطاء وجب الشكرا
كالعكس في بعض الحرم والحلل في الحرم الصيد يقتل عدما بمعنى العلم بانته صيد يقتل
للأحرار علما بالحكم ولا يخافا او مضطرا سوى ما تقدم من الحرمان الذي يثبت في الحرم
وما صالح عليه من السباع بل هو بمعنى كونه غافلا عن الاحرام والحصر او عن
صيد بل خطاء بان قصد شيئا فخطا الى الصيد فاصاب بل وقصد القليل من
السبع ونحوه يقتل خطاء ضمنه ايضا وكذا لو روى صيدا فرقتهم فقتل اخر ولا فرق
في مقدار الكسرة بين العامة وغيره وان كان الاحوط المضاعفة لاقل ولو اشترى
محل بيض فباعه فاكله الحرم كان على المحل عن كل بيضة درهم وعلى الحرم عن كل بيضة
من غير فرق فيما بين المحل والحرم وان كان الاحوط وجوب اكثر الامر من القيمة
الذم على المحل لو كان في الحرم والشاة والذم على الحرم لو كان الاكل من في الحرم لا
حوط الحرم بين الشاة لا لاكل ولا لرسال لو كان قد كره وان كان في المحل فلم يواشراه
مطبوخا لم يكن على الحرم غير الشاة وان كرهه بغير لو طبخ الحرم ثم كرهه واكله فاطاه وجوب
الشاة خاصة والاحوط وجوب الارسال مع كرهه لمحل بعد ان كان مطبوخا
واكله الحرم وجبت الشاة ايضا وليس على المكاسرة شي وان كان محرما على الاصح ولو كان
لشترى الحرم محرما فالاحوط الذم والاحوط منه الشاة مع لو اشترى الحرم بغيره من
محل مباشر الاكل ومعه مائة وجب الشاة والذم والاحوط الارسال معهما ولو انتقل
الى المحل بغير الشاة وبذله الحرم فكرهه واكله فالاحوط ان لم يكن سوى وجوب الذم على
المحل والشاة على الحرم والاحوط مع ذلك قيمة البيض الارسال مع فرض توليه الكسرة
يترتب على المحل شي لو كان لشترى غير البيض وان كان اعظم كالعامة ثم يجب القيمة
للمصوص على الحرم ولا يملك الحرم وما معه من الصيد بسبب قهره في فساد عن الاحتياط
بل لو كان صيدا حال احرامه زاد مائة كرهه مما اذا كان ما يتركه كما اذا كان في كرهه
فالا قوى مائة كرهه بالسبب لاختياره كشره الوكيل فضلا عن القهر في فساد عن

لا فرق
من كسره من غيره
من كسره من غيره
من كسره من غيره
من كسره من غيره

بل الشاة والقيمة
هذا الاحتياط لا يترك
فقط بل يترك
لا يترك وان كان في
الحرم يعطى القيمة ايضا
على الاحوط فتركها
ولم يتركها
لا يترك فتركها
لا يترك هذا الاحتياط
فتركها فتركها
بل وجب الشاة ولا
رسال والاحوط الذم
معها فتركها فتركها
لا يترك فتركها
فتركها فتركها
مشكل بل كرهه فتركها
ابدا وان كان الصيد
فتركها فتركها
الاحوط

في نواحي كرامة الصيد

استنداه الملك صح فليس الحرم فضل الصيد من البايع والواهب نحوهما بل ولا
 من التركة فان قصر وتلف فيه ضايع الحرم لله تعالى والقيمة للمالك البايع دون
 ويسبق الموروث على ملك الميت لانه لم يكن وارثا بحرمه فاذ لعل دخل الموروث في ملكه
 ان لم يكن في الحرم وان كان معه مثله في الارث فان احل قبل فقته المذكرة شارك
 في الصيد والا فلا وان لم يكن معلة وارثا جدا حق هو بغيره ويتعين للمشتري
 الارش والانتظار للاحلال ولو احرم البايع بعد بيعه الضية ولو استودع صيدا
 محلا ثم اراد الودع في الاحرام سلم الى المالك ثم الى الحاكم ان هذا المالك ان تعدد ذلك
 فقه فان تعدد التقدير في الارش والقبضان والحفظ ضمان الفداء وان تلف اشكال
 والاولى له الاحرام حتى يرده الى المالك ولو كان عنه الى ان احرم رده الى ملكه او لغيره
 والاحوط ضمان الفداء ولو اضطر الحرم الى اكل الصيد فخصه جازا كغيره فخصه ولو كان
 عنه مع الصيد يستر اكل الصيد فذلك في الحال والا ثبت في نفسه من غير في ذلك
 بين الصيد المفروغ في الحبل وغيره حتى لو تمكن الحرم من الاصطبا بل وان كان في الحرم
 بفسده وبغيره وباكل مقدما له على البنية واذا كان الصيد ملوكا فخصه بالذكور
 وبغيره اخرى وفلان النصوص للفقر على الاصح وكل ما يلزم الحرم من فله وبغيره
 يعني ان كان حاجا اما اذا كانت معتمة ابيرة مفردة او متع بها فان كان ذلها صيد بغير
 او غيره بمكة وان كان غيره بغيره بغيرها وبين معنى لكن لا حوط مكة ايضا وكل واجب عليه
 شاة في كفارة الصيد بغيره الطمعة مساكن فان عجز صام ثلثة ايام والاحوط
 كوفل في الحج والطعام الحج عوضا عن اللذونح بايع لير في محل الاحرام ثم لا يتعين
 عليه الصوم في مكان مخصوص والله العالم **الفصل الثاني** في باق المحلورات
 التي تترتب عليه الحكارة وهي بعة **الاول** الاستيلاء والثاني جامع زوجية
 ولو امة بالمطعم محرما بالتحفظ او انما قبل المشرب بغيره ولو بغيره بالتحفظ في القبر
 فلا او ذرعا هذا الجماع عالا بالتحريم كان عليه غرامة بغيره والجمع من عامل والظاهر ان
 الاول من الثاني عقوبة ولكل الاحوط مراعاة الشرع على القديين علومات قبل

بالايبعة البقاء على ذلك
 التي ملة الى ان يزول
 للماض في ملكه نفسا
 فلهما قبالة
 يعني في المكان الصيد
 ميعنا غير طلبا
 في امر بقاء

في حكمة الاستمتاع بالنساء

التمتع من الاستمتاع بالخمار والاحوط القضاء عن كجانات الظاهر قريب الاحكام المنبوية
على الزنا واللواط فلهذا لو جامع امرء وطوى الخفي في كل من الذبورتين الحكم
بمختلف ما لو وطئ تلك القبيل خاصة او وطى البهيمة على الاصح ولا شيء على المجاهر الحكم
الناسي الاحرام والمكره ولو كانت امرئته مشاهرة وطا وعثر فزيت عليها الاحكام المذكورة
وفرن بينهما في حجة الاتمام وحجة القضاء اذا تجاعل على تلك الطريق للقضاء للناسك والاول
ان يرجع الى ان كان الحليمة بل الاحوط ذلك في حجة الاتمام والمراد بالافراق ان لا يجملوا
ثمها ثالث صالح لعدم وقوع الموافقة مع وجوده بخلاف غير البهيمه فمما لا يمنع حصول
حصولها ولو اكرهها كان جها ما مضيا كالعكس وكان عليه كفارتان ولو جامع على ما علم
بعد الوقوف للتمتع قبل ان يطوف طواف النساء او طاف من ثلثة اشواط فادون او
جامع الفرجين كالتمتع في غيره وان لم يزل كان عليه بدنة لا غير وان صح حجة ولو جوف
في القابل بسبب الاضا فافسد لزمه من الزم ولا وهكذا فاذا جاء بعد ذلك بحجة صحيحة كذا
عن الفاسد ببدنه وقضاء ولا عليه قضاء بسوا وان افسد عن حج وكذا لا يكثر عليه القضاء
بتكرار الجماع في الاحرام الواحد وكذلك يجب البدنة خاصة بالاستمتاع بالبدن او غيرها فامني
وان كان الاحوط القضاء ايضا ولو جامع محلا من المحرمه باذن عالما بخمارها فاحمل عليها
الكفارة بدنة او بقرة او شاة بحجر ائمتها مع القعدة عليها وان كان معتبر لم يقدر الا على
الشاة فبشارة او صام ثلثة ايام والاحوط تعين البدن تحليص مع القعدة والاشترط بين الشاة و
الصيام والاحوط ان لم يكن اقوى على معرفتي في الامرين المكرهه والطاوعة ولو كانت محتمية
بغيره لم يكن عليه الكفارة وكذلك لو اذنت له المحرم باذنه وان كان هو المحرم والاحوط
الحكم في الزوجة ايضا في صورة العكس وان كان الاقوى خلافه ولو جامع المحرم قبل طواف
الزيارة لم يبدن فان عجز الاحوط ان لم يكن اقوى بقرة فان عجز شاة كما ان الاحوط ان لم يكن
اقوى على عجز البدن الطوي قبل تسعة اشهر فان لم يجد فبيع شاة ثم الايتان بالبدنة
عند التمكن منها واذا تجاوز المحرم نصفين طواف النساء ثم واقع لم يلزمه الكفارة وفي
على طواف الاحوط اعتبار خمسة اشواط من ذلك بل الاحوط وجوبها بالموافقة قبل التمتع

عمل ان كان يمكن لا شيء
الاختيار طويلا
ولما قبله
بل ما لم يجاوز النصف
فلهذا هو ما قبله
فمن الوقوف فلهذا
فما مضاه
لا يترك فلهذا
مد طوله
الاحوط للطاوعة
كانت طاعة بالمحرمه
الكفارة عليها ايضا
كونه قبل المشرك
قابل ايضا طويلا
فلهذا هو
لكن الاحوط الكفارة
فلهذا هو
وهو ما لو كان محرما
والامتناع والزوجة طاعة
فاكرهه وطاوعها
فلهذا هو
لا يجوز هذا الاختيار طويلا
يجب لئلا يمان بالبدنة
التمتع طويلا ان شاء الله
الافاضة

في حكمة الاستمتاع بالنساء

ولو شوطاً ولو عقد المحرم لمرءته ودخل على كل واحد منهما بآلة مع علمها بالاحكام
 والحرمه بل الاحوط ان لم يكن اقوى ذلك مع المحرم ايضا بل لو كان العاقد المحرم
 محلاً لها بالحرمه والاحرام ودخل بها وجبت عليه فضاؤه عن الدخول بل وجبت ايضا
 على امرئ ان كانت محرمة بل وان كانت محلة اذا كانت قد علمت ان الذي في فعله المحرم
 بلا يبعد الحاق المحل المترفع محرمة على الجاهل بذلك ايضا ولو عقد المحرم الامرءة المحترمة
 للزوج الحلال في ثبوت البذل على العاقد وجبه وفاق الاحياط ولكن الاقوى الحكم
 هذا كله في البذل واما وجوب الاتمام والقضاء فهو مختص بغير العاقد ولو جامع في
 احوام العرة المفردة قبل التمتع من غير طهر وعليه بداهة وقصلا في التمتع الدخول فاما لو
 كانت عورة متعة فالاحوط قطعها واستيفاء عجرة مما تمتع بها من المقات مع سعة الوقت
 ومع ضعف الاثبات فيجوز افراد عورة مفردة ثم الاثبات في تمتع من قال بان كان الاكتمال
 بتمام العرة والتمتع لا يخلو من قوة هذا كله في التمتع قبل التمتع اما اذا كان بعده فلا ينشأ
 في عورة التمتع وان وجب عليه بداهة للمؤسر بغيره للتوسط وشاة للمعسر بل لا مبادي
 المفردة بذلك ايضا على الاصح ثم الاقوى وجوب اتمام العورة المفردة الفاسدة ثم استيفاء
 كل جمعة الفاسدة بل الظاهر كون الاصل في الفرض والثانية عقوبة نحو ما صدر في التمتع ووج
 فالمراد بالفساد نقصان لا التغير المصطلح والاحوط ان لم يكن اقوى الاثبات بالعسرة
 المستأنفة في التمتع الدخول ولو نظر للغير اهله فامتنع كان عليه بداهة ان كانت مؤسرة وان
 كان متوسطة فقرة وان كان معصرا فاشاة والوجه في الثلاثة الى العرف ولا فرق في الحكم
 للزور بين قاصد الاسماء وغيره والسموة وعدوها وغيره متاد الاسماء بل ذلك متعاضدا
 وان كان الاحوط في الاخير والاول الجواز حكم الاستمتاع عليه مع ذلك ولو نظر الى التمتع
 او متيما بغير شهوة لم يكن عليه شيء وان امتنع مع عدم اعتياده وعند قصده اتمامه ما لم يتغير
 البذل كما لو نظر اليها بشهوة فامتنع ولو متيما بشهوة كان عليه شاة وان لم يمن وان كان
 الاحوط البذل مع الاسماء ولو قبل امرئ بغير شهوة كان عليه شاة ولو كان بشهوة
 كان عليه بداهة ولو قبلها وقد طاف حواف النساء ولكن لم تطف اسيرت له اوراق دشا

لا يجب هذا الاختلاف
 فلو لم يدر ما قبله
 القائل

بعد تمام تلك العورة
 فلو لم يدر ما قبله
 لا يثبت الاختلاف الا في
 بالتمتع قال ايضا بل
 للذكر ورسا ايضا طه
 دلهما فلهذا
 القائل

لا يثبت
 غير القائل

في كتاب الاستئمان بالنساء

من عند ولا شيء على قبله الام ونحوها مما هو قبله راحة ولو امنى عن ملاحضته بامرئ
 كان عليه بدليل وعليها اذا كانت مطاوعة ولو استمع من مجامع فامنى من غير نظر
 الى الثمن لم يلزم شيء وكذا لو استمع كلام امرئة فامنى مع علم الاعتماد لم يلزم
 كان الاحوط اجرام الحكم الاستئمان عليه كذا لا شيء ولو نظر الى الرجل المجامع او الى الذكوة
 المجامعين او ذكر وبهية فامنى ولو حج او اعتمر فطوعا فافيد بالمجمع مثلاً لم يحصر
 كان عليه بدنه لا فساد ودم الاحصار وكفاه قضاء ولحد سنه اوفى القابل و
 قضاء كل حج فاسد على الفور وان لم يكن حج الاسلام ونحوه مما هو فوري الثاني
 الطيب فيما يحرم منه على الحر ابتداء واستند مترد شاة مع العلم والعلم عن غير
 فرق بين الاكل والشتم والحرى والتداوى وغير ذلك مما يحرم عليه من بدو الاستعمال
 دهنه مضيقاً ولو في حال الضرورة ولو سوطا واحداً فانا وجبت الشاة نعم امكن
 عليه وعلى ثوبه وسهوى عن ازاله الى ان سرح او وضع عليه هو محرم اوسهوى فطيب
 وجبت ازالته بنفسه وبغيره ولا كفارة عليه بفسله بيده وان كان الاوى
 غسل المحلل له بل لا يبعد نفسه اذا كان غير بيده يستلزم بقاء الطيب بيده
 ولا باس بخلو الكعبة وان كان فيه زعفران وكذا لا باس بالفواكه كالانج و
 التفاح والزيتا حين كالتلو فوفى الورد ونحوها ابتداء على تحريم ذلك ونحوه على الحر
 وان كان الاحوط الكفارة به ايضا كما ان الاحوط التكفير بالدم بالادهاش
 بالتمن ونحوه مما يجوز اكله للحر وان كان الاقوى لعند الثالث فلم لا يطفا
 حتى كل خمر من طعام الى ان يبلغ العشرة والعشرين وح حتى اظفار يده ورجليه
 في مجلس واحد اذا لم يتخلل التكفيرهم واحد لو كان كل واحد منهما في مجلس لزمه دمان
 والاحوط بثوب الدم ببلوغ الخمسة كما ان الاحوط ان لم يكن اقوى اليد الشاة
 اصبعاً ذلك ايضا والاحوط اعطاهم الاصلية للبدن الزائد بل وكذا الاصبع
 وان كان الاقوى خلافاً ولو تخلل التكفير عن الشاة قبل البلوغ الى حد بوجوب الشاة
 تعدد المد بحسب تعدد الاصابع ولو كفر بشاة لليدين والزجلين ثم اكل الباقى

بالاحوط قطعاً
 دمان بقائه

الانج
 والحرى
 يعرفه الاخران
 من كعبه كعبه
 وكذا في الرأس
 دمان
 دمان
 دمان

لا يترك الاحياط
 دمان
 اعالى

في كتابه في الطب والخلق

في المجلس جب عليه شاة اخرى لو فلم تمام اليد بين واحد الرجلين مثل في مجلس
 او بالعكس الا حوط المذلل لئلا يند على الصرة مع الشاة والفديرة لكل طرف ولو فلم من كل من
 اليدين والرجلين ما ينقص عن المجموع ولو يميز اوجبت الفديرة لكل طرف بعض الطرف
 كالكل في الا حوط فلم لو قصه فبات مع اتحاد المجلس لمتعة الفديرة ولو تعاقبوا الا حوط
 النعنة ولو افاه مضى خطنا بتقليد طرف فلم وادعاه لزم المفتي شاة وان لم يكن محرم
 بل لا من اهل الاجتهاد فلم يفسر ولا حجة للافتاء بغير المستفيق ولو تعذر المستفيق لزم
 فلا شيء على المفتي في الا حوط قول قول المستفيق في الادعاء وان كان الاقوى خلافه في
 الا حوط الكفاية على المفتي لو افي غيره ففلم السامع فادعى ان كان الاقوى خلافه في
 على المفتي لو افي كذا او بغيره من المخلوقات وان كان هو الا حوط والا فاقوى وجوب
 الشاة الواحدة على المفتين اجمع اذا كان استناد العلم الى قواعد لا سيما اذا كانت الفتوى
 منهم دفعة وان كان الا حوط النعنة مطعفا والا حوط بل الاقوى لتكفير شاة بفعل
 الصبر بل بالسنة وان لم يدم **الربيع** ليس المحيط من ليس حال الاوامر عامدا عالما
 كان عليه شاة بل لو اضطر الى ليس يوجب بغير الحر والبريد كان عليه ذلك ايضا وان
 جاز له ذلك حتى السراويل بل الا حوط ذلك ايضا ولو ليس الخفين او الثمنك ولو اضطر
 والا حوط شمول اللبس التوشيع والحاق الذرع المنسوج ونحوه بالمخطط وكذا القبالة باللبس
 المضطر بغيره فلو لبس الطليان اذا زوره **الخامس** الرأس في خلق شعره عامدا عالما
 بل مطلقا ان الشاة او الطعام يشترط مساكن لكل مسكنين مذان او صناما تشترط ان
 ولو بغير ضرورة وان كان الا حوط الشاة كما ان الا حوط احد الثلثة في شعر المذن
 على الاطباء اما ما افي بغيره فمادام وفي احد هما الطعام تشترط مساكن الا حوط الا فاضا
 في قصر السارث خلق العانة كما ان الا حوط والا فاقوى الحاق الحلق بل مطلق الا لا تبا
 بل الا حوط اجزاء حكم البعض على الكل والمدار على حد مية في خلق الرأس اما مع عدم
 فالاحوط الدم مع السواة لتنف الاطباء او ازيد الصدقة بينهما كان فيما دون ذلك
 ولا شيء في ترتيب الفدا على الحر بالخلق بين فله بغيره وبغيره مع الاذن لم يسلو

الاقوى علم الوجوب
 وان كان احوط فله
 واما بقوله

وان كان الاقوى
 مع الاضطرار علم طبيا
 خرامه فانه

لا يترك نظمها
 مطلقا للعالم
 والا حوط اختيار الشاة
 فله ان يامر
 الا حوط الدم ايضا
 فله ان يامر الله
 ان يامر الله

في كفاية الجدل

الجلد لا يحل الا بحرقه او سائر ما يذوق له خلق راسه على وجه لا يستند الفعل اليه ولو بالوقوع
منه فلا بد من غير احد من الناس الا لا بد من غير احد من الناس لاجل الحلق ولو من تحت راسه فوقع
منه ما شئ ولو شجرة اطعم بها من طعام وليست في الكفاية ولو فعل ذلك في الموضوع بل
مطلق الظاهر ولو التيمم لم يلزم شئ وان كان الا حوط الكفاية ايضا بل الدم لو كان
الساخر كثيرا وفي الظليل سائر او لوضي ورة شاة والا حوط الصفة مع ذلك بمدة
عن كل يوم واحوط منه شاة لكل يوم على المختار نعم الظاهر بعد الشاة بعد الشاة
كافي العرق والنجاسة لا حوط بعد ما في المضطربة بعد السب كالوظل مثلا للصديق
ثم ان رفع فكشف ثم اصابه سبب خرافة في الظليل بل لو عاد عليه ذلك السبب بعد
ايضا وان لم يكن قد كفر الا لا بد من الا حوط في ذلك ايضا في المختار لو عصى فظل ثم تاب عفا
ولكن يجب الشاة لو عصى راسه شوب مثلا وطينه بطين ستره او ادرع من الماء او حل
على راسه ما ينسره بل لا حوط بعد ما لكل يوم على المختار وان كان الا حوط خلافة نعم
لو كرر المختار التقطية فقد تمت وان كان في مجلس واحدة لا شاة بعد الشاة ولا شاة
بشر بعض الزاير بحيث لا يخرج عن كونه مكسوبا كالنقطة من الطين عصا القربة والخط
ويجوز ذلك نعم تحقيق التقطية بالسائر ولو الزق الذي يحل ما يحترق وادراك العالم
السابع الجدل وفي الكذب منه مرة شاة ومرة من بقره وثلاثا بدنة وفي
الصدق منه ثلاثا شاة وكفاية فيما دون ذلك وان وجب الاستغفار والتوبة
ولا يصير بولي الايمان الثلث في الاخير فضايع الاول ولو اصر الى اليمين لا يثبت
حق او يفيظ في الكفاية ولا كما وان كان الا حوط ذلك نعم لو اريدته اكرام اخيه ولو
قال له اني سب فحاش على الفاعل مرازا الكفاية والظاهر وجوب بقره في الزم البدنة
بالثلاث ذاك لما يكره من السابق فلو كفر من كل واحدة فاشاة ليس الا ونبش بالغفرة
ولو كفر اذ بدع من شاة ولم يكن من كفر فليس الا بدنة واحدة وكذا في نكاح الصديق ولا شئ
في الصبي سوى ان يستعار فلكر يستحب له الصدقة شئ بل بالبيعة والله الشا السابغ
فلم شجرة الحرم غير المستثنى لو كان الفاعل حلالا وفي الكبيرة بقره والصغيرة شاة

على الا حوط ظهريا
فرا مضافا له
الضال
على الا حوط ظهريا
فرا مضافا له
الضال

في تكرار الكثرة في الجمع أسبابه

وابعا عنها قيمته إلا إذا أعادها إلى مكانها أو ساءل في الجودة والافق المحر وقد
 عادت على ما كانت عليه إلا بان جفت ولم تعد لها الاعادة فالكثرة بحالها
 ولا تكرر في طبع الحشيش لأن ثم الإما استثنى أن كان الاحوط الصفة بما يتبدل و
 احوط منه فثان فقيمه والله العالم **ثالثا** في جمعت أسباب الكثرة مختلفة
 كالصبيحة اللبس في تقديم الاطعام والطيب لزوم كل واحد كقارة سواء فعل ذلك
 في وقت واحد ووقتين كقرع من الأول ولم يكرر بل لو تكرر السبب الواحد كما في الصبيحة
 والوطي ونحوها مما يعرف بالشرع ولا يعرف في صدق السبب من مائة بين اتحاد
 المجلس والوقت وتعددها وتحلل التكثير عدم لزوم ايضا الكثرة كقارة فلو تكرر
 الابلاج والافراج في الوطون الواحد في المجلس الواحد تكررت الكثرة نعم ولم يرفع
 الذكر من الفرج كان وطيا واحدا وان تكرر الانزال منه والفرج بالذهاب لا ياب
 أما لو تكرر الحلق فان كان في وقت واحد التكرار الكثرة نعم ان كان الحلق في وقتين
 مان حلق بعض لابس قدوة والافرج عتبه تكررت الكثرة ولو لابس ثيابا متعددة
 واحد بعد واحد تكررت الكثرة وان كان في مجلس واحد وكانت الثياب من صنف
 واحد بل لو تكرر لابس الثوب مان نزع ثم لبس هكذا تكررت ايضا بل لو لبس الثياب
 للتعديفة دفعة واحدة تكررت ايضا على الاصح ولو تطبعت بعد اخرى فعدت ثمة
 أما اذا جع انزلها من الطيب تطيب ثم فتر فلا تعد وكذا لو تكرر ساءل والطيب في
 وقت على وجه بعد تطيبا واحدا ولو قبل متعة امان نزع فاه ثم عاد فعدت تكررت ايضا
 بل الاحوط ان لم يكن أقوى كثرها تكرر التثبيد وان لم يرفع فاه وبالجملة فالمدخل
 صفة تعدد السبب عرفا واتحاده وكل محر ليس اوكلا فاما ما يحل اكله ولا يحر
 يكن له مفذر شرع كان عليه ثم شاء بل هو كذا في كل محر على المحرم ثم لم يتصر على من
 الكثرة فاه او تص على ان يحر ما من غير اثنين ثم لا كثره على المتاح والمسا في الجاهل
 في غير الصبيحة ان استنحت طعام مسكون في استعمال الطيب بجملة الزينة والصدقة بكف من
 ضام في مقام طهر من اظفاره داسيا وبما من في سقوط الشعر منه ولا فصل بل لا ينجس

مع فرض صفة تعدد
 الوطى فسمي طيا
 واما اقبال
 العمل

محل اشكال وان كان
 احوط فلهذا
 افضل الراجح

في حكم الصدقات

اذا فرغ من قضاء سبكه واراد الخروج من مكة شراها ثم بداه ثم الصدق في يوم يكون نقارة
لما اكل ودخل على احواله بما لا يعلم به واما الصدق فثبت قبل النقارة مع الصدق
بل انما هو ثبوت النقارة به على الجواز فيخرجها بنفسه فان والافقية ثم لو كان مجزئ
اسم به الولي فالنقارة على الولي مثل الصبي فله العالم والمجد لله رب العالمين **فكذلك**
في الصدق الذي هو الامتناع عن فعل الشيء الذي هو له بالصدق والاحسان الذي هو
الامتناع كذلك بالمرض بالصدق الذي ليس باحوام الحج ثم صدق عمل عاقلين كل التمر
مسحق الشيء اذا لم يكن له طريق غير موضع الصدق وكان له وقصرت نفقته اما اذا امر
نقص وجب عليه سلوكة واستمر على احواله وان كان اطول بل وخصي الغوات حنة
يتخلل حصري يتحقق ثم يتخلل برة مفردة كسرة من بوفرة الحج بغير الصدق لا يجوز له التخلل
بحرف الغوات بل لا كما عليه بل يتحقق على الامتناع ثم ياتي بالحج في الغداة فجان كان
الحج واجبا عليه جوبا مستقرا او كان فيه طبع في السنة القابلة والافقية به يند بالاحتمال
للصدق لا لغيره في الحكم او غير في محل صدق او بغيره وزمان الفهم حين الصدق
ضيق الوقت عن الحج ولا يجب عليه الاخير لا حصول الضيق وان خرا: انك ان الصدق قبل
الاتان الا حوط الذبح والضحى يوم الضحى وانما كانه في الحظ المحرم بل قبله ولا حوط
وجوبه بنية الفحل عند الذبح وان كان الاضوي خلاصه كان الا حوط المحل والقصير
ايضا وان كان الاضوي على اعتبار شيء منهما ولو كان قد ساق هذه بامام صدق واحد
كها: ما: الله عز وجل التمثيل وانه ان لا يحيط ولا بدل لهذا الفحل احيا ذابوا
ضيقا: انهم عن اموات مع التمثيل الى ان يقبل عليه وعلى انعام الفيلد ولو غنمة
و يحق الصدق من الحج بالتمتع عن بلو ضيق بل يتحقق ايضا بالتمتع فاحقوت الحج بقوات
كاعرف الحكم بغيره بالاقسام انما يند لايجب: انصه عليه حتى يوفيه: واولو غنما
شوة: في قبله غنمة لبوت لاهل عندهم: وناوهم يمكن ان لا تزعهم فمعيهم
فانه الحج لايجب للصدق دون كان الا حوط اجراء الحكيم عليه ترصد بعد ذلك
الموضفين عن نزول من حقا: تر استباح الرضا: في كل في المرض ثم حلق ومخلل وانه

صدق الصدق عن
نكشاف مشكلا
بذلك الاحياء
حينئذ فكم
خبره قال
لا يترك خسرانا
فاه يغادر
والا: ولا الاتان
والبدل ايضا
خبره عند الله
العال

في حكم القضاء والاحكام

بأن القضاء فان لم يمكن الاستئانة فلا قوى جواز القضاء الحكم مكانه واطم من ذلك
لو كان القضاء من موق مكنه ولو صدق من مكنه خاصة بعد الايمان بافعال من انى الى الله
والتي هي تمام في المحنة ولو بالامتنان به حتى جرحه والا فلا قوى القضاء بكنه والاخوطة البقاء
على احواله بالنسبة للقبلة والطبيعة الصيد حتى ان يبق للناسك ولا يتحقق القضاء
بالمنع من العود الى فروع المحار والثلث والبلد بها بل يحكم بصفحة الحج ويستحب في الزمى
فلك المستمع الامكان والا ففى القابل وان كان القضاء لا يمكن معرفة تمنع تحقق صدقه
بمنع من دخول مكنه وبمنع بعد الدخول من الايمان بالافعال ولو بعضها بل هو كذلك
في العرف للفرقة حتى لو صدقها بعد التقصير عن طواف النساء جري عليه حكم القضاء
وان كان الاخوطة البقاء على احواله بالنسبة اليه من خاصة ثم ان القضاء الحكم للقضاء
رخصة لا عرفة في هذا القضاء العرف في كل مقام يجوز له ذلك بدون صدق ولا دم عليه بقا
الحج وان كان هو الاخوطة ولو جسد بلين فان كان قادرا عليه لم يبد منه بل يحل بالحكم والاحكام
مرأه محله غير القضاء له اصاصا ويحقق بالحج على مال وعلى الحج نفسه ولو صا بوج
حتى ان الحج لا يحل له القضاء بالحكم سواء كان ذلك منه لوجاء زوال العدة او لا بل يحل
بمرقة مفردة كثيرة من بغير الحج ولا دم عليه بالفوات كما عرفت وان كان هو الاخوطة وحل
نذرك الحج ان كان قد استقر عليه قبل ذلك وكان باقيا على الاستطاعة والا فان كان
نذبا فلا وان وجب بالشرع وكذا ما اوجب عليه فحرامه ولم يتحقق التقصير ذهب
ولو ايسر المنع عن مكنه بعد الفوات تحلل من العدة بالحكم بل لو صا الى بلده ولم يتحلل و
العرف عام مخوف الطريق كان له القضاء بالذبح في بلده وان كان الاخوطة خلا فلو
علم انكشف العدة قبل الفوات لم يحل له القضاء ثم لو غلب على ظنه انكشف العدة قبل الفوات
جاء له القضاء فضلا عن كان رجوه وان كان الاخوطة البقاء على احواله في غيره من
دوى الاعذار فلا يحل له انكشف العدة ولم يفت الوقت ثم تسكه ولو اتفق الفوات
تحلل بمرقة ولو تحلل فانكشف العدة والوقت متسع للايمان به وجب الايمان بالحج الاستئانة
مع بقاء الشرائط ولا يشترط في بقاء وجوب الاستطاعة من بلده جديدا ولو ايفى

طه عن احكامه
بالحكم به

وسيا على العول والتعصيب

كان او سياتيا بولاء ولو شارك من كافر لم من هو متقدم في الوصلة لا الميت لئلا
لما ولو على التفاوت بين الذكور والانثى فان اختلفت اى الوصلة فكلها متقدمة
من يتقرب به كالحال والافخوال والخاللة والخالات مع العم والاعمام والعمات والعمات
ظهوره تعصب الام وهو الثالث والمعمومة تعصب الاب هو الثامن وان كان الوارث
ذا فرض احد تعصبه فان لم يكن معه مثل في بقية كان الرذعية مثل بنت مع اخ الوخت
مع عم فكل واحد تعصبها والباقي بر ذليلها للمعروف فكل الارث بالصبي عندنا
كما انك قد عرفت عند الرذعي الرذعي مطلقا ولا على الزوج مع وجود وارث عدي
الامام وان كان معه مناد وفرض وكانت للترك بقدر السهام كابوين وبقيت
على الفرضية وان زادت كان الزايد ردا عليهم بقدر السهام على الاصح كابوين بنت
فان السهم من الزايد بر ذليلهم احسانا لم يكن حاجبا لهم عن الرذعة لو كان اخوة
في النسل للزبور فيخص الزوج بالفت والاب ربا لها ويكون مقربا بالابوين والاب
على الاصح كما في كلالة الام مع الاخف للابوين والابن ان الرذعي فهاج على الاصح
وان نقصت للترك عن السهام كان النقص باخلاص البنت والبنات ومن يتقرب
بالاب عن الاخف والاخوات دون من يتقرب بالام ودون غيرهم من ذوي الفرض
لما سمع من عدم العول عندنا فافلا حاجة الى ذكر مثال **الفصل في المساكين**
قد عرفت فيما تقدم ان الدرجة معتبرة في الطبقات كلها لكن على حسب ما سبق في الارث
جئنا للايجامح الاقرب الا اذا كان الاجد من عم الابوين فانه يجزى لهم لا يابلس
والاجامح كما سمعنا نساء الله تعالى ولا يمنع البعد القربى في غيره ولا يورث معه الا اذا
لم يواحم في سيقا فكم في اخ حرم ولد نصفه وان المال بينهما نصفان بل الظاهر انه
كذلك فيما لو نزل جد الام وابن اخ طامع اخ لابن ابن الاخ للام لا يجزى لجد لها
ولا يورثم الاخ للاب فيرث مع الجد للام او ترك اخوة لام وجد قريبا الاب جد بعيد
لام سواء كان هناك اخوة للاب ام لا وان الجد البعيد واخ لجد القريب لا يجزى اخوة
للأم ميرث معهم وان ترك مع الاخوة للاب فميرث الارث مع الاخوة للام جزا فزيد لها

لكن الاخطوط افاض
الاحتياط ولو اختلف
في جميع الفروض لما
نفسط الاثر في
الغالب

في الارث

فان الجدة البعيدة للاب لا يرث من الجدة القريبة فارجع اليها الاخوة للاخوة لا يرثون الجدة البعيدة
 فيرث من جدها والله العالم **المقدمة الثالثة** في موانع الارث وهي في
 والتمسوه منها **الثالثة الاولى** الكفر وهو ما يخرج به مقتدا او قاتله او اوقاعه
 عن الاسلام وفيه مسائل **الاولى** المسلم يرث الكافر ولا عكس فلا يرث ذمي ولا عوفي
 ولا غيرهم من اصناف الكفار مسلم وان لم يكن لهم وارث الا امام بمخالف المسلم فانه
 وان بعد حتى لو كان خاضا من جربة او موطئ فترث الكافر ويجوز ان يرث فلو كانت
 كافر وله ورثة كفار ووارث مسلم غير الامام كان ميراثه للمسلم خاصة وولد ولا امام
 كافي الزوجة على ما يستعمل فيتم ولو لم يخلف للكافر ولد فامسك وورثه الكافر اذ الامام
 لا يجز الكفار عن الارث لكن اذا كان الكافر اصلها اما لو كان من نزع فطره بل او غير
 على الاصح وورثه الامامة مع هذا الوارث للمسلم وما في حكمه **المسئلة الثانية**
 اذا اسلم الكافر على ميراث قبل قبضته شارك اهل ان كان مسأوفي الذب عنه وانما
 ان كان اولى بل الظاهر ان ذلك على جهة الكف فيقبله التام المفضل بين الموت وكذا
 ولو كان بعد القيمة ولو بالقيمة او مقدارها او شئت في ذلك لم يرث وكذا لو كان
 الوارث للمسلم واحدا غير الامام والزوجة ولو زجعا على الاصح اما لو كان الامام
 كان اوله منه ولو كان زوجة فاسلم قبل القيمة بينهما بين الامام اخدا مفضل عن
 نصيب الزوجة ومنه يعلم ان الاقوى فمما الومايت كافر وله الكافر زوجة مسلمة
 بان ماتت في ذمتها عنه بعد اسلامها مثلا التركة في الارث بينهما وبين الامام فمما
 نصيبها الا على الباقي له ولو اسلم بعد قبضته مض التركة شارف على الباقي
 مع المساوات واخصص مع الانفراد ولو اسلم بعد قبضته التركة قبل ان يسلم من بواحه
 فيما بينهما شارك واخصص كالمساو مع الاخوة للاب والام بعد قبضتهم الممال
 اثلاثا وقبل القيمة فيما بينهما فان كان للاويين اخصصتها والارث شارك فيما اوفى الثلث
المسئلة الثالثة اذا كان احدا بوى المفضل لمساو ولا تدن وانما
 حكم بالاسلام يتعاون وان ارد بعد ذلك المنوع فيرث الكافر ويجوز لا يرث الكافر وكذا

في الارث
 من الجدة البعيدة للاب لا يرث من الجدة القريبة فارجع اليها الاخوة للاخوة لا يرثون الجدة البعيدة
 فيرث من جدها والله العالم
 والتمسوه منها
 الثالثة الاولى
 الكفر وهو ما يخرج به مقتدا او قاتله او اوقاعه
 عن الاسلام وفيه مسائل
 الاولى
 المسلم يرث الكافر ولا عكس فلا يرث ذمي ولا عوفي
 ولا غيرهم من اصناف الكفار مسلم وان لم يكن لهم وارث الا امام بمخالف المسلم فانه
 وان بعد حتى لو كان خاضا من جربة او موطئ فترث الكافر ويجوز ان يرث فلو كانت
 كافر وله ورثة كفار ووارث مسلم غير الامام كان ميراثه للمسلم خاصة وولد ولا امام
 كافي الزوجة على ما يستعمل فيتم ولو لم يخلف للكافر ولد فامسك وورثه الكافر اذ الامام
 لا يجز الكفار عن الارث لكن اذا كان الكافر اصلها اما لو كان من نزع فطره بل او غير
 على الاصح وورثه الامامة مع هذا الوارث للمسلم وما في حكمه
 المسئلة الثانية
 اذا اسلم الكافر على ميراث قبل قبضته شارك اهل ان كان مسأوفي الذب عنه وانما
 ان كان اولى بل الظاهر ان ذلك على جهة الكف فيقبله التام المفضل بين الموت وكذا
 ولو كان بعد القيمة ولو بالقيمة او مقدارها او شئت في ذلك لم يرث وكذا لو كان
 الوارث للمسلم واحدا غير الامام والزوجة ولو زجعا على الاصح اما لو كان الامام
 كان اوله منه ولو كان زوجة فاسلم قبل القيمة بينهما بين الامام اخدا مفضل عن
 نصيب الزوجة ومنه يعلم ان الاقوى فمما الومايت كافر وله الكافر زوجة مسلمة
 بان ماتت في ذمتها عنه بعد اسلامها مثلا التركة في الارث بينهما وبين الامام فمما
 نصيبها الا على الباقي له ولو اسلم بعد قبضته مض التركة شارف على الباقي
 مع المساوات واخصص مع الانفراد ولو اسلم بعد قبضته التركة قبل ان يسلم من بواحه
 فيما بينهما شارك واخصص كالمساو مع الاخوة للاب والام بعد قبضتهم الممال
 اثلاثا وقبل القيمة فيما بينهما فان كان للاويين اخصصتها والارث شارك فيما اوفى الثلث
 المسئلة الثالثة
 اذا كان احدا بوى المفضل لمساو ولا تدن وانما
 حكم بالاسلام يتعاون وان ارد بعد ذلك المنوع فيرث الكافر ويجوز لا يرث الكافر وكذا

المسئلة محل اشكال
 لا بعد فوريته للزوجة
 نصيبها الا على اعطاء
 البقية للولد الا بغير بيع
 لا على مع وجود الولد لا
 الفرض كوها خاصة
 في حق نصيبها وبعها
 الاحتياط في بيعها

وبيا من فوائد

لو اسلم احدنا وهو طفل بل الاقوى لما حق اسلم احد الا بعد دلالة جملات باسلامه او
وجده فلو بلغ واستبح عن الاسلام لم يقرب الى الكفر لكون مرتبة الامانة امام ان يكون
له وارث مسلم ولا عبرة باسلام الصبي قبل بلوغه بعد الحكم بكفره متعاون كان مرهقا
او بلغ عشره اعلى للاصح كالاجرة بكفره بعد الحكم باسلامه لئلا يسئل **السئلة الاولى**
لو خلف ضرعي او اولا دافعا وارثا وابن اخ وابن اخت مسلمين كان لابن الاخ ثلث التركة
ولابن الاخت ثلث الثلث استحقها الاتفاق عليهم بنسبته ما اخذاه بل يستحق لها دفع التركة
اليهم اذا بلغوا مسلمين على الاصح **المسئلة الثانية** الميراث السلون يتوارثون
وان اختلفوا في العقاد ما لم يند رجوا في الكفار بانكار ضرعي ونحوه كالحواجر و
الغلات واكتفا ايضا يتوارثون وان اختلفوا في الميراث للحريه عنه على الاصح والموتنة
عن فطره قسم تركته حين ارثه وتبين زوجته ويقض لا توتيه له بالنسبة الى التام
ولا غيرها على الاصح نعم تستاب المرتبة المرتبة عن فطره فان لم تنجب فقسمة بقية الميراث
كالتقسيم تركته حتى يوت وكذا يستاب المرتبة عن فطره فان تابت الاقل ولا تقسم تركته حتى
يقض لا يموت وان اختلفت بلاد العرب على الاصح والله العالم **الثاني** القتل فيه ميراث
الاول يمنع القاتل من الارث مطلقا اذا كان عمدا ظاهرا ولا يمنع اذا كان مجتوئا والخطاء
ولو شرب عمد على الاصح يمنع الارث في الدنيا دون غيرها على الاقوى من غير فرق
فذلك كله عندنا بين الوالد والولد وغيرهما من ذوي الانساب الاسباب كالافرق في
الخطاء والعد بين القتل السبب المباشر ولا في الخطاء بين السبب السامع وغيره وحده
الصبي والمجنون يحكم الخطاء كالنائم والساطم من غير اختيار والمشاركت في القتل كالمنفر
وغيره مستقر الجوف بمقتضى انه سبق يوما او يومين او نصف يوم كالمسقة فم لو كانت حق
غيره مسقة على وجه لا يتحقق فيه القتل كالدفع ونحوه لم يحرم عليه الحكم **المسئلة الثالثة**
فان لم يترك بما ذكرناه انه لو لم يكن للمقول وارث سوى القاتل كان الميراث للقاتل من
كذا لو كان له وارث كافرا من احدنا يكون محجوبا بقتله والاخر بكفره ويقتصر ارثه بالانما
حتى المطالبة بالدم وليس له العفو ولو كان للقاتل ولد ورث جده اذا لم يكن هناك ولد

لو اسلم احدنا وهو طفل بل الاقوى لما حق اسلم احد الا بعد دلالة جملات باسلامه او
وجده فلو بلغ واستبح عن الاسلام لم يقرب الى الكفر لكون مرتبة الامانة امام ان يكون
له وارث مسلم ولا عبرة باسلام الصبي قبل بلوغه بعد الحكم بكفره متعاون كان مرهقا
او بلغ عشره اعلى للاصح كالاجرة بكفره بعد الحكم باسلامه لئلا يسئل **السئلة الاولى**
لو خلف ضرعي او اولا دافعا وارثا وابن اخ وابن اخت مسلمين كان لابن الاخ ثلث التركة
ولابن الاخت ثلث الثلث استحقها الاتفاق عليهم بنسبته ما اخذاه بل يستحق لها دفع التركة
اليهم اذا بلغوا مسلمين على الاصح **المسئلة الثانية** الميراث السلون يتوارثون
وان اختلفوا في العقاد ما لم يند رجوا في الكفار بانكار ضرعي ونحوه كالحواجر و
الغلات واكتفا ايضا يتوارثون وان اختلفوا في الميراث للحريه عنه على الاصح والموتنة
عن فطره قسم تركته حين ارثه وتبين زوجته ويقض لا توتيه له بالنسبة الى التام
ولا غيرها على الاصح نعم تستاب المرتبة المرتبة عن فطره فان لم تنجب فقسمة بقية الميراث
كالتقسيم تركته حتى يوت وكذا يستاب المرتبة عن فطره فان تابت الاقل ولا تقسم تركته حتى
يقض لا يموت وان اختلفت بلاد العرب على الاصح والله العالم **الثاني** القتل فيه ميراث
الاول يمنع القاتل من الارث مطلقا اذا كان عمدا ظاهرا ولا يمنع اذا كان مجتوئا والخطاء
ولو شرب عمد على الاصح يمنع الارث في الدنيا دون غيرها على الاقوى من غير فرق
فذلك كله عندنا بين الوالد والولد وغيرهما من ذوي الانساب الاسباب كالافرق في
الخطاء والعد بين القتل السبب المباشر ولا في الخطاء بين السبب السامع وغيره وحده
الصبي والمجنون يحكم الخطاء كالنائم والساطم من غير اختيار والمشاركت في القتل كالمنفر
وغيره مستقر الجوف بمقتضى انه سبق يوما او يومين او نصف يوم كالمسقة فم لو كانت حق
غيره مسقة على وجه لا يتحقق فيه القتل كالدفع ونحوه لم يحرم عليه الحكم **المسئلة الثالثة**
فان لم يترك بما ذكرناه انه لو لم يكن للمقول وارث سوى القاتل كان الميراث للقاتل من
كذا لو كان له وارث كافرا من احدنا يكون محجوبا بقتله والاخر بكفره ويقتصر ارثه بالانما
حتى المطالبة بالدم وليس له العفو ولو كان للقاتل ولد ورث جده اذا لم يكن هناك ولد

للصديق لا يمنع من الميراث بخلافه الميراث الثالث الذي وان كان
عوض العبد في حكم مال الميت تقضى منه ديونه وتنفق منها وصاياه ويورثها كل مناسب
وصايبه لمن يتقرب بالأم كالأخوة والأخوات منها وان كان لا يورث كل واحد من
الزوجين الخصائص الا انه لو وقع التراضي بين القاتل ووليء المقتول بالدية وورث
كل واحد منهما **المسئلة الثالث** لزوج عبيد ميسائل **الاول** هو ما يقع في نوارث والحق
حق على القول بملكه وانقال مائة في الميسلة بموت ليس من الارث في شيء ولا فرق في
ذلك بين العتق واللدن وانما انوارث غيره فلا يكون المولى قريبا وعندهم في المكنان
الطلاق الذي يترك ما يقع عكاسته خلاف حق فمن مات ولم يورث حر او مملوك
فالميراث الحر وان بعد شيء ضامن الحرية دون الرق وان قرب نفع لو تقرب المحر
بالمملوك لم يمنع وان منع من تقرب به كما لو كان الوارث رق وله والحر الميسلة
المسئلة الثانية الكلام في العتق قبل العتق وبعد هاهنا مع اتحاد الوارث وعتقه كالكلام
في سلام الكافر ثم الظاهر هاهنا مساوات الامام بكثير من الوارث للعتق حيث
عده ماله قصود التركة ونحوه مما يجب كون الارث له فاذا عتقه بعد موت المورث
لم يشارك الامام مع فرض اتحاد **المسئلة الثالثة** اذا لم يكن الميت قرابة
في جميع الطبقات بل لا ضامن حرية على الاصح سوى المملوك اشترى اتحادا وعتقه من
التركة واعطى بقية المال ان لم يكن هو منها فان كان منها لم يحجج الشراء والاولى عتقه
على كل حال وان كان يتصدق على الميت وليس للميت الا متاعا عن البيع فان اشترى قوم عليه
قيمة عدل وعقوب بل الظاهر ذلك ايضا لو طلبت يد على قيمته وان رضى العبد بغيره
كما ان الظاهر تولد الحاكم او من يقوم مقامه ذلك كله مع عدم الوصية للميت بل لا يحوط
مرعاه مع ايضا ولو فرض ضد ذلك وسبق ذلك احد لم يكن له راحة غيره في قيمة فكل
والله العالم **المسئلة الرابعة** لو قصرت التركة عن شيء لم ينفك ذلك
على الاقوي فيكون الميراث حلالا امام بل الظاهر ذلك ايضا لو ترك وارثين واكثر
وصرت التركة عن فكلهم اجمع فلا ينفك احد منهم بشئ منها حتى لو فرض فاء نصيب

فغير الاخوة والاصوات
من يقرب بالانكاح
فلا يترك الاحتياط
طبا من اهل المال
المدبر القريب يورث
فعله الورثة لا ينفك
بل النصير فكل طبا
دراهم قاله
ولا اقوى ما عدا ذلك
من يكون مال الاخوة
طبا من اهل المال
في صورة وجود النصير
بل في المفقود يحل جواب
اشهره كسابق الاشياء
البيع الخاصية فكل طبا
فان جرد
سبيل ان القصود
لا يمنع من الشراء فكل طبا
فان جرد
في منع وجود النصير بل
مطلق من عدا الاقارب
اشكال فلا يترك الاحتياط
ولا ينبغي تركه اذا لم يكن
في طبعه وارث سواء
طبا من اهل المال
في شكل بارك في حق
اشراء ذلك الفرض الذي
مضبوطا مع وما نصبه
فكل طبا من اهل المال

وَبَيِّنَ احْكَامَ الطَّبَقَاتِ وَالْاَبْوَانِ

احد هـ ان يكونوا جليلين مضاعفا او رجلا او امرئين او اربع نسلا فانها ان لا يكونوا
 كثر ولا نفا قايلا لا فائدين على الاظهر فانها ان يكون الاب موجودا راجعا ان يكونوا
 للاب الام او الاب خامسها ان يكونوا موجودين حال موت الاخ فلا يكون لهم جديف
 سادسها اعتبار حيوتهم عند موت الوارث فلا يكون وجود الاخوة الاموات بل
 لواقع موتهم بموتهم لا بحجبل كذا لو استنبه القدر والتفرغ في الفرق على الاظهر
 مات اخوان غرق ومعهما ابوان ولهم اخ اخر حي او غرق لم يحجب الام عن الثلث
 المغيرة فلو كانت الام اختا لاب فلا يحجبها بقوى الجوى والشفقة وطول التجل
 خولدها اخوها لايها ولا يقوم اولاد الاخوة هنا مقام ابائهم فلا يخففها كما ان
 لا يحجبها من الخلف اقل من اربعة والله العالم باحكامه **واقا المقصد**
 فالاولى تفصيل ميراث الانسان قد عرفت انهم طبقات ثلاث وفيه فصول **الاول**
 قد عرفت سابقا استقرار المذهب على ان الطبقة الاولى منها الاولاد وفيه مسائل
الاول لا ينحصر على من احاط بغيره كما ذكرناه ان للاب المنفرد من يرث معبر
 طبقته وعن الزوج والزوجة المالك كغيره بخلاف الام فان لها اذا كانت كالثلث
 فرضا والباقي ردا ولو اجتمع الابوان فالام الثلث فرضا والباقي للاب مع عبد الخ
 الحاجبين والا كان لها السدس والباقي للابان لم يرث الاخوة شيئا ولو انفرد
 الابن فالمال لم يرثه ولو كانوا اكثر من واحد فالمال بينهم بالتوبة ولو انفردت البنت فلها
 النصف فرضا والباقي ردا والعصبة بينهما التراب لو كان معها اخرى مضاعفا
 فلها او هن الثلثان فرضا والباقي ردا والعصبة بينهما التراب ولو اجتمع اولاد
 الذكور والامات كان للذكور مثل حظ الانثيين ولو اجتمع الابوان او احدهما مع
 الاولاد فكل واحد من الابوين السدس والباقي للاولاد بالتوبة ان كانوا ذكورا
 وان كان معهم ابنة او ابنتان فللكم مثل حظ الانثيين ولو كان معهم زوج او
 زوجة اخذ نصيبهما الاكثى الربع والتمس الابوان السدسين والباقي للاولاد
 نعم لو كان مع الابوين بنت خاتمة فلا يوين السدسان والبنت النصف والباقي

على اشكال فلا يترك
 الاضطرار طمسها
 طمسها
 الحال

الابوان وتتم

في الميراث

يرد عليهم اخصا على حسب سهمهم ما لم يكن اخوة حليجون ولا كان الرد على البنت
والاب ربا على بنتهم سهمها ما دون الام ولو دخل معهم زوج كان له نصيب لم يرد
اي الزوج والاويين السدسان والباقي للبنت عند العول عندنا ولو كان معهم
زوجة اخذ كل ذي فرض فيه فخذ البنت النصف والاويان السدسين والزوج
التمن والباقي ربع السدس يرد على البنت والاويين اخصا ما دون الزوجة ومع
الاخوة الحاجبين للام يرد على البنت والاب ربا ولو انقرض احد الاويين مع البنت
كان للمال بينهما ارباعا فرضا ورثا ولو دخل معهم زوج او زوجة كان الفاضل رد
على البنت واخذ الاويين دون الزوج والزوجة ولو كان مع الاويين بنتان فضا
لها الاويين السدسا والبنتين فصاعدا الثلثان بالسوية ولو كان معهم زوج او زوجة
كان لكل واحد منهما نصيب الا في اي الزوج والتمن والاويين السدسان والباقي
للبنتين فصاعدا عند العول عندنا ولو كان مع البنتين احد الاويين كان للثلاث
وللبنتين فصاعدا الثلثان والباقي يرد عليهم اخصا على حسب سهمها ولو كان معهم
زوج كان النصف خا على البنتين فصاعدا خا سنة عند العول عندنا ولو كان رد
كان لها نصيبها الا في والباقي بين احد الاويين والبنتين فصاعدا اخصا ولو
كان مع الاويين خاصة زوج فلا النصف للام تلك الاصل والباقي للزوج مع الاخوة
الحاجبين للام السدس والباقي للزوج ولو كان معهم اي الاويين خاصة زوجة فلها
الزوج وللأم الثلثان لم يكن اخوة حليجون والباقي للزوج معهم لها السدس والباقي
له ولقوله العالم **المسئلة الثانية** قد نخصر ما ذكرناه ان الاب حالي في
احد منهما لا فرض له وهي حال عند الولد وفي الثانية دو فرض هي حال الولد حاليان
يرد عليهم ولا للام ايضا حالان في كل منهما ذات فرض اما الثلث والسدس مع الوتر
وعنده والبنت النصف فضا مع رد الوتر ولا فرض لها اذا كان معها ابن و
البنتان مع رد الوتر ونقص وبنهما الا فرض لهما اذا اجتمعا مع الابن **المسئلة**
الثالثة قد نخصر ايضا ما ذكرناه انه لو دخل احد الزوجين على هذه البنت

لها الثلثان مع

في حكم الطبقة الأولى والنسب

فان كان على الابوين واحدا خاصه فله فضل لاعلى النصف الزوج والام بدو
 الحاجب الثالث ومعه السدس والباقي للاب قرابة وقد اقر له الباقي قرابة بعد
 فضل الزوجين بخلاف الام فان لها مع الاقران الثلث فضلا والباقي وقد اقر بدخل
 الزوجان على الاولاد فلهما فريضتهما الا دخل اي الزوج والتمن والباقي للولد بالقرابة
 ان كان ذكر او ذكورا ومختلطين فلا تقصر جائد على الزوجين ولا رد ولا تقصر على
 الابوين ولهما اربعة واما البنت والبنات فلهما اربعة ويدخل النقص عليهما اذا اجتمع
 معهما زوج وابوان ومع البنات زوج واحد الابوين وابوان واحد الزوجين
 والنقص من البنت نصف سدس من البنات مع الزوج واحد الابوين كذلك
 ومنهن مع الابوين واحد الزوجين قدر نصيب الزوجين فالتقص في البنت في
 صورة واحدة والزوج عليهما في ثلاث وفي البنات بالعكس والرد ربع السدس
 في البنات وكذا في البنت مع الزوجة والابوين وفيها مع احدهما والزوج نصف
 السدس مع الزوجة سدس ربع سدس والله اعلم **المسئلة الرابعة**
 اولاد الاولاد وان تزولوا ذكورا واناثا فيقومون مقام ابائهم في فاضلة الابوين والزوجين
 ويحكم عن اهل التهمين الى دينهما ومنع من عديم من الاقارب على الاصح لا يحرم
 يرثون الاقرب الاقرب فلا يرث من مع من هو اقرب منه الى الميت واما كيفية
 اوطم فرب كل واحد منهم نصيب من يتقرب به فلولد البنت نصيب مة ذكرا كان
 او انثى وهو النصف ان انفردا وكان مع الابوين وورث عليه وان كان ذكرا كما ورد
 على مة لو كانت موجودة ولولد الابن نصيب بغير ذكر اكان وانما جميع المال ان انفردوا
 ما فضل من الفريضه ان كان مع اهلها كالابوين والزوجة ولو انفرد الابن وولد
 البنت كان لولد الابن ولو كان انثى فمعه الثلثان الا انها نصيب الابن في مخرج
 ولولد البنت وان انفردا واذكورا الثلث هو نصيب الابن في الفرض على الاصح ولو كان
 زوج او زوجة كان لهما النصيب الا دخل اي الزوج والتمن والباقي لولد البنت الثلث
 ولولد الابن الثلثان ونقص اولاد البنت نصيب اهلها المذكور مثل خط الامهين كما

وَيَحْكُمُ الطَّبَقَةُ الْأُولَى الْأَتَا

له والاب الثانيين فخيرت الطعام ربيعها الذي هو سدر اصل الشجر ابويبر ايضا
 ولو كان واحدا كان له ايضا ولو حصل احدهما السدر من غير زيادة وحصل الاخر
 الزيادة استحب الطعم من ذي الزيادة لا بويبر دون صاحب السدر فلو خلف
 ابوين واخوة خارجين للام استحب الطعم بسدر الاصل من نصيب الاب لا بويبر او
 احدهما دون الام التي ليس لها في الفرض الا السدر كما انه لو خلف ابوين وزوجا
 استحب الطعم بالسدر من نصيب الام التي لا حليب لها دون الاب الذي قد زاحم
 الزوج فلم يبق له الا السدر فحق اعتباره بلوغ الزيادة على السدر السدر في
 الاستحقاق بالزور وجبرح لا يستحب فيها الواجب الا ابوان مع البنات واحدهما
 مع البنات فان الزيادة على السدر من الواحد فلو اطم السدر كانت هي المابقة
 للابوين واحدهما ولكن الاوfter خلافه وهو استحقاق كل الامرين من السدر الزايد
 عليه بمعنى عدم نقصان الابوين عن السدر وهذا استحقاق طعام ما زاد عليه ان
 كان اكثر من السدر كما في صورة حجب الام فان الابح خمسة من ستة ولا يفت
 اعطاء او بعدة منها بل يطعم منها واحد وهو سدر الاصل كما انه يطرق الفرض
 من الواحد ان كان اقل من السدر واقفه العالم **الفصل الثاني في الطبقة**
 الثانية منهم وهي الاخوة مع الميرثون بالكلالة واولادهم والاجداد مع الميرثين قد
 عرفت استقرار المذهب على تآخروهم عن الابوين والاولاد الوارثين نعتهم على غيرهم
 فلا يرث احد منهم مع وجود احد من ^{الابوين} والاولاد ولا يقدم عليهم احد من غيرهم
 مع فقدمهم وفيه ايضا مسائل **الأولى** من المعلوم انه اذا انفرد الاخ للاب لا يمتن
 يرث معهم اهل طبقته فالماثل كلهم ولو كان مع اخ واخوة منهما اية ظلال بينهم
 بالسوية ولو كان مع امهم انثى او ناث منهن اية ظلال ذكر مثل حظ الانثيين
 سمان ولا تقيهم ولو كان المنقرضا ظلالها كان لها النصف فضا والباقى رد ولو
 كان اخين فضا على ظلالها اية كان لها اهل من الثلثان فضا والباقى رد وتقوم كلا
 الاباءى الاخوة والاخوات له خاصة مقام كلالة الابح الام فيكون حكمها كحكم

في الارث

ولو انني صحيح متى

في الافراد والاجتماع ثم لا يرث احد منهما مع واحد من كلالة الاب والام ولو انفردوا
من ولد الام خاصة كان له السدس فرضاً والباقي رداً ذكر اكان او انثى كان نقد
فله الثلث فرضاً والباقي رداً يقسمون ذلك بينهم بالتوبة ذكر اكانوا او اناثا او
مختلطين ولو كان الاخوة الوارثون منفردين فبعضهم للام وبعضهم لها والاب
كان لمن يقرب بالام السدس فرضاً مع اتحادهم والثلث كل مع تعة بالتوبة
بينهم ولن يقرب بها الباقي وهو الخمسة اسدس والثلثان واحد اكان واكثر
ذكر اكان او انثى ثم لو كان انثى خاصة كان لها النصف فرضاً والباقي رداً عليها خاصة
على الاصح ولو كانتا شتين فصاعداً عليهما الوهن الثلثان فرضاً والباقي اكان
كما لو كان للشارك واحد من كلالة الام رداً عليهما او عليهن خاصة على الاصح
ان كانوا ذكورا او اناثا فالباقي بعد كلالة الام بينهم بالتوبة وان كانوا ذكورا او اناثا
فلذكر مثل حظ الانثيين ويقوم كلالة الاب خاصة مقام كلالة الابوين مع
صحيح في رداً عليها خاصة دون كلالة الام على الاصح والله العالم **المسئلة**
الثانية في الاجداد من المعلوم ايضا ان الجدة وان علا اذا انفردت فالحال كله
لهم الاب كان او لام او لهما وكذا الجدة ولو كان جد وجدة او هما الام وجدة او
هما الاب كان يقرب بالام منهم الثلث على الاصح بالتوبة لمن يقرب بالاب
الثلثان على الاصح للذكر مثل حظ الانثيين وقد عرفت فيما تقدم ايضا ان الجدة
الاخرى منهم بمنع الابد ولكن مع المراجعة لم كما عرفت فيما تقدم رث لا يصح
هذا الاخرى ذكر اكان او انثى فلو علم الاجداد والاخوة ورث جد والاب و
اجداد الام ثم اجداد الجدة وابد الجدة وهكذا في المراتب الاولى ربعة وفي الثانية
ثمانية وفي الثالثة عشرة وهكذا فاذا فرك جد ابيه مثلاً وجدته لاييه و
جدة جدته لام ابيه مثلهم للام بالنسبة الى ابيها واماها كان لاجدادها الى الام
الثلث بينهم ارباعاً اذا فرض لهم اربعة وعشرة كلالة الام ولا جد والاب لا ربة
الثلثان فاهم كلالة ايضا ولكن المشهور على ما قبل فتمت ما بينهم اثلاثا فذلك

قدرة المختار مع
على المراجعة فلهما
كما قاله
العلل

في حكم الطبقة الثالثة

لجدة وجدته لا يبر بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين والثالث الآخر لجدة وجدته
 لأمه ثلاثة أيضا للذكر مثل حظ الأنثيين ولو قيل بقسم الثلثان بينهما جميعا للذكر
 مثل حظ الأنثيين لكان وجهها فيكون القيمة بين أجداد الأم بالسوية مطلقا
 لأنهم كلانها وبين أجداد الأب بالتفاوت مطلقا لأنهم كلانته إلا أني لم أجده
 قاتلا لأمهم عن معين الدين للصوى قيمة ثلث الثلث لأبوي أم الأم بالسوية وثلث
 لأبوي أبيها بالسوية وقيمة ثلث الثلثين لأبوي أم الأب بالسوية وثلثها لأبوي
 أبيه أم لا وأما عن البرزهي وأحمد الشهير في القيمة بين قرابة الأب أم قرابة الأم
 فيقسم الثلث بينهم ثلاثة أنثى لأبوي أم بالسوية والثلثان لأبوي أبيها بالتفاوت
 وأول من ذلك كله مراعاة الأصلح فيما بينهم والله العالم **المسئلة الثالثة**
 إذا اجتمع مع الأخ والأخوة للأم والأخت والأخوات طاحدة واحدة أو أكثر
 من قبلها كان الجدة كالأخ منها والجدة كالأخت منها فالثلث بينهم بالسوية أو
 لاجتماع واحد منهما من قبل الأب مع الأخ والأخوة والأخت والأخوات لهما
 أوله كما كان الأخ والأخت من قبله يقسمون ما بقي لهم بعد كلانته الأم إن كانت
 للذكر مثل حظ الأنثيين وإذا دخل الزوج أو الزوجات مع الكلانين واحد منهما الخالة
 فضيعة ما لا على واحد من يتقرب بالأم نصيب الميراث للدين والثلث عن أصل
 التركة وما يفضل فلكلانته الأب الأم ومع كل منهما طاحدة الأب فيخص النصيب
 بين يتقرب بالأبوين أو بالأب كافي مع واحد من كلانته الأم مع أخت الأب
 كما أنه يخص الرتبة بين يتقرب بالأبوين بل والأب على الأصح كافي واحد من كلانته
 الأم مع أخت الأبوين أو بالأب **المسئلة الرابعة** الجدة وإن علا يقاسم
 الأخوة مع كل الأدنى وتوابعهما مع الأخوة بشارتهم الأدنى وسقط الأبعد الأم
 كيقوط إذا دالا الأخوة ولولا الأبوين مع الأخوة ولولا أحدهما على الأصح ثم هم يقومون
 مقام أبائهم في مشاركة الأجداد وفي غيرهم معدوم ويرث ح كل واحد منهم نصيب
 من يتقرب بتر يكون بغيره ثم إن كان واحدا كالتصيب له وإن كانوا جماعة فميراثها

لا ينكح حكمنا
 حراما قاله
 الفاضل

قدرة الاحتياط في غير
 التزم حكمنا
 حراما فضلا
 العالي

في الترتيب

ذلك النصيب بينهم بالتسوية وان كانوا ذكرا انا او اناثا وان اجتمعوا فلا ذكر من خارج
 الاثنين ان كانوا اولاد اخوة للابوين والاب مخوم فاموا مقامهم كما اظهروا كانوا
 اولاد اخوة من ام القديس والمالكين بالتسوية كن فاموا مقامهم من غير فرق بين كرم
 اولاد اخ واحد واخت وبين كونهم اولاد اخوة متعددين وان كانوا مع النسبة
 المتقدمة باحد كل واحد نصيب من يتقرب به ولكنه يقسم ايضا بينهم بالتسوية فلو كان
 اولاد الاخوة للام ثلاثة مثلاً وكان واحد منهم ولد اخ والاخران ولد واحد للاخ
 منهم السيد ايضا نصيب بينهما بقسمان بالتسوية ولا فرق في ذلك بين الذكر والا
 فلو اجتمع ابن ابنة اخ لاب ولها وابنة ابن اخ كذلك فان
 اخذ الاخ كان للاخت نصف الذكر وان تعدد كما في المال بينهما فصفين وان اجتمع
 ابن ابنة اخ للابوين اولم وابنة ابنة اخ كذلك واعتدت لهما كان للذكر نصف
 الانثى والام بالتسوية وعلى كل حال فاحذوا اولاد الاخ للابوين والابية كور كانوا
 او انا او متفرعين من المال كله والباقي بعد الفرع ان كان معهم صاحب كاهنهم الذي
 لا فرض له وانما اولاد الاخ للابوين او للاخت اخذون النصف خاصة نصيب
 انهم الاعلى سبيل الرزق كما اذا لم يكن سواهم في رجتهم فانه يرزق النصف الاخر عليهم
 ولو كان معهم اولاد الاخ لأم واخوة رزق عليهم السيد والسيد سان دون اولاد
 كلاله لأم على الاصح واخذوا اولاد اخين فصاعداً للابوين والاب الاثنين
 والباقي رزق الاخ من عند السيد او من فاموا مقامهم ثم قد يقصر المال بدخول الزوج
 او الزوجة فيكون الباقي لهم وان فرض عن الثلثين كما كان لمن يتقربون به ولو لم
 يكن اولاد كلاله لآب لأم قام مقامهم اولاد كلاله لآب جميع ما ذكرناه فلا يرث
 احد منهم مع وجود واحد من المتقرب بالابوين ولو اجتمع اولاد الكلاله لآب لأم
 كان لاولاد كلاله لآب الثلثان تعدد من تقر بوايه والا فالتسوية كان لاولاد كلاله
 الابوين الثلثان وسقط اولاد كلاله لآب باولاد كلاله لآبوين من تقر بوايه ولو
 دخل عليهم روح او زوجة كان له نصيب الاعلى المصف والزوج ولهن تقرب بالام

السيد نصيب اب
 الذي هو نصف الثلث
 والاخرين النصف
 الاخر الذي هو جزء

في حكم الطهارة والنسب

ثلث الاصل والست من الناق لا ولا ذكالة الابوين زايدان كانا واصفا ولو يكن
احدا من اولاد ذكالة الابوين قام مقامهم اولاد ذكالة الاب حتى في الاختصاص والاد
حيث يكون ولا يشار اليهم اولاد ذكالة الام على الاصح ولو اجتمع الاجداد مع اولاد
الاخوة كانت القصة بينهم على حسب القصة بينهم وبين الاخوة فلا عرف من
قيامهم مقامهم وهم وان فربوا لا يمتنعون اولاد الاخوة وان نزلوا كغيرهم سابقا
فلو خلف ابن اخ لاب مثلا وبنت ذلك الاخ وابن اخ لبنته وبنت تلك الاب
وابن اخ وبنت ذلك الاخ لام وابن اخ لها ابنة وبنت تلك الاخ مع الاجداد
الثمانية فلي المشهور اخذ الثلثين الاجداد والاولاد من قبل الاب لكن بقية
بينهم اثلاثا فالجد والجدة من قبل الاب والجد والجدة من قبل الاب
ثلثا الثلثين ابنة بقية بينهم اثلاثا والجد والاولاد الاخ ثلثا ذلك نصفه للجد ونصفه
لاولاد الاخ اثلاثا والثلث اعطيت ثلثي الثلثين للجد والاولاد الاخ نصفه للجد
ونصفه لاولاد الاخ بقية بينهم اثلاثا ابنة وثلثهما الى الثلثين للجد والجدة من
قبل ام الاب ثلثا واما ثلث الاصل فلا جد ولا ابنة ولا اخوة من قبل ام
اسد سائل الكل جد سدس ولاولاد الاخ من الام سدس فهم بالتوبة ولاولاد
الاخت لها سدس اخو بالتوبة فقص من ثلثاته واربعة وعشرين **الفصل الثالث**
في الطهارة الثالثة منهم وهي الاعمام والاخوان الذين قد استقر المذهب على تخوم
عن عرف وقد تم على غيرهم وقية انهم مسائل **الاولى** للتم المفرد عن هو في
طبقة وفي بصر وفي اقربته للثلاث كل هكذا العمان والاعمام والعممة والعمات
والعمات وهن ممنون للال فيما بينهم بالتوبة مع اتحاد جهة فمهم فان اجتمع الذكور
والاناث واتحد جهة فمهم بالابوين وبالاب كانت القصة بينهم للذكر مثل
خطا للثنتين والابان كانوا جميعا متفرقين بالام على معنى كونهم اخوة واخوات
لاي المبت من امة كانت القصة بينهم بالتوبة على الاصح ولو اجتمعوا متفرقين في
جهة القرابة بان كان بعضهم للام وبعضهم للابوين وللآب فثلثهم والعممة من جهة

على اشكال بل قد
التوبة بينهم في صورة
الفرق فلا يترد الى
ولو بالصالح طهرا
فرا مرقا انه
الغاي

في الامت

السدس لما زاد على الواحد الثلث بقدمونه بالتوبة من غير فرق بين الذكر والانثى
 والباقي العلم والعين والاعمام والعز والعشرين والعمات والنخاطين من الاب و
 الام بقدمونه بالتوبة في غير صورة الاختلاط وفيها للذكر مثل حظ الانثيين في يقط
 الاعمام للاب بالاعمام للابوين ويقومون مقامهم مع علمهم كما قد منا ذلك سابقا
المسئلة الثانية قد عرفت فيما مضى انه لا يورث بعدد مع اقرب فالأب
 ابن عم مع عم ولا ابن خال مع خال بل قد عرفت ان هذه الطبقة كلها منصف واحد فلا
 يورث ابن عم مع خال ولا ابن خال مع عم يكون المال كله للخال لكن قد عرفت فيما تقدم
 ايضا استثناء صورة واحدة وهي ابن العم للاب الام مع العم للابك ثم اولى منه بالحق
 ذلك ايضا مع دخول الزوج والدة وبنه معهم ومع اتحاد العم وقدره واتحاد ابن العم
 وقدره نعم لا يلحق بابن العم بنته ولا ابن ابنة ولا غير ذلك مما يتغير به الصورة للفرق
 بل المشهور تغيرها بوجود الخال مما يكون المخرج بين العم والخال وان كان الضيق
 بعدهم لا يخلو من قوة ومن هنا كان الاحتياط مع امكانه لا يفتى بذكره بل ينبغي له ان
 احتمل الخصاص لخال به انتم **المسئلة الثالثة** حكم الاخوال والعمالات حكم
 الاعمام والعمات في ان الخال المنقر للمال كله وكذا الخالان والاعوال والعمات والعمالات
 والعمالات وفي سقوط الخولة للاب بالخولة للابوين وفي مقامهم مع
 علمهم نعم لو اجتمعوا ذكورا واناثا وكانت جهة قرابتهم متحدة فالتذكرا لا شيء
 في القسمة سواء كانوا جميعا الابن ام الام ولو اقرقوا بان كان بعضهم اب و
 بعضهم الام قلن يقرب بالام منهم السدس ان كان واحدا والثلثان ان كان اكثر
 بينهم بالتوبة من غير فرق بين الذكر والانثى والباقي المنقر من الاب للام بينهم انتم
 بالتوبة من غير فرق بين الذكر والانثى **المسئلة الرابعة** لو اجتمعت
 الخولة والعز كان للاولى الثلث ولو مع الاتحاد والاثوثة وكوفا للام والثانية
 الثلثان ولو مع الاتحاد والاثوثة وكوفا للام وكيفية القسمة فيما بينهم كصورة
 الانفراد فان كان الاخوال مجتمعين في جهة القرابة فالثلث بينهم سواء الذكور

بل لا هو قول الشافعي
 والاحتياط اولها
 واما ههنا

في جعل الطبقة الثالثة

وان كانوا متفرقين فلي تقرب بالام سندس الثلث ان كان واحدا وثلث ان كان
 اكثر فينهم اية بالسوية والباقى لمن يقرب بالابوين او بالاب بينهم اية بالسوية وان
 كان الاعمام مجتمعين في جهة القرابة كان الثلثان بينهم للذكر مشاعلا للثلاثين
 اذا كانوا جميعا لام فان اوضح القسم بينهم بالتساوى كما عرفت ولو كانوا متفرقين
 فلي تقرب بالام منهم التسديان كان واحدا والثلثان اكثر بالسوية والباقى من
 خيرة اسدس الثلثين او ثلثه للاعمام من الابوين والاب بينهم للذكر مشاعلا
 فثلاثين **المسئلة الخامسة** اولاد العمومة والنحولة يقومون مقام اباؤهم
 نحو ما مضى في اولاد الاخوة لكن مع عدم من هو اقرب منهم ممن هو في طبقته فلا
 يرث من غم مع غم في المسئلة السابقة ولا مع خال ولا ابن حال مع غم فضلا عن الخال
 وان تقرب بالثلاثين دون من لم يعرف ثم صنف واحدا كذا الحال فانهم اية فضلا
 يرث من هو ابعد بطن مع الاقرب منهم بها والتقرب بالثلاثين يمنع المقرضا بالاب
 خاصه ممن هو في درجة ثم لو عد هؤلاء جميعا قام مقامهم عومة اب البنت وعامة
 ونحولة وخالاتهم وعومة امة وعماؤها ونحولة اهلها واولادهم يقومون مقامهم
 على حسب ما عرفت في الاولين فاذا عدوا جميعا قام مقامهم عومة المجد والمجد و
 نحولة ما وهكذا **المسئلة السادسة** لكل من الاولاد القاتنين مقام اباؤهم
 فصيلب من يقربون به على حسب ما عرفت في اولاد الاخوة فلو ولد لهم للام التسديان
 لولد العمين لها الثلث بالسوية وان اخلفوا ذكورا وانونا والباقى لعمى العموم الابوين
 والاب للذكر نصف لاننى اذا كانوا اولادهم وحدا واكثر او غير ذلك لكن بعد ان
 ياخذ كل منهم حصه بيب من يقرب به لاننى اذا اجتمع ابن عم وابنة عم احركان لابن العم
 الثلثان وابنة العم الاخر الثلث بل المال بينهما ماضقان كما سمعنا سابقا في
 اولاد الاولاد واولاد الاخوة وكذا البنت في النحولة ولو اجتمع ولد العم وولد نحولة
 فلولد النحولة الثلث وان كان متحدا لولد العمومة الثلثان ذلك ثم اقرن ثم اقرن
 واتفقوا في الجهة تساوى والى القيمة والا كان سيد من لثلاث لولد الخال والخال لثلاث

الاسكال السابق والاب
 حياطي صورة الا
 جار هذا الصنف
 من الاجتماع والتفرق
 فليطابق احواله
 افعال

فانما لا يخفى على
 واربعاء
 افعال

في الأثر

ان اتحاد بالتوبة وثلاثون لغة بالتوبة ايضا لكن لكل نصيب من يتقرب بمزيج
 لولد الخولة الابوين والاب اتحادا ونقطة بالتوبة وان كان لكل ايضا نصيب من يتقرب
 به مع النقطة واتما الثلثان فيدهم ما لولد العنق للام مع اتحاد من تقربوا به وثلاثون
 مع نقده ولكن على كل حال يقسمون بالتوبة بعداخذ كل منهم نصيب من يتقرب
 في صورة النقطة والباقي بعد السدس والثالث لولد العنق للابوين والاب اتحادا
 نقده للذكر مثل حظ الانثيين بعداخذ كل نصيب من يتقرب في صورة النقطة
المسئلة السابعة لو اجتمع عم الاب عمه وعاله وعالته وعمة الام وعمة
 وعخالها وعالها وكانت جهة القرابة متحدة كان لمن يتقرب بالام الثلث الذي هو
 نصيب من تقربوا بها ومن تقرب بالاب الثلثان ثلثها الخال الاب خالته والتوبة
 وثلاثها بين العم والعمة للذكر مثل حظ الانثيين الى غير ذلك من الصور المتصورة
 في المقام التي لا يخفى حكمها على من ضبط ما قدمناه له سابقا وعلى تقديره فليلاحظها في
 كتابنا الكبير **المسئلة الثامنة** اذا دخل الزوج والزوجة على الخولة للعنق
 كان لها النصيب الاعلى وهو النصف الربع والخولة الثلث والباقي للعنق وان
 في العنق فيما بينهم مع النقطة والاقتران بجهة القرابة فسد الثلث من تقرب من
 الخولة للام بالام مع الاتحاد ونقده مع النقطة والباقي وهو خمسة اسدس الثلث
 او ثلثاه لمن تقرب بها بالابوين او بالاب الكل يقسمونه بالتوبة وسدس الباقي
 او ثلثه لمن تقرب بالاب من العنق بالام وخمسة اسداس او ثلثاه لمن تقرب بها بالابوين
 او بالاب يقسمونه بالتفاوت فاذا ماتت الامتزة عن زوج وخولة وعنوتة فلهما
 منها للزوج واثان لقرابة الام وواحد لقرابة الاب هو سدس الكل واذا فترت
 واقرانهم بجهة القرابة كان لمن تقرب بالام منهم سدس السدس ان كان متحدا
 ونقده ان كان متعديا يقسمونه بالتوبة والباقي لمن تقرب منهم بالابوين والاب
 يقسمونه بالتفاوت كما هو واضح انما الكلام فيما واجتمع اسدس الزوجين مع احد
 المتخالف جهة القرابة فيكون كالزوجة او كالاخوة والام والامن الابوين كان

قوله لا احتياط فظهر
 ظاهره انما

قوله لا احتياط فظهر
 ظاهره انما

في الارث

ثم مات واشتبهت المطلقة في الزوجات الأول كان للاخيرة التي لا اشتباه فيها
ربع الثمن مع الولد الباقي من بين الاربع بالتوريث بل يقوى بعد تزوجها في الربع
مع عدة الولد بما اذا اشتبهت المطلقة في اثنين او ثلاث خاصة وفي جملة المحض
او كان للمطلوق دون الاربع طلق واحدة وتزوج اخرى حصل الاشتباه بواحدة
او اكثر ولم يتزوج واشتبهت المطلقات بالباقيات وبعضهن او طلقوا من واحد
وتزوج كذلك حتى لو طلق الاربع وتزوج اربعا واشتبهن او فسخ نكاح واحدة
بسبب غيره وازيد وتزوج غيرها ولم يتزوج **المسئلة الرابعة** لو تزوج
الصغيرين ولبتاهما حتى الارث وكذا الزوجين من الفضولين او وضياب ذلك
بعد البلوغ والترشدا ما الوراء واحدة بعدهما او مائتا واحدة ما قبل البلوغ
فلا ميراث بينهما نعم لو بلغ احدهما فجاز ثم مات غزل نصيب الاخر من تركه الميت
وتزوج بالمح نكاح لم يحز ذلك على الورثة وان اجاز احلف على انه لم يدعه لك اجاز
الترجي في الميراث ودفع اليه الظاهر بقية الحكم الى تزوج الفضولي الكاظم او
الولي احد الصغيرين والاخر الفضول غيرهما من صور الفضولي بل يقوى عدم
اليمين في غير الصورة الاولى وان كان هو الاحوط بل فيها ايقع مع عدة التهمة وان
كان هو الاحوط ايضا ان يقوى في صورة اليمين عند دفع النصب مع التناول نعم
لو منع منها مانع كجنون ونحوه انتظر ما يحصل ضرر بذلك على الواوثة والمال
فيخرج دفعه الى الوارث الى ان يتحقق اليمين ولو كان المخرج التلغو الزوج فالاقوى
عند توقف استحقاق المهر عليه على اليمين نعم ليس للوارث المطالبة به وان وجب
عليه فخره اليه بعد فخر كون رضاه لا لالطخ الميراث والظاهر استحقاق الارث
منه فدفعه ما زاد على نصيبه منه الى الواوثة بل يقوى ان لم المقاصرة بما قيمه من
باق التركة **المسئلة الخامسة** الزوج يورث العين من جميع تركه زوجة
وان لم يكن ذلك ولاهما من غير فرق بين الارض البناء وغيرهما ما هي وان كانت ذرا
والد منه على الاصح فالاقوى حرمانها من مطلق الارض عيناً او قيمه سواء كانت

اذا كان مدعيها كون
الاجازة للطخ الا
فله ذلك فلهما
ولم يقا

في الارث

لو فرض موته بقتل محوه لا بد لك الميراث ان لم يكن قد برز من ماله ولم يدخل بها وكما
 لو طار الميراث بموت بنين وحصوله اذا كان بمنى بها وكان شبيه الادوار ومعه
الفصل الثاني في الاء العقب وفيه مسائل الاولى انما يرث الميراث بالعتق
 بشرط ثلثة الاول ان يكون الميراث مملوكا وعقبه في واجب كالنكاح وبمحوها لم يرث
 على الاصح وكان سائبة ولا تيرث الامام اذا لم يتولى احد الشئ ان لا يترى حال
 عتقه من ميراثه وعن ضمان جريته والا كان سائبة بل الظاهر الاكتفاء بذكر
 البرائة عن ضمان المجردة كما ان الظاهر عدم اعتبار الاشهاد فيه نعم لا قوى اعتبار
 ذكر ذلك حال العقب فلا يجزئ التبري بعد زمان على الاصح الثالث ان لا يكون
 للميراث الفقه وارث مناسب الا كان الارث له فريدا كان او بعيدا ذا فريدا كان
 لو كان له وارث سبق كزوج او زوجة لم يمنع الميراث ان كان سهم الزوجية الثلث او
 النصف لصاحبة السابق له ولو اعتق عبدا ولم يعلم كونه سائبة اولا فالظاهر الحكم
 بالاول حتى يثبت خلافه فيرث الامام وام الولد بعد انصافها من نصيب لها
 من السائبة على الاصح وكذا سائر افراد الانصاف قهرا بوضوح وان اوجبه وسواء
 كان الذخول في الملك اختيارا او اضطرارا وسواء كان بتكليف او غيره وكذا الميراث في
 نذر مطلق بل والنذر وعقبه بالخصوص في وجبه قوى كالنذر بعقبه في واجب
 عن الغير نعم الولاء ناس على المدبر ولو عصى بعقبه بل والمكاتب لكن مع الشرط لا مع
 عاين **المسئلة الثانية** يثبت الولاء للكافر ولو على مسلم وان كان ادثر له
 مشروطا بسلامة قلوب مات حقيق الكافر لمسلم وعوض كالميراث الامام ما لم يكن له
 اي الكافر ولد مسلم او قريب كذلك والاقدم على الامام **المسئلة الثالثة**
 اذا اصبحت بشرط السابقة ورث للميراث ذكر اكان او انثى متى كان او منعذ ذا
 وان اشتركا في الولاء بحسب حصصهم **المسئلة الرابعة** نومات الميراث
 فالاقوى ثبوت ولا تيرث لابس ولا ولد الذكور دون الانثى ودون اقران كان
 رجالا ونساء الاولاد الذكور مقام ابائهم مع عدمهم وباخذ كل منهم نصيبا من تفرقة

بمستبرأ بالعقب ثم

في طلاقه ما قبل بل
 فله ما كان له

اي مع شرط الولاء
 فانه اقبال

وهذا جحدوا العنق من الابن

كالميراث ومع ذلك جميع اهل الطبقة يكون للاخوة والاويين والابن الاجداد كذا
 الاخوات والجدات والاخوة الامم والاجداد لها والظاهر مشاكره المتقرب بالاب
 وهذا للمتقرب بالابوين ويقوم مقامهم اولادهم ايضا مع عدمهم على حسب ما مضى في
 الاولاد ومع ذلك الجميع يكون للاعظام للاويين والاب دون الاموال والمخالات و
 العتات والاعظام للائم فتميزت في التخصيص ايضا فالاقرب منهم يمنع الابن لو كانت
 المنفعة امرته فالولاء بعد فضلها العصبية ومع ذلك فاقرب النعم يكون الولاء لمولود
 فان عند ظفر ابيه لا يبر دون امه على حسب ما مضى في المولود من كون في الرجل الاب
 والاولاد ثم الاخوة والاجداد ثم الاعظام وفي الميراث العصبية ومع ذلك مولود المولود
 الولاء لصق الاب ثم لقربته على حسب ما مضى فان عدموا الجميع فطنا من الميراث ثم
 للاعظام **السؤال الثاني** الخا ميسر النحن الولاء يورث به ولا يورث فلو
 النعم قبل العنق وخالف وارنا غير الوارث عنده ووت العنق مثل الوارثات عن
 ثم مات احداهما عن اولاد ثم العنق كان الولاء للولد الباقي ولا يشاكر اولاد الابن الا
 لا تخرج حكمه النسب لئلا يصح بعده ولا يشترط في بيع نعم هو اي العنق
 لا يورث النعم على الاصح ورج فلو لم يخلف وارثا ولا مولودا فميراثه ميراثه
 للاعظام **السؤال الثالث** ميراث ميراث ولد المنفعة قبل عتقه او بعده
 حملها ولم يبيعها الحمل ان اعتقهم ولا يبيعهم ولا ثم فتم لو حملت بعد الصق كان ولهم
 لمولودهم اذا كان ابوهم رقاما اذا كان حرا لاصل لم يكن لاحد عليهم ولا ولو كان
 معتقا فولا لهم ولولاه دون مولد الام بل وكذا الوعق ابوهم بعد ولادهم بغير فاه عن
 مولودهم الى مولد الاب هل يشترط في الميراث النسب بالاب شرعا ولا يصح مع
 زناء الابن اشتباه الام مثلا ان كان ذلك نعم قد يقوى ثبوت الولاء على
 الزنا من الطرفين **السؤال الرابع** لو تزوج مملوك بمعتقة فالولد
 فولا له الولد لو كانا لو مات الاب اعق المجد بغير الولاء الى عتق المجد القائم مقام
 الاب بل وكذا لو كان الاب باقيا وان كان لو اعق هو بعد ذلك بغير عن مولد المجد

الاغوى ثم يورث في
 الفسخ المذكور يشاكر
 الاولاد والولد الباقي
 فتم هذا امره

محل تأمل وكذا في
 الزنا من الطرفين
 فتم هذا امره
 المثال

في الارث

الى مولى الاب فيكون جزءا من الميراث انما لو كان الموقوف جزءا بعيدا عن الميراث الى مولا
فاذا انفق الميراث على الميراثين الى مولا فاذا انفق الاب الميراث الى مولى الاب
ولو كان الميراث على الاصل والاب مملوك فزوج بمولا قوم واولادها فالأقوى
عدم ولا أحد عليه **المسئلة الثامنة** لو انكر الموقوف بالفقير والد جنة
للمنفقة فلا يعتد انفق عنه ولا ولا مولا عليه بل هو مولى الام بلا فرق في ذلك
بين تقديم النكاح على الحق وناخه عنه وبين تقديمه على الولادة وناخه عنها
بل هو مولى وان اعترف به الاب بعد ذلك **المسئلة التاسعة** ميراث الميراث
فما عرفت من مولى الام الى مولى الاب ثم الى عصبته ثم الى مولى المولى ثم الى عصبته
هكذا ثم الى مولى عصبته مولى الاب ثم الى عصبته مولى العصبته ولا يعود الى
مولى الام وان كان مملوكا من وجه مع عدم الجميع ثم الاضامن الميراثية ثم الى الامام
المسئلة العاشرة لو اعتقت لمة مملوكا فاعتق هو اخر فان مات الاول
كان ولا ثم لمولا ثم كان انما لو مات الثاني كان ولا ثم لمولا فان لم يكن هو ولا مناسب
كان لمولا مولا وهو واضح كوضوح الحكم فيما لو اشترى احد الولدين وابوه مملوك
واعتقاه اذ لا ريب في ان الولد ملأ معا فان مات الاب ثم مات الموقوف كان ثلثه
ارباع التركة للولد المشتري وربع للاخر **الحادية عشرة** قد عرفت ان ولاد
والد البعيد من معتق لمولى مملوك لو اشترى ولد عبد فاعتقه كان ولا ثم لمولى
مولى الام فلا واشترى هذا العتق بالنعم عليه فاعتقه اخر الولدين مولى الام الى
مولى الاب كان كل واحد منهما مولى الاخر فلو مات الاب كان ميراثه لابنه
مولا الذي يرثه الامع عدم النسب نعم ان مات الابن ولا مناسب له فولا عتقه
الذي هو معتق الاب كما انما لو مات هذا العتق ولا مناسب له كان ولا ثم للولد
الذي يباشر عتقه ولو ماتا معا لم يكن لهما مناسب جمع الولاد الى مولى الام في وجه
وفي حوالى النكاح من ثم الى الامام **الفصل الثالث** ولأضامن الميراثية
في نجاسة والمراد بيان يتوالى كل من تنحصر الاخر واحد على ان يكون محلا

عمل اشكال بل لا يجد
كونه مولى الاضامن
فما ذكره قوله
الاعلى

الوجه الاقل اوجه
فما ذكره قوله
الاعلى

بني حكر ولا خسر الجرد في الاسباب

عليه اذ لم يزل ولا اولى مع عدم الوارث لاحدهما ان يكون الايجاب من طرفه فبقول
 عاقل ذلك على ان تنصرف وتنع عن عقل عني وترثني فبقول الآخر قلت وان
 كانا معا لا وارث لهما قال احدهما عاقل ذلك على ان تنصرف وانصرفك وتمنع عني
 وامنع عنك وتنع عني وعقل عني وترثني وارثك فبقول الآخر قلت او
 بقول احدهما ملك دمي نارك وحرثك وحرثي وسلمك وسلمي وترثني وارثك
 وان كان على وجوب هذه الكيفية الخاصة قويا بل بقوى الاكفاء وذكر العقل
 عن ذكر الارث في اللفظ بل والعكس وجه قوي ثم يعتبر فيه مجموع الامرين فلو
 برأينا على الارث دون العقل وبالعكس لم يعتبر ولا يعتبر فيه قوى الجرد
 اتحاد الضامن والمضمون فهو ضمان الواحد لا اكثر في عقد واحد وبالعكس
 حيث من عقلم وميراثه بلا يبعد جواز ذلك على الترتيب بمعنى انه يتولى شخصا
 ثم يتولى آخر كما انه لا يبعد على اعتبار ما ذكر في العقود الازمنة من الالفاظ المخصوصة
 والمرتبة والمقارن بين الايجاب والقبول وتقدم الاول منهما فيه بل هو اشبه
 شيء بالاسباب المسببا وان كانت كيفية الشئب فيه مركبة من انشاء وضابط
 بلا يبعد الاكفاء بالفعل للفرق بما يدل على ذلك ولا يكون حكم الحكم المصاط
 بل هو على كل حال لازم بينهما بل يشكل جريان الاقالة فيه كما انه يشكل جريان النجاسة
 فيه ايضا نعم الظاهر جواز الوكالة واتحاد الموجب القابل فيه مع الوكالة والولاية
 والوصاية فيجوز المحاكم والوصى يقاوم عنهما الولاية عليه بل الظاهر جريان
 الفضولية فيه وهل يجري بين المسلم والكافر على ان يكون المسلم الضامن
 اسكالا فما العكس الظاهر على جوازه ولا يتعد حكم الضامن الى الوارث كما ان
 المضمون لا يرث الا اذا كانا منضامين ويعتبر في المضمون ان يكون سائبة لا
 ولا عليه لاحد كالمعق في هاتين والنبتي من خطنة او حوالا صلا وارث له
 مما سبب صلا فلو كان المضمون حله وارث ولو مولى كان الضمان باطلا اما
 لو ضمنه بغير حال الضمان ثم ولم ولد بعد ذلك مثلا فحق بطلاق العقد وبقا

الضامن
 فاعلمت اذ هي
 بعين من اسباب
 وهو قول من
 انكره في الظاهر
 الجرد

عمل اشكال
 ضم بقائه

عمل اشكال
 ضم بقائه

غير بعيد
 ضم بقائه
 العالي

في الارث

مراعي وجهان اوفيها الاول وبذلك ظهر ان الارث بهذا السبب لا يكون الا
مع فقد كل مناسبت فقد المولى ثم يورث معه الزوج والزوجة نصيبهما الا
على هو مقدم على الارث بالامانة **الفصل الثاني** في ابع ولا الامانة
المرتبة المتأخرة فانه وارث من لا وارث له بل قد عرفت انه لو لم يكن الا زوج
وذلك المال عليه ومنه على الاصح نعم لا ردة على الزوجة فيكون ما زاد نصيبها الا على
له ودونها فان كان تخاصر اذ دفع اليه يصنع به ما شاء وان كان غائبا كما في
هذا الزمان عمل الله فيه رقبين فقراء الشفعة والاولى فلهما نصيب الغائب
يصرف فيهم **والثاني** في ما التامة فيه ما سئل **الاول** اذا اجتمع للوارث ثب
او السبب شيان لم يمنع احدهما الاخر ورث بهما نعم هو خال او معتق او
ضامن هو زوج او حجة او زوج هو ابن عم او بنت عم هي زوجة
وان منع احدهما الاخر ورث من جهة المانع مثل ابن عم هو اخ لام ومعتق
هو ضامن المراد في الارث بهما مشاركة للتوصل بالوحدان مما واقره عنه با
لاخر لا انه حجة فلو كان مع العم الذي هو خال خال فكلما كان مع عم او عم فكلما كان
مع خال وهما فكلما كان خالين ثم خرج من ذلك حجب للمقرب بالابوين للمقرب
بالاجانة في جميع حواشي النسب ولو احدا اني مع الذكور المتعدين حتى في
مثل المقام ولو فرض غير عم للابوين مع العم للابوين هو خال حجب من جهة
العمومة وبقي جهة الخوة خاصة **المسئلة الثانية** يرث ولد للامنة
ولامنة والزوج والزوجة على حصة اعرفه في ارث غيره دون اب يخرج فلا امر
السدس الباقي للولدان كان ذكر او ذكرا واسى للذكور سهمان وللانثى سهم واحد
ان كان انثى فلها النصف مع الاتحاد والثلاثان مع التعدد والباقي ردا عليهم اما او
عليهن وعلى الام على حصة اعرفه في ارث غيره ولو لم يكن له الا ام كان لها الثلث
لنسية والباقي ردا على الاصح كانه لو لم يكن له الا ولده اخضع الارث لهم دون
الاخوة نعم مع عدم الام والولد يرث الاخوة لها واولادهم والاجداد لها وان علوا

بل لا يحوط ظمينا
عراقبال
العالى

وبما حكم ولد الملائنة

مترشحين في منع الاقرب منهم الابطاح مع علمهم بوثق الاخوال والمخالات على حسب اعترافهم في توليدهم وفي جميع هذه المراتب يرث الذكور والا تثنى سواء فان عند قرابة الام اصلا فلولي العتق ثم الضامن ثم الامام ثم الزوج والزوج يرثان منهم فصيدهما مع كل درجة من هذه الدرجات وهو النصف للزوج والربع للزوجة مع عدم الولد ونصف الثلث معه ويرث قرابته من الاخوة والاخوات والاخوال والمخالات والاجداد والجذات على الاصح نعم لا يرث ابوا ولا من يتقرب به كما انه هو لا يتم الام مع اعتراف الاب به فانه يرثه هودون الاب وان واقعة في الاعتراف ما الاقارب من جهة فالأقوى انه لا يرثهم ولا يرثونهم وان واقعة في الاعتراف المسئلة الشاكلة خلف ابن الملائنة اخوين احدهما الاب ام والاخر لها فاما سواء وكذلك لو كانا الختان واخا واخنا واحدهما الابوين والاخر للام فان الجميع سواء كالاخوة والاخوات لها الماعز من سقوط نسب الاب بالنسبة اليه ومنه يعلم الحال فيما خلف ابن اخيه لا يبره واقعة وابن اخيه لا يبره واقعة وخلف اخوه لولا اخا لا يبره مع جدة للام ولو مات اخ لابن الملائنة من ابيه واقعة وقد كان له اخ من ابيه لم يحجب بل ينسب في ميراثه فاخذ هو حصة الاخ من الام السدس والباقي للاخ من الاب المسئلة التي بعد اذ ماتت واقعة ولا ورث لها سواء غيرها له ولو كان معه ابوان لها واحدهما عليهما السدس والاخر لها والباقي له ان كان ذكرا وان كان انثى فالنصف لها والباقي يرد بموجب التهام اخماسا او ارباعا المسئلة التي حاصرت لوانكر الحمل فتلا عنها فولدت ثوما ثوبا بالامومة دون الابوة فيرث كل منهما السدس من الاخ لولمات قبله ولذا ولدان للمعا جنان باللعان المسئلة الشاكلة ولدان من الطرفين ميراثه لولد ذكرا يبره واقعة فضلا عن يتقرب بهما مع عدم الولد فلولي العتق ثم الضامن ثم الامام ثم الزوج والزوج على نصيبهما الا ان في مع الولد

وبين ان الخنثى

والاعلى مع علة المسئلة السابعة برائة الاب عند السلطان من
الولادة من ميراثه لا تنقط ميراثه من على الاصح المسئلة الثامنة
في النظر ان الخنثى هو من له فرج الرجال والنساء ان امكن تخصصه على اوطنا
بالبول من احدهما او بسبقه وبانقطاعه اخيرا او بعد الاصلاح او بنات الحجة
او المحض او غير ذلك من الامارات المنصوبة وغير المنصوبة ولو بالترجيح فيما
بينهما مع فرض تعاضلها على علة الا كان خنثى مشكلا على غير القهضة او بنصف
التصديق فان افترقا خذ المال كله وان تعاضل صلى القهضة قسم بينهما بالسوية
ان كانوا ذكورا واناثا والا فلا ذكر مثل حظ الانثيين وعلى الثاني يقسمون
بالسوية ولو كانوا مائة نعم لو كان مع الخنثى ذكر يقين كان له ثلثه سهم وللذكر
اربعه فالقسم جسد من سبعة ولو كان معها انثى كان لها سهمان فمضى ح
من سهمها ثلثا من خمسة لو كان مع الخنثى انثى خاصة وبالمجملة يعطى نصف نصيب
الرجل ونصف نصيب الانثى اى نصف الثلث والثلاثين فيكون ثلثا من اربع
سهم الذكر او سهم انثى ونصف سهم اخرى وقيل انهم يقسم القهضة مرتين ويقسم
مرة ذكر اى الاخرى انثى وتعطى نصف التصديق على التقديرين ايها ولكن الاول
الصق بالادلة ومن اراد تمام الكلام في كيفية ذلك وفي المقادير بين الطرفين
وفي سائر أصولها مع غيرها من الورثة حتى الزوج والزوجة قليلا فخطا بنا
الكبير المسئلة التاسعة من ليس له فرج الرجال ولا فرج النساء ولا فرج
نما يقتضيه كلامهما كما نقل عن شخص وجد ليس له قبله الاخوة فابتنه يرثع البول
منها وشما وعن اخو ليس له الا اخو واحد من الخنثيين منه يتعوض ومنه يبول
وعن ثالث ليس له فرج لا قبل ولا دبر وانما يتقيا ما ياكل ويشرب فعوذ بالله فانه
يورث ان عثرته على الاصح المسئلة العاشرة من له واسان وبدان
على حق واحد من ابى جميله نذر اى فبارس امرته لها واسان وصدران في
حق واحد مترجعه تغار هذه على هذه وهذه على هذه وعن غيره انه نذر اى جلا

كما يعطى مشاركتها
من الذكر والانثى
نصف التصديق
ح

في بيان ان شرا الخنثى

كذلك وكانا نأكلين بهما ان جميعا على حق واحد يوظف احدهما فان انتبه لهما
 فهما وان انتبه لهما فهما انسان **المسئلة الحادية عشر** الحمل
 ان كان نطفة حال موت المورث يرث اذا عطلت ولا دثر حيا بالاستهلال
 البقرة من غير فرق بين الذبيرة وغيرها فان مات بعد وجود مكان نصيبه لوارث
 وان لم يكن مستقرا لجوة ثم لو سقط ميتا لم يكن له نصيب ان غرست في البطن
 بل وان علم انها حركت حتى بل او خرج نصفه واستهل ثم سقط ميتا لم يرث ولم
 يرث في الاقوى يشترط العلم بوجوده عند الموت ليحكم بالنسابة وتعلم ذلك
 بان تلد ولد من ستم اشهر من حين موته ولا قضى الحمل مع عدل وعنى الاخذ
 صحيحا يصلح استناد الولد معه الى الواطى وعلى كل حال يوقف العمل بنصيب كثير
 احتياطا فلما اجتمع معرج ذكر اعطى الثلث وغزل له الثلثان وانثى اعطيت
 الخنثى وغزل له الاربعه خمس حتى يبين الحمل فان ولد جاكما فرضت لك والا
 وزع التركة بينهم على حسبما يقضي حال الحمل فان ولد ميتا خض باقها بالولد
 الموجود ومن كان محجوبا به كالاخ للبت لم يسط شيئا حتى يبين الحال وكان له
 فرض على النصيب الا دق ان كان ممن محجبا الحمل من الاعلى اليه كالزوجه فان
 ولد ميتا اكمل النصيب ان ولد جارا وعنى حاله وقسم التركة على حسبها وان كان
 له فرض لا يتغير بوجوده وعدمه كنصيب الزوجه اذا كان معها ولد فعلى كل نصيبها
 والذي يغوى عنه كون العزل قسمة على وجه بحيث لو تلف ذلك المعزول لم يكن للحمل
 شيء بل يشترك معهم فيما قبضوه مع فرض ذلك ولو سقط بنفسه وبجناية جان
 اعتبر بالحركة التي لا تصد الا من حتى دون التقصير الذي يحصل طبعيا لا اختيارا
المسئلة الثانية عشر الغائب الذي نطفته ناءه وابخاره فلم
 يعلم موته ولا موته بيبقى بما له حتى يتحقق موته ولو ان تنقضى مدة لا يعس
 مثله لما غابا على الاصح فيحكم جفتان بمرانه ورثته للوجودين في وقت الحكم
 لامن مات قبله ولو موم الا اذا علم موته قبله ولو بالتمتع هذا بالنسبة الى مومنة

القول بالطلب ربع
 سنين ثم التقسيم
 لا يخلو اعنى قوة طهر
 خاتم الزنا

فيما ارث الغريق الميت وعليهما

واما وارثته فالاقوى معاملته معاملته الحي الى المدة الزبورية فيعطى نصيبه
 يكون كسبيل ماله فاذا بان خلاف ذلك عمل على ما بين المسئلة الثالثة
 عشر اذا صار فاشان كاملان وورث بعضهم من بعض ولا يكلف احدهما
 البينة لكن الظاهر عدم تعدد قرارهما الا غيرهما من ذوي نسبهما الا بالضرورة
 ولو انكوا احدهما لم يسمع منه في حق من سبق الاقرار انهما لم يسمع منهما اقرارا
 مع مخرجيتهما ما شاع في ذلك النسب المسئلة الرابعة عشر الغريق
 والمهترم عليهم التوارثون مع اشتباه حالهم فلم يعلم اقراران موثقا ولا عدم
 يورث بعضهم من بعض فلو لم يكن لهما مآمال ولم يكن بينهما موارثة او كان
 احدهما يورث دون صاحبه كاخوين لاحدهما ولد لم يثبت الحكم للزبور وكذا
 لو كان الموت حثفا لانف واشتبه الحال فلا يورث احدهما من الاخر شي ويكون
 ارث كل منهما الوارثين من ورثته بل التوارث بينهما لو كان الموت بسبب هو
 الغريق والهدم فضلا عن غيرها ولكن علم اقراران موثقا او تقدم احدهما بخصوص
 على الاخر او ظن على وجه يقوم مقام العلم فينتفي الارث حيث تقدم مطلقا او
 عن التقدير خاصة بل الاقوى عدم ثبوت حكم الغريق والمهترم عليهم للموت
 بسبب غيرهما كالقتل والحرق ونحوهما وان اشتبه الحال في موتهما نحو اشتباه
 الغريق وانما يكون الارث لغيرهم من الورثة بل لا يخلو جريان حكمه في الغريق بل
 المضاف والغير والطين والنفط والبالوعة ونحو ذلك وباهتمام جبل
 او انكسار بخرمة او وقوع بيت شعرا وبخرمة او نحو ذلك من اشكال وان كان
 الاقوى جريانه في ذلك وغيره مما يمتي موثقا بالغريق والهدم نعم الظاهر عدم
 جريان حكمه عليهم اذا تربعوا في الغريق والاهتمام ولكن لم يعلم السابق من
 اللاحق والاقوى الرجوع الى الفرقة وكذا في الموت حثفا لانف والموت سببا
 غير الغريق والهدم وتوعد ما يرخ موات احدهما بخصوصه احتمال الحكم بالارث
 لمجهولهما وسقوط التوارث في غير الغريق والمهترم عليهم والتوارث بينهما

يعني ولو لاحدهما
 ظهر خطأ او دبر فاته
 العمل

في بيان ارث الغرق والاموات

بالاول اقوى
من اهل
الاهل

واعمل الاخير لا يخلو من قوة والرد بالتوارث في الغرق فرض كل منهما لحيابعد
موت الاخر فيعطى ارثه نعم الاصح لا يورث الثاني مما ورثه منه او من غيره
وانما يختص الارث بينهم في صلب المال وتالد دون طارفه ويثبت لافرق
بين تقديم اقوى في الارث ثم الاضعف وبين العكس فلو غرق زوج وورث
فوضعت موت الزوج اولا ان شئت وتطلى الزوجة عنها اود بهما تم فوضعت موت
الزوجة ويعطى الزوج نصيب الزيج والنصف من تركتهما الاصلية لا منها و
توارثته وان شئت عكست وان كان الاول والاقل وكذا لو غرق اب ابن
يورث الاب ثم يورث الابن او بالعكس ثم ان كان كل واحد منهما اولى من بقيت
الوارث انتقل مال كل واحد منهما الى الاخر ومنه الى ورثته كابن للاحوة من
ام واب للاحوة فان ما صار لكل واحد منهما من الاخر ينتقل الى اخوته ولو
كان لاحدهما ولكل منهما شريك في الارث كابن واب لاب ولا غير من
غرق والولاء ولا دفعت موت الابن اولا ان شئت واعطيت نصيب الاب
من التسدس ثم فوضعت موت الاب اعطيت الولد الغريق نصيبه مع اخوته ثم
اعطيت هذا النصيب ما بقي من تركته وهي الخمسة اسداس الى ولده ولو غرق
عكس الوارث للغريقين غير الامام عليه السلام ككثير ارث المنتقل من كل منهما الى
الاخوة عليه السلام وان كان لاحدهما وارث دون الاخر انتقل ما صار اليه
الى ورثته وما صار الى الاخوة الى الامام ولو كان الغرق للتوارثون اكثر من اثنين
فالحكم كك ايضا بان يفرض موت احدهم ويقسم تركته على الاجزاء ان كانوا
الاموات مع ما يصيب الحي يعطى ما يصيب الميت معه يقسم على ورثته
الاجزاء دون الاموات وهكذا يفرض موت كل واحد الى ان نصيب تركته
جميعهم منقولة الى الاجزاء المستقلة الخامسة عشر المجرى وغيرهم
من فرق الكفار الذين ينفكون المحرمات عندنا شبهة جواز ذلك في دينهم
بتوارثون بهذا السبب السبب على نحو ما ذكرناه وان كانا فاسد بن عندنا

[illegible]

[illegible]

غلط نامزدان و حواشی							
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١٩	٣٧٧	الاروییہ	الاروییہ	١٥	٣٧٨	جقیر	یقیر
٣	٣٨٠	موی	موی و سلمی	١٤	٣٧٩	یحت	یحی
٨	٣٨١	توکات	توکات	٥	٣٨٨	زولیت	زاولیت
١٤	٣٨٢	خلقت	خلقت	١٣	٣٨٣	مشلوا	مشلوصام
٣	٣٨٦	اوالوا	اوا	١٣	٣٨٤	افی	فی
٢	٣٩١	العجی	فی العجی	١٥	٣٨٥	معمون	معمون
٨	٣٩٥	النسک	النسک	١٦	٣٨٥	اشترک	اشترک
٢	٣٩٨	لتذاذنا	لتذاذنا	٢	٣٨٨	التقیر	التقیر
١٣	٣٩٩	الاقتصاد	الاقتصاد	٦	٣٨٨	یفیسہ	یفیسہ
١٣	٣٩٩	بلیسہن	بلیسہن	٢٣	٣٩٩	الحمر	الحمر
٥	٣٩٩	بالمع	بالمع	١٩	٣٩٩	الشری	الشری
١٤	٣٩٧	یقضہ	ولم یقضہ	١٣	٣٩٣	فیصیلہ	فیصیلہ
١٥	٣٩٨	یتک	یتک	٩	٣٩٣	اشوط	اشوط
١٥	٣٩٨	تخفیہ	تخفیہ	٢١	٣٩٨	فی ثلث	فی ثلث
١٠	٣٩٨	الشریفیہ	الشریفیہ	١٣	٣٩٨	صاوی	صاوی
١٨	٣٩٨	الاقات	الاقات	٥	٣٩٨	ہدیہ	ہدیہ
١٨	٣٩٨	الطواف	الطواف	١٣	٣٩٨	ومن	ومن
٦	٣٩٨	احوط من	احوط من	٣	٣٩٨	او او	او
١٢	٣٩٩	اظلی	اظلی	١٦	٣٩٨	اعدہ	اعدہ
١٨	٣٩٩	وهو	وهی	١	٣٩٩	الامام	الامام
٣٥	٣٩٩	کاب	کالاب	٨	٣٩٩	تراضیا	تراضیا
١٠	٣٩٩	الصلوة	القیام	٨	٣٩٩	واقضہ	واقضہ
٢	٣٩٩	احرنہ	احرنہ	١٦	٣٩٩	قلیل	قلیل
١٢	٣٩٩	السید	السید	١٢	٣٩٩	بخصوصہ	بخصوصہ

غلط نامه متن و حواشی

صفحه	سطر	غلط	صحیح	صفحه	سطر	غلط	صحیح
۲	۴	بوجیه	وبجیه	۱۸	۱۸	غلط	صحیح
۲	۱۳	حاز	حاز	۱۸	۱	حاله	حالة
۳	۵	بالقمه اشکا	بالقمه اشکا	۱۸	۲	قیسی	قیسی
۴	۲۳	ختیا	ختیا	۱۹	۱	طیئة	طیئة
۴	۵	لاعتیاط	الاعتیاط	۱۹	۴	اذ	ادا
۴	۲۳	مفرقة	مفرقة	۲۰	۴	زات	زات
۵	۱۹	بجیضیة	بجیضیة	۲۰	۱۳	الح	الح
۶	۲	ارابعة	اربعة	۲۰	۱۸	مظها	مظها
۷	۳	الثالثة	الثالثة	۲۲	۱	احلت	احلت
۷	۱۰	الثانیة	الثانیة	۲۲	۲	الصلاة	الصلاة
۷	۳	المضطرية	المضطرية	۲۲	۱۴	القضاء	القضاء
۸	۳۱	ثم	ثم	۲۲	۱۴	حکدکا	حکدکا
۹	۱۶	الممكن	الممكن	۲۴	۱۶	التابع	التابع
۱۰	۲	خسه	خسه	۲۵	۱۶	کوا	کوا
۱۰	۳۲	يساوية	يساوية	۲۶	۲	خسة	خسة
۱۱	۱۸	اخره	اخره	۲۸	۱۳	المتقّع	المتقّع
۱۴	۱۵	زوجته	زوجته	۲۸		ومنى	ومنى
۱۶	۱۷	وجبا	وجبا	۲۹	۵	للمو	للمو
۱۷	۱	ترك التعزير	ترك التعزير	۳۱	۱	اجزاء	اجزاء
۱۷	۱۴	يدله	يدله	۳۴	۶	لبشرة	لبشرة
۱۷	۱۹	لاحوط	لاحوط	۳۹	۴	زنج	زنج
۱۷	۲۲	بضور	بضور	۳۹	۲	مع بل	مع بل
۱۸	۹	و- طا	وسطا	۴۰	۱۳	باش	باس
۱۸	۱۰	مستاه	مستاه	۴۱	۴	الحديث	الحديث

غلط نام مرتین و حواشی

۵۸	۵۹	۶۰	۶۱	۶۲	۶۳	۶۴	۶۵
المقصیر	المقصیر	۵	۵۴	باقی	باقی	۱۱۴	۱۱۵
مبجرح	مبجرح	۵	۵۴	المنی	المنی	۱۷	۱۸
منج	فرج	۱۷	۵۴	المنزورة	المنزورة	۳۳	۳۴
التي رزق	لتي	۷	۵۴	يتأكد	يتأكد	۱	۲
حتى	حق	۱۲	۵۴	يعلم	يعلم	۳۰	۳۱
من الدين	الدين	۲۲	۵۴	تعالی	تعال	۱	۲
نخاسة	نخاسة	۱	۵۵	بالصبا	بالصبا	۱۰	۱۱
وجه	وجه	۱۸	۵۵	افضل	افضل	۱۵	۱۶
اشاءوا	اشاءوا	۲۳	۵۵	اجرا	اجرا	۲۱	۲۲
من غير	من غير	۲۵	۵۶	خلاله	خلاله	۲	۳
التلوث	التلوث	۸	۵۶	المتاخر	المتاخر	۱	۲
المفاوضة	المفاوضة	۲	۵۷	ستظها	ستظها	۱۱۴	۱۱۵
بقربا	بقرب	۴	۵۷	لاكتفا	لاكتفا	۲۲	۲۳
يبعد	يبعد	۹	۶۰	قبل	قبل	۲۳	۲۴
نقصير	نقصير	۲۲	۶۰	المصغرة	المصغرة	۹	۱۰
ذلك	ذلك	۱۴	۶۱	انم	انم	۱۷	۱۸
وان	وان	۱۸	۶۱	يعلو	يعلو	۲۳	۲۴
من	س	۵	۶۲	المحترم	المحترم	۳	۴
المطبوخة	المطبوخة	۱۴	۶۲	الجنارة	الجنارة	۱۱۵	۱۱۶
لما	لما	۲۳	۶۲	بنها	بنها	۳	۴
يد	تد	۶	۶۳	تجفيفه	تجفيفه	۵۰	۵۱
ولا	ولا	۳	۶۴	مرة	مرة	۱	۲
تما	تما	۷	۶۴	حال	حال	۱۶	۱۷
للسان	للسان	۱۳	۶۵	الاقوى	الاقوى	۵	۶

هذه الكتب الشرف
المستخرجة العبدان معلميها

۱	۲	۳	۴	۵	۶
۷	۸	۹	۱۰	۱۱	۱۲
۱۳	۱۴	۱۵	۱۶	۱۷	۱۸
۱۹	۲۰	۲۱	۲۲	۲۳	۲۴
۲۵	۲۶	۲۷	۲۸	۲۹	۳۰
۳۱	۳۲	۳۳	۳۴	۳۵	۳۶
۳۷	۳۸	۳۹	۴۰	۴۱	۴۲
۴۳	۴۴	۴۵	۴۶	۴۷	۴۸
۴۹	۵۰	۵۱	۵۲	۵۳	۵۴
۵۵	۵۶	۵۷	۵۸	۵۹	۶۰
۶۱	۶۲	۶۳	۶۴	۶۵	۶۶
۶۷	۶۸	۶۹	۷۰	۷۱	۷۲
۷۳	۷۴	۷۵	۷۶	۷۷	۷۸
۷۹	۸۰	۸۱	۸۲	۸۳	۸۴
۸۵	۸۶	۸۷	۸۸	۸۹	۹۰
۹۱	۹۲	۹۳	۹۴	۹۵	۹۶
۹۷	۹۸	۹۹	۱۰۰		

هو العين

اسم التاجاميد بن قايما

رساله شريفه كرمه اسماء بنجاة

العباد است در زمان دولت

ابد مدت سلطان العادل

وملك البادل اعلي خرت قدره

شاهنشاه اسلام بنه المظفر المنصور

تبايدات الله السلطان ابن السلطان

بن السلطان والخان بن الخاقان بن الخاقان

مظفر الدين شاه قاجار خلد الله

ملكه وسلطانه الى يوم

القيا

در بيدر مجبى در مطبع اتحاد طبع كرديد

